

جامعة حسية بن بوعلي - الشلف
كلية العلوم الإقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية
بعنوان:

**التقييم المالي
للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية
في ظل المعايير المحاسبية الدولية**

نوقشت علنا و اجيزت بتاريخ 01 ديسمبر 2016

تحت إشراف:
د/ براينيس عبد القادر

من إعداد الطالبة:
مواعي بحرية

باشراف لجنة المناقشة المؤلفة من الأساتذة :

رئيسا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر أ	د. مداح عرايبي الحاج
مقرا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر أ	د. براينيس عبد القادر
ممتحنا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر أ	د. بوفليح نبيل
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر أ	د. دواح بلقاسم
ممتحنا	جامعة البليدة 2	أستاذ محاضر أ	د. العرابي حمزة
ممتحنا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر أ	د. قورين حاج قويدر

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على كل ما آتاني من فضله العظيم، الحمد لله وحده سبحانه و تعالى على توفيقه لي وتيسير وتديير أمري وتنوير عقلي، والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم و على آله وصحبه أجمعين.

تتقدم الباحثة بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى:

- الأستاذ الكريم المشرف الدكتور/ براينيس عبد القادر على الإرشاد والتوجيه والتشجيع.
- الاستاذ الفاضل الدكتور/عابد العربي على مسانדתه واهتمامه باتمام هذا العمل.
- الاستاذ الفاضل الدكتور/ رمضان محمد على مساعدته ونصائحه القيمة والوجيهة وأفكاره النيرة.
- الأستاذ القدير الدكتور/ بوشرف جيلالي على مرافقته ودعمه وحرصه الشديد على اكتمال هذا العمل منهجيا
- الاستاذ المحترم / مرحوم محمد الحبيب على مساعدته وتوجيهاته وآرائه القيمة، أدام الله عليه من نعمه.
- تحية شكر وتقدير للسيد بن طاطا محمد كاتب هذه الرسالة، أنجز فأحسن وأتقن، جزاه الله وحفظه.

○ الشكر والعرفان لوالدي علي صبرها ودعواها، اعزها الله واطال في عمرها وجعلها ممن يفوزون بالفردوس الأعلى.

○ كما يطيب للباحثة أن توجه الشكر والتقدير الكبير إلى رفيق دربها زوجها حفظه الله ورعاه بعينه التي لا تنام.

، كتب الله لهم ذلك في ميزان حسناتهم

إهداء

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله وغفر له

قائمة الأبحاث

الصفحة	العنوان	الرقم
41	العلاقة بين قيمة المؤسسة والمداخليل غير المادية	1-1
56	المحاسبة كنظام للقياس والإفصاح	2-1
120	تحديد قيمة المؤسسة باستعمال طريقة " المهنيين "	1-3
122	تشخيص وضعية المؤسسة	2-3
140	هيكل مخطط الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3-3
158	العلاقة بين التقديرات والزمن	4-3
165	المنظور المباشر وغير المباشر لطرق التقييم	1-4
176	المحاور الأساسية لطرق تقييم المؤسسة حسب النشاط	2-4
186	المصدقية	3-4
220	مسؤوليات الخبير المحاسبي في الجزائر	1-5

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
66	عناصر التكلفة التاريخية حسب كل سلعة	1-1
84	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما بين 2003-2014	1-2
108	المؤسسات المصغرة التي يمكنها مسك محاسبة مالية مبسطة	2-2
112	طرق التقييم في حالة مراجعة قيمة بعض العناصر	3-2
132	ملخص الحالات الداعية إلى إعداد مخطط الأعمال	1-3
164	طرق وأساليب التقييم المالي	1-4
183	طرق التقييم المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2-4
235	بيان مصير الاستثمارات بعد توزيعها	1-5
236	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	2-5
237	توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي	3-5
238	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	4-5
240	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	5-5
242	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 6	6-5
243	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 6'	7-5
244	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 7	8-5
244	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 7'	9-5
245	ترتيب درجة أهمية عامل الموثوقية	10-5
246	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 8	11-5

246	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 8'	12-5
247	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 9	13-5
248	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 9'	14-5
248	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 10	15-5
249	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 11	16-5
250	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 12	17-5
251	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحددات عملية التقييم المالي	18-5
252	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 13	19-5
253	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 14	20-5
254	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 14'	21-5
254	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 15	22-5
255	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 16	23-5
255	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 17	24-5
256	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 17'	25-5
257	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 18	26-5
257	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 19	27-5
258	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 20	28-5
259	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 20'	29-5
260	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 21	30-5
261	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لواقع ممارسة عملية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	31-5
262	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 22	32-5
263	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 22'	33-5

264	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 23	34-5
264	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 23'	35-5
265	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 24	36-5
266	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 24'	37-5
267	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 25	38-5
267	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 25'	39-5
269	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 26	40-5
269	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 26'	41-5
270	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 27	42-5
271	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعالم العلاقة بين موثوقية البيانات ومصدقية تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	43-5
273	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 28	44-5
273	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 29	45-5
275	الوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بآفاق الدراسة	46-5

قائمة المختصرات

Code	Signification en langue étrangère	المعنى باللغة العربية
MEDAF	Modèle d'évaluation des actifs Financiers	نموذج تقييم الأصول المالية
MEA	Modèle d'évaluation par arbitrage	نموذج التقييم عن طريق التحكيم
BFR	Besoins en fonds de roulement	احتياجات رأس المال العامل
AAA	American Accounting Association	الجمعية الأمريكية للمحاسبة
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس المعايير المحاسبية المالية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس المعايير المحاسبية الدولية
AICPA	American Institut of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
GAAP	Generally accepted accounting principles	المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً
SCF	Système comptable financier	نظام محاسبي مالي
PCN	plan comptable national	مخطط وطني محاسبي
PCGR	Principes comptables généralement reconnus	مبادئ محاسبية عامة متعارف عليها
IFRS For SME	International Financial Reporting Standards for small and medium enterprises	المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
IASC	International Accounting Standards Committee	لمعايير المحاسبة الدولية عن لجنة المعايير الدولية
IFAC	International Federation of Accountants	لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية للتقارير المالية
DAS	Domaines d'activité stratégiques	مياادين النشاط الاستراتيجية
DCF	Discounted cash flow	التدفقات النقدية المخصومة

RBE	Résultat brut d'exploitation	نتيجة الاستغلال الإجمالية
EBIT	Earnings before interest and tax	النتيجة الصافية قبل المصاريف المالية والضريبية على الشركات
EBITDA	Earnings before interest, tax, depreciation and amortization	النتيجة الصافية قبل المصاريف المالية، الضريبية ، وحسائر القيمة والاهتلاكات
CMPC	Coût moyen pondéré du capital	التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال
VBM	Value based managment	التسيير بالقيمة
MVA	Market value added	القيمة السوقية المضافة
EVA	Economic value added	القيمة الاقتصادية المضافة
VAN	Valeur actuelle nette	القيمة الحالية الصافية
CNC	Conseil national de la comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
IFEC	Institut français des experts comptables	المعهد الفرنسي لخبراء المحاسبة
ONEC	Ordre nationale des experts comptables	المصنف الوطني للخبراء المحاسبين
CNCAC	Chambre nationale des commissaires aux comptes	الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات
ONCA	Organisation nationale des comptables agréés	المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences	الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية

فهرس

الصفحة	المحتويات
	كلمة شكر
	إهداء
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	قائمة المحتويات
	فهرس
	ملخص
11	مقدمة عامة
23	الفصل الأول: جدلية القيمة ونظرية قيمة المؤسسة
24	المبحث الأول: القيمة ونظرية القيمة في الفكر الاقتصادي 18
35	المبحث الثاني: نظرية قيمة المؤسسة في ثنايا النظرية المالية
53	المبحث الثالث: القيمة في الفكر المحاسبي
73	الفصل الثاني: واقع توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو محاسبة القيمة العادلة
75	المبحث الأول: اغراض تقييم المؤسسة العمومية الصغيرة والمتوسطة
90	المبحث الثاني: انعكاسات محاسبة القيمة العادلة على تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة
102	المبحث الثالث: النظام المالي المحاسبي وتقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة
117	الفصل الثالث: العمليات المالية الضرورية لعملية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
118	المبحث الأول: تشخيص وضعية المؤسسة في إطار عملية التقييم المالي
131	المبحث الثاني: مخطط الأعمال والوثائق الضرورية لعملية التقييم
146	المبحث الثالث: تحديد التدفقات، المعدلات، والزمن في إطار عملية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
162	الفصل الرابع: مقومات صدائقية تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
163	المبحث الأول: تطور طرق التقييم المالي للمؤسسات في ظل المعايير المحاسبية الدولية

185	المبحث الثاني: محددات مصداقية عملية التقييم المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
201	المبحث الثالث: موثوقية البيانات المالية كمحدد أساسي لمصداقية عملية التقييم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
216	الدراسة الميدانية
278	خاتمة عامة
285	قائمة المراجع
313	الملاحق
345	جدول المحتويات

ملخص

تتناول هذه الأطروحة موضوع التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وذلك في نطاق ما يميز هذه المؤسسات من خصائص مالية وغير مالية تنعكس على سلوكها المالي، حيث أن الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على حقيقة إشكالية التقييم المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر في شقها المحاسبي من حيث موثوقية المعلومات المالية المستخدمة في عملية التقييم، ومحاولة إيجاد العلاقة بين مصداقية هذه العملية وموثوقية تلك البيانات في ظل النظام المحاسبي المالي.

وقد خلص هذا البحث إلى جملة من النتائج كان من أهمها أن الالتزام الصارم بمبادئ النظام المحاسبي المالي وتطبيقه بشكل صحيح واحترام آلياته سوف يمكن من الحصول على قوائم مالية تتصف بموثوقية أكبر، الأمر الذي سيؤثر بالإيجاب على مصداقية تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية مع ضرورة توفر سوق نشطة ومناخ أعمال مناسب.

الكلمات الدالة: تقييم، مؤسسة، موثوقية، مصداقية، معلومات.

Résumé

Cette thèse a pour objet l'évaluation financière des petites et moyennes entreprises publiques dans le cadre des normes comptables internationales en ce qui différencie ces entreprises en matière de caractéristiques financières et non financières et qui ont des conséquences sur son comportement financier, et ce dans la mesure ou l'objectif de cette étude réside dans l'importance relative à la problématique de l'évaluation financière des petites et moyennes entreprises publiques en Algérie dans le domaine comptable en matière de la fiabilité des informations financières utilisées dans l'opération de l'évaluation et la tentative de trouver la relation entre la crédibilité de cette opération et la fiabilité de ces données dans le contexte du système comptable financier.

Cette recherche a permis de mettre en évidence un certains nombres de résultats dont l'un des plus importants est le suivi rigoureux des principes du système comptable financier et de son application d'une manière fiable et le respect de ses mécanismes, et de ce fait il permettrait l'acquisition de listes financières qui se distingueraient par une plus grande fiabilité, facteur qui aurait des effets positifs sur la crédibilité de l'évaluation des petites et moyennes entreprises publiques avec la nécessité de l'existence d'un marché actif et d'un climat d'affaires conforme.

Mots clés : évaluation, entreprise, fiabilité, crédibilité, informations.

1- توطئة

لقد ظهرت السلعة حسب المنطق الاقتصادي بظهور "الحاجة"، حاجة المجتمع البشري إلى الغذاء، وذلك بغض النظر عن تطور السلع بتطور حاجات هذا المجتمع، فالسلعة هي أساس تشكيل الفكر الاقتصادي، بيد أن الحاجة إلى السلعة بالإضافة إلى الحاجة إلى مبادلتها أدى إلى البحث عن قيمتها التي ست .

في سياق هذا الإشكال المتعلق باقتصاد المبادلة، عاجلت أولى الكتابات التي تعود إلى المجتمع البدائي مفهوم القيمة، وتتابع عبر الع

القيمة، ذلك اللغز الذي ساهم بشكل كبير في تأسيس الفكر الاقتصادي.

في ظل الاقتصاد الرأسمالي وبساطة الأسواق

" "

السعي وراء تحقيقه في ضوء تحقيق المنفعة الحدية للإنتاج، ذلك أن قيمة السلعة سـ

تكاليف إنتاجها تبعاً لمؤشرات السوق المتمثلة في العرض والطلب.

لم يكن ليستمر طويلاً، حيث اختلفت الرؤى والتوجهات وتغيرت المساعي والأهداف

نتيجة تطور الأحداث الاقتصادية، فتغيرت بذلك المفاهيم الاقتصادية

وتطور الأسواق وظهر مفاهيم المساهمة وتطور وسائل الإنتاج وموجات التحرر بالإضافة إلى

ساهم في الاهتمام بالمؤسسة الاقتصادية ككيان منتج للسلع والخدمات، وبالتالي بروز رؤية جديدة ومختلفة حول

الاهتمام حول قيمة المؤسسة من خلال التركيز على مفهوم تعظيم ثرو

الملاك بدلاً من الاهتمام بقيمة السلعة بالتركيز على مفهوم الربح أو الإيراد الاقتصادي، فانتقل مفهوم القيمة

بذلك من الفكر الاقتصادي إلى الفكر المالي، حيث عنيت النظرية المالية بدراسة إشكالية قيمة المؤسـ

والثروة في ظل آليات ومناهج أوجدت في مجملها نظرية قيمة المؤسسة.

وقد اعتبرت المؤسسة الاقتصادية في ثنايا هذه النظرية كياناً يرتبط بقاؤه بما سيحققه من منافع مستقبلية

تعمل على رفع وتعظيم قيمتها في السوق، الأمر الذي أمكن معه القول أن قيمة المؤسسة هي القيمة الفعالة،

مادامت أن هذه القيمة هي دالة تابعة للتدفقات المستقبلية التي ستولد عن المؤسسة في ظل ظروف المستقبل

المال وبرز دور المساهم فيها بشكل أقوى وتعاضمه خاصة في الدول المتقدمة إلى

تطور الفكر المقاولاتي وتطور مناخ الأعمال بالشكل الذي ظهرت معه الحاجة إلى معرفة

أصبح لزوماً على حملة الأسهم معرفة قيمة أسهمهم وبالتالي معرفة قيمة المؤسسة وذلك بغرض اتخاذ

نقاشا كبيرا حيث تعددت الزوايا

والجوانب التي تم من خلالها معالجة إشكالية تقييم المؤسسة الاقتصادية، ذلك أن هذه الأخيرة فهي كيان معقد يجمع بين أصول وخصوم مختلفة الطبيعة، الأمر الذي يزيد معه درجة تعقيد عملية تقييمها، خاصةً وانها عملية تعني العديد من الاطراف فالحرص على كفاءتها امر مرهون بتوفر العديد من العوامل التي ستسهم في نجاحها لا محال.

ولا محال كذلك، أن عملية التقييم المالي تتطلب بيانات ومعلومات يتم في ضوئها تحديد قيمة المؤسسة، إذ تعتبر هذه البيانات والمعلومات بمثابة قاعدة بيانات يستلهم منها الخبير المقيم المؤشرات الضرورية التي تبني على أساسها الفرضيات التي تمكنه من تكوين وجهة نظر بخصوص قيمة هذه المؤسسة والتي سـ بالعملية في اتخاذ القرار المناسب، باعتبار المعلومات هي أساس أي قرار يتخذه كل مسؤول في موقعه.

وقد أشارت عديد الدراسات إلى أن القرارات بمختلف أنواعها تحتاج إلى ما نسبته 85 % المعلومات والتي هي بمثابة بيانات معالجة، وعليه يمكن اعتبار أن البيانات والمعلومات هي مصدر للثروة يتم استخدامها من طرف مؤسسات الأعمال في عملية خلق القيمة، وهو والبيانات لها كبير الأثر على عملية التقييم المالي للمؤسسة، حيث أن هذه العملية تحتاج إلى معلومات إنجازية تقنية تتناسب مع طبيعتها، إذ يشترط فيها عوامل عديدة تضمن جودها بما يحقق كفاءة ومصداقية . تلك المستخدمة في عملية التقييم تتحدد بتوفر جملة من الخصائص،

تساهم في الوصول إلى معلومات يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى وجهة نظر بشأن قيمة المؤسسة التي يمكن اعتبارها سليمة، بيد أن هذه القيمة هي مخرج لعملية تقييم تمت باستخدام مادة خام تسمى المعلومات. في هذا السياق، تأخذ المعلومات حصة الأسد من الأهمية إذا ما ييم المالي، ذلك أن المؤسسة تشتت ها وليس لماضيها بالنظر إلى ما ستحققه من إيرادات مستقبلية، مما يجعل عملية الـ المالي ككل تكتسب أهمية مالية كبيرة، فالوضعية المالية للمؤسسة تمثل مؤشرا ماليا يمكن من خلاله الوقوف على تدفقات في المستقبل تحفز المشتري المحتمل على الشراء وتحفز المساهم على البقاء، وتحفز

التي تفرزها القوائم المالية تعتبر الأساس في أي عمليات تقييم مالي سواء كانت مسعرة أو غير مسعرة، وتزداد أهميتها أكثر في الحالة الثانية باعتبار المؤسسة في هذه الحالة محفظة من الأـ يصبح التشخيص المالي والمحاسبي الوسيلة التي يعتمد عليها الخبير المحاسبي في تحديد الخصائص الكاشفة عن القيمة في جانبها المالي، ناهيك عن بناء تقديرات الأرباح في ضوء نتائج التشخيص المالي عن طريق إعداد مخطط

وقد تعاضمت أهمية ضمن عملية التقييم بمجىء المعايير المحاسبية الدولية التي جعلت والمهنيين في مجال المحاسبة على حد سواء يفكرون في إعادة النظر في عديد الجوانب المتعلقة بالتقييم المالي خاصة ما تعلق بطرق التقييم والأساليب المعتمدة في تحديد قيمة المؤسسة.

فالمعايير المحاسبية غيرت وطوّرت الفكر المحاسبي بالشكل الذي برزت مفاهيم السوق في الأفق واتجهت الأنظار أكثر نحو مؤشرات سوقية محدد في ضوءها قيمة المؤسسة بالسعي وراء التقريب بين القيم السوقية والقيم المحاسبية، خاصة في ظل مفاهيم القيمة العادلة.

وفي خضم موجة التطور هذه، تطور الفكر المحاسبي الذي أدى إلى تطوّر المالي للمؤسسة، وكعادتها لاقت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بشكل عام صعوبة في التماشي والتكيف مع الوضع الجديد، نظرا لما يميزها من خصائص مالية وغير مالية تعيق تبنيها لكل ما هو جديد، شكّال في هذا الصدد بخصوصية القوائم المالية لهذا النوع من المؤسسات والتي تحيد إلى حد ما عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما انها تعاني عدم متوقية المعلومات المالية التي تفرزها هذه القوائم نتيجة عدم "موضوعية" القياس المحاسبي، ناهيك عن تلاعب المسؤولين بالأرقام المحاسبية لأغراض أو لأخرى، مما جعل القوائم المالية لهذا النوع من المؤسسات توصف باحتمالها قوائم مالية ذات طبيعة جبائية او انها تخدم اغراض التمويل.

وإذا كانت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة (التي كانت موطننا للمعايير المحاسبية الدولية

ط بموضوع التقييم المالي شكّلت طرحا

خلال العديد من الابحاث، فاقل ما يمكن قوله على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو انها وجدت نفسها بين عشية وضحاها مجبرة على التعايش مع وضع جديد، فكر محاسبي جديد، حيث أُلزم ثري هذه المؤسسات بمسك المحاسبة المالية من خلال تبني النظام المحاسبي المالي الذي تم إعداده وفق المعايير المحاسبية الدولية وهي معايير أعدت في بيئات تختلف كليا وعلى جميع الأصعدة عن الجزائر، بالرغم من أن هذه الأخيرة شت قطعت شوطا من أجل إرساء اقتصاد وطني يجعلها تنتعش وتزدهر لتواكب الركب وتسير سير هذه الدول، وهي بذلك تبنت مشروع الإصلاح المحاسبي اعتقادا منها أنه سيسهم في تحسين الممارسة المحاسبية في الجزائر لترقى بقوائمها إلى مستوى قوائم المؤسسات في العالم الآخر بالشكل الذ

وفي ظل الحقائق والوقائع التي عاشتها الجزائر أثبتت تجربة التحول إلى اقتصاد السوق (والتي باتت معها

ت إجراءات سير هذه العمليات، حيث أثبتت

تصريحات مهنية خاصة خبراء المحاسبة المقيمين أن هذه العراقيل تتعلق بعملية تقييم وحدات القطاع العام التي ستؤول إلى الخصوصية، وهو الذي فسره هؤلاء بعوامل عديدة كان أهمها ما تعلق بالشق المحاسبي، حيث اعترت واجهها خبراء التقييم و التي حالت دون الوصول إلى تقييم مالي يمكن اعتباره

حيث ظهر ذلك من خلال الوصول إلى قيمة بخسة للوحدات التي

الصغيرة المتوسطة العمومية هي أكثر المؤسسات التي عانت هذا الإشكال بالنظر إلى ما كانت تعانيه من مشاكل في القطاع في الجزائر بالرغم من برامج الإصلاح الاقتصادي التي كان الهدف منها إنعاش

وقد أثبت واقع الحال أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية تفتقر إلى ممارسة محاسبية سليمة بفعل عوامل كثيرة ومختلفة جعلت القوائم المالية لهذا النوع من المؤسسات الخصائص التي يفترض توفرها والتي تتحقق معها جودة "الأرقام المحاسبية" خاصة خاصية الموثوقية والتي (النظام المحاسبي المالي) أصبحت محور الممارسة المحاسبية الوطني المحاسبي الذي معه هذه الخاصية مما شكل ثغرة كبيرة قد تكون أحد الأسباب الهامة في سوء تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر واعتبار هذه العملية غير صادقة إلى حد ما.

2- أهمية الدراسة

إن أهمية موضوع هذه الدراسة تبرز في تزامن معالجته مع ما هبت به العولمة المالية من رياح أتسمت بتأثير بارز وقوي على الساحة الاقتصادية الجزائرية تجسد من جراء مشروع الإصلاح المحاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي تلبية لمشروع أوسع عرف بالتوحيد المحاسبي الدولي من خلال المعايير المحاسبية الدولية التي جاءت في مفهوم "مفهوم متلائمان" وعززت أكثر التوجه نحو مفاهيم خلق القيمة، وبالتالي تحديد

كما ان انفتاح الجزائر وانتقالها إلى اقتصاد السوق ادى بها إلى الشروع في عمليات اندماج، إحلال،

تكون على قدر أكبر من الوثوق بما يضمن التقييم الصادق لهذه المؤسسات بالشكل الذي يحقق تعظيم ثروة

ويستمد البحث أهميته كذلك من الاهتمام المتزايد بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة كوكها تمثل مح عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهي بذلك تمثل مركزا هاما لخلق القيمة الأمر الذي يستوجب معه الاهتمام بتقييم هذه المؤسسات من خلال الحرص على مصداقية عملية التقييم هذه، كما تكمن أهمية موضوع الدراسة في التركيز على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية باعتبارها الأساس في بناء الاقتصاد الوطني، كما انها تعتبر مهذا لعمليات حوصصة موسعة كشفت عن حقائق عديدة لطالما اترت سلبا على نجاح هذه المؤسسات وكبحت دورها في التنمية وأعاقت عمليات التقييم عدم جودة القوائم المحاسبية المعدة وفق المخطط الوطني المحاسبي في هذا النوع من المؤسسات.

3- أهداف الدراسة

كثيرة هي الأبحاث التي عالجت قيمة وتقييم المؤسسة وأصولها، وهي تعود إلى سنة 1937 ولادة عن هذا الأصل، وتوالت الأبحاث وتعددت

Ficher

واختلفت درجة أهميتها ونفعيتها وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع، حيث تعود أولى الكتابات التي خصت موضوع التقييم المالي في الجانب التقني إلى كل من بال وبراون Ball et Brown 1968 على التأثير على قيمة المؤسسة، حيث ركزت هذه الدراسات على خاصية ملائمة الأرقام المحاسبية من حيث محتواها الإعلامي وعلاقتها بالتقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية.

40

المالي، ومن أجل ذلك تجلت أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- الوقوف على حقيقة إشكالية التقييم المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر وبمختلف الأسباب والمشاكل التي ترتبط أساسا بالجانب المحاسبي والذي يؤثر على السلوك المالي لهذه المؤسسة المستخدمة في عملية التقييم ومحولة إيجاد العلاقة بين مصداقية هذه العملية وموثوقية تلك في ظل النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع المخطط الوطني المحاسبي من خلال خبراء المحاسبة المقيمين المسجلين في المصنف الوطني لخبراء المحاسبة، وذلك بهدف إدراك أهمية خاصية الموثوقية في الوصول إلى تقييم صادق من خلال إعطاء قيمة موضوعية تساهم في اتخاذ قرارات سليمة من طرف المهتمين بمخرجات عملية التقييم.
- تناول الأدبيات والمدارس التي عالجت موضوع التقييم المالي بشكل عام وأسهمت في إرساء مرجعية نظرية علمية قوية فيما يتعلق بهذا الموضوع، وإظهار عدم توافق ما جاءت به هذه المدارس من نظريات مع سياق المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عمومية أو خاصة لما لها من سلوكها المالي بما لا يتفق مع إطار النظرية المالية، الأمر الذي يحتم على الباحثين والمهنيين والمسؤولين على مستوى الهيئات الحكومية التفكير جديا في كهيئة المناخ المناسب حتى تتمكن هذه المؤسسات من إبراز خصوصية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر في ظل غياب شروط عديدة أهمها عدم وذلك بالرغم من تبني مشروع الإصلاح المحاسبي الذي يفترض أن يضيف العديد من المزايا على صعيد التقييم المالي في الجزائر وذلك حتى يمكن حصر كافة العوامل المؤثرة على عملية التقييم لهذا النوع من المؤسسات.

4- طرح الإشكالية

وعليه، وبعد هذا الطرح يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة من خلال السؤال الرئيسي الموالي:
المالية التي تفرزها القوائم المالية المعدّة وفق النظام المحاسبي المالي على مصداقية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ؟

تتفرع هذه إلى جملة من الأسئلة التي يمكن تقديمها من خلال ما يلي من النقاط:

- كيف أسهم الفكر المحاسبي المالي في إرساء معالم عملية التقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

- ما هو واقع الحال بالنسبة لتقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية؟
 - هل تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر قادرة على التكيف مع مستلزمات ومتطلبات مشروع الإصلاح المحاسبي؟
 - هل أسهم النظام المحاسبي المالي في تحسين موثوقية
 - كيف ساعد النظام المحاسبي المالي خبراء التقييم على تحقيق المصدقية في التقييم؟
- 5- فرضيات الدراسة**

أعلاه وضع جملة من الفرضيات التي تحدد الإطار العام للدراسة والتي تتمثل

:

الفرضية الأولى

تعتبر الموثوقية أهم الخصائص المحددة لجودة البيانات المستخدمة في عملية التقييم المالي للمؤسسات

الفرضية الثانية

يكتسي التشخيص المالي والمحاسبي أهمية كبيرة بالنسبة لخبراء المحاسبة المقيمين في حالة التقييم المالي بالمقارنة مع

الفرضية الثالثة

ترتبط صعوبات التقييم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ؛ التي تفرزها القوائم المالية لهذا النوع من المؤسسات.

الفرضية الرابعة

اعتماد مكاتب الخبرة الخارجية الأجنبية على معيار المصدقية في التقييم يجعل المسؤولين في الجزائر يلجأون إلى هذه

الفرضية الخامسة

لم يأتي النظام المحاسبي المالي ليخدم التقييم المالي في الجزائر بالنظر إلى انخفاض

الفرضية السادسة

عدم سعي المستثمرين في المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة إلى تعظيم ثروة الملاك لا يؤهلها إلى تبني النظام اسبي المالي في ظل الظروف الراهنة.

الفرضية السابعة

إن صعوبة تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية بشكل صادق راجع إلى عدم توفر سوق نشط مناخ أعمال ملائم مما يؤثر على مصداقية التقييم في هذا النوع من المؤسسات.

6- دوافع اختيار الموضوع

الفكرة الأساسية التي إلى اختيار الموضوع، إذ أن الإصلاح المحاسبي في الجزائر مكن من إعادة النظر في جوانب عديدة ترتبط بالتقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وعليه يمكن إيجاز أهم مبررات :

- الرغبة في تناول جزء من إشكالية التقييم المالي والتي تعتبر لجدل متعلق بمفهوم كان الأساس في
- الاعتقاد بأنه من الضروري الاهتمام بموضوع التقييم المالي ودراسة كل ما يطرأ عليه من مستجدات من التأثير على قيمة المؤسسة ومن ثم
- نقص الدراسات في الجزائر التي تناولت آثار التوحيد المحاسبي المعايير المحاسبية الدولية على عملية التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية بشكل عام، والمؤسسات الصغيرة
- محاولة تسليط الضوء على طبيعة الصعوبات التي تعيق عملية التقييم المالي في الجزائر بالتركيز أكثر على ما بالجانب المحاسبي.
- سعي المسؤولين في الجزائر إلى الارتقاء بعملية التقييم المالي للمؤسسات الوطنية، دون أن تحقق تلا المساعي نتائج معتبرة لال الاستمرار في اللجوء إلى مكاتب الخبرة الخارجية المتخصصة في التقييم وذلك حسب تصريح العديد من المهنيين.

7- الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة التي عاجلت موضوع البحث بطريقة مباشرة قليلة جدا إن لم تكن معدومة، حيث كشفت الدراسة المسحية التي بها عن وجود دراسات عاجلت في محاور مستقلة الجوانب المختلفة لموضوع التقييم، فمنها ما تناول الموضوع بشكل عام، ومنها ما عالج موضوع التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها كذلك ما عالج الموضوع من حيث ضرورة إعادة النظر في طرق ومقاربات التقييم بما يتماشى المعايير المحاسبية الدولية.

وفيما يلي عرض لأهم الدراسات المرتبطة بالمحور الأخير والمتعلق بتطور طرق التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل التوحيد المحاسبي لما لهذا المحور من علاقة بموضوع الدراسة والتي يمكن تفسيرها بالجانب التقني لعملية التقييم المالي خاصة في شقه المحاسبي.

« L'impact des normes IFRS sur le contenu informationnel : **Eli SALAMEH -1**
des états financiers des PME cotées dans le contexte français ».

الدراسة عبارة عن مقال نشرته مجلة أوروبيان سيا European Scientific Journal

22 2013 فمن وجهة نظر الباحث القائلة بأن المعايير المحاسبية الدولية قد أحدثت

تغيرا هاما وجذريا في طريقة ممارسة المحاسبة حيكت إشكالية هذه الدراسة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة، حيث كان الهدف من الدراسة هو تقدير القيمة الإعلامية المضافة المعدّة وفق المعايير

المحاسبية الدولية من حيث الملائمة وقابلية المقارنة وذلك من خلال تقييم الأسس الموضوعية لمبادرة مجلس المعايير

IASB

وبإسقاط ما جاء في هذه الدراسة في ج

79 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مدرجة في بورصة باريس Euronext، فقد خلص الباحث إلى

ملائمة المعلومات المحاسبية تتحسن بتبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة المعايير المحاسبية الدولية

ن هذه الأخيرة

قد أثرت هذه الدراسة كثيرا في اختيار

لا تقل أهمية عن خاصية الموثوقية،

حيث بزغت فكرة البحث عن محاولة دراسة أثر المعايير المحاسبية الدولية على موثوقية

التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر.

« Les IFRS et la convergence des : **Stéphane QUIDEL et Jean MONTIER -2**
valeurs comptables vers les valeurs de marché »

مقال كذلك نشرته مجلة المحاسبة والمالية RCF في عددها 411 2008

حاول الباحثان في هذه الورقة البحثية القيام بدراسة ميدانية شملت 32 مؤسسة فرنسية مدرجة في البورصة في طور

الانتقال من المعايير المحاسبية الفرنسية إلى المعايير المحاسبية الدولية وذلك بغرض تسليط الضوء على أثر هذا

من اعتقاد الباحثين بأن تبني المعايير المحاسبية الدولية يجب

أن يعزز التقارب بين القيمة السوقية لورقة مالية وقيمتها المحاسبية، باعتبار أن هذه المعايير يفترض أن تسمح

بتكوين جملة من المعلومات المالية ذات منفعة قرارية بالنسبة للمستثمر.

حيث واستنادا إلى إطار مفاهيمي موجه أساسا نحو المستثمر وباستخدام عمليات تقييم قادرة ع

لتي ظلت ولأمد بعيد متباعدة، وبغرض تضيق هذه الفجوة تم وضع إجراءات تمثلت

في القيمة العادلة للأدوات المالية وكذا

وعليه، تساءل الباحثان حول إمكانية تقريب قيمة الأسهم السوقية مع القيمة الناتجة عن القياس المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية، وقد أجريت هذه الدراسة في حدود دراسة أثر هذه المعايير على بعض عناصر كم على تطور قيم هذه العناصر.

الباحثان إلى نتيجة مفادها أن غياب العناصر اللامادية من الميزانية يؤدي لا محال إلى اختلاف القيمة السوقية عن القيمة المحاسبية، ويضيف الباحثان في عرض النتائج أن التحسين المطلوب لن يتأتى من خلال التقريب بين هذه وتلك ولكن خاصيتي اللتان يجب أن تميز وبشكل قوي المعلومات المستخدمة في عملية التقييم.

هذا معناه أنه وبالرغم من تطور المفاهيم والإجراءات المرتبطة بعملية التقييم المالي فإن موثوقية المالية التي يعتمد عليها الخبير كأساس وكمادة خام في عملية التقييم هي بيت القصيد وهي الملب الأساسي في إنجاح هذه العملية المالية التي تحتويها القوائم المالية هي حجر الزاوية في أي عملية تقييم

« Evaluation des entreprises, :Jean-Guy DEGOS et Amel ABOUFAYAD -3 nouvelles méthodes et nouvelles procédures pour réussir

البحث عبارة عن مقال نشرته مجلة البنك Revue banque في العدد 705 الصادر في 2008 يرى الباحثان أنه مع تطور الأسواق المالية وتطور الاتصال المالي، وكذا تعميم المعايير المحاسبية الدولية والتي تعطي مكانة محورية للقيمة العادلة، كان من الممكن "التسهيل أكثر في عملية التقييم المالي"، وهذا لا يعني بالنسبة إلى الباحثين تجاهل وإهمال المبادئ والإجراءات التي تركز عليها هذه العملية.

فعملية التقييم المالي والتي كانت فيما قبل تقنية مستقلة أصبحت اليوم مدججة

الباحثان في سياق تسلسلي من نوع تشخيص - -

بعض المبادئ التي لا يجب تجاهلها وبعض الطرق والأساليب الجديدة لإنجاح عملية التقييم المالي وذلك بحث جزئين هامين الجزء الأول بتطور طرق التقييم المالي وعلاقتها بخلق القيمة، حيث أسهمت المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز التوجه نحو المؤشرات السوقية والتي تمكن من حساب خلق القيمة لاستخلاص القيمة السوقية للمؤسسة حيث تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة EVA مؤشرا هاما في الوصول إلى ذلك.

وقد عالج الجزء الثاني من المقال تطور إجراءات التقييم المالي من حيث التشخيص المالي والهندسة المالية ذلك أن الباحثين يعتبران أن تقدير الأصل الصافي الذي تظهره ميزانية المؤسسة باعتبارها محفظة للأصول والأموال الخاصة تعتبر نقطة

في الأخير، خلص الباحثان إلى أن مجموعة الطرق الكلاسيكية في التقييم تم إثراؤها كما أن إجراءات

على الخبر
تي محيط المؤسسة.

8- تحديد إطار الدراسة

هذه الدراسة لموضوع التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في ظل المعايير تم ذلك بالتركيز على أثر الجانب المحاسبي على مصداقية هذه العملية دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى، وبالتركيز كذلك على المؤسسات العمومية غير المسعرة بما يتفق مع واقع الحال في الجزائر حيث تغيب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة من بورصة القيم بالرغم من أهمية هذه المؤسسات في تشكيل النسيج الوطني كما أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية أصبحت مرشحة اليوم وفي ظل مستجدات الساحة الاقتصادية إلى مختلف العمل مسبقة لهذه العمليات.

هذا بالإضافة إلى اعتماد خبراء المحاسبة على مقارنة الذمة المالية مما يجعل التي تفرزها القوائم المالية لهذا النوع من المؤسسات أداة هامة يجب ان تتصف بالخصائص النوعية الموصى بها في مدونة المعايير المحاسبية الدولية، حيث ركزت الدراسة على خاصية واحدة ألا وهي خاصية الموثوقية، وهذا ليس إهمالا للخصائص إنما يرجع ذلك إلى أن هناك دراسات قد تناولت من قبل خاصيتي الملائمة والقابلية للمقارنة، مما أمكن معه تناول خاصية واحدة في هذا البحث، لتبقى الخصائص الأخرى كمواضيع لأبحاث أخرى يمكن معالجتها

9- المنهج والأدوات المستخدمة في البحث

عند تناول التطور التاريخي لمفهوم القيمة وكذا تطور نظرية قيمة المؤسسة، وكذلك عند استعراض التوجه نحو محاسبة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حيال ذلك.

المنهج عند دراسة العمليات المالية الضرورية التي تسبق عملية التقييم المالي لمؤسسة وتحليل خصوصية هذه العمليات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك عند دراسة محددات مصداقية التقييم المالي بشكل عام وتقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بشكل خاص وذلك بالتركيز

بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تمت معالجته بالاعتماد على أسلوب المسح في جمع البيانات والمعل ومصدقية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل طبعاً تبني هذه المؤسسات للنظام المحاسبي المالي.

وقصد بلوغ أهداف هذا البحث وقصد إبراز أهميته تم استخدام عدة أدوات علمية منها ما خص الجانب ما خص الجانب التطبيقي، فأما بالنسبة للدراسة النظرية فقد تم الاعتماد على البحث البليوغرافي الذي يعتبر أداة هامة تمكن الباحث من التأصيل النظري للموضوع وذلك من خلال المراجع المتوفرة في المكتبات ومخابر البحث المتخصصة والمراجع الالكترونية.

انب الميداني، فقد كانت أداة الاستبيان هي الأساس في جمع المعلومات بالإضافة إلى أدوات أخرى تمثلت في المقابلة، الوثائق، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام برنامج SPSS 20.

10- تقديم خطة البحث

بالاستناد إلى المعايير التوافقية في

شقين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، حيث تضمن الجانب النظري أربعة فصول يحوي كل فصل منها ثلاثة مباحث أساسية وتضمن الجانب الميداني بدوره ثلاثة مباحث.

عام، وموضوع نظرية قيمة المؤسسة بشكل خاص، باعتبار أن القيمة مفهوم اقتصادي محض أخذ حيزاً واسعاً من الجدل والأهمية بما جعله الأساس في تكوين نظرية قيمة المؤسسة أما الفصل الثاني، فقد كان فضاءً للوقوف على واقع اتجاه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نحو محاسبة القيمة العادلة، وذلك في ظل وجود المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين تناول الفصل الثالث حيثيات عملية التقييم المالي في جانبها التقني والذي يجد خصوصية كبيرة إذا ما تعلق الأمر بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وأخيراً الفصل الرابع الذي تعرض في ثناياه إلى إشكالية تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المعايير المحاسبية الدولية بشكل عام، مع التركيز على أهمية في التأثير على مصداقية هذه العملية هذا عن الجانب النظري، أما الجانب الميداني فقد كان

مقالات ارتبط كثيراً

المصنف الوطني.

يبدو أن التطور الحاصل اليوم على الصعيد الاقتصادي ما هو إلا امتدادا لما تم التوصل إليه في السابق في محاولة السعي وراء الوصول إلى توازنات من شأها تحقيق الخفاء الاقتصادية على المستويين الخلي والجزئي. فالقيمة كانت ولا زالت جوهر التحليل الاقتصادي، كوكها الركيزة واللبنة الأساسية في تكوين الفكر الاقتصادي بأكمله، بدليل أن مفهوم القيمة انبثقت عنه العديد من المفاهيم الاقتصادية وغير الاقتصادية كما سيأتي بيانه في هذه الدراسة.

وقد كان الفضل للمدارس الاقتصادية على اختلاف مراحلها وتوجهاتها في إرساء اسس نظرية القيمة، هذه النظرية التي لا يزال يثار حولها الجدل إلى حد الساعة، كوكها عاجلت اهم المسائل المرتبطة بتقييم المنتج مند زمن بعيد، زمن المجتمع البدائي الذي ظهرت فيه الحاجة إلى عملية التبادل في شكلها البسيط والتي كانت الدافع الأساسي والأول للبحث في أسس هذا التبادل بين المنتجات أين ظهر مفهوم القيمة، هذا المفهوم الذي يشكل الخلفية النظرية للعديد من الظواهر الاقتصادية.

ولطالما سعى أصحاب رأس المال والملاك إلى تحقيق "فائض القيمة" الذي فسرتة النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية "بالريح" حيث سعى الرأسماليون ولزمن طويل إلى أن تكون القيمة الاستعمالية للسلع أكبر من القيمة الاستعمالية لقوة العمل وذلك من خلال العمل الزائد في ظل ملكية وسائل الإنتاج.

لكن، بمجرد انفصال الملكية عن التسيير تغير مفهوم الريح إلى ما سمي بثروة الملاك، إذ تعزز ذلك من خلال انفصال المالية عن الاقتصاد، وأصبح لزاما على المسيرين في ظل النظرية المالية المعاصرة تعظيم هذه الثروة. وقد واجه هذا الانتقال بمفهوم القيمة من الفكر الاقتصادي إلى الفكر المالي إشكالية عميقة من حيث علاقة تعظيم ثروة الملاك بهدف تعظيم قيمة المؤسسة الإجمالية وهي الإشكالية التي عاجلتها نظرية قيمة المؤسسة.

في هذا السياق، ساهمت النظرية المالية في إبراز وإرساء معالم هذه العلاقة، حيث حاول العديد من الباحثين والمناظرين الأكاديميين الإجابة عن هذه الإشكالية، حيث أخذ بذلك موضوع القيمة أبعادا كثيرة كان الهدف منها الوصول إلى أسس لتقييم المؤسسة التي ليست مجرد سلعة عادية، وإنما هي مجموعة سلع وهي كيان معقد للغاية.

وبين الفكرين الاقتصادي والمالي أخذ مفهوم القيمة حيزا هاما تجسد من خلال القيمة في الفكر المحاسبي باعتبار أن القيمة الاقتصادية هي الخاصية المعنية بالقياس المحاسبي، حيث اسهم التطور في الأنظمة المحاسبية في تعدد واختلاف نماذج ومداخل القياس المحاسبي للعناصر التي تدخل في تكوين ذمة وثروة المؤسسة والتي تشكل الأساس في عمليات التقييم المالي لها.

و فيمايلي سيتم معالجة حيثيات انتقال مفهوم القيمة بين الفكر الاقتصادي، الفكر المالي والفكر المحاسبي.

المبحث الأول: القيمة ونظرية القيمة في الفكر الاقتصادي

تعتبر نظرية القيمة لبّ التحليل الاقتصادي، فهي تكتسي أهمية بالغة في الفكر الاقتصادي إن لم تكن الأساس في تشكيله، إذ أن تحديد أثمان السلع إنما يراد به إعطاء قيمة لها، فالمقصود هنا بالقيمة هو القيمة التبادلية التي تنشأ في الأسواق عند التبادل، بحيث أن خلق القيمة يكون داخل إطار قوى الإنتاج والعملية الإنتاجية. ولهذا، كان من الضروري تسليط الضوء على نظرية القيمة في مستهل هذه الدراسة، حتى تكون ممهدا لفهم أسس قياسها من خلال اسيعاب الإطار المرجعي النظري لها، وذلك لما لها من أهمية بالغة في تحديد قيم المنتجات بصفة عامة.

المطلب الأول: ماهية مصطلح القيمة

إن الوصول إلى مفهوم واضح وشامل للقيمة لن يكون ممكنا إلا من خلال التطرق إلى مختلف النظريات التي عالجت القيمة عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي، بحيث أن الجدل القائم حول هذا المفهوم سيبين بالضرورة أهمية نظرية القيمة في التحليل الاقتصادي، ويبين كذلك نسبة القيمة كمفهوم اقتصادي محض.

1- المعاني المختلفة للقيمة

يتم التمييز في هذا الصدد بين أربعة معاني مختلفة-على الأقل- لاصطلاح القيمة، والتي يمكن توضيحها فيما

يلي:¹

1-1 القيمة الأدبية

والمقصود هنا قيم الأشياء التي يحق لكل فرد ان يتمتع بها من الناحية الادبية، كالحرية مثلا، وعلى هذا الأساس فإن هذا المسلك الفكري يعطي للحرية قيمة معنوية، والتي لا تتحدد على أساس قوى العرض وقوى الطلب.

2-1 القيمة الفنية

وترتبط هذه القيمة بالأشياء التي يكون الحكم على قيمتها حكما شخصيا يتعلق أساسا بقيمتها الفنية، كالروايات الخالدة، أو موسيقى راقية والتي تكون ذات قيمة فنية مرتفعة.

3-1 القيمة الاستعمالية

وهي القيمة التي تعزى إلى الأشياء التي تشبع حاجة إنسانية معينة، وينطوي هذا الإشباع على منفعة معينة تتحقق باستعمال هذه السلعة أو هذا الشيء وذلك بغض النظر عن ثمنها في السوق.

¹: حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد "تحليل كمي وجزئي ومعجم اقتصادي"، دار الفكر العربي، مصر، 1989، ص: 137.

1-4 القيمة التبادلية

والمقصود هنا بهذه القيمة هو ثمن بيع السلعة اي قيمتها التبادلية في السوق، وهو الثمن الواجب دفعه مقابل الحصول على سلعة معينة.

غير أن المقصود بالقيمة في التحليل الاقتصادي هي القيمة التبادلية للسلعة إزاء السلع الأخرى، مع إمكانية الانصراف إلى القيمة الاستعمالية بحيث أنه سيتم التركيز في هذا البحث على المفهوم الاقتصادي للقيمة دون المفهومين الأدبي والفني.

وعلى هذا الأساس وجب التركيز فيما يلي على التفرقة بين القيمة الاستعمالية وبين القيمة (القيمة التبادلية)، إذ أن القيمة كظاهرة اجتماعية تجد مصدرها في العمل الاجتماعي، وتقاس بعدد ساعات العمل اللازم اجتماعيا لإنتاج السلعة.

وبالتالي، فالقيمة تكشف عن نفسها عند التبادل باعتباره علاقة اجتماعية بين الأفراد تتجسم ماديا في تبادل السلع، وهي تكشف عن نفسها في شكل معين هو قيمة المبادلة (كنسبة بين قيمتين).¹ سيتناول المطلب الثاني مختلف نظريات القيمة من منظورها الاقتصادي.

المطلب الثاني: نظرية القيمة قبل القرن 18

لقد شكلت نظرية القيمة حقلًا واسعًا في فضاء الفكر الاقتصادي، مشكلة بذلك جدلا علميا مثيرا يصعب الفصل المباشر فيه، فتعدد مدارس الفكر الاقتصادي، وتعدد روادها وتشعب الأفكار والرؤى فيما يخص نظرية القيمة، قد يكون بحق مجالا لا متناهي للدراسة عبر الزمن.

سيتناول هذا المطلب التيارات التي عاجلت مفهوم القيمة قبل القرن 18.

1- القيمة في العصر القديم [القرن 14، 15 ق. م]

لقد تطرق كل من أفلاطون وأرسطو إلى مفهوم القيمة في هذه الفترة² وذلك عبر حقبات زمنية مختلفة سيتم توضيحها بإيجاز فيما يلي:

1-1 عصر العبودية

لقد تطرق أفلاطون مؤسس الفلسفة المثالية في المدرسة اليونانية إلى مفهوم القيمة من خلال تفسيره لعملية تبادل السلع بين الناس، إلا أنه عندما تحدث عن تعادل السلع لم يستطع إدراك قيمة السلعة وتحديدتها، إذ قال

¹: محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، "الاقتصاد النقدي"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص: 121.

²: محمد سعيد طوالة، سلسلة التحليل الاقتصادي، "آفاق في نظرية القيمة الاقتصادية"، وثيقة عمل، معهد العلوم الاقتصادية، وهران، الجزائر، 1988، ص: 05-06.

أفلاطون أن "البضاعة تقاس وتعادل بالنقد باعتباره وسيلة للتداول كما اعتبر الذهب شعار القيمة"، وهذا عمل جبار بالنسبة لعصره.

1-2 القيمة عند أرسطو

لقد حلل أرسطو خاصية السلعة بشكل غير مباشر باعتمادها على قيمة استعمالية وقيمة تبادلية وعبر عن القيمة التبادلية كما تستعمل للاستهلاك، بمعنى أنه إذا لم يكن هناك تساوي بين السلعتين، فلن يكون هناك تبادل. كما حدّد أرسطو سعر السلعة بالقيمة التبادلية، وذلك باعتبار أن البضاعة تقاس بمساعدة النقود فقط، وأن النقود هي التي تجعل البضائع متساوية أو متعادلة بعبقرية أرسطو تظهر هنا أنه عندما عبر عن قيمة السلعة اكتشف علاقة التساوي بين البضاعتين، إلا أنه لم يدرك ما هو الشيء المشترك الذي يعطي قيمة للبضائع المتساوية أي كمية العمل البشري المتجسد في هاتين السلعتين¹.

2- القيمة في المجتمع الإقطاعي [القرن 14، 15 ب. م]²

إن من أهم مفكري القرون الوسطى والذين تطرقوا لمفهوم القيمة في هذه الفترة التي تميزت بضعف نشاط التبادل الاقتصادي، الفيلسوف الاجتماعي الشهير ابن خلدون (1332-1406) حيث يقول في مقدمة كتابه³ "أن كل رزق ثروة إنما يتكون نتيجة للسعي والعمل"، فالعمل إذن في نظر ابن خلدون هو مصدر القيمة، ويفهم من قوله أن المنفعة شرط للقيمة، أي أنه لكي تكون للسلعة قيمة يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعياً.⁴ وهكذا يفسر ابن خلدون أن الثروة والقيمة لا تتكونان إلا بالعمل الإنساني فلولا هذا الأخير ما وجدت السلعة، بحيث يوضح في شرحه أن القيم الاستعمالية والقيم التبادلية أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية. أما بالنسبة للنقود فاعتبرها ابن خلدون كمقياس ووسيلة للتراكم عندما كان الذهب والفضة أبرز السلع للتبادل والمؤهلة للقيام بدور التبادل. ويؤكد ابن خلدون هنا أنه بالرغم من أن هدف المنتج في عملية تبادل السلع مع غيره هو الحصول على الذهب والفضة، إلا أن العمل الإنساني يبقى في النهاية مصدراً للقيم.

¹: محمد سعيد طوالة، مرجع سابق، ص: 07.

²: مرجع نفسه، ص: 7-15.

³: للإطلاع أكثر يرجى مراجعة:

- عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدا والخبر، المجلد الأول، 1377، بتحقيق المستشرق الفرنسي أ.م. كاترمير، طبعة باريس، مكتبة لبنان، 1858.

⁴: محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، "الأساسيات"، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص: 166.

كما اعتبر ابن خلدون ان ثروة المجتمع هي جميع البضائع التي تملك قيمة وقيمة استعمالية وليست الذهب والفضة فحسب، وأن الغنى هو مجموع الخيرات المادية المتضمنة قيمه وأن العمل هو مصدر هذا الغنى.

وعليه يظهر ابن خلدون في صدر مجتمع يقوم على إنتاج المبادلة البسيطة كرائد لنظرية العمل في القيمة، وهي نظرية تم حولها مولد الاقتصاد السياسي كعلم، ولكي يتحقق ذلك كان من اللازم أن تشهد طريقة الإنتاج، أي الواقع الاقتصادي تحولاً جذرياً جديداً، تحولاً يسمح للإنسان بأن يعي كل متناقضات إنتاج المبادلة وكل المتناقضات التي تحتويها السلعة نفسها، وهو ما تحقق في المرحلة الرأسمالية.¹

وبذلك يكون ابن خلدون قد سبق ليس مفكري عصره ومن قبله فحسب، بل وكثيراً ممن أتوا بعده كالمدرسة التجارية، والنظرية الحديثة، والنظرية الكينزية، خاصة فيما يتعلق بالقيمة والعمل وطبيعة العمل المتجسد في السلعة.

3- القيمة في عصر انحلال المجتمع الإقطاعي وظهور الرأسمالية [القرن 16، 17]:

لقد تم اعتبار هذه المرحلة من المراحل الأولى لتراكم رأسمال وانحلال العلاقات الإقطاعية، وقد تميّزت بظهور عدّة أفكار اقتصادية خاصة في غربي أوروبا، ومن أهم رواد هذه المرحلة:²

3-1 المدرسة التجارية

لقد تطرقت هذه المدرسة إلى مقولة القيمة من خلال نظرياتها عن النظام النقدي والميزان التجاري، حيث أكدت أن قيمة البضاعة تظهر في مجال التداول.

ومن المتفق عليه أن التجاريين ومن أهمهم جان بودن (1530-1596) Jean BODIN، انتوان دي مونتكريتيان (1576-1621) Antoine de MONTCHRETIEN، وليام بيتي William PETTY (1623-1687) توماس مان (1621) Thomas MUN وغيرهم كانوا يعلقون أهمية كبرى على الذهب والفضة لاعتبارها عماد ثروة الأمة، ومن ثم يميل بعض المحللين إلى إطلاق اسم المعدنين على رواد المدرسة التجارية إشارة إلى الأهمية الخاصة للمعدن النفيس في نظرهم إلى الثروة.³

ولهذا فإن مفكري هذه المدرسة تأخروا كثيراً في تفسير مفهوم القيمة القائمة على العمل عن المدارس التي سبقتها، ولم يعترفوا بأن القيمة هي نتيجة العمل الإنساني في عملية الإنتاج المادي وليس في التداول.

¹: محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، "الاقتصاد النقدي"، مرجع سابق، ص: 168.

²: محمد سعيد طوالة، مرجع سابق، ص: 11-08.

³: سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى كفاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص: 29.

3-2 المدرسة الكلاسيكية في غرب أوروبا [القرن 17]

من أبرز المفكرين الاقتصاديين الذين كانوا عاملا هاما في تشكيل النظرية الاقتصادية الكلاسيكية وليام بيتي William Petty (1623-1687)¹ مؤسس الاقتصاد السياسي والذي يؤثر عنه قوله المشهور "العمل أبو الثروة والأرض أمها"²، وقد كان وليام بيتي أول من حدّد قيمة السلعة بكمية العمل المقارنة المحتواة فيها، كما يعتقد أن القيمة يخلقها فقط العمل المنفق على إنتاج السلع النقدية كالفضة مثلا، بينما الأنواع الأخرى من العمل لا تخلق القيمة إلا عند تبادل منتجات العمل بالنقد.

وفي قول آخر فسّر بيتي قيمة السلعة باكما السعر الطبيعي لها، غير أنه عند تفسيره لمقياس العمل بأنه العمل الإنساني لم يدرك الطابع المزدوج للعمل خالق القيمة في السلعة، إذ أخلط بين العمل الملموس خالق القيمة الاستعمالية وبين العمل مجرد خالق القيمة³، وبذلك يكون وليام بيتي قد اتجه إلى تقرير أن لكل سلعة قيمتين، قيمة عرضية زائلة تتمثل في الثمن النقدي، وقيمة أخرى حقيقية كامنة في السلعة وبعيدة عن تيارات السوق، وهي القيمة الجديرة بعناية الباحث، حيث اكما تلقي ضوءا على القوى النهائية التي تحيف القيمة وحددها.

وقد انتقل هذا الازدواج في صورة أو أخرى إلى كل من جاء بعد وليام بيتي، أمثال كانتيلون، وجيمس ستوارت، وخاصة آدم سميث الذي وجد عنده صدى قويا لهذا الازدواج⁴.

3-3 المدرسة الطبيعية [نهاية القرن 17 وبداية القرن 18]

من أهم رواد هذه المدرسة فرنسوا كيناي (1694-1774) مؤسس الفكر الليبرالي⁵ والذي كان ضد أفكار المدرسة التجارية، حيث امن الفيزيوقراطيون ان الثروات مخلق في مجال الإنتاج وهي مصدر القيمة، إلا اهم اعتبروا ان مصدر الثروة هو الناتج الصافي الذي تقدمه الزراعة فقط، فقد نادى كيناي بضرورة أن يؤمن الملك والأمة بحقيقة أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة، وأن الزراعة هي التي تسبب زيادة الثروة⁶، وبالتالي فإن القيمة تأتي من العمل في الزراعة فقط على أساس أن العمل فيها هو وحده خالق الدخل الصافي، كما اعتبروا أن سعر السلعة يعتمد على كثرة

¹: للإطلاع أكثر يرجى مراجعة:

- Régis FRANCOIS, **William PETTY (1623_1687) fondateur de l'économie politique**, Economica, Paris, 1997.

²: سعيد النجار، مرجع سابق، ص: 78.

³: محمد سعيد طوالة، مرجع سابق، ص: 16-18.

⁴: سعيد النجار، مرجع نفسه، ص: 175-176.

⁵: للإطلاع أكثر يرجى مراجعة:

Gilles DOSTALER, **François QUESNAY, fondateur de la physiocratie**, Alternatives économiques Poche n° 057 - octobre 2012.

⁶: جورج نايهنز، النظرية الاقتصادية، "الإسهامات الكلاسيكية"، ترجمة صقر أحمد، الطبعة الأولى - 5، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1997، ص: 80.

البضائع أو قلتها في السوق (حسب العرض والطلب) وعلى المنافسة القوية بين البائعين والمشتريين وهذا ما يحدد سعر البضاعة.¹

لا شك في أن كيناي يعتبر بحق أبو الاقتصاد السياسي في عصره، إلا أن نظريته تخللتها بعض النواقص وخاصة فيما يتعلق بالقيمة، إذ اعتبر أن القيمة يخلقها العمل في الزراعة فقط دون الأخذ بعين الاعتبار كما يخلق أيضا في الصناعة وغيرها من السلع التي تنتج في اجمال المادي.

المطلب الثالث: نظرية القيمة بعد القرن 18

18 19 ظهور أفكار اقتصادية عامية وغير علمية تعكس علاقات الإنتاج الرأسمالية، وتمسكت بعناد لتفسير وتثبيت أفكار ومصالح البرجوازية لتلافي عملية تزايد التناقضات في اجتماع الرأسمالي.

هذا بالإضافة إلى انها تميزت بظهور الثو

الفكر الاقتصادي مسببة تناقضات جد مستعصية أجهضت النظام الرأسمالي مولدة بذلك الأزمة العامة للرأسمالية. وعليه فقد تضمنت هذه الفترة الزمنية الحساسة عدّة نظريات للقيمة كانت في مجملها تحاول إعطاء مفهوم جديد للقيمة بما يتماشى مع خصوصيات كل فترة ويدافع عن مصالح الطبقات المختلفة حسب المراحل المختلفة.

1- القيمة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي [القرن 18 و 19]

1-1 المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية: آدم سميث ودافيد ريكاردو

1-1-1 نطاق نظرية القيمة عند آدم سميث

تعرض آدم سميث (1723-1790) في كتابه ثروة الامم سنة 1776²

قد سجل اكتشافا عظيما بالنسبة لنظرية القيمة في عصره،

:

الأول: () .

الثاني: أن يكون لها صفة إمكانية الحصول على مواد أخرى بحيث تتمكن من امتلاك هذه المادة.

أي يمكن القول بأنه يعني بالنسبة للشرط الأول القيمة الاستعمالية والشرط الثاني القيمة التبادلية للبضاعة وقد لاحظ سميث أنه كثيرا ما تختلف قيمة الاستعمال عن قيمة المبادلة، حيث أن السلعة التي تتمتع بقيمة كبيرة في الاستعمال قد لا تتمتع إلا بقيمة زهيدة في المبادلة، والعكس صحيح³، غير أن آدم سميث لم يقف لتمحيص العلاقة

¹: محمد : 18-21.

² : Adam SMITH, *Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations*, livre 1, 1776, Traduction française de Germain Garnier, 1881, à partir de l'édition revue par Adolphe Blanqui en 1843, p: 33.

³: : 178.

يمكن أن تفصح عن منفعتها وهكذا أدار سميث ظهره لفكرة المنفعة، والتمس تفسير القيمة في عوامل أخرى كإمانة في

1 .

وبهذا يكون ادم سميث وقع في تعارض مع نفسه، فبعدها قال ان قيمه
() ، قال في مكان اخر ان قيمة البضاعة تساوي العمل الذي يمكن شراؤه به
() باعتبار أن قيمة السلعة تساوي مقدار مداخيل العمال والرأسماليين وهذا يعني أن
العمل يخلق القيمة التي تساوي قيمة العمل.

وهنا يتناقض سميث مع نفسه حول تحديد قيمة السلعة فبينما حدد قيمة السلعة بمقدار العمل المنفق عليها
() () ، وعلى هذا الأساس لم يدرك الصفة المزدوجة للعمل
اي العمل البحت والعمل الملموس وايهما يخلق القيمة.

أما بالنسبة لسعر البضاعة، فقد اعتبر سميث أن القيمة والسعر الطبيعي للسلعة شيء واحد، عندما قال أن
سعر البضاعة تحدده المزاحمة أو سعر النفقات وسعر ا

1-1-2 نطاق نظرية القيمة عند دافيد ريكاردو

³ قيمة السلعة باكما العمل الضروري المصروف في إنتاجها وليس العمل الذي يمكن
شراؤه به البضاعة، غير ان ريكاردو مثله كمثل سميث لم يكتشف الصفة المزدوجة للعمل، ولم يرى الفرق بين العمل
وقوة العمل، إذ بقي مصدر أرباح الرأسماليين غامضاً، والسبب في ذلك يعود إلى أن كل من ريكاردو وسميث لم يتابعا
المراحل التاريخية لتطور التبادل واعتبرا الرأسمالية ظاهرة البادية، وق بين الرأسمالية لا تتغير كقوانين الطبيعة.

ولقد عمل دافيد ريكاردو على تفسير لغز القيمة بالرجوع إلى مسألة الندرة بحيث حاول التوفيق بين القيمة
القيمة التبادلية لها بالرجوع إلى درجة ندرة السلعة، ويلاحظ أن هذا التفسير من طرف ريكاردو
قد أهمل تماماً جانب الطلب، فالبعض من السلع لها قيمة استعمالية مرتفعة وقد تكون نادرة، ولكن لأن حجم
الطلب عليها ضئيل فإن ثمنها سوف يكون منخفضاً.⁴

¹: 180 .

²: محمد سعيد طوالب، 27 :

³: David RICARDO, *Des principes de l'économie politique et de l'impôt*, traduit par Salano CONSTANCIO et Alcide FONTEYRAUD, 1847 à partir de la 3eme édition anglaise de 1821, collection des principaux économistes, Paris, Tome 13, Vol 1, paris, p:10-11.

2001 : 214-215 .

⁴: عبد الرحمان يسري، "تطور الفكر الاقتصادي"

ومن ناحية نظرية العمل في القيمة حاول ريكاردو أيضا أن يستبعد بعض المشكلات التي واجهها آدم سميث حتى تصور أن العمل وحده مصدر القيمة، وبالتالي فإن قيمة السلعة بالنسبة للسلعة الأخرى تتحدد بالنسبة بين كمية العمل الذي بذل فيها وكمية العمل الذي بذل في السلعة الأخرى.

كل واضح بين السعر والقيمة، بحيث يرجع الاختلاف بينهما إلى قوى العرض والطلب ذلك أن قوى الطلب تؤثر في سعر السوق وتجعله ينحرف عن القيمة، هذا الانحراف الذي يتمثل في القيمة ()، ومن ذلك يتبين أن القيمة والسعر قد يختلفان في الأجل القصير أما في حالة التوازن في الأجل

1-2 نظرية جون باتست ساي

يعتبر جون (1832-1767) في أقطاب الفكر الكلاسيكي أو التقليدي بعد سميث، مالتوس، وريكاردو.¹
ست ساي لنظرية القيمة الرأسمالية من خلال نظريته الخدمات²

:

إن هذه النظرية تنظر إلى الإنتاج ا

ورأسمال، فقد ف

تنتج من العمل وحده بل من الرأسمال والطبيعة أيضا.

إنّ هدف هذه النظرية هو إثبات أن العامل يتلقى ما يصرف على عمله بشكل أجور وأنه لا وجود للاستثمار في المجتمع الرأسمالي الذي ينطوي على انسجام وتوافق الطبقات، فالعامل ينال أجرته لقاء عمله، والرأسمالي ينال ربحا لقاء توظيفه لرأسماله، والمالك العقاري يتلقى ربحا لقاء ملكيته للأرض (الأرض تخلق قيمة استعمالية وليس).

وهذا معناه ان مداخيل مختلف الفئات في المجتمع تختلف باختلاف مشاركتها في صنع خيرات المجتمع، ولهذا

³.

اطلق على نظرية ساي باها النظرية المبتدلة او العامية لاه

وفي الأخير يمكن القول من وجهة نظر علم الاقتصاد السياسي، أن الكلاسيك اقتصروا على المظهر الكمي

هم في القيمة هي الركيزة التي يقوم عليها كل البناء النظري للمدرسة

¹: 113.

²: Jean-Baptiste SAY, **Traité d'économie politique**, « simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses », 1803, institut COPPET, Paris, 2011, p:36-37.

³: محمد سعيد طوالبه، 32-22 .

2- القيمة في مرحلة الأزمة العامة للرأسمالية في نهاية القرن 20

1-2 المدرسة الماركسية

(1883-1818)

ثم يقدم لهما بديلا يمكنه من تشكيل بناء نظري يتعلق بالاقتصاد الرأسمالي وقوانين حركته.

بنظرية القيمة وفائض القيمة وهي نظرية للعمل في القيمة تقدم تفسيرات للمظاهر الكيفية والكمية

لظاهرة القيمة كأساس لتحديد الأثمان لمصدر القيمة وقياسها، فهو يرى بعد تحليل عميق أنه من الضروري التفرقة بين:¹

– العمل وقوة العمل

– العمل الملموس والعمل المجرد فالأول هو العمل الذي ينفق في عملية محدّدة للإنتاج متمثلا في إنفاق القوة

الإنسانية في شكل خاص، فالأمر هنا يتعلق بعمل ملموس له خصائص محددة (

تكويني معين) تميزه عن غيره من العمل الملموس.

أما العمل المجرد، فهو العمل الاجتماعي وهو العمل بصفة عامة، أي ذلك الجهد الواعي المجرد الذي يميز

بجهود الإنسان عن الجهود الذي تبدله الكائنات الأخرى.

ويذهب كارل ماركس في هذا السياق إلى أبعد من ذلك

المجرد بين العمل البسيط والعمل المركب، فالأول عمل غير ماهر، والثاني عمل مجرد ماهر أو مدرب.

– القيمة الاستعمالية والقيمة، إذ أن الأولى تمثل صلاحية الناتج لإشباع حاجة معينة والتي يرجعها كارل ماركس

إلى خصائص العمل الملموس الذي ينفق في إنتاج هذا الناتج ()

للسلعة تجعلها محلا للمبادلة، فالقيمة إذن هي ظاهرة تنتمي إلى إنتاج المبادلة وإنتاج

السلع بخاصية مشتركة تجعلها قابلة للتبادل فيما بينها رغم اختلاف قيم استعمالها، هذه الخاصية المشتركة تتمثل في

()

2 : " في

كعلاقة كمية وكدرجة يتم فيها تبادل قيم استعمال أنواع مختلفة بين بعضها البعض".³

¹ : Karl MAX, **Le capital**, livre 1, Londres, 25 juillet 1867, pp: 8-21.

²: محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، 256 :

2000 : 74.

³: مدخل إلى الاقتصاد السياسي

وعلى اساس ما تقدم، يعتبر ماركس ان القيمة هي خاصية اجتماعية لا خاصية طبيعية للأشياء، إنها علاقة اجتماعية بين منتجي السلع قائمة عبر الأشياء، وأكد ماركس أن هذه القيمة لا تظهر إلا في سياق التبادل أي أن العلاقة التبادلية هي الشكل الذي يعبر عن قيمة السلعة ومعنى آخر أن قيمة التبادل هي شكل القيمة.¹

ويظهر النقد وتطور أشكاله أصبحت قيم جميع السلع يعبر عنها بالنقد وأصبح للسلع سعر، والسعر تعبير

وبالنسبة لجوهر النقد، فقد بين كارل ماركس أيضا أن النقد لم ينشأ على أساس اتفاق واعي بين الناس على استعماله وإنما كنتيجة تطور تاريخي للإنتاج البضاعي والتبادل، وليس النقد هو الذي يجعل البضاعة قابلة للمقارنة كما هو العمل البشري المعين الذي بذل فيه، والنقد يعبر عن هذه

2

2-2 المدرسة الحدية أو النيوكلاسيكية

مع تطور الفكر الاقتصادي والازمة العامة للرأسمالية وخاصة في نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين ظهرت أفكار ونظريات اقتصادية أخرى أهمها نظريات النمساوية وغيرها التي جاءت في مرحلة نمو الدولة الاحتكارية، وتوسع وتعمق الأزمة العامة للرأسمالية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وانتصار الثورة الاشتراكية في روسيا 1918 أربك اقتصاد العالم الرأسمالي، وخاصة فيما يتعلق بالبطالة والكساد والمدفوعات الدولية مما أدى بالحكومات الرأسمالية بالتدخل في الشؤون الاقتصادية للبلاد الحربي.

الاقتصاديون الرأسماليون

الرأسمالية وعودة الاستقرار الرأسمالي والعمل على تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني.³

وقد تبلور الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي بفضل جهود الجيل الأول من الكتاب الحديين وأهمهم استانلي (1882-1835) Stanley Jevons (1910-1834) Lewon WALRAS (1921-1840) CARL Manger (1924-1842).⁴

زداد هذا الفكر اكتمالا على يد كتاب الجيل الثاني

¹: محمد سعيد طوالة، 52-39 :

²: .52 :

³: .53 :

⁴: محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي : 162-261.

فقد حاول مارشال تفسير القيمة عن طريق الجمع بين الاتجاه الكلاسيكي والاتجاه الحديث لمفهوم القيمة نظريات مختلفة دون أن يلتزم بنظرية خاصة به.

القيمة عن طريق تفسيره لتشكيل الأسعار، حيث أعتبر أن العامل الأساسي المحدد للسعر هو الطلب على البضائع، وأن الطلب بدوره يتعلق ويتحدد بالمنفعة الهامشية وذلك في الفترة القصيرة الأجل من الإنتاج حيث لا يكون هناك أي تغيير ملموس على القوى المنتجة الموجودة، وعلى طريقة استعمالها، وبهذا فقد اخذ بنظرية المنفعة الهامشية.

وإذا كانت الفترة متوسطة الأجل حيث يمكن إدخال عناصر وعوامل جديدة إلى الإنتاج فيعتبر أن تكاليف الإنتاج هي التي تحدد السعر ويتوازن العرض والطلب، وبهذا يكون في هذه الحالة قد اخذ بنظرية عوامل الإنتاج.¹

في آخر هذا المبحث، يمكن القول أن القيمة كمصطلح ظهرت بظهور الحاجة إلى المبادلة، أي مبادلة السلع ببعضها، فبرزت بذلك إشكالية القيمة القائمة على أساس المبادلة، بحيث كان من الضروري معرفة الشيء الذي يجعل السلع متساوية عند تبادلها، فأثير بذلك جدل كبير وتشعبت الرؤى والتوجهات بشأن حل هذا اللغز.

بطريقة مختلفة بعد أن قطعت شوطا كبيرا على يد فلاسفة الإغريق وكذا

أن موضوع القيمة عرف بزوغ فجر جديد على يد آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية، وأشرق على يد كارل ماركس، ليستقر على يد الحديين بقيادة ألفريد مارشال حيث اكتملت معالم نظرية القيمة بعد

" "

لكن، هذا لا يعني أن القيمة كمفهوم توقفت عند هذا الحد، بل اتسعت رقعتها لتشمل مجالات أخرى كانت ذات صلة بالاقتصاد، فبعد معرفة أن العمل الاجتماعي هو الذي يجعل السلع متساوية عند مبادلتها، وبعد تحديد الفرق بين "القيمة" و "السعر" ظهرت الحاجة إلى النظر في مسألة تهمين ممتلكات أصحاب المؤسسات تحديد قيم أصول المؤسسات ليتطور الأمر إلى ضرورة تحديد قيمة المؤسسة نفسها كسلعة تختلف كثيرا عن السلع العادية التي ظهر من أجلها مفهوم القيمة.

¹: محمد سعيد طوالة، :58.

لمبحث الثاني: نظرية قيمة المؤسسة في ثانيا النظرية المالية

دائما محل جدل وتضارب واسعين، الأمر الذي جعل من الممكن تشكيل إطار علمي للمالية وذلك من خلال اكتشاف المبدأ الخفي الذي يحكم علاقات التبادل والمتمثل في العمل

أدى هذا الاكتشاف إلى إرساء معالم علم المالية والانتقال به من مجرد وصف مالي إلى علم قائم بذاته، وبالتالي تشكيل النظرية المالية، وهذا معناه أن التطور المرحلي لنظرية القيمة قد ساهم بشكل كبير في تأسيس نماذج للهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال تأسيس علاقة بين عاملي الخطر والمردودية.

المطلب الأول: أسس نشأة النظرية المالية

إلى غاية 1950 لم يكن لدى المسؤولين الماليين داخل المؤسسات نظرية بحثية يمكن الاعتماد عليها لفهم تطور محيط المؤسسة، إذ كان يتم ذلك من خلال الرجوع إلى علم الاقتصاد باستخدام تقنيات المحاسبة لقياس المؤشرات المالية، وهذا معناه أنه لم يكن هناك أي معيار عقلاي يساعد المسؤولين على اتخاذ القرارات الصائبة.

1- أصول النظرية المالية

النظرية النيوكلاسيكية والذي يتوقف على توليد الاحتمالات لم يعد موجوداً في النظرية المالية والتي تبنت مفهوم ثروة الملاك، الثروة التي يمكن تأويلها بقيمة أسهم المؤسسة في البورصة أي رسملة الأسهم.¹ مفهوم القيمة ضمن الهدف الذي تسعى إليه

وقد تعززت النظرية المالية أكثر بظهور مؤلفات هامة وأبحاث عديدة جعلت منها نظرية قوية تلم بمعارف ت الهامة، الطبعة الأولى من كتيب "المبادئ الرئيسية

Brealy Myers 1981 "

اعتباره المؤسس الأول لتعلم مالية المؤسسة بالنسبة لما تم الوصول إليه من قبل من خلال البحث في مجال المالية.

¹ - Jérôme CABY et Gérard HIRIGOYEN, *Création de valeur et gouvernance de l'entreprise*, 3^{ème} édition, édition Economica, Paris, 2005, p : 5-6.

كمرجع أساسي لتعليم المالية على أساس دولي.¹

إن المعارف في مجال المالية تتمحور حول خمسة أفكار رئيسية معروفة لدى الماليين: القيمة الحالية الصافية،

(MEDAF)

يتجسد هذا الكم من المعارف في شكل نماذج أو مبادئ مالية، إذ تشكل هذه المبادئ والنماذج لب

النظرية المالية، وهذا ما يجعل من عملية اتخاذ القرار عملية سهلة خاصة فيما يتعلق باختيار الاستثمارات

إن تواصل الأبحاث بشكل جدي في مجال المالية مكن من حل العديد من المسائل المالية بشكل علمي بعيدا

ين نالوا جائزة نوبل في الاقتصاد Modigliani موديجلياني، Markowitz Miller

Sharp

ف النظرية المالية هو تفسير وفهم مختلف الظواهر المالية وذلك من خلال دراسة الأسواق المالية وك

انطلاقا من هذا، يمكن القول أن النظرية المالية تشكلت من خلال مجموعة من الأبحاث المتعلقة بالأفكار

:

تسيير المحفظة؛

2- مراحل تطور النظرية المالية

قد يكون دائما من الصعب التمييز بين أهم مراحل تطور مجال بحث معين، ومع ذلك فإنه يمكن التمييز في

هذا الصدد بين خمس إسهامات يمكن إعتبارها ذات أهمية أساسية في بناء هيكل الفكر المالي في جانبه المتعلق بمالية

Miller Modigliani 1958 تليها تلك التي جاء بها شارب Sharp

Lintner في حدود منتصف الستينات ثم بلاك Black Scholes 1973 بعدها الدراسة التي قام

¹ : G. CHARREAUX, « Théorie financière et stratégie financière », Article publié par TAE Dijon, Faculté des sciences économiques et de gestion, Paris, août 1992, p : 03

Majlof Myer 1976 وأخيرا ما قدمه Mikling Jensen

1:

1984

1-2 المالية الأكاديمية قبل 1958

« Financial J. Van. Horne ² (. .) في الطبعة الثانية من كتيبه الشهير

41

Management and Policy »

أكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المالية كتخصص ظهر في بداية القرن العشرين، حيث انفصل تماما عن الاقتصاد وأصبح محتواه الأساسي والوصفي يشتمل ويغطي الأدوات المالية، الهيئات والمؤسسات والإجراءات المستعم

وقد تم الانتقال إلى المرحلة الثانية في حدود سنة 1920

جديدة إلى تزايد حاجة المؤسسات إلى رؤوس الأموال، مما أدى إلى أهمية تعزيز مصادر التمويل والسيولة.

وقد كان الكساد الأكبر بداية لمرکزت المالية على الأبعاد المالية للبقاء بما في ذلك المحافظة

الخمسينات للمقاربة التقليدية التي تركز على وجهة نظر الشركاء الخارجيين للمؤسسة

اتسم العقد الموالي بالاهتمام بطرق وأساليب اختيار الاستثمارات إذ اتسعت انشغالات المالىين في

وقد تميزت هذه المرحلة أيضا بخلق نماذج للتقييم وظهور علاقات بين التحليل المالى وتحليل

كاديمي في هذه

الفترة قد يميز بغياب شبه تام لانشغالات التي من شاكها تفسير وتحليل تلك الظواهر ، بحيث ينحصر البحث اساسا إما في وصف الممارسات أو وصف المعايير المنبثقة عن هذه الممارسات.

¹ : G. CHARREAUX, op.cit, p : 7-20.

² : J. VAN. HORINE, **Financial management and policy**, 2^{ème} édition, Prentice-Hall, 1972, p: 4-5.

2-2 أول ثورة في الفكر المالي

عرفت هذه الثورة بمبدأ " التحكيم والإتصال مع الأسواق"، إذ يندرج المقال الذي نشر من طرف موديجلياني Miller Modigliani 1958¹ ضمن الدراسات التي خصصت لنظرية الاستثمار.

وقد كان هدف هذه الدراسة :

- بناء نظرية أثر هيكل التمويل على قيمة المؤسسة في حالة عدم اليق
- إظهار كيفية إمكانية استخدام هذه النظرية في حل الإشكال المتعلق بتكلفة رأسمال، وفي نفس الوقت تطوير نظرية الاستثمار دائما في ظل عد .

إن الابتكار الذي جاء به هاذين الباحثين يكمن أساسا في الإشكالية المستخدمة بالارتكاز على آلية التحكيم التي تضمن توازن السوق المالي هذا من جهة، وفي العلاقة القائمة بين مالية المؤسسة وآلية عمل السوق من جهة أخرى، وفي الواقع قد اعتبر Modigliani موديجلياني و Miller وميلر اقتراحهما كامتداد للنظرية الكلاسيكية لأسواق رأسمال² وكلاسيكية في مجال مالية المؤسسة نظرية تفسيرية عملية.

إن إطار المنطق الذي أنشأه Miller Modigliani (موديجلياني وميلر) إستنادا إلى التوازن والتحكيم أدى إلى الفصل بين قرارات الاستثمار وقرارات التمويل.

2-3 تقييم تكلفة الخطر وأخذها بعين الاعتبار في اختيار الاستثمارات

Sharp 3 Lintner 4 1965

Modigliani موديجلياني و Miller وميلر ذلك أن النتائج التي توصلوا إليها تتضمن عيبا أساسا في إطار محدودية أصناف الخطر، ضف إلى ذلك عدم وصولهما إلى إجابة بخصوص إدراج عنصر الخطر في معدل (معدل التحديث) وكذا بخصوص تقييم التدفقات المعادلة المحققة.

¹ : F.MODIGLIANI and H.MILLER, "The cost of capital, corporation finance and the theory of investment", American economic review, June, 1958, N° 3, Vol XLVIII, p : 213.

² : GIRAULT et ZISWILLER, **Finance Moderne** « Théorie et pratique », Thome II, DUNOD, Paris, 1973, p: 64.

³ : SHARP, "capital asset price, a theory of market equilibrium under condition of risk", journal of finance, vol XIX, N° 3, September 1964.

⁴ : j. LINTNER, "the evaluation of risk asset and the selection of risk investments in stock portfolios and capital budgets", Review of economic and statistics, February 1965, vol 47, N° 1.

Lintner Sharp

MEDAF، إذ عرف لهذا الأخير إمكانية تقييم مجموع علاوات الخطر المطلوبة مع الأخذ بعين

تتمحور مساهمة Lintner Sharp :

- المستوى الأول: اعتبار المؤسسة كمحفظة من الأصول، وهذا معناه أن الرؤية المالية تدرج ضمن الرؤية الاستراتيجية أين تعتبر المؤسسة كمحفظة للأنشطة.

- المستوى الثاني: التأكيد على أن عملية تقييم المردودية المنتظرة للاستثمارات يجب أن تتم على أساس معايير

ومع ذلك، فقد اعتبرت مساهمة موديجلياني وميلر Miller Modigliani هامة بالمقارنة مع تلك التي جاء

Lintner Sharp ولينتنر، وذلك بالنظر إلى التقدم ضافه موديجلياني وميلر إلى مفهوم مالية

المؤسسة، إذ وباستثناء مفهوم محفظة المشاريع لم يضيف Sharp Lintner ولينتنر شيئاً جديداً يستحق الكثير من الاهتمام

MEDAF¹ لم تضيف الكثير على مستوى م

بأن المساهمة الرئيسية لهذه النماذج هي بالأحرى إظهار مدى تعقيد عملية تقييم الأصول.

2-4 الخاصية الاختيارية للاستثمارات والتمويلات

Scholes Black

أحرزاه على مستوى الاستراتيجية المالية وذلك بعرض طريقة جديدة لفهمها، إذ اشتهر

بالمساهمة التي قدمها حول نموذج تقييم خيارات الأسهم والذي حضني باهتمام Scholes Black²

كبير من قبل جميع أطراف السوق المالية، إذ اعتبر المؤلف

الأسهم على وجه الخصوص تمثل خيارات شراء لأصول المؤسسة، وقد كانت هذه الفكرة هي الأساس في الخوض في

العديد من الأبحاث التي تناولت تقييم ون الخطر، خطر الإفلاس، السندات القابلة للتحويل وبالأخص الأبحاث

قمة بدراسة أثر السياسة المالية وسياسة توزيع الأرباح على النزاعات المرتبطة بتوزيع قيمة المؤسسة بين المساهمين

والمسيرين.

¹: Ross روس: وهو نموذج التحكيم المتعدد العوامل وهو من النماذج الملحقة المتعددة الفترات لنموذج MEDAF، والذي لا ينطوي على تغييرات هامة في الإطار التحليلي للسياسة المالية.

²: BLACK and SCHOLES, "the price of options and corporate liabilities", Journal of political economy, vol 81; N° 3, May- June, 1973, pp: 637-654.

إن العنصر الأخير والمتعلق بتوزيع قيمة المؤسسة بين المساهمين والمسيرين له أهمية خاصة، ذلك أنه يبين كيف أن اختلاف المصالح بين المساهمين والدائنين يمكن له يؤثر على السياسة المالية للمؤسسة من خلال القرارات المالية، وهذا ما يمكن أن يجد مصدره فيما يسمى بالبنية ال¹ وهو مفهوم أتى به المفكر و الباحث ج. ك . قالبريت J. K Galbraith في كتابه " ²1967 في أمريكا وسنة 1968 في فرنسا، إذ أن الفكرة الأساسية لهذا المفهوم تتبلور في أن القرارات داخل المؤسسة خاصة الكبرى منها لا تصنع من طرف شخص واحد وإنما هي نتيجة لتأثير أطراف عديدة، وهذا ما من شأنه خلق النزاعات وتنازع المصالح بين هذه

وقد كانت هناك دراسات لاحقة مكنت من استخدام نظرية الخيارات من أجل تجديد التحليل المتعلق بأبعاد أخرى للاستراتيجية المالية وخاصة آثار عمليات الدمج،

2-5 نظرية الوكالة لكل من Jensen و Meckling

يعتبر المقال الذي نشر من طرف جنسن Jensen و Meckling³ 1976 الأول من حيث الأهمية، إذ يمكن اعتباره إطار

التي ترم بين أفراد تختلف أهدافهم وتتنازع في مناخ من عدم تماثل المعلومات، وعلى هذا الأساس، فإن المكونات الأساسية للسياسة المالية تصبح كوسائل لحل النزاعات الموجودة بين المساهمين

4

وفي هذا الصدد، يسعى كل طرف من هذه الأطراف إلى تعظيم مصلحته الخاصة قبل المصلحة العامة وهذا في ظل فرضيات الرشادة التي تبنى عليها نظرية الوكالة، وبما أن المسير يمتلك القدر الأكبر من المعلومات فيما يتعلق Jensen و Meckling يريان ان تقويم سلوك المسير في ظل نظرية الوكالة

¹ : Maryse BRESSON, « la technostructure, la connaissance et le politique », Revue de la littérature (Partie 7) édition Know of politique, Juin 2007, p : 6-7.

² : J.K. GALBRAITH, **Le nouvel Etat économique**, « Essai sur le système économique américain », Houghton Mifflin company, 1967.

³ : JENSEN and MECKLING, "theory of the firm, Managerial behavior, agency cost and awnership structure", journal of financial economics, vol 3, N° 4, October 1976, pp: 305-360.

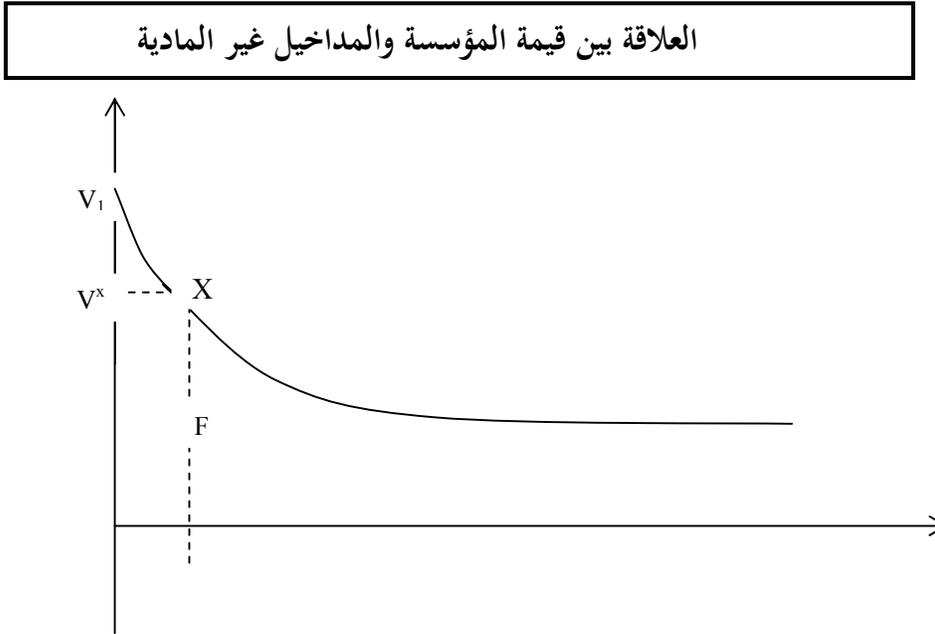
⁴ : G. CHARREAUX, op.cit, p : 13.

والمتمثلة في تكاليف الرقابة، تكاليف الالتزام والتكاليف المتبقية وهي تكاليف تعبر عن الخسائر الناتجة عن تعارض المصالح بين المساهمين والمسيرين.¹

وفي ظل هذا التعارض المغطى بهدف تعظيم قيمة المؤسسة، فإن المسير ينتهج سلوكا انتهازيا من خلال محاولته لتحقيق مداخيل غير مالية مبررا ذلك بأنه لن يتحصل على الأرباح إلا في حدود نسبة مساهمته في رأس المال وأنه يتحمل الفشل، وهذا ما من شأنه التأثير على قيمة المؤسسة.²

لشكل الموالي يوضح العلاقة بين تلك المداخيل غير المالية وقيمة المؤسسة.

الشكل (1-1)



Source : J. THEPOT et al, « Trente ans après », Revue française de gestion, N° 175, 2007, p : 17, cité dans :

45 :

¹: إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

2011/2010 : 43.

²: 45-44 :

F. JENSEN, « l'influence de l'interprétation du dirigeant de son entreprise sur l'endettement des PME sur leur relation avec les banques », institut de recherche sur les PME, N° 98/07, 1998, p: 05.

من خلال هذا الشكل يتضح أن المنفعة التي سيتحصل عليها المسير عند مستوى معين من "V" "F" تكون تصاعديّة، وفي حالة ما يكون المسير هو المالك الوحيد للقيم فإنه يحكم بين قيمة المؤسسة والمداخيل النقدية فقط، أما إذا فضل المسير التنازل عن حصته أو نسبة معينة منها فإن ذلك سيساعده على الحصول على المزايا غير "F" وهذا في حالة احتفاظه بالإدوة، أما قيمة التنازل عن أسهم المسير فتحدد عند النقطة X يقابلها عند المحور العمودي V^* ، وذلك في ظل احتفاظ المسير بمنصبه.

V_1 فتعبر عن القيمة التي يقبل المسير بها التنازل عن كامل حصته للمساهمين، ويعبر الفرق بين V^* V_1 عن مجال تحقيق المزايا أو المداخيل غير النقدية من طرف المسير.¹

6-2 نظرية الإشارة

1984²

لقد بين مييرز وماجلوف Majluf Myers

عدم تماثل المعلومات الموجودة بين المسيرين ومقدمي رؤوس الأموال والمستثمرين، فإن الهيكل تعتبر من أهم المحددات لقيمة المؤسسة التي تم دراستها باحتراس كبير في النظرية المالية، وهي اشارات حاملة لمعاني ومعلومات تفيد في توجيه واتخاذ القرارات لمختلف الأعوان.³

إن النموذج أو التصميم المقترح من طرف مييرز وماجلوف Majluf Myers

عدم تماثل المعلومة في المقدمة، وتكريس إطار بحث مستوحى من نظرية الألعاب بعدما توصلت الأبحاث⁴ إلى إمكانية تطبيقها في مج .

كما يمكن إعتبار الاعمال التي قام بها روس Ross⁵ والمستوحاة من نظرية الإشارة التي طبقت على مالية

المؤسسة كرائدة في هذا المجال، فقد بين روس Ross

المعلومة بين المسيرين الذي يفترض اهم الاكثر اطلاعا وبين المستثمرين.

¹: 46-45 :

²: MYERS and MAJLUF, "Corporate financing and investment decisions when firms have information that investors do not have", Journal of financial economics, vol 13, N° 2, 1984, pp: 184-221.

³: "دور نظرية الإشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10 2010 : 145.

⁴: ANJAUN, V. THAKOR, "Game theory in finance", journal of financial management, financial management association, Florida, issue 1, vol 20, 1991.

⁵: STEPHEN, A. ROSS, "The determination of financial structure "the incentive signaling approach", the Belle journal of economics, the RAND corporation, vol 8, N° 1, Spring 1977, pp: 23-40.

قد تم اقتراح نموذج آخر مماثل ؛ تبرير سياسة توزيع الأرباح، إذ يرى روس Ross

كما يمكن اعتبار نمذجة القرارات المالية والمقترحة من طرف ميريض وماجلوف Majluf Myers كلعبة تجري بين المسرين الذين يسعون إلى تعظيم ثروة الملاك من جهة، ومقدمي رؤوس الأموال، المساهمين الجدد والدائنين من

من خلال ما تقدم في هذا العرض الموجز لأهم مراحل تطور النظرية المالية يمكن القول بأن هذه النظرية نالت حظاً وفيراً في أن تكون حقلاً دراسياً علمياً متشعباً هاماً وجد حساس في نفس الوقت وذلك لما تحمله من ثراء معرفي متسلسل يوحى ببحث دقيق للمتخصصين في مجال المالية والباحثين في محاولة للانتقال بهذا المجال إلى علم قائم مبني على نظرية مالية بـ .

ة قد أدى إلى إحياء النقاش المتعلق بالقيمة في أواخر

وبروز نظرية قيمة المؤسسة إلى الوجود بالإضافة إلى ظهور المقاربات المركزة على خلق القيمة والتسيير

المطلب الثاني: نظرية قيمة المؤسسة

لقد كان أول ظهور للمفهوم الأساسي للقيمة في النظرية المالية على يد الباحث Williams 1938¹

مالياً كان سواءاً أم مادياً بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التي سيولدها هذا الأصل،

Fisher قد تعرض لهذا التحليل من قبل سنة 1907² .

1- البعد الداخلي والبعد الخارجي للقيمة في النظرية المالية

1-1 البعد الداخلي للقيمة

Williams بعد تحديده للمفهوم الأساسي للقيمة والذي يشكل البعد الجوهرى لها من

تطوير النموذج الذي تم بناءه في ظل فرضية استحداث التدفقات النقدية المتولدة عن الأصل في المستقبل³

¹ : G.H.P. GIFFARD .MARCH , “The theory of investment value by J.B. Williams”, the economics journal, vol 49, N° 193, 1939, p: 121.

² : للإطلاع أكثر يرجى مراجعة:

- I. FISHER, **The Rate of interest, its nature determination and relation to economic Phenomena**, the MACMILAN COMPANY, New York, 1907.

³ : I. Fisher. وذلك من خلال اعماله التي قام بها سنة 1907، إذ تضمنت هذه الأعمال مقارنة

لمعدلات الفائدة بالأسعار وتدفقات الخزينة بمبالغ نقدية.

أيضا من تطبيق هذا النموذج على القيمة الجوهرية للأصل، بالإضافة إلى نموذج استحداث الأ
Williams إلى ان قيمة السهم تساوي اجموع المستحدث للارباح الموزعة والتدفقات الاخرى المتتالية من

1.

D. DODD B.GRAHAM .

أساس أنه لم يأخذ في الحسبان عامل الخطر، إذ قدم هذان الباحثان التعريف التالي: "القيمة الجوهرية للسهم هي
ببساطة مثل القيمة المبررة بالأحداث أو الوقائع، وهذا يعني الأصول، الأرباح، الأرباح الموزعة، الآفاق الواضحة"²
من خلال الدراسة التي قاما بها سنة 1934، وهذا معناه أن القيمة الجوهرية

3. (/)

وفي نفس الصدد طور كل من قوردن وشاييرو Shapiro Gordon 1956⁴

J.B Williams من خلال اقتراح عملية تقييم الأسهم عن طريق القيمة الحالية للأرباح الناجمة عنها)

عن هذه الأسهم)، حيث يفترض أن يكون معدّل القيمة الحالية هو K ، إذ تتزايد هذه الأرباح بمعدل نمو هو g .

M.G Shapiro Gordon قوردن وشاييرو

Gould Gordon 1978⁵، آخذين بعين الاعتبار الارتباط السلبي بين مردودية

الاستثمارات ومعدّل الاحتفاظ بالأرباح، وإن كان . والتر J.E Walter

6.1963

تبقى هذه النماذج ي صّة في ظل عدم الاهتمام بأهمية المعلومة في تلك الفترة، بالنظر

إلى ما تشكله هذه المعلومة كعامل يضرر العلاقات بين المستثمرين والمساهمين.

¹ : Moumine El KABBOURI, **Stratégie et valeur de l'entreprise**, « contribution à l'identification des outils de mesure et des leviers de création de valeur », thèse de doctorat en sciences économiques et entreprise, Université de SETAT, Hassan premier, Maroc, 2010, p : 24-25.

² : José ZEMMOUR, **théorie des anticipations et approches traditionnelles de la structure par terme des taux d'intérêt**, une rétrospective, centre d'économie et finances internationales, UMR 6126 CNRS, université de la méditerranée, 2003, p : 12.

³ : Christophe BOUCHER, **Le modèle de la Fed et la prévisibilité des rentabilités**, ESG, CERESG, Université Paris-Nord, CEPN, 2006, p : 02.

⁴ : Jonathan BERK et Peter DEMARSO, **Finance d'entreprise**, 2^{ème} édition Pearson, Paris, 2011, p : 34 .

⁵ : M.G. GORDON and L.I.GOULD, "The cost of capital, a reconsideration", the journal of finance, vol, N° 3, American Finance Association, New York, Juin 1978, p: 849-861.

⁶ : J.E.WALTER, "Dividend policy. Its influence on the value of the enterprise", journal of finance, vol 18, N°2, University of Pennsylvania, 1963, article publié en ligne en 2012, pp: 280-291.

ما تجدر الإشارة إليه، هو أنّ نظرية القيمة في مجال المالية قد عرفت وجوداً لها إنطلاقاً من أعمال Fisher Gordon Williams وغيرهم، بحيث يمكن استخلاص ما يلي:¹

- يتم استحداث تدفقات العوائد المستقبلية من خلال معدّل مردودية مفروض بحيث تسمح هذه التدفقات
- القيمة السوقية للمؤسسة تحل محل القيم المحاسبية للأصول ورؤوس الأموال الخاصة.

الملاحظ أنّ نظرية القيمة أخذت حقلاً واسعاً ونصبياً وفيراً من الاهتمام في مجال المالية لا يقل أهمية من ذلك الذي حققته على مستوى الفكر الاقتصادي، فكثرة المفاهيم وتعددتها يبعدها النظري والتطبيقي أدى إلى مجموعتين من القرارات المالية أدت إلى انقسام

الباحثين من حيث تأثيرها على قيمة المؤسسة:

- القرارات المتعلقة بالهيكل المالي؛

فبالنسبة للقرارات المتعلقة بالهيكل المالي، فقد انقسم الباحث إلى فريقين، يرى الأول إمكانية وجود هيكل مالي أمثل لتعظيم قيمة المؤسسة، في حين يرى الفريق الثاني وهو التيار المعاكس، والذي من رواده Modigliani Miller أنّه لا توجد علاقة بين قيمة المؤسسة وهيكلها المالي، وقد أكدوا هذا من خلال مقال نشر سنة 1958

باحثان أنّ هذه القيمة هي نتيجة لرسملة الربح المتوقع بمعدل يتضمن درجة من الخطر.

تعرضت دراسة مودجلياني وميلر Miller Modigliani إلى النقد، مما دفع بهما إلى نشر مقال آخر سنة 1963²، حيث تم أخذ أثر عامل الضريبة بعين الاعتبار مع الاحتفاظ بباقي الفرضيات، بحيث بين المقال أنه في وجود الضريبة فإن قيمة المؤسسة ستترايد في ظل وجود

وبالطبع، فقد حظي النوع الثاني من القرارات والمتعلقة بسياسة توزيع الأرباح بالكثير من الاهتمام، إذ كانت محل للعديد من الأبحاث والدراسات التي يمكن تصنيفها على أساس عنصر الحياد إلى تيار محايد وآخر غير محايد.

إذ يرى أصحاب التيار غير المحايد ومن بينهم³ Lintner - Graham - DODD والتر Walter Slomon وغيرهم، أنّ سياسة توزيع الأرباح تحدد أو على الأقل تـ

¹ : Moumine El KABBOURI, op.cit, p: 26.

² : F.MODIGLIANI, H.MILLER, "Corporate income taxes and the cost of capital: A correction", the American Review, vol 53, N° 3, Juin 1961, pp: 433-443.

³ : Moumine El KABBOURI, ibid, p: 27.

بينما يرى أصحاب التيار المحايد لسياسة توزيع الأرباح موديجلياني وميلر
M. Sckoles Black²(1974) H. Miller F. Modigliani¹(1967) و Bernan³ (1971) وغيرهم، أن قيمة المؤسسة لا تتأثر بسياسة توزيع الأرباح، وتبقى فقط سياسة الاستثمار هي وحدها التي تحكم توزيع قيمة .

وبالتوازي مع ذلك فقط ظهرت العديد من الكتابات في سنوات السبعينات خاصة منها التي تناولت نظرية الخيارات، نظرية الإشارة، نظرية الوكالة والتي عاجلت قيمة المؤسسة من زوايا مختلفة تصب كلها في علاقة هذه القيمة إما بالقرارات المتعلقة بالهيكل المالي، وإما .

1-2 البعد الخارجي للقيمة

يتعلق البعد الخارجي للقيمة بالسوق، أي تحليل هذه القيمة انطلاقا من السوق، إذ يتوقف هذا التحليل على
:4

- تحليل تصرف المؤسسة انطلاقا من المحفظة التي تملكها بالاعتماد على نموذج تقييم الأصول المالية
- تحليل سلوك مختلف الفاعلين وكذا .

تعود نظرية المحفظة إلى سنة 1952⁵ Markowitz رأسمال، والذي
كيفية تسيير المحفظة، ليقوم بعد ذلك بنشر كتاب سنة 1959⁶ Markowitz هذه النظرية آخذا
بعين الاعتبار تباين أسعار عدد كبير من الأوراق المالية وذلك في ظل تطور تحليل يجمع بين المتوسط والتباين من أجل
تعظيم توقع الربح المتحصل عليه من المحفظة.

¹ : F.MODIGLIANI, H. Miller, "Dividend policy, growth, and the valuation of shares", the journal of business, the graschool of business of the university of Chicago, N° 4, vol 34, October 1961, pp: 411-433.

² : Mohammed HASHEMIJOO et al, "The impact of dividend policy on share price volatility in the Malaysia stock market", journal of business studies quarterly, vol 4, N° 1, 2012, p: 113.

³ : Idem, p: 113.

⁴ : Moumine El KABBOURI, op.cit, p: 30.

⁵ : H. MARKOWITZ, "Portfolio selection", the journal of finance, vol 7, N° 1, Mars 1952, American Finance Association, pp: 77-91.

⁶ : Christian WALTER, « La gestion indicielle et la théorie des moyennes », les cahiers JP Morgan sur l'histoire de la gestion d'actifs, N° 2, mars, 2005, p : 09.

Markowitz دراسات كان الهدف منها تبسيط هذا النموذج (W.Sharp) 1963

(J.Lintner) ، بحيث تم الحصول على نموذج قائم على أساس الارتباط (1967 W. Sharp)

1 .

لقد توالى الأعمال والدراسات لتطوير وتمديد نموذج السوق إلى حين الوصول إلى نموذج تقييم الأصول المالية

MEDAF ، بحيث يصف هذا التوازن العام لسوق رؤوس الأموال

بمثابة الأداة التي أعطت الحل للعديد من المشكلات المتعلقة بأثر القرارات المالية على قيمة المؤسسة.

التي يركز

عليها والتي تجعل من اختباره على الواقع أمراً مستحيلاً، ولهذا الغرض، عرف نموذج تقييم الأصول المالية

D. Breeden S. Ross

MEA² 1976 هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه حال التطرق إلى مفهوم القيمة

الخارجية في خضم الأسواق المالية لا بد من التطرق لمفهوم كفاءة الأسواق.

1-2-1 القيمة الخارجية وكفاءة الأسواق

لقد سبقت الإشارة إلى أن البعد الخارجي للقيمة ينطلق من السوق، بحيث أنه من بين العناصر الهامة التي

يتوقف عليها تحليل هذه القيمة هو تحليل سلوك مخ

حسب المفكر الإنجليزي نجان فاما Engène FAMA وهو أستاذ التمويل بجامعة شيكاغو، فإن القيمة

الخارجية على مستوى السوق الكفاء في أي زمن سوف تنعكس على أسعار الأصل المالي³ FAMA

السوق الكفاء كما يلي "يكون السوق المالي كفتاً إذا كانت جميع المعلومات المتاحة حول أصل مالي معين وفي أي

لحظة من الزمن منعكسة في سعره وفي اللحظة ذاتها".⁴

¹ : Moumine El KABBOURI, op.cit, p : 30.

² : Thierry VESSEREAU, **Etude du modèle d'évaluation par arbitrage sur le marché des actions suisses**, CIRANO (Centre interuniversitaire de recherche en analyse des organisations, Montréal, 2000, p : 1.

³ : Engène FAMA, "Efficient capital market", A review of theory and empirical work, Journal of finance, vol 25, Issue 2, Paper and proceedings of the 28 annual meeting of the American finance association, New York, 28-30 December 1969, pp: 383-417.

⁴ : Phillipe GILLET, **L'efficience des marchés financier**, édition Economica, Paris 1999,p : 11.

كما أنه يعتبر أيضا أن السوق المالي يكون كفتا معلوماتيا إذ كان سعر الأصل المالي يساوي قيمته الحقيقية والتي يمكن تحديدها على أساس المعلومات المتاحة.¹

وعليه فإن سعر السهم في السوق الكفاء يعكس كافة المعلومات المتاحة عنه والتي من شاكها التأثير على القيمة السوقية للسهم، وما دام الأمر كذلك فإنه في خضم سوق كفاء فإن الق ما دامت تعكس تماما قيمته الحقيقية التي يتولد عنها عائد يمكنه تغطية المخاطر المتعلقة بالاستثمار في ذلك السهم.

E. FAMA أشكال لكفاءة السوق المالي وذلك حسب ثلاث مستويات مختلفة من

تاريخية تتعلق بالماضي، معلومات جديدة متعلقة بالوقت الحاضر، ومعلومات يحصل عليها فقط فئة من المتعاملين () .

فعلى أساس هذه المستويات

:

هذه الأشكال فيما تعكسه أسعار الأوراق المالية عند كل

إذ تعكس أسعار الأوراق المالية عند الشكل الضعيف من كفاءة السوق كافة المعلومات التاريخية المتعلقة بتغيرات الأسعار، حجم التعاملات في الماضي، الإيرادات والخسائر، وهذا معناه أنه لا يمكن لأي مستثمر تح ارباح غير عادية انطلاقا من تحليله لهذه المعلومات لانها معحوسة في الاسعار.

فإن أسعار الاوراق المالية تعكس بالإضافة إلى المعلومات التاريخية كل

... إلخ، إذ في ظل هذا الشكل

لا يمكن لأي مستثمر تحقيق أرباح غير عادية انطلاقا من تحليله لهذه المعلومات.²

بينما تعكس الأوراق المالية عند مستوى قوي لكفاءة السوق زيادة عن المعلومات التاريخية والمعلومات المتاحة للجميع، المعلومات الخاصة والتي تتوفر عليها مجموعة خاصة من المستثمرين كأعضاء مجلس الإدارة، مسيروا المحافظ المالية، ... إلخ ومنه لا يمكن لأي مستثمر تحقيق عوائد غير عادية بتحليله لهذه المعلومات³، وهذا معناه أن

¹ : Antoine BOUVERET et Gabriel DIFILIPPE, « Les marchés financiers son-ils efficients ? », Revue de l'Office, N° 110, Juillet 2009, p: 97.

² : Heneri BOURGUINAT, **Finance internationale**, 4^{ème} édition, press Universitaire, France, 1991, p : 388.

³ : Ibid, p : 389.

E. FAMA 1991 صعوبة الحكم على كفاءة السوق إذا لم تكن تكاليف المعلومة

وكذا تكاليف المعاملات بالهينة.¹

في الواقع، فقد خلصت المالية إلى ازدواجية تقييم الأصول المادية والمالية وذلك بالاعتماد من جهة على رؤية داخلية للمؤسسة تقترح تقييم هذه الأصول انطلاقاً من القدرات الداخلية الكامنة للأصل على توليد تدفقات، ومن جهة أخرى على رؤية خارجية للمؤسسة والتي تقترح التقييم انطلاقاً من التركيز على خصائص السوق في تحديد القيم. هكذا تكون مجمل الأعمال والأبحاث والنظريات (....)

على بناء نظرية قيمة المؤسسة التي عند تفسير وشرح مفهوم القيمة المالية، دراسة مختلف القرارات المالية خاصة ما تعلق منها بالاستثمارات، الهيكل المالي وتوزيع الأرباح وكذا أدوات قياس القيمة، وقد كان لكل هذا امتداداً تمثل في ظهور مقاربات حديثة في المالية المعاصرة اتجهت نحو التسيير بالقيمة الذي يعتبر منهجاً

المطلب الثالث: مفهوم وظروف تطور خلق القيمة

يتوقف نجاح المؤسسة الاقتصادية على قدرتها على خلق القيمة، إذ لا بد من الاعتراف أن خلق القيمة ليس مجرد هدف تسعى إليه المؤسسة وإنما هو محور سياستها.²

إن الوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة من أهمية خلق القيمة لم يكن وليد الصدفة، إذ تطور مفهوم خلق القيمة بدوافع قوية ساهم فيها تطور أسواق رأسمال بشكل كبير

1- خلق القيمة مفهومه وظروف تطوره

1-1 ماهية خلق القيمة للمساهمين

يرتبط مفهوم خلق القيمة في شقه المالي ارتباطاً وثيقاً بالعوائد التي ينتظرها المساهمون ولذلك فهي مفهوم غير مطلق ولا يمكن تحديده بدقة إذ من الصعوبة وضع تعريف شامل ودقيق لمعنى خلق القيمة، لكن بالرغم من ذلك فقد ذهب الكثير من الباحثين في المجال المالي وبالارتكاز أو الرجوع إلى النظرية المالية المعاصرة إلى محاولة شرح هذا المفهوم.

¹ : Moumine ELKABBOURI, op.cit, p: 32. Cité par, E.FAMA, Efficient capital market II, the journal of finance, vol 46, N° 5, Décembre 1991.

²: Clare CHATFIE et Pierre GALLIX, « Créer de la valeur pour les actionnaires », Jaune Rouge, la revue de la communauté polytechnicienne, N° 539, Novembre 1998, p : 347.

هميها (حملة

¹ Pablo Fernandez

(عندما تتجاوز قيمة العائد على حقوق المساهمين المنتظر أو الذي يفترض تحقيقه ومعنى آخر فالمؤسسة تخلق القيمة في عام واحد عندما تحقق ما هو متوقع منها.

كما يمكن اعتبار خلق القيمة مفهوم قديم جدا وهو الربح، فهو مفهوم يشكل أمانا أكثر من المؤشرات المحاسبية ويمثل أهمية أكبر من القيمة السوقية ، إذ ينتج خلق الق وتكلفة الأصول والتي تمثل تكلفة رأس المال، إذ يتم حساب تكلفة رأس المال وفقا لأسعار الفائدة وعلاوة خطر

2 .

هذا معناه أن المؤسسة تكون قادرة على خلق القيمة عندما يكون عائد رأس المال المستثمر أكبر من الأموال

ذلك أن خلق القيمة يعني خلق قيمة للسهم.

(Saval et Zardet, 1998)

النشاط داخ مها، وسبب تواجدها وكذا مركز استراتيجيتها.³

وعليه فإن خلق القيمة معناه قدرة المؤسسة على توليد أرباح لمساهميها بالشكل الذي يضمن بقائهم ومن ثم و يمكن التمييز في هذا الصدد بين مفهومين لخلق القيمة:

- خلق القيمة للمساهمين؛

-

يمثل خلق القيمة للمساهمين البعد الخارجي للقيمة لأنه يتعلق بقيمة السهم، بينما يمثل خلق القيمة

الاقتصادية البعد الداخلي للقيمة، إذ يستفيد من خلق القيمة للمساهمين حملة الأسهم، بينما

وفي هذه الحالة تسمى قيمة الشراكة⁴.

¹: Pablo FERNANDEZ et Alvaro VILLANURA, "Shareholder value creation in Europe: EUROS TOXXSO : 1997-2003", Business School, IESE, University of NAVARA , working paper, N° 547, 2004, p: 02.

²: Mourad HAMDAN, «Création de valeur et évaluation des entreprises», le quotidien d'Oran, N° 4422, Juin2009, p: 07.

³ : H. SAVALL et V. ZARDET, «Un indicateur de veille stratégique de la création de valeur : la contribution horaire à la valeur ajoutée sur coût variable ou marge sur coût variable» communication au congrès des IAE, Nantes,1998, p : 01.

⁴ : Laurent CAPPELTTI et Djamel KHOUATRA, « La mesure de création de valeur organisationnelle », Hal article en ligne, haslshs 00 58 4448, version 1- 8 Avril 2011, p : 03.

Fernandez إلى تحديد ناتج حقوق المساهمين، إذ يرى أنه لاستخلاص ناتج المساهمين

1.

- الزيادة في القيمة السوقية لحقوق المساهمين؛
- القيمة المضافة لحقوق المساهمين؛
- العائد على المساهمين؛
- المطلوبة للعائد على حقوق المساهمين.

ولهذا أصبح لزاما على المؤسسات الاقتصادية السعي وراء هدف خلق القيمة وذلك بالتركيز على انشغالين

2.

(أحسن استغلال للأصول ا (BFR

).

- النمو، إذ أن خلق القيمة يدفع إلى السعي وراء النمو، لكن ليس النمو بأي ثمن، فقط النمو الذي يستحق

إعادة معالجة الاستثمارات الاستراتيجية من شأنه تسهيل هذه العملية،

رجال الأعمال الأمريكيون في أوساط الثمانينات على خلق القيمة للمساهمين، إذ يميل هذا التركيز إلى الحد من

الاستثمارات في استراتيجيات تجاوزها الزمن.³

1-2 ظروف تطور خلق القيمة

إن تعظيم قيمة المؤسسة مرهون بقدرتها على خلق القيمة، أي قدرتها على خلق الثروة للمساهمين)

(وذلك من خلال قدرة هذه المؤسسة على توليد ارباح من نشاطها (في ظل أقل

تكلفة ممكنة، وقد كانت مساهمة ألفريد رابورت A. Rappaport جدا بحيث تمكن من

الاستراتيجي (ملا كبيرين).

¹ : Pablo FERNANDEZ et Alvaro VILLANURA, op.cit, p : 1-2.

² : Mourad HAMDAN, op.cit, p: 07.

³ : MCKINSEY et al, **La stratégie de la valeur**, « Estimer et développer la valeur de l'entreprise », édition Organisation, Paris, 2002, p : 12.

هذا معناه ان الميزة التنافسية اجمسدة في إنتاجية عنصري رأسمال والعمل هي مصدر خلق القيمة.¹

"

"

إن مفهوم خلق القيمة أصبح إيديولوجية حقيقية يجب على المؤسسات اليوم أن تتبناها، ولعل أن الوصول إلى هذه الحقيقة لم يكن وليد الصدفة إنما كانت هناك دوافع قوية جعلت من تكريس وضع المساهم في خدمة استراتيجية² من خلال خلق القيمة منهجا ضروريا تصل به المؤسسة إلى هدف تعظيم قيمتها، بحيث يمكن إيجاز هذه

:

1-2-1 الحاجة المتزايدة لرؤوس الأموال

المتعاملين الاقتصاديين في سوق رؤوس الأموال وأدى إلى مباشرة من السوق، وهذا ما دفع بالمؤسسات للبحث عن معيار تستند إليه لتحقيق الاستقرار المالي إلى ظهور مفهوم خلق القيمة، حيث شكل Rappaport علاقة بين الأبعاد الاستراتيجية (معدل زيادة رقم الأعمال، الهامش العملي، تكلفة رأسمال، استثمارات القيم الثابتة،³).

2-2-1 ظهور وتطور أهمية المساهم

تميزت سنوات التسعينات بظهور معاهد الاستثمار، صناديق المعاش، وهيئات أخرى تحفز وتنظم الادخار الجماعي وكذلك تزايد عدد الأسر التي تملك أسهما داخل الشركات وهذا في العديد من الدول، مما يعني انتشار واسع للمساهمة داخل المجتمع خاصة الأمريكي والاوروبي، الامر الذي أدى إلى تعزيز دور المساهم من خلال السعي وراء تحقيق استقراره عن طريق المطالبة بمعدل مردودية مقبول، وهذا معناه أن السبب وراء البحث عن التغيير حيث حقوق المساهمين.⁴

¹ : lire plus sur :

-Alfred RAPPAPORT, **Creating shareholder value**, "a guide of managers and investors", the free press, a division of Simon and Schuster, New York, 1986.

² : COB, « création de valeur actionnariale et communication financière », étude générale, bulletin mensuel d'information de la commission des opérations de bourse, Paris, 2000, p : 43.

³ : Moumine ELKABBOURI, op.cit. p : 34 cités par : G. HIRIGOYEN et J. CABY, « Histoire de la valeur en finance d'entreprise », revue Française de gestion, Paris, (sans date).

⁴ : MCKINSEY et al, op.cit, p: 07

وقد تعزز مفهوم خلق القيمة أكثر بمرور م

تحفيز وتشجيع مسيرّي المؤسسة على تبني سلوك أكثر اتساقا مع خلق القيمة للمساهمين¹

الأكاديمي المعاصر وحاول إبراز أهميته إذ جاء ذلك على يد الكثيرين من أمثال Rappaport 1984 Majluf 1986 Marrin Koller (1990-1996) Holson (1995) وغيرهم حيث أكدوا على ضرورة تعظيم ثروة أو حقوق المساهمين والتي بالضرورة تؤدي إلى تعظيم قيمة المؤسسة، وهذا ما دعت إليه النظريات المعاصرة.

هذا بإيجاز م جاءت به النظرية المالية فيما يتعلق بموضوع القيمة والذي أسهم بشكل واسع في بلورة نظرية

قيمة المؤسسة، فماذا عن القيمة في شقها المحاسبي؟

المبحث الثالث: القيمة في الفكر المحاسبي

تعتبر القيمة الاقتصادية وهي موضوع الدراسة، الخاصة بالقياس المحاسبي، إذ أسهم الفكر المحاسبي في

قل القيمة بالإضافة إلى ما جاء به والمالي.

قد تجسدت القيمة في الفكر المحاسبي من خلال القياس المحاسبي الذي يعتبر الوسيلة العلمية لتحديد ذمة

ذ و في هذا الصدد أسهم النظام المحاسبي المالي في تعزيز أهمية التقييم

المالي لذمة المؤسسة من خلال طرق التقييم والقياس المحاسبي التي تضمنها والتي اشتملت على عنصر الموضوعية في القياس الذي يوحى بموثوقية البيانات المحاسبية.

المطلب الأول: القيمة والقياس المحاسبي

تعتبر القيمة في شقها المحاسبي حقلًا

وجدت الحاجة إلى مسك محاسبة كان الهدف منها أساسا إيجاد التعبير الكمي لم

التي تؤثر على المؤسسة والتي تنعكس على مختلف العناصر التي تدخل في تكوين ذمتها والتي

1- القيمة والقياس المحاسبي

لقد ارتبط مفهوم القيمة في الفكر المحاسبي بمفهوم القياس، والذي يمثل أهم محاور العمل المحاسبي، إذ وعلى

الرغم من أهمية هذ الجانب في تشكيل قيمة المؤسسة إلا أنه لا توجد نظرية مستقلة للقياس بالنسبة للفكر المحاسبي² كما هو الحال بالنسبة للفكرين الاقتصادي والمالي.

¹: Peter WIRTZ, **Compétences, conflits et création de valeur « vers une approche intégrée de la gouvernance**, Université Lumière (Lyon 2) / COPISORG, version 31/05/05, p : 05.

²: تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008 : 22.

1-1- مفهوم القياس المحاسبي

إلى غاية 1946 لم يكن هناك مفهوم دقيق وشامل لمصطلح القياس، بحيث اقتصر مفهوم القياس قبل هذا التاريخ والذي تعود جذوره إلى أعمال علماء الفيزياء بالأخص العالم "غاليليو" على الجانب الكمي المتمثل في مقابلة خصائص مجال معين بمجال آخر
الكمية لزيادة دقة التعاريف المحصل عليها.¹

وبظهور نظرية القياس التي جاء بها "ستيفن" أصبح لمفهوم القياس معنى أوسع وأشمل، فبالإضافة إلى الخواص الكمية أصبح هناك خواص نوعية يشترط توفرها لصحة عملية القياس، إذ تتمثل هذه الخصائص في:²

- الثبات في تطبيق قواعد الاقتران والقياس.

أما العلوم الاقتصادية والتي عرفت مفهوم القياس بالعلوم الطبيعية واتجهت إلى استخدام "LANGE" حيث اعتبر الباحث البلوني "لانغ" O- 1930

" 3

أما الفكر المحاسبي فقد شهد ظهور مفهوم القياس المحاسبي على يد المحاسب ماتيسش "Mattessich" 1959 ضافة إلى عدد من الكتاب الذين حوه أمثال شامبرز، بيارمن وإيجيري⁴ " Chambus, Bierman et Ijiri " إذ أصبح يقصد بمفهوم القياس المحاسبي تلك العملية التي يراد بها التقييم المحاسبي الذي يهتم بالخصائص الكمية للظواهر والأحداث الاقتصادية المالية التي يمكن التعبير في هذا الصدد، فقد كان الفضل للباحث كامبل "campell" في وضع أول تعريف عملي لوظيفة القياس المحاسبي، حيث اعتبر هذا الباحث "أن القياس بشكل عام هو قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك شرة أو غير مباشرة".⁵

¹: عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار
²: مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2004 : 325-326.
³: طرق القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى
⁴: 2002 : 04.
⁵: يالي المشاكل المحاسبية، ونماذج مقترحة، 2007 : 100.

AAA تعريف للقياس المحاسبي سنة 1966م حيث اعتبرت " القياس المحاسبي يتمثل في قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية، الجارية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية بموجب قواعد محددة".¹

"Hendrekson" أن القياس المحاسبي هو تخصيص الأعداد للتعبير عن الأشياء أو الأحداث الخاصة بالمؤسسة بطريقة تجعلها ملائمة للتجميع أو التجزئة، ومع ذلك فإن القياس يتضمن كذلك التبويب

2»

أما فيما يخص مجلس معايير المحاسبية المالية FASB فقد عرف القياس المحاسبي بأنه " عبارة عن تخصيص ارقام للأشياء والاحداث وفقا لقواعد محددة، كما انه مقارنة كهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار"³

وعرفه مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بأنه عملية تحديد المبلغ النقدي الذي يتم به الاعتراف والافصاح عن عناصر الوضعية المالية للمؤسسة ضمن الميزانية وحساب النتيجة وهذا بالاعتماد على طرق محاسبية محددة . يلاحظ من التعريفات السابقة انها تتفق من حيث المضمون على أن القياس المحاسبي هو عملية التعبير الكمي للعمليات والاحداث التي تقوم بها المؤسسة إذ يحكم هذه العملية جملة من القواعد المحددة مسبقا. وعليه فالقياس المحاسبي هو عملية التقييم التي على أ

التي تشهدها المؤسسة إ الاقتصادية المالية خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر النقد هو وحدة القياس التي يتم اعتمادها في هذه العملية.

انطلاقا مما سبق فإن القياس المحاسبي يراد به التقييم الذي يهتم بالجوانب الكمية دون النوعية للأحداث ثم فإن القياس كمفهوم يعتبر شم⁴

كما يحدد مفهوم التقييم المحاسبي أساس القيمة التي يجب تسجيلها وإظهارها في التقارير المحاسبية نتيجة للأحداث الاقتصادية المالية القابلة للإثبات المحاسبي والتي يترتب عنها بطبيعة الحال آثارا نقدية على مختلف أصول وخصوم المؤسسة، إيراداتها، مصروفاتها ارباحها وخسائرها بالإضافة إلى ما تتضمنه القوائم المالية الاخرى من جدول

1: يالي 100.

2: النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبو . 2008 : 130.

3: نظرية المحاسبة، ترجمة خالد أحمد كأجيحي، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006 : 185.

4: كلمة تقييم كمرادف للقياس كما يستعمل البعض الآخر كلمة التقييم، إلا أنه عند الحديث

وكذا جدول تغيرات الأموال الخاصة إذ يتم الإفصاح عن هذه القوائم في شكل مخرجات للنظام

المحاسبي تكون

ويوضح الشكل الموالي وظيفتي والإفصاح في الإطار الفكري المحاسبي:

الشكل (1-2): المحاسبة كنظام للقياس والإفصاح



2006 : 474 .

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة "منظور التوافق الدولي" الدار

تقييم المحاسبي

تقييم ثروة المؤسسة المتمثلة في مجمل حقوقها وموجودها وذلك في ظل استمرارية نشاط هذه المؤسسة والتي تهدف دائما إلى تعظيم هذه الثروة الملاك، بحيث لن يكون ذلك ممكنا إلا من خلال متابعة تطور هذه الثروة وتقييمها التقييم المحاسبي.

ويلاحظ في هذا الصدد ارتباط مفهوم التقييم المحاسبي

الاهتمام الذي تمحض عنه بروز نظرية قيمة المؤسسة، الأمر الذي يمكن من خلال التقييم المحاسبي هو جزء الي للمؤسسة، فقيمة المؤسسة تتحدد في ضوء نتائج التقييم المحاسبي لمختلف عناصر القوائم

1-2- مكونات التقييم المحاسبي

مل متطلبات القيام بأنشطة التقييم المحاسبي على عدة مكونات هي:¹

1 : 489-475 .

1 : أمين السيد أحمد لطفي،

1-2-1- تحديد موضوع القياس

ووضع القياس مجموع الأشياء أو الأحداث والتمثلة في عناصر القوائم المالية، إذ يجب أن يكون تحديد موضوع القياس (أي عناصر القوائم المالية) التي يتم إخضاعها للقياس منسقا مع أهداف المحاسبة والتي تتمثل أساسا في تقديم معلومات تفيد متخذي القرارات

1-1-2- تحديد توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية

من مكونات التقييم المحاسبي الاعتراف المحاسبي بأثر الأحداث الاقتصادية من خلال تسجيل البنود المترتبة عليها أو إدخال هذه الآثار في القوائم المالية كأصول أو خصوم أو إيرادات أو مصروفات، حيث يتضمن الاعتراف وصف وقيمة مختلف البنود بالإضافة إلى التغيرات التي تطرأ عليها حتى اختفائها من القوائم المالية.

1-2-3- تحديد الخصائص الواجب إخضاعها للقياس

يختص كل بند من بنود القوائم المالية بخاصية أو صفة يمكن أن تكون موضوعا لعملية القياس، ولذلك

وتعتبر هذه الخصائص كأسس لتقييم مختلف الأصول والخصوم، وقد حددها النظام المحاسبي المالي في الجزائر

:

- التكلفة التاريخية.
-
- قيمة الإنجاز.
- القيمة المحيئة.

1-2-4- وحدة القياس المستخدمة

وحدات النقود في المحاسبة كوسيلة للتعبير عن الكميات من الشيء الخاضع للقياس،

في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

وتقوم المحاسبة التقليدية (في ظل الإطار الحالي للمبادئ المحاسبة المتعارف عليها) على افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، وهذا معناه أن أي تغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد خلال الفترة يفترض انها غير ذات أهمية كبيرة ولا تؤثر على

يفرض حالات التضخم والانكماش والتي تؤثر على

يجب أخذها في الاعتبار عند القيام بالتقييم المحاسبي.

وفي هذا الصدد تتجه التوصيات المحاسبية في بلدان عديدة إلى تقديم بعض المقاييس المحاسبية للمؤسسة على وحدات القوة الشرائية الموحدة في شكل قوائم إضافية للقوائم المالية الأصلية حيث تستخدم في هذا الصدد الأرقام القياسية للأسعار.

وعليه، فالتقييم المحاسبي له من الأهمية ما يجعل الحرص على صحة مكوناته المذكورة ضرورة تؤدي في النهاية إلى صحة المعلومات المفصح عنها من خلال القوائم المالية وكذا وذلك من خلال إيجاد الدلالة الاقتصادية للبيانات المحاسبية.

المطلب الثاني: التقييم المحاسبي وعلاقته بالتقييم المالي

عملية التقييم المحاسبي، والتي تم بها بصفة موجزة، بحيث اشتملت هذه المكونات على عنصر هام جدا والمتمثل في تقرير الخصائص المرتبطة بموضوع القياس الواجب إخضاعها لعملية القياس، حيث يمكن اعتبار هذه الخصائص بمثابة طرق يتم اعتمادها كأساس تختلف أهميتها حسب الظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة، وغيرها من العوامل الأخرى، بحيث يمكن في الأخير الاستناد إلى نتائج المحاسبي في إيجاد قيمة المؤسسة، فالقيم الواردة في القوائم المالية والمتحصل عليها عن المحاسبي تعتبر كمادة خام لأي عملية تقييم مالي.

1- التقييم المحاسبي للقيم

تعتبر عملية تقييم المؤسسة كما سبق وتمت الإشارة إليه في مواضع عديدة من هذه جوداتها والتزاماتها التي تظهر في قوائمها المالية بشكل مستمر إذ تقتضي عملية التقييم هذه الاعتماد على جملة من الطرق التي يمكن تقسيمها حسب مدخلين رئيسيين:²

- مدخل التكلفة في المحاسبي.
- مدخل القيمة في المحاسبي.

¹: للاطلاع أكثر انظر إلى:

- - - ، - - - ، "مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جام - 2006 06 .167-166 :

- أحمد قايد نور الدين، "الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية"، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 05-06/2013 .

²: تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، ، 22.

1-1- مدخل التكلفة في التقييم المحاسبي

يعتمد هذا المدخل على عنصر التكلفة في تقييم وتقرير

نشاط المؤسسة إنفاق جم

1

ل الأولى في طريقة التكلفة التاريخية أم الثانية فتتمثل في طريقة

التكلفة التاريخية المعدلة.

AICPA التكلفة التاريخية بأها المبالغ المقاسة بالوحدة

الممتلكات الأخرى التي تم تحويلها للغير أو أسهم رأس المال المصدر أو الخدمات التي تم إنجازها

أو الالتزامات التي تم استلامها أو سوف يتم استلامها".²

كما تعتبر التكلفة التاريخية " النموذج الكلاسيكي للتوثيق المحاسبي الذي يقوم على إثبات جميع الموارد

والالتزامات بالتكلفة المحددة لحظ

3»

وقد عرفها النظام المحاسبي المالي بأها المبلغ المدفوع او القيمة العادلة المقدمة للحصص

ه وهي مبلغ الإيرادات التي تم الحصول عليها مقابل التزام معين أو المبالغ التي من المتوقع دفعها لسداد

هذه الالتزامات (الخصوم) في السياق العادي للنشاط.

من خلال جملة التعاريف الواردة أعلاه يمكن اعتبار التكلفة التاريخية كنموذج للقياس المحاسبي بحيث يتم من

وذلك في تاريخ اقتناء الأصل

وقوع التزام بما في ذلك جميع المصروفات والإيرادات بغض النظر عن آثار تقلبات وحدة النقد.

¹: محمد عبد المنعم، المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية وأثره على قياس قيمة المنشأة، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة،

1995 : 08-07.

²: يالى ويوسف الأسدي، عرض كتاب النظرية المحاسبية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007 : 07.

³: دهمش "اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة"، المؤتمر العلمي المهني لجمعية المحاسبين القا

2004 : التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ الحالي الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الا

التسيير 2008 : 107.

يلاحظ على مبدأ التكلفة التاريخية بأنه يتصف بخاصية هامة جعلته يحتفظ بأهميته وأفضليته في القياس، إذ تتمثل هذه الخاصية في الموضوعية التي يمكنها من تجنب التلاعبات المحاسبية. كما يعتبر نموذج التكلفة التاريخية أكثر موثوقية بيد أنه يعبر عن عمليات فعلية تتم بين أطراف فعلية مما يجعل هذا النموذج من الافتراضية.

التاريخية قد توفر بيانات ذات موثوقية أكبر يمكن

الاعتماد عليها في عمليات التقييم المالي للمؤسسات بشكل موضوعي.

1-2- مدخل القيمة في القياس المحاسبي

يتم تحديد وتقييم النتائج والمراكز المالية للمؤسسة على أساس مفهوم القيمة في

عملية التقييم المحاسبي وذلك من خلال طرق القياس الآتية:¹

• طريقة محاسبة التحديث المستمر؛

اعتبر نموذج التكلفة الاستبدالية الجارية من نماذج التقييم المحاسبي التي وجدت كطريقة لتصحيح النقص الذي يكتنف نموذج التكلفة التاريخية المعدلة وذلك بعد صدور تقرير ساندي لاندز في جويلية 1975م في إنجلترا والذي باستبدال النظام المحاسبي القائم على أساس التكلفة التاريخية بنظام يستند على القيم الجارية.² ويعتبر الربح في ظل تكلفة الاستبدال الجارية هو نتيجة المقارنة بين الإيرادات الجارية وتكلفة الاستبدال الجارية وهو ما يعني بلوغ الحد اللازم من الأرباح الذي يمكن أن تتصرف فيه المؤسسة دون الإخلال بالطاقة الإنتاجية³، إذ يتوافق هذا النموذج مع مفهوم الحفاظ على رأس المال المادي⁴ مثل في الطاقة الإنتاجية

¹: تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، 24:

²: Miller ELWOOD, **Inflation accounting**, Van Nostrand Reinhold company, New York, 1980, p: 85.

³: تركي محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية الطبعة الأولى، 1995: 156.

⁴: للإطلاع أكثر أنظر إلى:

-McIntyre and V.EDWAED, "Interaction effect of inflation accounting and accounting techniques", **Accounting Review**, vol 57, Issue 3, 1982.

- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الأولى، 2001 : 78.

- وفيما يرتبط بمفاهيم المحافظة على رأس المال : 103/90 المؤرخ في 27 1990

250/93 المؤرخ في 24 1993 336/96 المؤرخ في 12 /1996

لرأسمال. لكن وبالرغم من المزايا التي اختص بها هذا النموذج كتوفيره لقدر كبير من الثقة في تحديد النتائج مما يحقق واقعية القياس والحفاظ على رأس المال

أما بالنسبة لطريقة محاسبة التحديث فهي تعتمد على افتراض أساسي ينطلق من أن مشاركة المؤسسة في النشاط يتطلب قيامها بالاختيار بين بدائل التشغيل

باستخدام مفهوم تكلفة الفرصة البديلة للأصول التي تحوزها المؤسسة بصورها الحالية والتي يعبر عنها بالمكافئ النقدي الجاري لهذه الأصول والذي يعادل قيمتها البيعية الجارية التي تعكس السعر القاب

1.

زون فإنها تستثنى من هذه الطريقة

2. نب عدة أهمها:

لم تنجو هذه الطريقة كذلك من الانتقاد، حيث يعاب

● استخدام في تقييم عناصر الميزانية؛

● لمستخدم في تقييم العنصر الواحد؛

وأخيرا تعتبر طريقة الدخل المتوقع من أهم الطرق التي يتضمنها مدخل القيمة في التقييم المحاسبي كونه يرتبط

ارتباطا وثيقا بموضوع تقييم المؤسسة وأصولها باعتبار أن المؤسسة هي دالة للمكاسب والإيرادات التي من المتو تحقيقها في المستقبل، فقيمة المؤسسة هي قيمة اقتصادية، وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم المؤسسة إلى أربعة أقسام أو مجموعات هي: ³

● الأصول التي يمكن تحويلها سريعا إلى نقدية.

● الأصول التي يصعب تحويلها سريعا إلى نقدية.

● مجموعة الأصول الغير نقدية.

الدخل المتوقع من حيث المبدأ الذي تقوم عليه هذه الطريقة.

يلاحظ أن قيمة المؤسسة ككيان معقد مكون من جملة من العناصر (أصول وخصوم) تستند في الأساس إلى

قيمة هذه العناصر التي تم تحديدها بالاعتماد على طرق مختلفة في المحاسبي، وعليه فإن الفكر المحاسبي أسهم

27.

1: تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر

2: 24.

3: 24.

بقدر كبير في شروع التوحيد المحاسبي والذي تجسد في الجزائر من

خلال النظام المحاسبي المالي، والذي يتضمن في جزء كبير منه معايير

المطلب الثالث: التقييم المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي

لقد تطور الفكر المحاسبي بفعل أعمال التوحيد المحاسبي الدولي لتصبح بذلك وظيفة المحاسبة وظيفة ل والإفصاح عن جملة من القوائم المالية يكون الغرض الأساس هذه القوائم.

كما سبق تناوله في المطلب السابق فإن وظيفة التقييم المحاسبي تقوم على أساس أساليب وطرق ومدخل ديدة ومختلفة عن بعضها البعض، لكنها تقع جميعها ضمن سياق القواعد والمبادئ المحاسبية التي يتركز عليها النظام المحاسبي المعتمد في المؤسسة.

وقد تضمن النظام المحاسبي المالي SCF في فصله الأول القواعد العامة للتقييم كما تضمن في فصله الثاني القواعد الخاصة بالتقييم والإدراج في الحسابات.

1-1- مختلف مفاهيم القيمة كما جاء بها النظام المحاسبي المالي

لقد تضمن النظام المحاسبي المالي وعلى عكس المخطط الوطني المحاسبي مفاهيم القيمة في سياق ال المحاسبي الموحد حيث ظهرت هذه المفاهيم في شكل تعاريف تضمنها النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بتقييم مختلف قواعد إدراجها في الحسابات بما يتفق مع مفهوم القيمة الاقتصادية والتي تقييم المحاسبي وفيما يلي تعاريف القيمة كما جاء بها النظام المحاسبي المالي¹:

1-1- القيمة المحينة

ير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات المقبلة في أموال الخزينة ضمن المسار العادي للنشاط. يلاحظ أن القيمة المحينة جاءت في النظام المحاسبي المالي بمفهوم القيمة الحالية للتدفقات النقدية، وبالتالي يمكن القول بان هذا النظام يتماشى مع المبدأ الأساسي للتقييم المالي للمؤسسات والمتمثل في تقييم عوائد المؤسسة

1-2- القيمة المحاسبية الصافية

المبلغ الذي تدرج على أساسه الأصول في دفاتر المحاسبة المتعلقة بالميزانية بعد خصم مجموع الاهتلاكات ومجموع خسارة القيمة المتعلقة بهذا الاصل.

يلاحظ أن النظام المحاسبي قد أضاف كمفهوم جديد العنصر المتعلق بخسارة القيمة لتحديد المحاسبية للأصل وليس فقط الاهتلاكات كما كان معمول به في النظام القديم.

1-3- قيمة الحصة المقدمة

وهي القيمة التي تستعمل قاعدة لاحتساب رواتب المساهمين. يلاحظ في هذه الحالة أن النظام المحاسبي المالي لم يعرف قيمة الحصة المقدمة تعريفا واضحا بتحديد استعمالها من حيث انها قاعدة لاحتساب رواتب المساهمين رة إلى الحالات التي يحصل فيها هؤ على رواتب بيد أن المساهم يحصل سهم في الظروف العادية.

1-4- قيمة المنفعة

تمثل قيمة المنفعة القيمة المحينة لتدفقات أموال الخزينة المقبلة المنتظرة من الاستعمال المستمر للأصول وخروجها

يلاحظ أن قيمة المنفعة مرتبطة بمدة منفعة الأصل والتي تعتبر كمفهوم جديد في الفكر المحاسبي الجزائري، إذ اكتفى النظام القديم (المخطط الوطني المحاسبي) باستعمال مفهوم مدة الحياة الاقتصادية للأصل .

1-5- القيمة الحقيقية

وهي المبلغ الذي يم

وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية.

يلاحظ من هذا التعريف أن القيمة الحقيقية تعني القيمة العادلة وهو المفهوم الذي عززته معايير المحا الدولية خاصة في ظل توفر السوق النشط .

1-6- قيمة السوق

لمبلغ الذي يمكن الحصول عليه من ظيف في سوق نشطة أو المبلغ الواجب

يلاحظ أن هذه القيمة ترتبط بنوع خاص من الأوراق المالية والمتمثل في سندات التوظيف بشرط توفر السوق

1-7- قيمة الانجاز

مبلغ أمو الحصول عليه في الوقت الحالي من خلال بيع الأصول أثناء خروج

يلاحظ أن قيمة الانجاز مرتبطة بخروج الأصول بصفة إرادية وذلك في الوقت الحالي.

1-8- القيمة القابلة للتحصيل

قيمة العليا بين سعر البيع الصافي للأصول وقيمتها النفعية .

يلاحظ أن القيمة القابلة للتحصيل هي مفهوم معاكس للقيمة المحققة، فالأخير تنشأ نتيجة البيع للغير، الأمر الذي يؤدي إلى تقييم الأصول غير المباعة بالتكلفة، أما الأولى فهي تستند إلى أسعار الخروج (أي البيع) الجارية للأصول.

من المفترض

ولذلك فهي القيمة الأكبر بين سعر البيع الصافي وقيمتها النفعية.

1-9- القيمة المتبقية

وهي تمثل المبلغ الصافي الذي يرتقب كيان ما الحصول عليه في مقابل اصول عند كفاية مدة منفعتها بعد

يلاحظ أن مفهوم القيمة المتبقية يتوافق مع مدة منفعة الأصل وليس مدة حياته الاقتصادية ذلك أنه يمكن لاصل ما ان يحتسب قيمة حتى بعد كفاية هذه المدة.

بالإضافة إلى هذه المفاهيم التي أوردها النظام المحاسبي المالي، هناك مفاهيم أخرى للقيمة مثل¹

قيمة التصفية، قيمة الاستغلال، قيمة التأمين، القيمة الدفترية، القيمة الجديدة، القيمة الاستثمارية... إلخ

والتنوع في مفاهيم القيمة ناتج من المعايير التي يصنف وفقها هذا المفهوم والمتمثلة في أربعة

معايير أساسية هي:²

-
-
-
-

راء في معاني القيمة بتعدد المداخل التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المؤسسة ككيان تتعدد

مكوناته بحيث يصعب الاعتماد على مدخل أو منهج واحد لذلك الغرض.

¹: تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر : 38-42.

²: بدائل القياس المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2003 : 54.

2- نماذج تقييم عناصر الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي

خصص النظام المحاسبي المالي القسم الثاني من الفصل
تبنت المادة الأولى من هذا القسم (المادة 1.112)
يف التاريخية لتقييم العناصر المقيدة في
الحسابات كقاعدة عامة مع وضع استثناء وفي ظل بعض الشروط التي يحددها النظام المحاسبي المالي وبالنسبة لبعض
بأن يتم الاعتماد على مراجعة تجري على التقييم وفق التكلفة التاريخية بالاستناد إلى¹:

- ()
- قيمة الانجاز؛
- القيمة المحينة.

2.112 التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول

راجها في الحسابات، وذلك بعد خصم الرسوم القابلة للاسترجاع والتخفيضات التجارية والتنزيلات
وغيرها من العناصر المماثلة، ويمكن توضيح عناصر التكلفة التاريخية حسب نوع السلع وذا :
الجدول رقم (1-1) : عناصر التكلفة التاريخية حسب كل سلعة

نوع السلعة	عناصر التكلفة التاريخية
بالنسبة للسلع المستلمة كمساهمة عينية	
بالنسبة للسلع المكتسبة مجاناً	من القيمة الحقيقية في تاريخ دخولها
بالنسبة إلى السلع المكتسبة عن طريق التبادل	تسجل الأصول غير المماثلة بالقيمة الحقيقية للأصول المستلمة، وتسجل الأصول المماثلة بالقيمة المحاسبية للأصول المقدمة للمبادلة
بالنسبة إلى السلع أو الخدمات التي ينتجها الكيان	

المصدر : 2.112 من الفصل الأول من النظام المحاسبي المالي .

¹ : لقيمة المحينة، قيمة الانجاز يرج
- بدائل القياس المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2003.

يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي قد أبقى وفضل استخدام نموذج التكلفة التاريخية في المحاسبي، وهو ما تفرضه بيئة الأعمال في الجزائر في ظل غياب الشروط التي تسمح بتطبيق نماذج أخرى خاصة طريقة القيمة والتي يشترط معها توفر السوق النشط، ضف إلى ذلك محدودية هذه الطريقة الأخيرة في تقييم الأصول المالية

ن تطبيق طريقة القيمة النفعية (المحينة) قد يلاقي العديد من الصعوبات نظر تقديرات في إلى مؤشرات قد تغيب في البيئة الجزائرية.

3.112 إلى غاية 4.112

من القسم الثاني من الفصل الأول الأحكام المتعلقة بإعادة ا

1

والتي ت

من النظام المحاسبي المالي القواعد الخاصة بـ

والأعباء والمنتجات في الحسابات بما يتماشى مع الهدف الأساسي لهذا النظام ألا وهو إعطاء الصورة الصادقة لوضعية ويمكن فيما يلي عرض هذه القواعد:²

- يتم إدراج عنصر الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات في الحسابات عندما يكون من المحتمل أن تعود منه أو إليه بالمؤسسة، بالإضافة إلى إمكانية تقييم كلفة العنصر بطريقة صادقة.

كما ألزمت المؤسسات حسب هذه القواعد بتقييد وإدراج المعاملات التي تخص الأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة والمنتجات والأعباء كما حددها النظام المحاسبي المالي، إذ أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال تبرير

- يجب أن تكون منتجات الأنشطة العادية الناتجة من بيع سلع مدرجة في الحسابات عند توفر الشروط الآتية:

- أن يكون الكيان قد حول إلى شتري المخاطر والمنافع العامة الملائمة لملكية السلع.
- لا في التسيير كما هو مفروض عادة على المالك ولا في المراقبة الفعلية للسلع المتنازل

1:

- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 الأولى، إثراء للنشر، عمان، 2008، 431-432.

- سمير الريشاني، "انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل وأهمية تطبيقها في سوريا"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الثاني، 2007 166.

-Ali TAZ, **Maitrise du système comptable financier**, « en référence aux normes IFSR », 1^{ère} édition, ACG, Alger, 2009.

2: القسم الأول من الفصل الأول من النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 06.

- أن يكون من الممكن تقييم مبلغ منتجات الأنشطة العادية بصورة صادقة.
- أن يكون من المحتمل أن تعود المعاملة بمنافع اقتصادية على الكيان.
- أن يكون من الممكن تقييم التكاليف التي تحملتها المؤسسة أو التي ستتحملها والمرتبطة بالمعاملة بشكل

- تم تقييم المنتجات الناتجة عن مبيعات أو تقديم خدمات وغيرها من الأنشطة العادية بالقيمة الحقيقية للمقابل المستلم أو المطلوب استلامه في تاريخ إبرام المعاملة، وقد بينت المادة 3.111 الناتجة عن استعمال

:

- فوائد مدرجة في الحسابات تبعا للزمن المنصرم وللمردود الفعلي للأصل المستعمل.
 - إيجارات واثاوى مدرجة في الحسابات كلما تم اكتسابها تبعا للاتفاق المبرم.
 - حصص مدرجة في الحسابات عندما ينشأ حق المساهمين في تلك الحصص .
- يترتب على الأعباء المبيد (من حيث موضوعها والمحتملة بفعل أحداث طرأت أو جار حدوثها من

(

- في حالة افتراض حدث له علاقة سببية مباشرة ومرجحة مع وضعية مدونة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية ويثبت حصوله بين ذلك التاريخ وتاريخ إقفال حسابات هذه السنة المالية، فانه يتعين ربط الأعباء والمنتجات المتعلقة

- في حساب النتائج بمجرد توقف نفقة عن إنتاج أي منفعة اقتصادية مستقبلية أو كانت هذه المنافع لا تتوفر على شروط إدراجها في الميزانية كأصل أو توقفت عن موافقة هذه الشروط.

يلاحظ أن هذه القواعد شملت كل عناصر القوائم المالية من أصول وخصوم ومنتجات وأعباء، إذ يتم التركيز على ما تعلق منها بالأصول والخصوم كونهما من العناصر التي تخضع للتقييم المالي وتدخل بقيمتها في تشكيل قيمة

فالنظام المحاسبي المالي أكد على ضرورة توفر شرط المصادقية في تقييم عناصر الأصول والخصوم الأمر الذي سينعكس لا محال إيجابا على نتائج التقييم خاصة بالنسبة لبعض الطرق في التقييم المالي والتي تعتمد صل الصافي المحاسبي ، وطريقة الأصل الصافي المحاسبي المعاد تقييمه وهي كما سيتم التعرض له في الأخير من هذه الدراسة.

لكن واقع الحال بالنسبة للمؤسسات يقسمها إلى مؤسسات عمومية وأخرى خاصة فمصادقية المحاسبي بين الصنفين قد تختلف نظرا لاختلاف مكونات عناصر القوائم المالية التي تشكل النظام المحاسبي المطبق، عددا كبيرا من المؤسسات العمومية¹:

- اعتماد الأساس النقدي وهو غير أساس الاستحقاق المقبول في قواعد المحاسبة المتعارف عليها؛
 - قيمة التثبيات المادية والمدينين والدائنين في ميزانية المؤسسة؛
 - عدم ظهور اهتلاك التثبيات المادية والإيرادات غير المقبوضة والمصروفات المستحقة وغير المدفوعة في جد
 - عدم احتفاظ المؤسسات العمومية بقيود محاسبية كافية حول قيم
 - الخدمات وغيرها مما ينعكس على
- ضف إلى ذلك الاختلاف الموجود بين المؤسسات الكبيرة وتلك الصغيرة والمتوسطة خاصة إذا ما تعلق الأمر بالجانب المحاسبي والمالي،
- بالجانب المحاسبي والمالي،
- كثيرا عن المؤسسات الكبيرة الحجم كما سيأتي بيانه في هذه الدراسة.
- وعليه، يمكن القول أن هذه الدراسة ستركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، فخصائص الملكية المحاسبية ومن تم مصادقية عملية التقييم ككل لهذا النوع من المؤسسات، وهو ما ستحاول هذه الدراسة البحث فيه، وسيتم تناول مفهوم موضوعية القياس المحاسبي في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

¹ " حالة مؤسسة سكة حديد العقبة في الأردن، مجلة الباحث، جامعة العلوم المالية

1: محمود علي الجبالي، "

خلاصة الفصل

لقد حمل هذا الفصل في طياته أفكارا غزيرة بغزارة الأهمية التي تكتسبها نظرية القيمة في الفكر الاقتصادي، المالي والمحاسبي وقد نتج عن هذه الأهمية ثراء معرفيا مكن من الوصول إلى حقائق معرفية مكنت الباحثين الذين خلفوا مؤسسي الفكر الاقتصادي من استيعاب أهمية والتوصل إلى حقائق عديدة من أهمها:

- القيمة تخلق في مجال الإنتاج وليس في مجال آخر سواه؛
 - تبادل في السوق وفقا لقيمتها التبادلية و ليس وفقا لقيمتها الاستعمالية؛
 - العمل الضروري اجتماعيا هو المحدد لقيمة المنتج سواءا
- كما قد أسهمت النظرية النيوكلاسيكية في حل الإشكال المتعلق بالقيمة والفصل بين السعر والقيمة باعتبارهما وسائل قياس من منظور اقتصادي :

- **الطلب أكبر من العرض:** قيمة السلعة تحدد في المدى القصير بالمنفعة الحدية وهذا يفسره المضمون الذاتي
- **الطلب أكبر أو يساوي العرض:** قيمة السلعة تحدد في المدى البعيد أين يؤول السعر إلى الاستقرار، بتكاليف الإنتاج وهذا ما يفسره المضمون الموضوعي للقيمة.

كما يمكن القول أن الفصل بين عملية التسيير وملكية وسائل الإنتاج واحتكارها من طرف وهي طبقة ملاك رأس المال، أدى إلى تراكم رأس المال من خلال السعي الدائم وراء تحقيق فائض قيمة أو قيمة زائدة، وهي العلاقة التي

اسهمت في الانتقال بالقيمة من الفكر الاقتصادي إلى الفكر المالي. يعتبر هذا الانتقال الدعامة الأساسية في بناء النظرية المالية، إذ ساهمت هذه الأخيرة وبشكل فعال في إبراز الاختلاف بين قيمة السلعة العادية الذي تناولته نظرية القيمة في شقها الاقتصادي وبين قيمة المؤسسة وأصولها.

دقيقا يضمن نجاح عملية التقييم وهذا ما حاولت إثباته نظرية قيمة المؤسسة، وقد كان ما ركزت عليه النظرية المالية منذ البداية هو نظرية قيمة المؤسسة إذ بدا ذلك واضحا من خلال سعي المسيرين داخل المؤسسات إلى تعظيم ثروة الملاك الذي يؤدي لا محال إلى تعظيم القيمة الاجمالية للمؤسسة.

في نفس السياق سعى المذثرون والباحثون الأكاديميون في البحث عن إيديولوجية يكون الهدف من تبنيتها هو تعظيم قيمة المؤسسة، حيث توصلت نتائج البحوث في هذا الصدد إلى ضرورة انتهاج مقارنة التسيير بالقيمة التي

إن قدرة المؤسسة على خلق القيمة تتوقف وبالدرجة الأولى على مستوى العائد الذي يفترض أن يتحقق والذي يعكس الثروة المحققة في فترة زمنية والتي كانت الأحداث والمالية التي تقوم بها المؤسسة سببا في تكوينها، ومن هنا جاءت الحاجة الماسة إلى تقييم أثر تلك الأحداث على الوضع المالي للمؤسسة، حيث تجسد ذلك من خلال القياس المحاسبي لذمة المؤسسة أصولا وخصوما، أعباءا ومنتوجات، وذلك من خلال جملة من الطرق والمداخل التي تختلف من حيث مبادئها وأهدافها وتأثيراتها على مختلف القرارات الاقتصادية.

وعلى الرغم من تعدد هذه الطرق والمداخل في القياس يحتفظ مدخل التكلفة التاريخية بأهميته وأفضليته في القياس حتى في ظل محاسبة القيمة العادلة الذي يتطلب شروطا قد لا تتوفر في بلدان كثيرة خاصة منه إلى ذلك حجم المؤسسة والذي يعتبر عاملا هاما يتحدد على أساسه المدخل المعتمد في القياس المحاسبي، وذلك لما لعامل الحجم من تأثير على المحتوى الإعلامي للبيانات المحاسبية.

تختلف
ها في ظل العديد

من العوامل كنوعية التسيير، والبيانات المالية، إذ غالبا ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات مغلقة (غير مدرجة في البورصة)، كما ان البيانات المالية الخاصة بهذا النوع من المؤسسات تفتقر عادة إلى بعض الخصائص النوعية للمعلومات المالية التي تجعل منها بيانات مفيدة للمستفيدين منها بالدرجة الأولى، وتمكن من الوصول إلى نتائج أفضل

سيحاول الفصل الموالي تسليط الضوء على خصوصية تقييم هذا النوع من المؤسسات خاصة في ظل محاسبة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية على اختلاف احجامها ونشاطاتها والقطاعات التي تنشط فيها لب الثروة في أي بلد إذا ما كانت هذه المؤسسة قادرة على خلق القيمة والمساهمة في نمو اقتصادي حقيقي.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثلها مثل المؤسسات الكبيرة الحجم تسعى اليوم لأن تكون في مقدمة الركب وتأخذ حصتها من التميز والريادة على مستوى الأسواق الداخلية والخارجية، خاصة بعد بروز توجه قوي من طرف مختلف الحكومات نحو الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات ومحاولة تعزيز دورها وتسخير كل الإمكانيات لتمكينها من أداء ما هو منوط بها بعدما أصبح يعول عليها في تحسين وزيادة معدلات النمو.

وقد أخذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا لها من الاهتمام نظرا لخصوصيتها الناتجة عن عوامل كثيرة ومختلفة جعلت منها كيانا له اعتبارات لا بد من اخدها في الحسبان كلما تعلق الامر بهذا النوع من المؤسسات، خاصة بعد موجة العولمة المالية التي اجتاحت العالم فأفرزت ما يسمى بالتوحيد المحاسبي من خلال وضع جملة من المعايير المحاسبية الدولية التي تسمح بمقارنة شفافة بين المؤسسات داخل نفس الدول وبين الدول الأخرى.

ولما جاءت هذه المعايير شاملة وتخدم أكثر المؤسسات الكبيرة الحجم والمدرجة في البورصة، كان لا بد مجالس المحاسبة والهيئات المحاسبة الدولية إعادة النظر والتفكير في وضع معايير محاسبية تراعي الكيانات الصغيرة، إذ قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بإعداد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من ذلك وبالرغم من كل الجهود الي بذلت من أجل وضع معايير محاسبية تتفق وخصوصية هذه الصغيرة والمتوسطة مشاكل

عديدة وصعوبات حيال تطبيق هذه المعايير خاصة ما تعلق منها بمسائل القياس والتقييم والتي أثارت الكثير من الأكاديميين أو المهنيين وحتى بين مختلف مستخد

فقد جاءت المعايير المحاسبية الدولية بطريقة قياس بديلة بعد ثبوت القصور الذي إعتري طريقة التكلفة التاريخية التي تسببت في نشوء الأزمات الاقتصادية في ظل عدم استقرار الأسعار، حيث أصبح لزاما على

ولم تكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة في الدول النامية ومنها الجزائر في مذ ، حيث وبعد تبني مشروع التوحيد المحاسبي من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي وجدت هذه المؤسسات نفسها عاجزة حتى عن فهم المصطلحات التي تضمنها هذا النظام الذي وضع على أساس معايير محاسبية دولية أعدت في بيئات متقدمة على أعلى مستوى من الاحترافية والكفاءة في مجال المحاسبة المالية.

كان موضوع نقاش كبير ظهر ذلك من خلال الملتقيات والأيام الدراسية التي نظمتها مختلف جامعات الوطن، تقييم المالي

للمؤسسات نظرا لظروف وأغراض عديدة، فتقييم أصول المؤسسة في أحد هذه الظروف باعتماد نموذج القيمة

واقع توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو محاسبة القيمة العادلة

العادلة شكل عائقا أمام المسؤولين وخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات الذين لا يزالون في مرحلة فهم النظام المالي المحاسبي.

دل القائم حول القيمة العادلة بالنسبة للمؤسسات الجزائرية عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التقييم خاصة في ظل حقيقة أخرى وهي صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في ظل وكذا عدم تماثل المعلومات بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات.

المبحث الأول: أغراض تقييم المؤسسة الاقتصادية العمومية الصغيرة والمتوسطة

قد تواجه المؤسسة الصغيرة المتوسطة العمومية ظروف معينة تقتضي القيام بعملية تقييم مالي، إذ يعتبر تحديد الغرض من عملية التقييم هذه من العوامل التي تساهم في إنجاح هذه العملية. وقد تختلف

معناه أن هناك حالات معينة يتم فيها تقييم المؤسسة العمومية الصغيرة والمتوسطة . في هذا السياق، فقد خضعت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر إلى عمليات تقييم أثر تطبيق برنامج الخوصصة وقد كان ذلك في إطار التصفية بالإضافة إلى عمليات إعادة الهيكلة.

المطلب الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

إن أولى الصعوبات التي يواجهها الباحث عند تناوله موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في ¹ إضافة إلى خصوصية هذا النوع ² من المؤسسات تجاه الإطار العلمي للبحث من حيث صعوبة تطبيق النماذج المتطورة على المؤسسات الكبرى. ³ إن المتتبع للنشأة التاريخية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوف يجد أن المؤسسات الانتاجية الكبيرة اليوم والتي أصبحت مؤسسات عابرة للقارات كانت في بداية مراحلها عبارة عن مؤسسات صغيرة تحت مصطلح كتورة في بداية تشكل النظام الاقتصادي الرأسمالي خلال ⁴.

1- مفهوم المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

1-1 إشكالية تعريفها

يواجه تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشكالية إيجاد تعريف شامل وواضح لهذا النوع من المؤسسات، وهذا راجع إلى مجموعة من الصعوبات تقف حيال وضع تعريف يتفق حوله جميع الباحثين والمؤلفين والمهتمين بهذا القطاع، ومن بين هذه الصعوبات ما يلي: ⁵

¹: O. TORRES, **Les PME**, édition Flammarion, collection Dominos, Paris, 1999, p : 07-08.

² Ibid, P : 02.

³ : O. TORRES, « Le management stratégie de la PME : entre spécificité et dénaturation », 6^{ème} conférence international de management stratégique, Québec, 25-27 Juin 1997, p : 169.

⁴ : محمد راتول، بن داودية وهيبية، "بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تحت إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينية بن بوع 18-17 2006 : 172.

⁵ : "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنم" مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 2 2001

إذ أن الاختلاف في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة أهمها البلدان الصناعية المتقدمة والنامية، حيث ينعكس هذا التفاوت على عوامل عدة في كل دولة (التكنولوجية المستعملة، وزن الهياكل ...). بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الاقتصادية تصنف حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه إلى (قطاع ثاني، قطاع ثالث) النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم

الداخلي والهيكل المالي للمؤسسات في مختلف القطاعات.

فروع النشاط الاقتصادي يحول دون إيجاد تعريف دقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أن تفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية يجعل مؤسسة صغيرة ومتوسطة التي تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى تنشط في الصناعة الغذائية أو الصناعات النسيجية من حيث الحجم، فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.¹

1-2 معايير تعريفها

يستند تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى جملة من المعايير المستخدمة لذلك، وقد أثبتت التجارب التي قدمتها الدول والهيئات المتخصصة في الأبحاث حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المعايير التي يتم اعتمادها لتحديد ماهية هذا النوع من المؤسسات، حيث يختلف المعيار المستخدم باختلاف النصوص التشريعية والتنظيمية المعتمدة كما يختلف باختلاف الأغراض وأهداف السياسات الم.²

بالرغم من ذلك فقد كان من الضروري وضع جملة من المعايير الكمية والنوعية والتي من شأنها ان تساعد على الوصول إلى تعريف مشترك نسبيا للمؤسسات الصغيرة فالمعايير الكمية تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على جملة من السمات الكمية التي تبرز الفروقات بين الأحجام قيمة الأصول، ورقم الأعمال، ومقدار القيمة المضافة، ومجموع الميزانية السنوية في حين تهتم المعايير النوعية سات بصورة موضوعية استنادا إلى عناصر التشغيل مثل نمط الإدارة والملكية والتقنية.³

¹ : 74-76.

² : 155-156 : دراسة عن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أعدها منتدى البحوث الاقتصادية لمشروع تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في وزارة التجارة الخارجية ومركز بحوث 2003 : 07.

³ : - تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعول ومتطلبات المأمول"، الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 18 2006، تحت إشراف مخبر العولة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينة بن بو

وفيما يلي أهم المعايير الكمية والنوعية:¹

1-2-1-1 المعايير الكمية

وتشمل هذه المعايير عدّة أنواع منها:

1-1-2-1 المعيار الأحادي

2-1-2-1 المعيار الثنائي

ويسمى أيضا المعيار المزدوج، ويضم معيارين معا كحجم العمالة ورأسمال معا، وغيرها.

3-1-2-1 المعيار المركب

ويضم هذا النوع عدّة معايير في آن واحد كمعيار عدد العمال وحجم رأسمال إضافة إلى حجم المبيعات.

2-2-1 المعايير النوعية (الوصفية)

تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز المؤسسات الصغيرة عن تلك الكبيرة والمتوسطة من

:

- تركز ملكية المؤسسة بيد عدد محدود من الأفراد؛
- أن يكون إنتاجها محليا، وأن يكون نصيبها من السوق الذي تنافس فيه صغيرا نسبيا؛
- من خدمات البنية الأساسية متواضعة، كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية؛
-
-

مما تجدر الإشارة إليه أن هذه المعايير تخص المؤسسات الصغيرة دون المتوسطة والكبيرة، وقد تم إدراجها

لصغيرة والمتوسطة والتي في مجملها معايير كمية، وبين معايير تصنيف

المؤسسات الصغيرة والتي معايير كمية وأخرى نوعية.

هذا معناه أن المعايير الكمية لها من الأهمية ما يجعلها مشتركة بين تصنيف المؤسسات الصغيرة وتصنيف

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبذلك يتضح أهمية وشيوعية استخدام المعايير الكمية في تصنيف هذا النوع من

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن أهم المعايير الكمية والذي يعتبر معيارا

¹: تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، بحث غير منشور،

مشتركا بين جميع القطاعات الاقتصادية كونه أكثر دلالة، بالإضافة إلى المزايا التي يتميز بها عن باقي المعايير عند استخدامه في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن إبراز هذه المزايا في النقاط الـ ¹.

- مقياس ومعياري ثابت وموحد، خصوصا أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وكذا تغيرات
- من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار.
- إلا أنه من الضروري الأخذ كذلك بالعامل المالي في تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كمكمل لمعيار يساعد على تحديد أهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.²

1-3 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

انطلاقا من جملة المعايير السالفة الذكر تم وضع جملة من التعريفات:

1-3-1-1 تعريف المعتمد من طرف البنك الدولي

- ميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاث أنواع هي:⁴
- المؤسسة المصغرة: وهي التي توظف 10 عمال، وإجمالي أصولها أقل من 100 100
- المؤسسة الصغيرة: وهي التي تضم أقل من 50 عاملا، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا 3
- ولها وحجم مبيعاتها السنوية لا 300 : 15

1-3-2-1 تعريف المعتمد من طرف الاتحاد الأوروبي

حسب هذا التعريف فإن المشروع الصغير هو كل منشأة تمارس نشاطها اقتصاديا ويقل عدد العاملين بها 100

¹: "المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتها"، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، 2006 : 03.

²: سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مراجعة عبد الفتاح الشربيني، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1992، 05 : 5.

³: سليمان ناصر وعواطف محسن، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي" 2001 24-23 : 03.

⁴: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) 2004 : 11، نقلا عن: سليمان ناصر وعواطف محسن، مرجع سابق، ص: 03.

وتنفرد ألمانيا وهي إحدى دول السوق الأوروبية المشتركة بتعريف خاص حيث تعتبر المشروعات الصغيرة
200¹.

1-3-3 التعريف المعتمد من طرف المشرع الجزائري

لقد اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة

المالي² إلى³ :

- الصغيرة والمتوسطة /

والخدمات والتي تشغل من 1 إلى 250 عامل، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2

يتجاوز مجموع حصيلتها (500) خمسمائة .

- رقم أعمالها ما بين 200 250 50

(مائتي) 2 يكون مجموع حصيلتها (100 500)

خمسمائة .

- الصغيرة باكما 10 إلى 49 رقم أعمالها

(200) مائتي لا يتجاوز مجموع (100) .

- من عامل إلى تسعة (20)

يتجاوز مجموع حصيلتها (10) .

01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001

التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفقد المؤسسة صفتها المذكورة في هذه المواد إلا إذا ابتعدت
عن الحدود المذكورة فيها وفي سنتين ماليتين متتاليتين.⁴

يلاحظ من خلال هذه التعاريف أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف ببعض الخصائص التي تجعلها

تختلف عن المؤسسات الكبيرة بحيث ينعكس هذا الاختلاف

الاقتصادي كما تم الإشارة إليه سابقا، أي الاختلاف في القدرة على خلق القيمة ومن ثم الاختلاف في قيمة

المؤسسة نفسها، وفيما يلي البعض من هذه الخصائص:

¹ : سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة : 05. طف محسن، ص: 04.

² : " الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06 : 274.

³ : 4 5 6 7 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 2001 : 06-05.

⁴ : "الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة أبحاث : 2008

- سهولة تأسيس هذه المؤسسات: لانخفاض (رأسمال) هذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.¹
- الإدارة والتسيير: إذ أن ببساطة الهيكل التنظيمي وتجسد الإدارة في معظم الأحيان في شخصية مالكيها في هذا النوع من المؤسسات يؤدي إلى المرونة واستعمال أساليب إدارية غير معقدة وهذا ما يؤدي إلى والتسيير.²
- عدالة التنمية الاقتصادية: وذلك بالنظر إلى قدرة هذه المؤسسات على الانتشار الواسع بين المناطق والولايات والأقاليم، وهذا ما يساهم في تقليص التفاوت ف .³
- أنماط الملكية: بحيث تكون ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غالب الأحيان ملكية فردية أو والإدارية في البيئة المحلية والعمل على تنميتها.⁴
- الابتكار والتطور الاقتصادي: باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مهدا للأفكار والاختراعات بحيث أن العديد من براءات الاختراع تعود إلى أفراد كانوا عاملين في مشاريع صغيرة الأمر الذي ساعد على تحول هذه المؤسسات إلى شركات كبيرة اليوم.⁵
- خدمة المؤسسات الكبيرة: مل المؤسسات الصغيرة على إعداد الخبرة والمهارة الكافية للانتقال إلى المؤسسات الكبيرة بحثا عن أجور أعلى.⁶
- الكفاءة الاقتصادية: لقد بدا واضحا في السنوات الأخيرة توجه الحكومات في التحول من المؤس الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعدما أثبتت هذه الأخيرة كفاءتها في ظل تطور تكنولوجيا الإنتاج، وهذا ما أدى إلى تقليص الفجوة الناتجة عن ميزة الحجم الاقتصادي التي تستفيد منها

¹: " دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تحت إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، 2006 : 54.

²: اقتصاد المؤسسة 2 () : 06.

³: محمد الهادي مباركي، " ، مجلة

11 1999 : 133 .

⁴: إدارة الأعمال التجارية الصغيرة 2002 : 29 .

⁵: بن عنتر عبد الرحمان، ورحماني أسماء، " براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة "، الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، يومي 14-15 2010 : 01 .

⁶:

- " الاستثمار في المشروعات الصغيرة وآفاق تطويرها في الجزائر"، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 25-28 2003.

المؤسسات الكبيرة، ولهذا فإن المؤسسات الصغيرة قادرة على تحقيق التميز بفضل بساطة التكوين والهيكل

1

ولعل اليابان أكثر دولة استفادت من هذه الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلك الكبيرة لتتحول من دولة ضعيفة ذات اقتصاد هش إلى دولة اقتصادية متقدمة، إذ بنت اليابان مهزتها الصناعية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

بحارب ناجحة اقتدت بها الجزائر للنهوض بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة

وإعطائها اهتماما أكبر من خلال جملة من الآليات والإجراءات والسياسات المنتهجة في السنوات الأخيرة. كان منصبا على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة دون العامة، فهل يتعلق الامر دائما بإشكالية عدم كفاءة المؤسسة العمومية حتى الصغيرة والمتوسطة منها أم توجد أسباب أخرى تفسر عدم بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية ؟

المطلب الثاني: واقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر

أهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في توسيع قاعدة

الوطني والدفع به قدما، إذ عملت السلطات العمومية بعد التحول إلى اقتصاد السوق جاهدة من أجل خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تتماشى جنبا إلى جنب مع مؤسسات القطاع العام. لكن ما إن أصبح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص يتجه نحو الزيادة حتى تراجع عدد نظيرها في القطاع العام بالرغم من وجود برامج متتالية لدعم هذه المؤسسات ومحاولة الإبقاء عليها، ورغم الإصلاحات التي مست القطاع العام بشكل خاص والاقتصاد الوطني ؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية إلى عملية الخوصصة.

1- توطئة تاريخية لواقعها ووضعيتها

يرتبط ظهور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتواجد الاستعماري فيها، بحيث لم ي

يتعدى كونها ملحقا للشركات الاستعمارية الكبرى وعده

1:

- "مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية"، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 25-28 2003.

2: "التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر"، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، يومي 18-19 2012.

ت استخراجية ومن فروع صناعات استهلاكية صغيرة ومتوسطة متمركزة في المدن الكبرى¹ إلى ضرورة تدخل الدولة لإعادة تنظيم القطاع الصناعي. حل التاريخية التي تبين وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر:

1-1 مرحلة 1962-1979

1976 ج المؤسسات الصغيرة الموروثة بعد الاستقلال والتي كانت تحت وصاية لجان التسيير إلى ذمة الشركات الوطنية وذلك بعد إصدار قانون الاستثمارات سنة 1963² إلا أنه لم يعد بالنفع الكبير لم يكن له كبير الأثر على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام. وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فقد تقرر تنميتها وتطويرها في إطار تدخل الجماعات المحلية المبني على تدعيم اللامركزية مع اعتبارها أداة دعم لعملي³.

هم ما يمكن قوله عن هذه المرحلة انها شهدت ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام بمحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص إذ يعزى هذا الضعف إلى تبني الخيار الاشتراكي⁴.

ي الرغم من ذلك فقد شهدت هذه المرحلة وضع برنامجين تنميين لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁵.

- البرنامج الأول : خص الفترة 1967 - 1973.

- البرنامج الثاني: وقد خص الفترة 1974 - 1979.

إذ أولى البرنامج الرباعي الثاني أهمية خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، وذلك من خلال توزيعها على مختلف مناطق الوطن.

¹: "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، تحت إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، يومي 17-18 2006 : 767.

²: الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 2013 .

³: 768.

⁴: صالح صالح، رة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03 2004 : 27.

⁵: 768.

1-2 مرحلة 1980 - 1993

لقد عجزت برامج تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة السابقة عن تحقيق الأهداف المتوخاة وذلك لسوء نظام التمويل وكذا نقص المساعدة الفنية، هذا ما أدى إلى ضرورة التوجه نحو سياسات إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية في ظل استمرار الخيار الاشتراكي.¹

وفي هذا الإطار، فقد حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في هذه المرحلة ببرامج استثمارية معتبرة وذلك في إطار المخططين التنمويين.

- المخطط الخماسي الأول: 1980 - 1984.

- المخطط الخماسي الثاني: 1985 - 1989.

وسعياً وراء الرفع من فعالية ومردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها فقد تم تبني مجموعة من

2.

- (القانون المؤرخ في 1982/08/21).

- عادة الهيكلية العضوية والم (80/242 المؤرخ في 1980/10/04).

- (88/192 المؤرخ في 1988/10/04).

1990 شرع في تطبيق مجموعة من الإجراءات تبلورت من خلال إصدار جملة من القوانين

التي كهيئ الإطار العام لخصوصية المؤسسات العمومية ومحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني تم الاعتراف الرسمي بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في ظل تحول

الجزائري نحو اقتصاد السوق³ من بين هذه القوانين القانون المتعلق بالنقد والقرض (90-10) المؤرخ في

1990 1993.

1-3 مرحلة ما بعد 2001

لقد أسهم صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001 في تزايد

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تضاعف عددها بما يقارب النصف خلال الفترة 2001 - 2007.

¹: صالح صالح، مرجع : 27.

²: صالح صالح، مرجع : 27.

³: كتوش عاشور طرشي محمد، "تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الدول العربية، تحت إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينية بن بوعلي، شلف، الجزائر، يومي 17-18

2006 : 1035.

2012

ورا ملحوظا ث بلغ عددها في

99,93 % من إجمالي عدد المؤسسات

حوالي 747387 2013

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.¹

هذا ما يوحي إلى تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والتي كان عددها في نفس الفترة

0,07 % من إجمالي العام² والبيانات الموجودة في الجدول أدناه تبين انخفاض

547

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية على خلاف نظيرها الخاصة.

الجدول (1-2): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما بين 2003-2013

السنوات		نوع للمؤسسة					
2008	2007	2006	2005	2004	2003		
626	666	739	874	778	788	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	
392013	293946	269806	245842	225449	207949	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	
392639	294612	270545	246716	226227	208737	المجموع الإجمالي	
السنوات		نوع المؤسسة					
-	2013	2012	2011	2010	2009		
-	547	557	572	557	591	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	
-	578586	550511	511856	482892	455398	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	
-	579133	551068	512428	483449	455989	المجموع الإجمالي	

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات

www.pmeart.dz.org تاريخ التصفح: 2015/08/13

يتضح جليا من خلال هذا الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية سجلت انخفاضا في

الكثير من المؤسسات العمومية بشكل عام، خاصة

2006

2005 الذي خصّ بالدرجة الأولى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، ففي الفترة

2006 - 2013 انخفض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية من 739 مؤسسة إلى 547

¹ : Bulletin d'informations statistiques, PME, données du 1^{er} semestre, N° 23, Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, 2013, p : 10.

² : Idem, p : 10.

192 مؤسسة أي بمعد 27 سسة سنويا، وبافتراض أن الدولة لن تنشئ مؤسسات صغيرة ومتوسطة
عمومية جديدة، فإن هذه الأخيرة ستتلاشى في 20 سنة أي في حدود 2033.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى
لهذه المؤسسات اتسمت بالوتيرة الضعيفة من
حيث التنفيذ، ويرجع السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى الوضعية الصعبة لتلك المؤسسات

2003 1112 مؤسسة قابلة للخصوصية في هذه السنة، 731

في وضع¹ وهي الوضعية التي جعلت من هذه المؤسسات وحدات عاجزة عن تحقيق
الأرباح أو بالأصح عن خلق الثروة كهدف سعت إلى تحقيقه المخططات التنموية التي عنيت بالمؤسسة الصغيرة
والمتوسطة العمومية في الجزائر والتي سبقت عملية التصحيح الهيكلي للاقتصاد الجزائري.

لزاما للخوض في تنفيذ عملية الخصوصية لهذه المؤسسات إخضاعها لعملية التقييم المالي وذلك
بغرض تحديد السعر الذي ستتنازل به الدولة عن هذه المؤسسات.

فهل اقترنت عملية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر بعملية الخصوصية
هناك حالات أخرى تستدعي تقييم هذا النوع من المؤسسات ؟
الي:

المطلب الثالث: حالات تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية مثلها مثل باقي المؤسسات الكبيرة الحجم العمومية
الخاصة في وضعيات تستدعي عملية تقييم مالي لتحديد قيمتها والتي لا شك انها ستكون محل اهتمام العديد من

ويستدعي نجاح عملية التقييم المالي
من تحديد أفضل الطرق التي يتم على أساسها تحديد قيمة هذه المؤسسة خاصة إذا ما كان الهدف هو
تعظيم قيمتها بالشكل الذي يرضي مختلف المساهمين في رأس مالها.

1- حالات تقييم المؤسسة الاقتصادية

1-1 الحالات العامة

لا يمكن أن تخلو عملية تقييم المؤسسة الاقتصادية من غاية محددة، إذ لابد من وجود دوافع لها والتي
تكون بمثابة أغراض خاصة لتقييم المؤسسة بطريقة عملية، فعادة ما يتم القيام بعملية التقييم في ظروف معينة،
ولمصلحة أشخاص معينين²، فاضطرارية البحث عن سعر للتبادل تنشأ عادة عن مناسبات أو

¹ : Noureddine SAADI, "La privatisation des entreprises publiques en Algérie," Objectifs, Modalités et enjeux", OPU, Algérie, 2005, p : 207.

² : M. MOINET, dans la préface à une méthode de l'évaluation, établie par l'union internationale des experts comptables, publiés chez DUNOD (1961) cité par Georges DEMAY, comment juger une entreprise, DUNOD, Paris, 1973, p : 79.

ظروف عديدة تتمثل في نقل الملكية، الاسترجاع أو التبرع بالمؤسسة خاصة العائلية، الدخول إلى (الدخول إلى البورصة)، الخوصصة،... إلخ¹.

بصفة عامة، يتم تقييم المؤسسة الاقتصادية في الحالات التالية:²

- (حالة الخوصصة في الجزائر)

- الهيكلية داخل مجموعة، والتي من الممكن أن تتم عن طريق اشتراكات جزئية في الأصول، عمليات

- التقييم في إطار الاتفاق بين حملة الأسهم، أو نزاع بين الشركاء؛

- تقييم الأصول كضمان في حالة الحصول ع .

على هذا الأساس، فإن عملية التقييم هي تقنية هامة تمكن مسؤولي المؤسسة من قياس كفاءتها، كما انها

تحفز الشركاء والمساهمين ال او تدنيته، او حتى التنازل عن المؤسسة هائيا إذا لزم الامر.³

وقد ذهب البعض إلى تقسيم حالات وظروف تقييم المؤسسة الاقتصادية على النحو الموالي:⁴

1-1-1 نقل مجاني

في هذه الحالة تتم عملية نقل ملكية المؤسسة دون وجود مقابل مالي ويكون الغرض في هذه الحالة ليس

تحديد سعر التنازل وإنما لتحديد أساس لحساب حصة كل طرف من الأطراف المستفيدة من هذه العملية، ويكون

ذلك في ثلاث حالات: - (الميراث)، الهبة (التبرع) .

1-1-2 نقل بمقابل

إذ لا بد في هذه الحالة من تحديد نطاق السعر، حيث تصبح ع ملكية المؤسسة في هذه الحالة

عبارة عن صفقة بين المشتري والبائع، ويكون ذلك عادة في حالة إما الحيازة وإما التنازل.

¹: Simon PARIENTE, **Analyse financière et évaluation d'entreprise**, « Méthodologie – Diagnostic- Prix d'offre », édition Pearson, Paris, 2013, p : 217.

² : Agnès BRICARD, « Pour l'évaluation de votre entreprise, penser aux experts comptables », Paroles d'expert, Octobre 2012, p : 20.

³ : Ammar KADDOURI, **Evaluation des entreprises dans le cadre de la privatisation**, thèse de doctorat en sciences de gestion, école supérieure de commerce, Alger, 2011, P : 65.

⁴ : Ibid, pp : 65-68.

3-1-1 نزع الملكية والتأميم

ملاك أصل معين لتتحقيق
معتبر التأميم عملية مصادرة لمؤسسة معينة او مجموعة مؤسسات من طرف الدولة إذ ترى الدولة في هذه الحالة أن الموارد، الخبرات والمعارف التكنولوجية الموضوعة تحت رقابة هذه المؤسسة اهما ذات طبيعة استراتيجية أو تمس السيادة الوطنية وتمثل الحالات التي تستدعي لتقييم في هذه الظروف في: - -
رفع رأسمال - -

2-1 حالات خاصة بتقييم المؤسسة الاقتصادية العمومية

1:

-
-
-

1-2-1 التقييم لأغراض التصفية

يمكن أن تتعدد أسباب تصفية المؤسسة أو بيع أصولها، لكن من الضروري اارة المترتبة على هذه العملية الآن أقل بكثير من الخسارة التي تترتب على الإبقاء عليها في المستقبل، وفي هذه الحالة فإن قيمة الأصول تتحدد بالقيمة السوقية² لها في تاريخ البيع.

2-2-1 التقييم لأغراض الاندماج

بين المؤسسات على أساس توافر فرصة النجاح في تعظيم ثروة الملاك³
لكلا المؤسستين على اساس ان الغرض من هذه العمليات هو التوسع في العمليات التشغيلية بهدف زيادة الربحية
4.

5:

ويتم التقييم في حالة

في هذه الحالة على:



- رسملة الأرباح
- رسملة التدفقات النقدية المتوقعة؛

¹: وهبية بوخلدونية، "إشكالية تقييم المؤسسات العمومية في ظل سياسة الخصخصة"، مجلة الاقتصاد 2007 02 : 122-124.

²: القيمة السوقية هي تعبير عن قيمة الأصل في السوق ويطلق عليها أيضا بالقيمة النقدية وهي الجانب النقدي للأصول عند تحويلها إلى مالك يبيعها وهي تعكس أهمية المؤسسة.

³: 123.

⁴: صالح السحبياني وعبد العظيم موسى، "الاندماج والاستحواذ، الاضطراب المالي العالمي والفرص الجديدة"، شركة الراجحي للخدمات المالية، بحوث الاستثمار، إدارة البحوث والاستثمارات المالية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008 : 02 .

⁵: 124-123.

تواجه هذه الطرق مشكلة رئيسية تتمثل في كيفية تقدير كل من:

- الفترة التي يتوقع أن تتحقق فيها الأرباح.
- معدّل الرسملة أ
- تقدير الأرباح والتدفقات النقدية المتوقعة.

هذا بالإضافة إلى أن هذه الطرق تقوم على تحديد القيمة على ضوء الأرقام الواردة في القوائم المالية
سنة المدجحة وهذه القوائم تتضمن أوجه قصور عديدة يجب أخذها بعين
المدجحة.

:



- القيمة المتوقعة لصافي الأ
- القيمة السوقية لصافي الأصول.

1-2-3 التقييم لأغراض استمرار المؤسسة

ويكون الغرض من عملية التقييم في هذه الحالة تعديل أوضاع المؤسسة وهيكلها المالية والإدارية
" "

المالي.

1-3 حالات تقييم المؤسسة العمومية الصغيرة والمتوسطة

لقد تم التعرض فيما سلف إلى حالات تقييم المؤسسة الاقتصادية العمومية وبما ن المؤسسة الصغيرة
والمتوسطة التي تناولتها هذه الدراسة تدرج تحت قائمة المؤسسات الاقتصادية العمومية، فإن حالات تقييم هذه
المؤسسات الاخيرة سوف يشمل كذلك المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة ما دامت انها مصنفة
وبالتالي فإن المؤسسة العمومية الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة تقيم أو تخضع للتقييم لأغراض

ولقد عرفت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر عمليات تقييم لمختلف هذه الأغراض، وذلك
في إطار عملية الخوصصة بالنسبة لحالة التنازل الجزئي أو الكلي أو حالة التصفية، حيث كانت الصناعات الصغيرة
والمتوسطة والمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة من بين القطاعات الاقتصادية التي حددها الأمر 95/22
في 1995/08/26¹.

ر أن عملية الخوصصة في وهاتها الأولى مست المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية مثل
وذلك نظرا لانها تشغل حالات اقل تعقيدا، غير ان هذه المؤسسات

¹ : Leila ABDELADIM, *La privatisation dans les pays du Maghreb*, les éditions Internationales, Alger, 1998, PP : 334-351.

لا تصنف ضمن القطاعات الاقتصادية، وهذا ما يوحي بأن حتى عملية خصخصة المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة قد لاقت صعوبة كبيرة إثر عملية تق

صعوبة التقييم للمؤسسات العمومية كان العامل الأساسي في تباطؤ وتيرة الخصخصة في الجزائر بالإضافة إلى عوامل

في هذا الصدد تشير التجارب العالمية إلى أن نجاح عملية التقييم لا تؤثر فقط والمالي لسياسة الخصخصة، بل وعلى الجانب السياسي لها أيضا، فسواء تعلق الأمر بمغالاتة وتضخيم في قيمة يمتها بأقل من قيمتها الحالية فهذا سوف يؤدي لا محالة إلى التأثير على فشل برنامج الخصخصة

1

اما بالنسبة للتصفية فقد فتح اجمال لخصخصة المؤسسات العمومية المحلية غير المستقلة بأسلوب التصفية تطبيقا لقانون المالية لسنة 1994.

وقد تجسدت عملية التصفية ضمن إحدى التقنيات الأربع للخصخصة ألا وهي بيع الأصول للمسيرين لطريقة الأكثر شيوعا عند عدم إمكانية بيع الأسهم في سوق البورصة ()
إما البيع للمسيرين والمستخدمين أ².

يتضح أن المؤسسة الاقتصادية العمومية الصغيرة والمتوسطة لم تعمّر طويلا في الجزائر في خضم استمرارية القطاع العام في تحقيق نتائج من شأها ال

المؤسسات الاقتصادية العمومية الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير ليتم فتح اجمال امام القطاع الخاص مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة في أمل خلق ثروة حقيقية والمساهمة في تفعيل آليات الاقتصاد الوطني. إن هذا الواقع يجعل المتمعن في إشكالية المؤسسة الاقتصادية العمومية الصغيرة والمتوسطة يتساءل عن عدم قدرة هذا النوع من المؤسسات في مواصلة مسيرها والصمود امام تازم الوضع الاقتصادي بالرغم من صغر وحتى في الوقت الذي خضعت فيه هذه المؤسسات لعملية الخصخصة في الجزائر كانت هناك صعوبات عديدة من أهمها ما يتعلق بالأنظمة المحاسبية لهذا النوع من المؤسسات. سيكون المبحث ال لي حقا لدراسة خصوصية النظام المحاسبي لهذا النوع من المؤسسات، وكذا تأثير محاسبة القيمة العادلة على تقييم المؤسسة العمومية الصغيرة .

المبحث الثاني: انعكاسات محاسبة القيمة العادلة على تقييم المؤسسة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

لما كانت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ذات كيان خاص يجعلها تختلف عن المؤسسة الكبيرة زاد الباحثين والمتخصصين الدوليين بها في ظل زيادة أهميتها في محرك عجلة التنمية ومساهمتها في تحقيق زيادة في ولهذا كان توجه مجالس المحاسبة ومختلف الهيئات المحاسبية الدولية نحو الاهتمام بهذه الشريحة من

يبر محاسبية دولية تت

من الإشكاليات التي تواجهها إثر القيام بالدور المنوط بها.

إن أهم ما جاءت به هذه المعايير

استصعبته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى كبرى المؤسسات خاصة في الدول النامية ومن بينها الجزائر.

المطلب الأول: المعلومات المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة

نظرا للعديد من العوامل المتعلقة بالملكية، وعدم الانفتاح على الأسواق، وخصوصية المعلومات أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل كيانا له من الخصوصية ما يؤثر على البيانات المالية التي تفرزها الانظمة المحاسبية في هذا النوع من المؤسسات التي غالبا ما توصف بالبساط والانشياز لأغراض معينة لا تخدم هذه المؤسسات في الأسواق الخارجية.

1- إشكالية النظام المعلوماتي المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إلى أنه من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة إعداد القوائم

المسيرين للخبرة المالية والمحاسبية على محاسبة بسيطة في التقييد.¹

Voss في دراسة² أجراها في هذا السياق وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين

المالية للمؤسسات الكبيرة الحجم وتلك الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في أبعاد هذه الإشكالية والنظر فيها من زاوية أبعد حيث بينت

3 التي قام بها كل من شابولي (1994) Chapelier . Lavigne et St.

(2002) Pierre - سابولي (1994) Lacombe - Saboli ت خصوصية النظام المعلوماتي

المحاسبي والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعدم تجانسه.

¹: هالة محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي (بقية المعلومات غير متوفرة) 2002 : 22-23

ناصر وعواطف محسن، : 07.

² : VOSS. E.A, "Conceptual framework for practical risk measurement in small business", Journal of small business management, 30 (3), pp: 47-56.

³ : Josée ST. PIERRE et Benoit LAVIGNE, « Contribution de la comptabilité financière à l'accroissement de la performance des PME et à la réduction de leur vulnérabilité », revue de la documentation, canada, laboratoire de recherche sur l'information comptable et fiscale pour les PME, université du Québec à trois rivières, sans date, pp : 1281-1283.

Lavigne (1999) في شرح خصوصية القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وذلك من حيث تنظيم وإعداد هذه القوائم بمستوى التعاقد الخارجي والحوسبة.¹

في نفس السياق يرى Lavigne أن القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد في غالب الأحيان وفق قواعد جبائية، وبالتالي صبح صالحة أكثر لأغراض جبائية الأمر الذي يجعلها تنحرف قليلا عن المبادئ المحاسبية العامة المتعارف عليها PCGR²، كما قد تعد أيضا لأغراض البحث عن مصادر التمويل مما دي إلى وجود تحيز في المعلومات ويجعلها أكثر صعوبة عند تفسيرها.³

إن هذا الواقع قد يجعل من القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مفيدة لمستخدميها وغير

المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.⁴

إن هذا النوع من المؤسسات يعمل وفق نظام محاسبي لا يلتزم بالإطار المفاهيمي للمحاسبة، هذا ما توضحه نتائج الدراسة التي كان الهدف منها هو مناقشة فلسفة الإطار المفاهيمي للمحاسبة في ظل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أفضت النتائج النهائية إلى أن أغلب بنود الإطار غائبة في نظام المعلومات المحاسبي لهذا

5:

- التقارير المالية المفصح عنها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الميزانية العامة، وجدول والملاحظات التفسيرية وخلوها من قائمة التدفقات النقدية
- الإبلاغ المالي وفقا للأهداف العامة المنصوص عليها بالإطار المفاهيمي للمحاسبة؛
- عدم توفر جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في قوائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- غياب نظرية الوكالة بشكل شبه كامل عن النظام المحاسبي المعمول به في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن سيطرة المالك سيطرة متناهية على المؤسسة يجعل نظرية الوكالة قيد الجمود والتعطيل؛
- (غير متوفرة في المؤسسات الصغيرة)

¹ : Josée ST. PIERRE et Benoit LAVIGNE, op.cit, p: 1282.

² : Benoit LAVIGNE, « Les états financiers de PME sont-ils seulement utiles pour des fins fiscales ? » Communication présentés au 64^{ème} congrès de L'ACFAC, université MC Gille, Mai 1996, p : 02.

³ : M. MAINGOT and D. ZEGHAL, "Financial reporting of small business entities in Canada", Journal of small business management 44 (4), pp: 513-530.

⁴ : 120.

⁵ : "أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على كفاءة الاداء"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامع بني سويف، العدد 2 2010 : 24.

- أغلب مبادئ المحاسبة سوف تختل في ظل اختلال الف .
إلى هذه الخصائص التي تميز النظام المعلوماتي المحاسبي والتي
المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن كون هذه الأخيرة عمومية أو تابعة للقطاع العام قد يضيف بعض
الخصائص الأخرى التي من شأنها التقليل أكثر من كفاءة هذا النوع من .
غالباً ما يلي نظام المعلومات المحاسبي والمالي في المؤسسات العمومية حاجات الجهات المانحة (البنوك،
...) أكثر من تلبية حاجات مسؤولي المؤسسة،¹ الأمر الذي لا يجعل باقي المستفيدين يتلقون
مالية تتمتع بالقدر الكافي من الخصائص النوعية التي تجعل هذه
السوق المالي.

ولهذا السبب جاءت ضرورة التوفيق المحاسبي في الجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو كضرورة
بمستوى جودة المالية إلى مستوى يمكن من خلاله تحسين المحاسبة ككل وكذلك مقارنة
فعالية لتلبية حاجات المسؤولين خاصة إذا ما تعلق الأمر بعمليات التقييم المالي التي
لطالما لاقى اشكالا كبيرا في ظل المخطط المحاسبي الوطني.

المطلب الثاني: المعايير المحاسبية الدولية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام والعمومية بشكل خاص لا يمكن ان يتحقق دون
تواجد نظم محاسبية ومالية ترا
لهدا السبب عملت مؤسسات المعايير
التقارير المالية على إصدار مجموعة من المعايير لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة

وقد تبنت الجزائر كغيرها من الكثير من الدول هذه المعايير تماشياً مع متطلبات العولمة
الاصلاح المحاسبي
في ظل شف كبر.
في السوق المالي

1-1- المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-1- نبذة موجزة عن التوفيق المحاسبي في الجزائر

الجزائر أول إصلاح محاسبي سنة 1975 بتبنيها المخطط الوطني المحاسبي وتحليها عن المخطط
المحاسبي العام 1957 الذي ورثته عن فرنسا والذي لم يستجيب للنظام الاقتصادي الاشتراكي الذي انتهجته
، ومنذ ذلك الحين لم تطرأ أي تغييرات على الوسط المحاسبي في الجزائر حتى بعد إنتقالها إلى
استمر الوضع إلى غاية 2000 طرح الإشكال المحاسبي الداعي إلى المحاسبي

¹: زياد هاشم السقا وعلي مال الله السندي، " المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية

في مهب ما يسمى بالعمولة المحاسبية¹ والتي استلزمت تغيير الممارسات المحاسبية للدو
وفي سبيل السعي للتوافق المحاسبي مع القواعد المطبقة على الصعيد العالمي تبنت الجزائر مرحلة
النظام المالي المحاسبي الجديد انطلاقا من سنة 2010.
ويمكن اعتبار الدوافع المحاسبية من أقوى الدوافع التي ساهمت في مسارعة الجزائر في تغيير منظومتها
المحاسبية خاصة في ظل الضغوط الدولية لتبني مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية بسبب نمو حركة الاستثمارات
المالية عبر دول مختلفة وحماية هذه الاستثمارات في أي دولة بحيث يتطلب ذلك أ
مالية أعدت بمعايير ذات جودة عالية، تتصف بـ للمقارنة بصرف النظر عن الجهة التي تنتمي إليها الدولة
المصدرة لهذه القوائم.²

لقد تبنت الجزائر استراتيجية محاسبي تأخذ بعين

95 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.³

1-2 ماهية المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوافع إصداره

1-2-1 ماهية المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بهدف الارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مستوى المؤسسات الكبرى قام مجلس المعايير المحاسبية
IASB بإعداد معيار دولي خاص بهذا النوع من المؤسسات، وقد سمي بالمعيار الدولي للتقارير المالية
للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SME، حيث أخذ هذا المعيار شكله الأخير في جويلية 2009.
كما يمثل هذا المعيار أساسا ومرجعا يلم بمختلف القواعد التي على هذا النوع من المؤسسات
فقد تم⁴

إعداد هذا المعيار بالشكل الذي يجعله قادر على معالجة الأحداث الاقتصادية مما يتلاءم مع خصوصية
الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يسمح له بتقليل حجم متطلبات المحاسبة 90 % مقارنة بتطبيق المعايير
الدولية للتقارير المالية الكاملة لا سيما فيما يتعلق بالإفصاح.⁵

¹ : Ahmed TESSA et Lyes GHEDDACHE, « Les IAS/IFRS : l'Algérie et la mondialisation comptable », Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, faculté de droit, université d'Alger, N° 02, 2010, pp : 46-48.

² : عبد الله بن صالح، عبد القادر بادن، "واقع الإصلاح المحاسبي بدول المغرب العربي في ظل التوجه الدولي نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس"، الملتقى الوطني حول النظام المالي المحاسبي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS بمساهمة مخبر البحث "ديناميكس"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، يومي 13-14 2013 15.

³ : مدني بن بلغيث، "إشكالية التوحيد المحاسبي، تجربة الجزائر"، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 01 2001 : 57.

⁴ : أحمد الفارس، "المعيار الدولي الجديد للتقارير المالية" 11076 2009 : 04.

⁵ : 04.

1-2-2 دوافع إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تعددت دوافع مجلس المعايير المحاسبية الدولية في إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث يمكن توضيحها في العناصر الم¹:

- إحداث مرجعية محاسبية
- تبسيط إجراءات المحاسبة؛
- أصحاب المصلحة ()
- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنحاء العالم من إعداد بيانات مالية قابلة للمقارنة؛
- جات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لـ (/) التكاليف التي ستترتب عن إعداد القوائم المالية والعائد المتمثل في الفائدة المقدمة لمستخدمي هذه القوائم.
- إن هذه الدوافع تقود إلى استخلاص جملة من الأهداف التي يرمي إليها المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:
- تستخدم البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي.
- توفير جودة عالية في البيانات المالية لهذا النوع من المؤسسات بما يتماشى مع خصوصيتها كوكها تتمتع
- تنعدم للتواجد في الأسواق المالية () على عكس المؤسسات الكبرى؛
- نفس الإطار المفاهيمي الخاص بالمعايير المحاسبية الدولية بشكلها الكامل؛
- إلى المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الكامل بالنسبة للمؤسسات التي من الممكن ان تقرر تغيير أوضاعها (التحول إلى مؤسسات كبرى).
- أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملزمة بتبني المعيار المحاسبي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ممارسة محاسبية مبنية على محاسبة موثوقة تتجسد من

¹ : Beth WANGI WANJERI, "Accounting Systems in small and medium enterprises in Kenya", Journal of technology language and leadership in Africa, Vol 3, N° 01, 2011, P: 11.

المطلب الثالث: القيمة العادلة وإشكالية تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

لقد جاءت المعايير المحاسبية الدولية لأغراض عديدة ومختلفة عاجلت بشكل عام الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي على ضوء إشكاليات عديدة (الإفصاح والإبلاغ المالي، إعداد القوائم المالية...).

الإشكاليات التي عاجلتها المعايير المحاسبية الدولية هي

ولعل المؤسسة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة عمومية كانت أم خاصة وبمحكم خصوصيتها المشار إليها سابقا ضمن هذه الدراسة، تواجه دون شك تعثرات عديدة إثر عملية التقييم وفقا للقيمة العادلة التي تساعد على

فه عملية التقييم على ضوء التكلفة التاريخية.

1- مفهوم وأهمية القيمة العادلة

1-1 مفهومها

على انها قيمة تبادل الاصل في عملية تبادلية حقيقية

بين أطراف راغبة في التعامل، دون أن تكون هذه العملية في حالات التصفية أو البيع الجبري".¹

" 157

في عملية منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس".²

أما مجلس المعايير "القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو

بين طرفين أو أطراف مطلعة وراغبة في إطار صفقة تتعارض فيها المصالح".³

بالإضافة إلى ذلك فقد ورد تعريف القيمة العادلة في عدة معايير أهمها المعيار رقم 32 (11)

38 (08) 39 (09) 40 (05) 41 (08) .

وقد عرفها معيار الإبلاغ المالي رقم 13 " "

نتيجة بيع أصل، أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ"⁴

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تعريف القيمة العادلة الوارد في هذه المعايير هو مفهوم مبني على

استمرارية نشاط المؤسسة مما يوحي بأن القيمة العادلة لا تمثل السعر المدفوع أو المستلم في ظروف اضطرارية مثل

¹: رضا ابراهيم صالح، "أثر توجه المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة كلية التجارة

للبحوث العلمية، جام 23 : 2005 46 02

²: 23 :

³ : Saïd YOUSSEF, « Droit comptable marocain, du coût historique à la juste valeur », Mouhakama, Revue juridique trimestrielle spécialisée, Maroc, N° 04, Avril – Juin, 2010, p : 54.

⁴ : Benoit LEBRUN, « La norme IFRS 13 sur l'évaluation à la juste valeur », revue française de comptabilité, N° 444, juin 2011, p : 03.

كما يفترض مفهوم القيمة العادلة تماثل المعلومات بين أطراف السوق أي البائع والمشتري بحيث "يجب أن تكون هذه الاطراف على دراية تامة بطبيعة الادوات الاستثمارية ومواصفاتها واستخداماتها الفعلية والمتوقعة وحالة

1

مقابل تحويل أحد الالتزامات في ظروف غير في ظل تماثل المعلومات

ة العادلة أن تفسر من خلال مفاهيم مختلفة تشكل جملة من القيم التي تختلف عن القيمة العادلة من حيث طرق الحساب إلا انها تتقارب معها في النتائج، ومن هذه القيم:²

- صافي القيمة القابلة للتحقق؛

- القيمة القابلة للاسترداد؛

1-2 أهميتها

في خضم تداعيات التوجه من التكلفة التاريخية نحو القيمة العادلة يتضح جليا دافع واضعي المعايير المحاسبية في التركيز على ضرورة هذا التوجه، إذ أن التقييم وفق التكلفة التاريخية قد أثبت عجزه
ة التكلفة التاريخية عن البيانات المالية إلى معلومات
تكون موثوقة في البداية لتضمحل هذه الخاصية مع مرور الزمن.³

¹: "أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقا

للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 : 2010 : 626.

²: عبد العالي شحتاني، رانية غضاب، "مشكلة محاسبة القيمة العادلة بين إلزامية التطبيق ومعوقات القياس بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مع

إلقاء الضوء على التجربة الفرنسية لإنشاء المعايير (IFRS-PME)", الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية

لموم التسيير، جامعة مستغانم، يوم 13-14 2013 لوم التسيير، جامعة مستغانم، يوم 13-14 2013

: 4-5.

³: Jean Claude TOURNIER, **La révolution comptable** « du coûts historique à la juste valeur », édition Organisation, Paris, 2000, p : 12.

هذا بالإضافة إلى عدم توافرها على خاصية الملائمة لاتخاذ القرارات بعد فترة من وقوع الحدث، ذلك انها تكتفي بالإبلاغ عن السجل التاريخي للأصول والالتزامات دون تقديم معلومات حديثة عن قيمتها.¹

ن التكلفة التاريخية لا تمكن من إجراء عملية المقارنة بدرجة عالية من الدقة على عكس القيمة العادلة التي تعد على أساس منهج تقييمي يحسن من خاصية القابلية للمقارنة.²

مكانة لها من الأهمية ضمن عملية التقييم المالي للمؤسسات، حيث تزود القيمة العادلة المستثمرين بنظرة تنبؤية مستقبلية عن قيمة المؤسسة، لذلك فإنه من الطبيعي تقدير قيمة المؤسسة بالربط بين قيمتها الحقيقية الكلية وإجمالي القيمة العادلة لصافي موجوداتها.³

وفي هذا السياق تبرز الأسباب التي من أجلها قيمتها الحقيقية، والتي من الممكن توضيحها فيما يلي:⁴

- اتخاذ

التي تتم

- إدارة وقياس المخاطر حيث تؤخذ في الحسبان المخاطر المالية المتوقعة الملازمة لقرارات الاستثمار كالتغيرات في القيم السوقية وأسعار

- تحديد كمية رأسمال الذي يجب

2- قياسها

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الكثير من الأسس والإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة في العديد من المعايير المحاسبية بحيث تضمنت هذه الأسس والإرشادات أساليب قياس القيمة العادلة التي يمكن

5

- يعتبر السعر المحدد في سوق نشط

¹: محمد مطر وموسى السويطي، "أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية"، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي، بتنظيم المحاسبين القانونيين الأردنيين والاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين، 13 - 14 سبتمبر، 2006 : 7-8.

²: : 08.

³: "محاسبة الأدوات المالية"، مجلة البنوك في الأردن، العدد 9، 20 نوفمبر 2000 : 06-61.

⁴: بورعدة عبد الرحمن، "القيمة العادلة وملاءمة المعلومة المحاسبية في القياس والافصاح"، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، تحت إشراف مخبر "ديناميكس"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، يومي 13-14 : 08.

⁵: رضا إبراهيم صالح، : 24 :

W.R. Landsman, "Is Fair value accounting information relevant and reliable?" Evidence from capital research, accounting and business research special issue: international accounting policy forum 19-30, 2007.

- إذا لم يتوفر ذلك يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة وخاصة للبنود مثل الذمم الفائدة المتغيرة؛

: الابلاغ المالي 13

1

1-2 طريقة السوق

في هذه الحالة تكون السوق النشطة هي الأساس في التقييم عند اعتماد المؤسسة على منهج القيمة من خلال استخدام الأسعار وغيرها من المعلومات ذات الصلة والناشئة عن المعاملات السوقية التي تشمل أصول والتزامات مماثلة.

2-2 طريقة الدخل الشامل

ستعمال التقييم عن طريق الاستحداث، إذ تستخدم طريقة الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ موحد للقيمة الحالية إذ تعكس حينها القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ في المستقبل.

3-2 طريقة التكلفة

تعتمد هذه الطريقة على المبلغ المطلوب حالياً لإحلال القدرة الخدمية () (- التدني المحاسبي).

كما أشار المعيار إلى كفاية استعمال أحد هذه الطرق لقياس القيمة العادلة في نفس الوقت الذي أشار فيه إلى إمكانية تعدد مداخل أو طرق تقييمها حسب الظروف السائدة أثناء عملية إلى قياس مناسب للقيمة العادلة.

إن المتعمّن في هذه الطرق التي حددت وبشكل مفصل كيفية قياس القيمة العادلة يجد أن توافر سوق يعتبر من أهم متطلبات قياس القيمة العادلة بشكل أفضل

ه السوق، هذا بالإضافة إلى متطلبات أخرى لا تقل شأنًا ولا أهمية في الإعتلاء بجودة القوائم

3- واقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حيال مشكلة التقييم وفق منهج القيمة العادلة

للقوف على حقيقة الإشكالية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

()

¹ : IASB, "Fair value measurement", IFRS 13, May 2011, 109 p, www.iasb.org, page consultée le 05/12/2016.

التعرف على متطلبات القياس وفق هذا المنهج، وهي المتطلبات التي حددها مختلف نصوص معايير المحاسبة الدولية والتي توزعت حسب مجموعتين:¹

- متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة؛
 - متطلبات الإفصاح عن معلومات تساعد في تقدير القيمة العادلة.
- هذا يعني أنه ما إذا لم تتو
رض الاعتراف
بقيمتها، فإنه يتاح أ
إمكانية الاستناد إلى معلومات أخرى قد تتميز بقدر من الفائدة التي سيتلقاها مختلف
ة العادلة لهذا البند.²

- ويتطلب تطبيق منهج القيمة العادلة في التقييم والاعتراف والإفصاح الالتزام بما يلي من الأسس:³
- س والاعتراف والإفصاح الكامل والدقيق وفي التوقيتات المناسبة عن المعلومات المالية ونتائج
لاتخاذ قراره الاستثماري؛
 - أن يحظى حملة الأوراق المالية في شركة ما بمعاملة عادلة ومتساوية خاصة فيما يتعلق بالحق في الحصول
البيانات والمعلومات وحتى لا تستغل المعلومات الداخلية لصالح فئة على حساب أخرى؛
 - يجب أن تعد المعلومات المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية عن لجنة المعايير الدولية IASC
 - يجب أن تدقق المعلومات المالية طبقاً لمعايير التدقيق الدولي الصادر عن
IFAC
 - إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها؛
 - أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق منها ومن سلامتها.
- ولإمكانية إنجاح هذه الأسس
بها ومن تم توفير متطلبات سليمة تؤدي إلى الدقة في تقدير القيمة
العادلة كان لابد من إتباع جملة من الإجراءات العملية لقياس القيمة العادلة والتي تتمثل فيما يلي:

()

() تحديد السوق الأكثر إيجابية)

)

.)

¹: هوام جعة وحديدي آدم، "أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية"

ICIEF " " 11-09 2013 : 16.

² : E. Marry BARTH and R. Wayne LANDSMAN, Fundamental Issues related to using fair value accounting for financial reporting, accounting horizons, vol 9 (4), December 1995, P: 79.

³: محمد الجيلاقي "مهام مفتش الحسابات في ضوء قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وأنظمتها"، ورقة بحثية أعدت ضمن الفعاليات العلمية
04 : 2008.

رغم كل ما حملته منهج القيمة العادلة من مزايا وأهمية تجلت من خلال قواعد القياس، المتطلبات، وأسس

حتى أكبر الشركات، إذ ان استعمال القيمة العادلة كمنهج للتقييم طرح العديد من المشاكل العلمية وأثار الكثير من الجدل بشأن الكثير من المسائل المتعلقة بالقيمة الع
نموذج التكلفة التاريخية وتفوقه على نموذج القيمة العادلة، العلاقة بين القيمة العادلة للسندات وقيمة المؤسسة في البورصة بالإضافة إلى مسائل أخرى كانت محل العديد من الدراسات.

إلا في ظل بيئة

ة تماما تتوافر فيها كل الشروط المساعدة على تقييم المؤسسة لأصولها الإفصاح والاعتراف ببيانات مالية تكتسي خاصية الموثوقية.

وبالنظر إلى ما تقدم فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالأخص العمومية لم تحظى بعد ببيئة مهياة لانتهاج نهج القيمة العادلة في تقييم بنودها، ويعزى ذلك إلى عدم تواف (لاقتصاد الوطني).

كما أن صغر حجم هذه المؤسسات لا يم

بالنسبة للمؤسسات التي تكون أنظمتها المحاسبية محو فتكاليف تغيير البرامج المحاسبية العادية إلى برامج محاسبية تشتغل وفق مبدأ القيمة العادلة ستكون دون شك عالية بشكل لا يتناسب مع قدرة المؤسسات الصغيرة

في الجزائر بشكل عام

يعيق إلى حد بعيد تقدير القيمة العادلة، فالبورصة في الجزائر بلا روح

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها يجعل من إنتهاج مبدأ القيمة العادلة في التقييم أمرا مستحيلا، الامر

الذي يستدعي إصلاح محاسبي جديد من شأنه توفير المناخ الملائم ليس فقط لتطبيق

نظمة محاسبية ترتقي إلى العمل وفق ممارسات ماير المحاسبي

محاسبية دولية.

المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إزاء تطبيق منهج القيمة العادلة فيما يلي

1:

- رفض التغيير حيث أن مفهوم القيمة العادلة يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية مثل الحيطة والحذر والتكلفة التاريخية

¹: شحنتاني عبد العالي وغضاب رانية، : 08 .

- في السوق لهذه ن السعر في السوق لا يعكس
 -
 - عدم القدرة على توزيع أرباح غير متحققة أو زيادة رأسمال من خلال أرباح غير محققة؛
 - أغلب المؤسسات الجزائرية بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة ليس لها نشاط (ليست مدرجة في البورصة).
- ويمكن القول أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر ما زالت بعيدة عن الركب مقارنة مع هذا النوع من المؤسسات في الدول المتقدمة فيما يخص تطبيق منهج الق
- تنحصر جهود هذه المؤسسات في محاولة تبني صريح وجددي للنظام المالي المحاسبي الذي شرع في تطبيقه منذ 2010
- ث في القيام محاسبي من شأنه إفراز أنظمة محاسبية قادرة على أكبر تسهل بالأخص عمليات التقييم المالي لهذا النوع من المؤسسات، وتخدم دون شك أغراض أخرى لا تقل أهمية عن هذا الغرض الأخير.

المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي وتقييم المؤسسة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

يوفر النظام المحاسبي في أي مؤسسة اقتصادية

قيمة هذه المؤسسة لما لها من خاصية إعلامية كامنة في محتواها.

وحتى يكون ذلك ممكنا لابد من أن تتصف هذه بالجودة الكافية التي تمكن

مالية ذات موثوقية أكبر يمكن التعويل عليها في اتخاذ أحسن القرارات في حالات تقييم المؤسسة.

ولما كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز عن غيرها من المؤسسات بجملة من الخصائص المالية

خاصة، فإنه وفي ظل النظام المحاسبي المالي (والتي ألزمتها المشرع بتطبيقه دون مراعاة منه لهذه الخصائص)

يمكنها الاستفادة ما أمكن من المبادئ والقواعد التي تضمنها هذا النظام والتي خصت في جانب كبير منها أصول

هذه القواعد والمبادئ () تصبح معه

الفرضية القائلة بأن النظام المحاسبي المالي قد يسهل من عملية التقييم لهذا النوع من المؤسسات .

المطلب الأول: مصداقية وموثوقية المعلومات المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

المحاسبي المالي كمشروع عملية تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر إلى

تلك التي وضعت من طرف لجنة المعايير المحاسبية الدولية، إذ ومن أهم الاهداف التي

الجديد هو إعطاء صورة صادقة للوضع المالية للمؤسسة الاقتصادية للسماح بمقارنة موثوق فيها محليا ودوليا.

من أهم الخصائص التي يفترض أن تـ

المحاسبي المالي والتي يتم من خلالها الحكم على جودة هذا النظام.

1- المحددات الأساسية لجودة المعلومات المالية

لم يكن مفهوم الجودة المحاسبية وليد الصدفة، إذ دعت العديد من الظروف التي ميزت أسواق المال على

فترات مختلفة من الزمن إلى ظهور هذا المفهوم في الأفق، فأصبحت بذلك جودة

الضرورية لإمكانية المقارنة بين المؤسسات محليا ودوليا.

1-1 نشأة مفهوم جودة المعلومات المالية

إن المتتبع للأحداث التي ميزت أسواق المال في فترات مختلفة يرى أنه هناك العديد من العوامل التي عززت

هذه العوامل فيما يلي:

- مر الذي أدى إلى السلوك الانتهازي، ومن ثمة

1

- 1929 وحدث العديد من التجاوزات على مستوى سوق المال مما أدى في الأخير

إلى ظهور عمليات

¹ : E.R. WILLET, *Fundamental of securities market*, (N.Y), Appelon-century, CROFTS, 1968, pp: 208-214.

- الثقة لدى جمهور المستثمرين في ظل عدم إلزامية تقديم بيانات مالية أو تقارير أرباح المؤسسات

إن هذه العوامل أدت إلى إصدار قانون بورصة الأوراق المالية 1934

المالية وضبطها، حيث منح هذا القانون مسؤولية إعداد معايير للتقارير المالية التي تم الشروع في إصدارها سنة 1937 هذا بالإضافة إلى ضرورة وجود مدقق مستقل على مستوى الشركات العامة يحرص على تطابق التقارير لإجراءات وممارسات التدقيق المتعارف عليها.

التكتلات والإندماجات في سنوات السبعينيات
الحاجة الملحة إلى
الهدف منها هو الحرص على جودة البيانات والتقارير المالية للمؤسسات المتعاملة على
وقد تمثلت هذه الهيئة في مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي عملت في البداية على
إصدار المبادئ الأمريكية المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها GAAP والتي أصبحت المعيار لكافة الأمم الأخرى

ها المحاسبية إلى مستوى من الجودة يمكنها ويؤهلها إلى مقارنة شفافة على المستوى الدولي.

المحاسبي من خلال من المخطط الوطني المحاسبي
إلى نظام جديد هو النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، هذا التوافق الذي يفترض أن

1-2 محددات جودة المعلومات المالية

المالية من خلال جملة من الخصائص الرئيسية التي يجب أن تميز هذه
توفر هذه الخصائص سيجعل منها معلومات مفيدة لدى المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة
وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأ¹

ن محددات جودة تتمثل في جملة الخصائص النوعية التي يجب ان تتميز بها القوائم
المالية والتي كانت نتيجة جهود عدة مجالس محاسبية أخذت على عاتقها إصدار المعايير المحاسبية المختلفة
التي توجه وتلزم إدارة المؤسسة بالتقيد بإصدارها في عملية القياس والاعتراف .

¹: يوسف محمود جربوع، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ص: 71 (باقي البيانات غير متوفرة).

المالية بحيث قسمها إلى

ولقد قدم مجلس المعايير المحاسبية المالية FASB

1 .

- تتضمن هذه المجموعة خاصيتين هما الملائمة والموثوقية.
 - الخصائص الثانوية وتضم جملة هذه الخصائص
- وقد اعتبرت هذه الخصائص النوعية بمثابة معيار في يد متخذي القرار يعول عليه في قياس جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وهذا معناه أن المعلومات ذات الجودة الأكبر هي الأوامر بترشيدهم القرارات.

ولا شك في أن هذه الخصائص تجعل من المالية التي توفرها القوائم المالية (التي يفترض أ تثبت جودتها في ظل هذه الخصائص)، أداة قوية يتم الإعتماد عليها عند عمليات التقييم المالي للمؤسسات التي (، الدخول إلى البورصة،...) حقيقة هذه المؤسسات والوصول إلى قيمة حقيقية تعكس إلى حد بعيد وضعيتها في السوق المالية مما يسهل على المستثمرين اتخاذ

1-3 النظام المحاسبي المالي وخاصية الموثوقية

07-11 المؤرخ في 25-11-2007 النظام المالي المحاسبي

عديدة تخص المبادئ والأسس والممارسات المحاسبية التي على هذا النظام حيز التنفيذ تم تأجيله ولأسباب

² ، حيث شرع في تطبيقه في المؤسسات الجزائرية في بداية سنة 2010 بموجب قانون المالية التكميلي ³ 2008 ⁴ .

03 11-07 2007

المالية بالشكل الذي يسمح بتخزين بيانات قاعدية عددية، وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان () ونجاعته في نهاية السنة المالية.

¹: بندي عبد الله عبد السلام وآخرون، "جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المالي المحاسبي في الجزائر، دراسة حالة CPA الملتقى الوطني حول النظام المالي المحاسب بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS، بمساهمة مخبر DINAMIX التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، يومي 13-14 2014 : 05.

²: 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2011 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، المؤرخة في 25 نوفمبر 2007 15 1428.

³: Rabah TAFIGHOULT, « Le système comptable financier » la comptabilité financière selon les normes comptables algériennes, 1^{ère} édition, imprimé par EURL Aurès Emballages, Tizi-ouzou, Algérie, 2015, p : 01.

⁴: 156-08 المؤرخ في 26 2008 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007

النظام المحاسبي المالي.

يحمل هذا النص في طياته صراحة التأكيد على خاصية الموثوقية () التي يجلب البيانات المالية للمؤسسة، إذ يدل هذا على أهمية الخاصية على غرار الخصائص الأخرى التي تناولتها معايير المحاسبة الدولية في الوصول إلى جودة محاسبية تمكن المؤسسات الاقتصادية الوطنية من البروز على مستوى الأسواق المالية في الداخل والخارج لإمكانية مقارنة شفافة.

هي من بين المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة والتي يجب ا

06 11-07 2007 في الفصل الثاني.

بالإضافة إلى ذلك فقد نصت المادة 10 من نفس القانون في الفصل الثالث على أن تستوفي المحاسبة الموثوقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها.

إن الموثوقية تشير إلى المعلومات التي تخلو

المادي والتحيز، والتي يمكن

و ما يتوقع على نحو معقول أ¹.

تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية وطرق القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات.²

وتعتبر المعلومات موثوق فيها إذا كانت خالية من الأخطاء المالية والفادحة ومعتمدة على وضعية حقيقية

بعيدا عن التحيز.³

حقق في ظل استيفاء

إستنادا إلى هذه التعاريف ف

أركان أساسية تتمثل في: قابلية التحقق فالمعلومات المالية الموثوقة هي تلك المعلومات الغير

متلاعب فيها والتي تعكس الصورة الصادقة لما تحمله من واقع في ظل عدم التحيز إلى أي فئة من الجهات التي

يفترض .

كما يجب أن تتميز هذه بالموضوعية بالشكل الذي يجعلها قابلة للتحقق منها والتأكد، بحيث

لا بد من توفر ما يدل على صحة وصدق هذه وإمكانية الرجوع إلى هذه الأدلة بشكل منتظم ك

دعت الضرورة إلى ذلك، إذ تشمل هذه الأدلة كل المستندات والوثائق التي بحوزة المؤسسة التي تم على ضوءها

والقوائم المالية لها.

تؤدي إلى زيادة نفعية المالية لدى المستفيدين منها طالما أن هذه

في التسيير.

سيعول عليها وإلى حد كبير ي اتخاذ

¹: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، اجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الاردن، 2006 : 08.

²: بندي عبد الله عبد السلام وآخرون، : 06.

³: مغاري عبد الرحمان وفكير سامية، "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تطوير المحتوى الاعلامي للقوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية في ظل

النظام المحاسبي المالي"، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS، بمساهمة مخبر DINAMIX

العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، يومي 13-14 2013 : 05.

ولعل تطبيق مبادئ وأحكام النظام المحاسبي المالي بح
ة تتصف بخاصية الموثوقية خاصة وأن نصوص المواد المنظمة لهذه الاحكام والمبادئ نصت صراحة على ضرورة
توافر هذه الخاصية التي ستمكن المؤسسات الوطنية من
بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية منها والتي طالما عانت الكثير جراء
المخطط الوطني السابق الذي تكتنفه
المحاسبية لهذا النوع من المؤسسات

فالمؤسسات الوطنية بشكل عام، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية عليها بتكليف محيطها
خاصة لتتمكن من هئية المناخ للممارسات المحاسبية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي والتي تتطلب تغيير الفكر
المحاسبي السائد بما يتوافق مع مستلزمات تبني هذا النظام.

المطلب الثاني: النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد جاء مشروع النظام المحاسبي في الجزائر شاملا كل المؤسسات الاقتصادية على اختلاف أحجامها
ونشاطاتها والقطاعات التي تنشط فيها بالرغم ما يشكله عامل الحجم من تأثير على نوع الأنظمة المحاسبية المتبناة
من طرف هذه المؤسسات.

وبهذا وجدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها مجبرة وملزمة على تبني نظام محاسبي لا يراعي
خصوصيتها فضلا عن كونه سيكلفها ما ليس في إمكانها.

1- إلزامية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المشاكل المحاسبية شكلت ولازالت تشكل أقوى العوامل التي تؤثر سلبا على تقدم المؤسسات

1983

¹

الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، هذا ما أثبتته وثمان Wichman

الهدف منها هو إبراز أهم المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات من خلال قيامه بتقييم مجموعة من العوامل المحيطة
بها، وقد توصلت النتائج إلى ان 60 % من هذه المشاكل هي ذات طبيعة محاسبية، في حين تتوزع النسبة المتبقية
(40 %)

وقد حاولت العديد من أعمال هيئات التوحيد الكندية والبريطانية تقديم حلول بشأن المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة إلا أن الهدف من هذه الأعمال كان مقتصرًا على المعلومة المالية فقط²

ذلك حيث يتعلق الأمر هنا بالنظم المحاسبية والمالية لهذه المؤسسات.

¹ : Kisseven PADACHI, "Accounting services among manufacturing SMEs, a neglected subject", school of business, management and finance, without country, without date, p: 02.

² : J. F, DES ROBERT et al, Normes IFRS et PME « Système comptable de convergence entre normes comptables françaises et standards de L'IASB», édition DUNOD, Paris, 2004, p : 03.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمومية كانت أم خاصة على المستوى الدولي وليس المحلي فقط تفتقر إلى نظم محاسبية فعالة نظرا لهيكل ملكيتها وعدم كفاءة كوادرها من الناحية المحاسبية، وعدم شفافية المعلومة

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ليست في منى عن هذه المشاكل فلطالما لم تثبت هذه اءها وجماعتها بسبب سوء انظمتها المحاسبية.

وبالرغم من تبني الجزائر لمشروع التوحيد المحاسبي وإعداد النظام المحاسبي المالي إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تجد حيزا لها ضمن هذا النظام، إذ وبالرجوع إلى نص المادة 2 7-11 2007، والتي كيانات المعنية بتطبيق هذا القانون، فإنه لم تتم مراعاة هذه المادة على تطبيق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الاحكام الخاصة بها.

4 من نفس القانون الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية كما يلي:

-
-
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون
- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- وعليه فقد ألزم المشرع الجزائري المؤسسات الاقتصادية العمومية وشبه العمومية والخاصة بمسك محاسبة مالية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، هذا النظام الذي واجه صعوبات عدة عند تطبيقه حتى في المؤسسات الكبيرة الحجم، وقد كان ذلك منذ دخول هذا النظام حيز التنفيذ سنة 2010 بعملية تحويل الحسابات من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي، الأمر الذي تترتب عنه دون شك المالية التي

على العكس من ذلك فقد حظيت المؤسسات المصغرة والتي توظف 1-9 عامل ولا يتعدى رقم أعمالها 10 مليون دينار بجزء لها ضمن اهتمام المشرع الجزائري، حيث جاء ذلك في نص المادة 5 7-11 2007 التي تنص على أنه يمكن للكيانات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة، والجدول الموالي يبين الأسقف الخاصة برقم الأعمال وكذلك عدد المستخدمين لسنتين متتاليتين في الكيانات المصغرة الملزمة بمسك محاسبة مالية مبسطة.¹

¹: القرار المؤرخ في 26 2008 المحدد لأسقف رقم الاعمال وعدد المستخدمين والنشاطات المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 19 25 2009 : 91.

الجدول (2-2): المؤسسات المصغرة التي يمكنها مسك محاسبة مالية مبسطة

ملاحظات	رقم الأعمال	عدد العمال	نشاط المؤسسة
	10	09	النشاط التجاري
	06		النشاط الانتاجي والحرفي
	03		نشاط الخدمات
	03		نشاطات أخرى

المصدر: "مدى توافق الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي مع المعايير لستين متتاليتين فيما يخص

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مساهمة مخبر 'DINAMIX' كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم،

14-13 2013 : 12.

وتقتصر المحاسبة المالية المبسطة في المؤسسات المصغرة على نظام محاسبي مبسط قائم على محاسبة الخزينة التي حددت كيفية تنظيم ممارستها من خلال:¹

- تصحيحات آخر السنة المالية؛
- عمليات المراقبة في نهاية السنة المالية؛

مبادرة يمكن أن تطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعداد نظام محاسبي مالي يتوافق مع ظروف هذه المؤسسات ويساعدها على ترشيد تكاليفها والارتقاء إلى مستوى يمكنها من إعداد تقارير مالية مفيدة بالإضافة إلى تنمية علاقاتها الخارجية مع مؤسسات مالية أخرى غير البنك الذي بات المنجد الوحيد لهذا النوع من المؤسسات في

وقد تفتنت فرنسا إلى واقع الحال فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ سعت جهود الأكاديميين إلى اقتراح نظام محاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية وذلك انطلاقاً من الاعتقاد بضرورة أن تعيد كل الدول تحليل التوحيد المحاسبي وفقاً لثلاث مستويات:²

- المستوى الأول: المؤسسات الكبيرة الحجم؛
- المستوى الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

¹: 13.

²: J. F, DES ROBERT, op.cit, p : 03.

- :

إن النظام المحاسبي المالي لن يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية العمومية على وجه الخصوص في تحطيم المشاكل التي تتخبط فيها وتحقيق ما هو مطلوب منها طالما أن هذا النظام سيكلفها أكثر مما كانت تتحمله من تكاليف في ظل المخطط الوطني المحاسبي، خاصة إذا ما تم القيمة في نهاية كل سنة، الأمر الذي لن تتحمله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية نظرا لارتفاع تكاليف القيام بهذه العملية، هذا من جهة، وضرورة تطوير البرامج الحاسوبية والمالية، وكذا البرامج إذ عادة ما تكون هذه البرامج مكلفة وتحتاج دائما إلى

لهذا السبب على المشرع الجزائري التفكير جديا في إعداد نظام محاسبي مالي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في حدود الظروف المحيطة بهذه المؤسسات وذلك بناء على مجموعة من العوامل المحددة لهذه الظروف من منظور الممارسة المحاسبية والمتمثلة في حجم المؤسسة، الملكية الفردية، ومصادر التمويل.¹ وذلك في ذات جودة عالية تنمي مركز هذه المؤسسات وتعزز من مكانتها لدى المؤسسات الأخرى خارج

المطلب الثالث: صعوبات تطبيق هذا النظام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية

لقد ترتب عن إلزامية تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة يات تجلت من خلال عدة صعوبات عند التطبيق وكان ذلك لأسباب عديدة لم تدرس من قبل. إن هذه الصعوبات قد تجعل من النظام المحاسبي المالي في هذا النوع من ا خاصة إذا ما تعلق الأمر بمسائل التقييم التي تعد من بين أهم ما ينتظره المستثمرين والمساهمين باختلاف م. فتعظيم قيمة المؤسسة الاجمالية يتوقف على تقييم سليم لممتلكاتها الأمر الذي لن يتحقق إلا في ظل وجود نظام محاسبي يساعد على ذلك.

1- الواقع الاقتصادي والمحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانتقال إلى هذا النظام

إن الوظيفة الأساسية لأي نظام محاسبي هي توفير للمؤسسة وهذا يتوقف لا محال على دقة وكفاءة هذا النظام المحاسبي.²

¹ : CAVALLUZO and SANKARA GURUSWAMY, "Pay-to- accounting performance and ownership structure in privately, help small corporations", Singapore, 2010, p: 10 (maison d'édition n'est pas disponible).

² : Shane MORIARITY, "An exploration of the competitive value of accurate accounting systems", abacus, vol 41, Feb 2005, p: 24.

لقد أعد النظام المحاسبي المالي من أجل هذه الوظيفة أي من جل توفير مالية تعكس بصدق وموثوقية الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية بالشكل الذي يمكنها من البروز على المستوى الدولي.

امها في ظل عدم

للتعامل مع نظام يستند في مرجعيته على المعايير المحاسبية الدولية، وهي مرجعية انكلوساكسونية

ترجم هيمنة القوة الاقتصادية العظمى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حركة رؤوس الأموال وضخامة الشركات في ظل وجود أسواق ما

والجزائر التي تعتبر من الدول المسيرة وليست المخيرة في توجهاتها الاقتصادية انتهجت النموذج الانكلوساكسوني للقيام بالإصلاح المحاسبي وفقا لضغوطات صندوق النقد الدولي دون الاستعداد الكافي لهذا

فالمعايير الدولية المحاسبية أعدت في بيئات تختلف ك

البيئة الاقتصادية الجزائرية بانتشار كبير للمؤسسات الصغيرة

التابعة للقطاع الخاص والتي تنفرد بجملة من الخصائص التي تمت الإشارة إليها في ظل غياب

البورصة كآلية للتمويل لهذا النوع من المؤسسات.

إن كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل النسبة الأكبر ضمن نسيج المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،

فهذا ينعكس على شكل الهياكل التنظيمية والقرارات الادارية والأنظمة المحاسبية، الأمر الذي يؤثر على إمكانية
اسبي المالي.¹

وقد أدى هذا الواقع إلى إيجاد صعوبات عديدة عند تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة العمومية والخاصة على حد سواء حيث كانت أولى الصعوبات هي تلك المتعلقة بتكلفة الانتقال إلى
من تكلفة التدريب والتكوين، تكلفة الأنظمة الجديدة التي يتطلبها هذا النظام

المحاسبي، وكذلك تكلفة تكييف وتحديد مختلف الأنظمة الفرعية لتتوافق مع النظام المحاسبي المالي.²

كذلك من جملة الصعوبات التي واجهت تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوس

تلك المتعلقة بالتقييم، حيث سيتم تناول هذه الاشكالية بشيء من التفصيل نظرا لارتباطها بموضوع الدراسة.

2- إشكالية التقييم في ظل النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فضلا عن كل الصعوبات التي واجهت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمختلف أحجامها

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة التقييم وإعادة التقييم إثر النقص في القيمة.

¹: "صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل واقع البيئة الاقتصادية"، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام

المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-06 2013 : 09.

²: كتوش عاشور، "اسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شم 2011

لقد حدد المشرع الجزائري الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية بالشكل الذي يضمن جودة المعلومات المالية عند تقديمها لمستخدميها، وحرصا على هذا المبتغى، فقد تبني النظام المحاسبي المالي جملة من المبادئ التي تبرز الاجراءات والممارسات المحاسبية الواجب الالتزام بها من طرف هذه الكيانات، ومن جملة المبادئ المحاسبية المقبولة GAAP والتي تبناها النظام المحاسبي المالي والتي حظيت بالإجماع من خلال ما جاء به القانون 11-7 2007 :

- مبادئ متعلقة بالملاحظة؛
- مبادئ متعلقة بالقياس؛
- مبادئ متعلقة بالاتصال؛

ولعل المبادئ المتعلقة بالقياس هي التي شكلت العبء الأكبر بالنسبة للمؤسسات الجزائرية بشكل عام، حيث تضمنت هذه المبادئ مبدأ التكلفة التاريخية إذ نصت المادة 1.112 11-7 2007 أن تركز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة على اصطلاح التكلفة التاريخية، بيد أنه يعتمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا النظام وبالنسبة لبعض العناصر إلى مراجعة تجري على ذلك التقييم بالاستناد إلى:

- ()
- قيمة الانجاز
- () .

مثل هذه العناصر الثلاث قواعد عامة للإدراج والتقييم، والتي على المؤسسة الاخذ بها لتسجيل وإدراج مختلف الأصول والخصوم، إذ يمكن توضيح مفهوم هذه العناصر من خلال الجدول المالي:

الجدول (2-3): طرق التقييم في حالة مراجعة قيمة بعض العناصر

الطريقة	المفهوم
القيمة العادلة	للأصول هي المبلغ الذي يمكن الحصول عليه مقابل بيعها ضمن ظروف المنافسة العادية.
قيمة الانجاز	تعادل تكلفة شراء المواد المستهلكة والخدمات المستعملة بإضافة التكاليف الأخرى التي تتحملها المؤسسة خلال عملية الانتاج (الأعباء المباشرة وغير المباشرة)
القيمة المحيئة	التنازل عنه في مهاية مدة المنفعة.

Source : Etabli par nous même sur la base des informations contenues dans : C. Maillet BAUDRIER, **les normes comptables internationales IAS/IFRS**, 4ème édition, Foucher, paris, 2006, p : 26.

بالنظر إلى كل طريقة من هذه الطرق فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خاصة العمومية في الجزائر تجد نفسها قادرة أكثر على التعامل مع التكلفة التاريخية وكذلك قيمة الاجاز عند تقييم اصولها على اساس اها طرق قد اعتادت الاستناد إليها في تسجيل وإدراج مختلف الأصول والخصوم. لكن هذه المؤسسات سوف تلاقي عند تعاملها وعند الحاجة إلى الاستناد إلى طريقة القيمة العادلة أو طريقة القيمة المحيئة.

طريقة القيمة العادلة والتي سبق التطرق إليها والتي تعتبر كمبدأ عام وكمنهج للتقييم في ضوء المعايير صغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية على حد سواء ليست مستعدة في الوقت

الراهن وفي ظل المناخ الاقتصادي وكذلك المناخ المحاسبي والممارسات المحاسبية التي تخدم

الخصوص في هذه المؤسسات لانتهاج هذا المبدأ لتقييم أصولها وخصومها، خاصة في ظل انعدا

لهذه المؤسسات يتم من خلاله تحديد أفضل سعر للقيمة العادلة. كما يفترض منهج القيمة العادلة القيام

بتدقيق مفصل وذلك حسب ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية، وهذا ما لا تتوفر إمكانياته لدى المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر، لا من الناحية المادية ولا

عام لازالت تعتمد على المحاسبة العامة لتسيير حساباتها كما ان تحديد القيمة العادلة يتم في ظل المنافسة العادية

وحياسة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة في الج

مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمتها السوقية.¹

¹: "النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات"، الملتقى الدولي حول

النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة،

13-14 ديسمبر 2011 : 10 : بين مزياي، المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية متاح على الرابط:

12 : /2011/11/06

<http://eco-asu-edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads>>

أما بالنسبة لطريقة القيمة المحينة فالإشكال يتعلق بغموض التقديرات في الفترات المستقبلية والتنبؤ بشكل
لمؤسسات الصغيرة ()

بالإضافة إلى ذلك فقد شكل المعيار رقم 36 "انخفاض قيمة الأصول" صعوبة كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من حيث كيفية تحديد قيمة الانخفاض، إذ يتوجب على المؤسسة وفي كل عملية إقفال حسابات ك مؤشر يبين بان أصل معين يمكن أن تنقص قيمته، وفي حالة وجود هذا المؤشر يجب تقدير القيمة التحصيلية للأصل¹ :

الخسارة أو النقص في القيمة = القيمة المحاسبية الصافية - القيمة التحصيلية

في هذه الحالة يجب على المؤسسة الاعتراف بالخسارة أو انخفاض القيمة والافصاح عن الأصول التي انخفضت قيمتها، الأمر الذي لا يمكن أن يلقي قبولا سريعا لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اعتادت على الخصوصية في عدم نشر معلوماها ية، حيث يتطلب هذا تغيير جذري في فكر وثقافة دامت وتشعبت لأكثر . 30

كما تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في التعامل مع المعيار 36 إذ تكمن الصعوبة في:²
- صعوبة متعلقة بالتأقلم مع هذه المصطلحات الجديدة التي يقرها هذا المعيار مثل المبلغ القابل للاستيراد، صافي سعر البيع، الحياة المقيدة للأصل، وحدة توليد النقد... إلخ.
- صعوبات في التحكم في المصطلحات السابقة التي يمتد تحديدها إلى عناصر خارجية لا يمكن للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بحكم ضعف إمكانياتها وعدم تماثل المعلومات ليها التحكم فيها أو الوصول إليها .

الصغيرة والمتوسطة العمومية التي يعتبر المسؤ

الماليون والمحاسبون فيها هم أشخاص تقلدوا هذه المناصب عن طريق الأقدمية والترقية وهم ذ من الصعب لديهم فهم مصطلحات حددها خبراء محاسبين عالميين وممارسين محترفين على أعلى ة والتاهيل العلمي في هذا المجال بالإضافة إلى وجود صعوبات متعلقة بصياغة نظام داخلي في هذا النوع من المؤسسات يوفر جميع المعلومات الضرورية لإجراء أو تحديد الانخفاض في قيمة الأصول بحيث تتجاوز حدود هذا النظام المصلحة المالية والمحاسبية لتمتد إلى جميع هياكل³ .

¹: القيمة التحصيلية هي: أكبر قيمة بين سعر البيع الصافي للأصل وقيمة منفعة

²: تيجاني محمد العيد وعادل رضوان، " تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، "الملتقى الوطني حول واقع فاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 2013 : 11.

³: نقلا عن الشريف ريجان وفارح الزهرة، " SCF"، "الملتقى الوطني حول الألفية الثالثة، المؤسسة الجزائرية على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، نوفمبر، 2007 (دون صفحة).

في ظل هذا الواقع يكون من الصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقييم مختلف أصولها وخصومها على أساس صادق وموثوق، وسينعكس هذا بالدرجة الأولى على قيمتها الاجمالية عند تقييمها لأحد الأغراض التي تم التعرض لها سالفاً، وبالتالي فلن تكون محل اهتمام المستثمرين في الداخل والخارج.

فالجزائر سايرت عوامة مالية ظهرت في بيئات متقدمة تملك كل الامكانيات للخوض في غمارها، حاولت التكيف مع هذا الزحف المحاسبي والمالي دون سابق دراسات ودون سابق همة لشتى المناخات الاقتصادية الضريبية، والثقافية والتي من شأها إجحاح هذه العوامة من خلال تبني النظام المحاسبي المالي توافقا مع معايير

خلاصة الفصل

بالإصلاح المحاسبي وهو ما كان يفترض أن يتم منذ وقت طويل، إذ تجسد هذا الإصلاح من خلال تبني النظام المحاسبي المالي وذلك بهدف تحقيق جودة محاسبية.

لكن هذه الخطوة لم تكن موفقة إلى حد كبير بالنظر إلى عدم التحضير المسبق لها، بيد أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بشكل عام لاقت العديد من الصعوبات إثر أول تطبيق لهذا النظام، وقد كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة على حد سواء هي التي واجهت التحدي الأكبر بحك 30 سنة مع نظام محاسبي لم يكن إلا ليخدم الأغراض الجبائية لتجد نفسها وفي فترة وجيزة مجبرة وملزمة على تطبيق نظام محاسبي مالي مع عدم قيام المشرع الجزائري بإصلاحات جبائية تتماشى مع هذا النظام ضعف الامكانيات المادية والبشرية داخل هذه المؤسسات. ولعل أقوى المصاعب التي واجهت المؤسسات الصغيرة

لإمكانية تحديد أو تقييم الأصول بأفضل سعر، فعدم وجود بورصة في الجزائر، والغياب الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة منها سوف لن يمكن من اعتماد هذا النموذج. إن نجاح عمليات التقييم المالي للمؤسسات بشكل عام والمؤسسات الصغيرة و خاص يتوقف على مدى دقة القياس وتقييم مختلف الأصول والخصوم بالقيم التي تعكس فعلا وضعية المؤسسة وبالتالي إعطاء صورة صادقة وموثوقة تنطبع لدى المستثمرين سواء المحليين أو الخارجيين. في النهاية يمكن الخلاص إلى أنه بإمكان المؤسسات الصغير إذا ما قامت مختلف الهيئات المحاسبية الجزائرية بالتعاون مع المشرع الجزائري بجملة من الإصلاحات أهمها:

- ضرورة إعداد نظام محاسبي مالي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها من ترشيد
- ضرورة إصلاح النظام المالي الجزائري بهدف إقامة وإنشاء سوق مالي
- يسمح بتقييم أصول المؤسسات في ظل شروط المنافسة العادية بعيدا عن الاحتكار؛
- القيام بإصلاح النظام المالي بما يتماشى مع متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي
- إنشاء نظام معلوماتي للاقتصاد الوطني بهدف توفير معلومات ملائمة وموثوقة عن الاسعار المالية لمختلف

بعض النظر عن حجم المؤسسة وملكيته ونوع النشاط الذي تمارسه والقطاع الذي تنشط فيه فإن أي عملية تقييم مالي تتطلب القيام ببعض العمليات والتي تعتبر بمثابة مراحل هامة ضمن عملية التقييم وذلك باعتبار أن عملية التقييم هي قبل كل شيء البحث عن حل معين يكون كاستجابة لوجهة نظر معينة.

وعلى هذا الأساس يستوجب إحصاء أو تعداد الخصائص الكاشفة عن القيمة والقيام بتنظيمها، ثم تجميعها في إطار طريقة معينة حيث يشترط أن تكون هذه الأخيرة نفي بقدر كاف الواقع المعقد الذي يجب أن تعبر عنه. فعملية التقييم هي عبارة عن مجموعة من الخطوات المنهجية المتمثلة في تحديد وجهة نظر، تعداد الخصائص الكاشفة عن القيمة، الفحص كمحدد أساسي للأرباح التقديرية، تقديرات الأرباح.

ويتطلب تحقيق هذه الخطوات بنجاح الأخذ بعين الاعتبار عوامل عديدة وأساليب وتقنيات متعددة وإجراءات معينة تساعد على تحديد الفرضيات التي سيتم على أساسها تحديد قيمة المؤسسة، إذ يعتبر التشخيص ومخطط الأعمال من بين أهم هذه التقنيات والتي قد تتصف ببعض الخصائص إذا ما تعلق الأمر بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

إن عملية التقييم يراد بها قبل كل شيء تحديد قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق عوائد في المستقبل، الأمر الذي يستلزم القيام بتشخيص شامل ودقيق لكل أوجه النشاط وخاصة النشاط المالي، هذا بالإضافة إلى إعداد مخطط أعمال يمكن وبدقة من رصد آفاق هذا النوع من المؤسسات وإمكانيات تطورها أو نموها في المستقبل.

وبغرض تحقيق النجاعة في عملية التشخيص و في عملية إعداد مخطط الأعمال لا بد من توفر الوثائق والمستندات الضرورية التي تمكن من تحديد التدفقات المستقبلية للمؤسسة بشكل دقيق وكذا تحديد المعدلات المناسبة وعلاوات الخطر التي تتلائم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناهيك عن ضرورة تحديد الزمن الذي سيتخذ كمرجع لدراسة وضعية المؤسسة في الماضي وكذلك المدة المستقبلية التي تمثل مدة الربح.

المبحث الأول: تشخيص وضعية المؤسسة في إطار عملية التقييم المالي

تعتبر مرحلة تحديد الخصائص الكاشفة للقيمة من المراحل التي تكتسي أهمية بالغة في نجاح عملية التقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية، فالكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف من خلال عملية التشخيص يمكن الخبير المقيم من الوقوف على العوامل التي من خلالها تتمكن المؤسسة من تحقيق العوائد مستقبلا. ويعتبر التشخيص المالي ذو أهمية أكبر كونه يساعد على إرساء الأرضية التي يتم اعتمادها في تقدير هذه العوائد إذ تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلاقي نوعا من الصعوبات التي تنتج عن الخصائص التي تميز هذا النوع من المؤسسات، إذ من الممكن أن تؤثر هذه الصعوبات على كفاءة عملية التقييم.

المطلب الأول: ماهية التشخيص وأهميته في إطار عملية التقييم المالي

يعتبر التشخيص مصطلحا قديما قدم العلوم الطبية، ونظرا لأهميته وفعاليته انتقل إلى العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير كمصطلح وتكتنية يراد بها الكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف التي يمكن من خلالها الوقوف على وضعية المؤسسة في الحاضر والمستقبل، الأمر الذي تتضح من خلاله العوائد المستقبلية التي بإمكان المؤسسة قيد التقييم تحقيقها.

1- ماهية التشخيص وأهميته في حالة تقييم المؤسسات الاقتصادية

1-1 ماهية التشخيص

لقد عرف مصطلح التشخيص انتشارا متعددا إلى مجالات كثيرة بعدما كان استعماله مقتصرًا على المجال الطبي، ومن المجالات التي تعزز ضمنها هذا المفهوم هو المجال الصناعي، حيث أصبح هذا المصطلح يستعمل في إدارة الأعمال بغرض الكشف عن الاختلالات داخل المؤسسات الاقتصادية والبحث عن مسبباتها. وعلى الرغم من اختلاف وتعدد مجالات استعمال هذا المصطلح والغرض منه، إلا أن مفهوم التشخيص بشكل عام لا يكاد يختلف من ناحية المضمون، فعادة ما يرتبط هذا المفهوم في مجال تسيير المؤسسة بوجود صعوبات تقف حائلا أمام الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة. ولذلك يعرف تشخيص المؤسسة بأنه "إدلاء الآراء والأحكام حول حالة المؤسسة بالشكل الذي يمكن من الوصول إلى جملة من النتائج الإيجابية واستخلاص جملة من النقائص"¹. كما يعرف بأنه "عبارة عن تحليل للإشارات ذات الدلالة، والبحث عن الأسباب وتحديد المسؤوليات الداخلية والخارجية"².

¹ : J.Y EGLÉN et al, **Les mécanismes financiers de l'entreprise**, édition Montchrestien, Paris, 1991, p : 429.

² : Alain MARION, **Le diagnostic**, édition Economica, Paris, 1993, p : 09.

ويرى كل من براون Brown وهارفاي Harvey بأن "التشخيص هو العملية التي تساعد المؤسسات على تحسين قدرتها على تقييم وتغيير انماط غير فعالة من السلوكيات التنظيمية كاساس لمزيد من الفعالية"¹.

انطلاقاً من هذه التعاريف فإن التشخيص هو وصف وتحليل وضعية المؤسسة أو أحد فروعها، أو أحد أنشطتها وذلك بغرض تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف بالشكل الذي يمكن المسؤولين من اقتراح جملة من الإجراءات يكون الهدف منها تحسين وضعية المؤسسة مع الأخذ بعين الإعتبار الجوانب التقنية، الاقتصادية والبشرية.

تتجسد أهمية عملية التشخيص من خلال ما تقدمه من مستويات مختلفة من التفاصيل على مراحل زمنية مختلفة (قصيرة، متوسطة، طويلة المدى)، بالإضافة إلى قدرة هذه العملية على بلوغ الأهداف الآتية:²

- ()، وكذا تقليص الخطر إلى الحد الذي من الممكن

- ()

- تحديد اتجاهات الزيادة في الربحية؛

- تحديد استراتيجية التطور؛

هذا ويكتسي التشخيص أهمية أكبر إذا ما تعلق الأمر بالتقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية على اختلاف احجامها ونشاطاتها، فعملية التقييم تقتضي الوقوف على ما ستكون عليه نتائج المؤسسة محل التقييم في

الي () والمشتري) بمعلومات مفيدة تحفز المشتري على

1-2 أهمية التشخيص في إطار عملية التقييم المالي

إن للطرفان البائع والمشتري مصالح متعارضة لاشك في ذلك إثر التفاوض حول القيمة التي سيتم التنازل مقابلها عن المؤسسة، حيث يهدف المشتري إلى الحصول عليها بأقل قيمة بناء على حججه التي تمخضت عن أكبر عائد من خلال تنازله عن

¹ :D.R. BROWN and D. HARVEY, "An experiential approach to organization development", cited in: Ahmed HASSIN, "Effective diagnosis in organization change management, journal of business system", governance and ethics, Vol 5, N° 2, 2010, p: 24.

² : Stefanita SUSU and Miheala BRISAN, "The financial diagnosis component of the global diagnosis and instrument of the financial analysis", the annual of "DUNAREA de Jos" university of Galati, Economics and applied informatics, N° 02, year XV, 2009, p: 272.

لهذا السبب يكون من غير المنطقي وبصفة قصرية من مجرد فحص بسيط لحسابات المؤسسة، فالقيام بفحص او تشخيص يمتد إلى كل فروع المؤسسة ومستوياتها يمكن من تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف التي لاشك في انها ستشكل الجزء الأكبر من تكوين حجج الطرفين البائع والمشتري والوصول إلى القرار النهائي الذي يمثل قيمة المؤسسة.

فالنسبة للمشتري المحتمل فإن قيمة المؤسسة ترتبط بما تحققه هذه الأخيرة من أرباح، وماهي قادرة على تحقيقه في المستقبل، أم

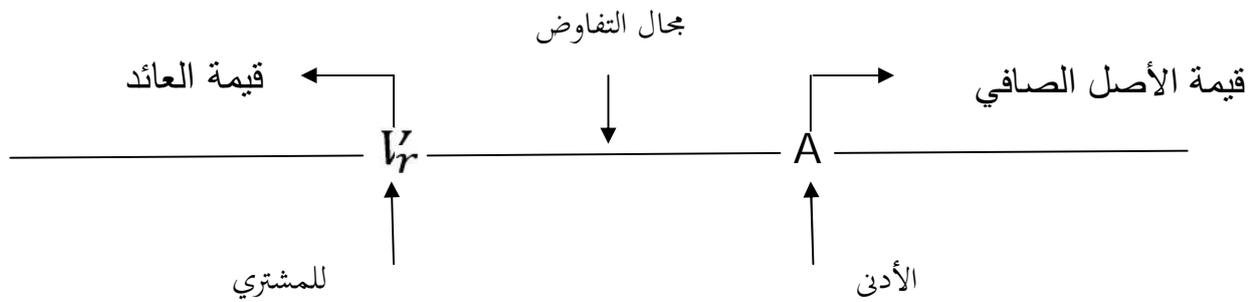
20

هذا الأخير

30 سنة مصرّاً على ثروة أصول هذه المؤسسة وماضيه الحافل¹

الي:

الشكل (3-1): تحديد قيمة المؤسسة باستعمال طريقة " المهنيين "



Source: Bruno CAVALIER, Evaluation et financement des entreprises, université PANTHEON-ASSAS (PARIS II), LGDJ, EJA, paris, 1994, P : 95.

إثر عملية التقييم يكون هناك مجالاً للتفاوض وهو الذي يمثل مجال السعر، والذي

يضم قيمة المؤسسة التي تم تحديدها حسابياً والتي تعتبر قيمة بين سعر أدنى يحدده البائع

الصافي ()

للمشتري تجاوزه.

¹ : Chantal. N. HONOGMAN et Hubert. M. TUBIANA, Evaluation et transmission des entreprises, 2^{ème} édition, LITEC, Paris, 1999, p : 25-26.

إن قرار الشراء يندرج ضمن إستراتيجية النمو الخارجي للمؤسسة،
النمو، ولهذا يكون من الضروري تحديد نوع المؤسسة محل الشراء وتحديد سيرها الداتية، والقيام بتحليل
، نقاط الضعف، الثقافة، الهيكل المالي، الهيكل التنظيمي، والأبعاد الاستراتيجية.¹
وبالتالي قيمة المؤسسة هي دالة تابعة للمكاسب التي سينتجها عقد ملكية هذه المؤسسة والعوائد

هذه المؤسسة وجدت من أجل:

- (...)
- (...)
- (...)

في الحاضر، ولكن أيضا ما ستكون عليه في المستقبل في ظل الحياة الاقتصادية، إذ
ونقاط الضعف التي تم الكشف عنها من خلال عملية التشخيص المسبق أن:

-
- (مخطط الأعمال)
- تسلط الضوء على عوامل نوعية مهمة ضمن مشروع المشتري؛
- العديد من الاخطار التي يمكن أن تجعل المشتري يتراجع عن مشروعه دون أن يضيع الكثير من

²Gérard Chapalain

في هذا الصدد

الاستغناء عنه كمرحلة سابقة لعملية التقييم يقتضي فهم تموضع المؤسسة في سوقها، وأخذ
شرح أهمية التشخيص بالنسبة لعملية تقييم المؤسسة من خلال الشكل

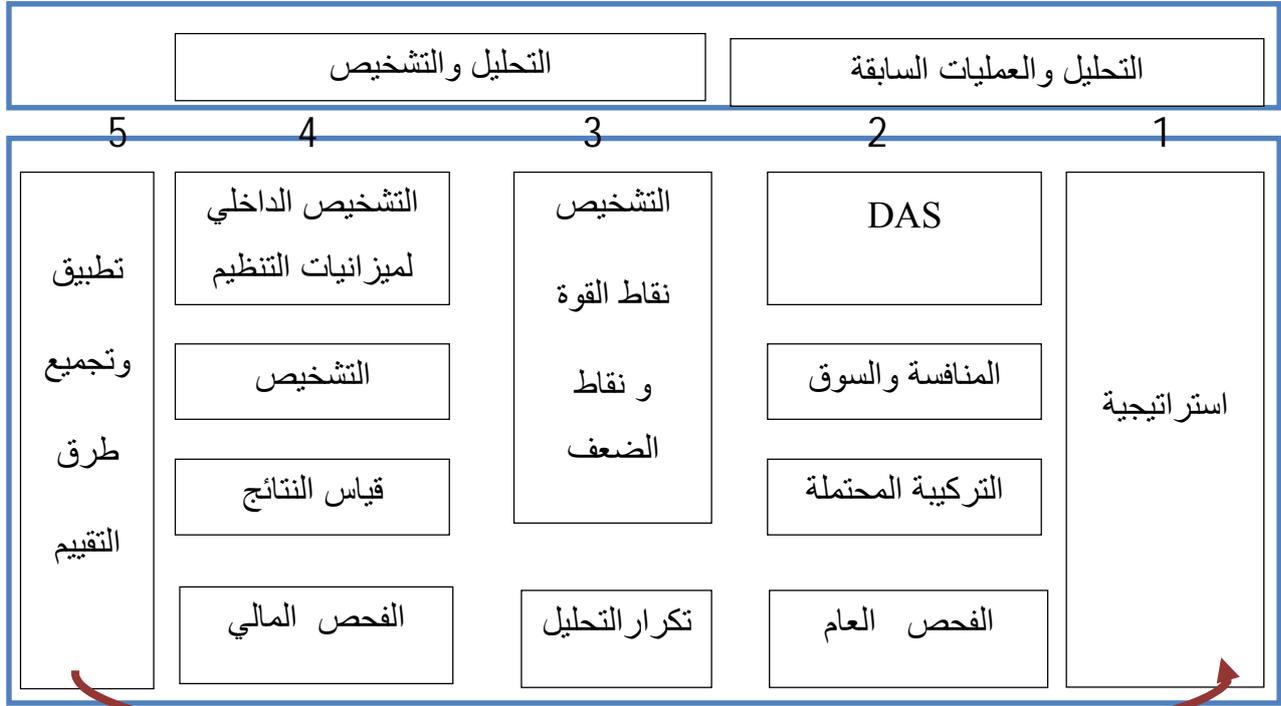
مالي:

¹ : Jean PAILLUSEAU et al, **La cession d'entreprise**, 2^{ème} édition, Dalloz, Paris, 1989, p : 16-17.

² : Gérard CHAPALIN, **Pratiques modernes de l'évaluation d'entreprise**, édition EMS, management et société, Paris, 2004, p : 30.

Cov: الجذر التربيعي للتباين

الشكل (3-2): تشخيص وضعية المؤسسة



Source : Gérard Chapalain, op.cit, p : 30.

DAS : Domaines d'activité stratégiques

يوضح الكاتب من خلال هذا الشكل مختلف المراحل الاساسية او اهم نقاط الدراسة التي يتم الاخذ بها

ن البعد المالي لوحده، إذا كان لا يزال يشكل نقطة

ضرورية لعمليات التحليل والتقييم، فهو يشكل رؤية جد مختصرة لإمكانية فهم مختلف العناصر التي

تساهم في قيمة المؤسسة

سابقة لعملية تقييم المؤسسة وهذا ما يقتضي القيام بأنواع مختلفة من التشخيص ترتبط بأبعاد مختلفة في سياق حياة

سيتم تسليط الضوء في المطلب المالي على مختلف أنواع التشخيص التي لا يمكن

المطلب الثاني: أهمية التشخيص المالي في إطار عملية تقييم المؤسسة

إن التشخيص بصفة عامة تقنية ومرحلة هامة تسبق عملية التقييم المالي، إذ على الخبير المقيم والمحلل المالي

إلا أن التشخيص المالي ينفرد بأهمية خاصة في إطار

عمليات التقييم للمؤسسات الاقتصادية وذلك لما للجانب المالي من تأثير على قيمة المؤسسة.

1- أنواع التشخيص في إطار عملية التقييم

في مجال إدارة الاعمال حسب ثلاث أنواع :

- التشخيص الاستراتيجي؛

إن كل نوع من هذه الأنواع يناسب ظروف معينة، إذ على المسؤولين داخل المؤسسات

الأنسب الذي يمكن من الوصول إلى النتائج المرغوب في

الذي يتم اعتماده في حالات التقييم المالي للمؤسسات.

إن المقصود بالتشخيص الشامل هو أن يلم الخبير المقيم بكل الخصائص التي تميز المؤسسة في محيطها،

كما أن عدم تحكم الخبير في هذه الخصائص قد يؤدي إلى الوصول إلى نتائج مفاجئة.

إن عملية التشخيص والتي تعتبر الرمز المشترك بين جميع نماذج التقييم يجب ان تشمل المجالات التالية:¹

Gilles بتوضيح هذه المجالات بصورة مختصرة على النحو التالي:²

1-1 التشخيص التجاري

بصفة عامة فإن الخبير المقيم يعمل على الإلمام بالمعلومات التي تخص المنافسة، المنتجات، أهم الموردين،

، حصص السوق، التطور التاريخي للقطاع الذي تنشط فيه المؤسسة والاحتمالات المنتظرة.

¹ : Gilles ARIETTI, « Le diagnostic préalable à l'évaluation, IFEC économie et comptabilité », la revue de l'institut français des experts comptables et des commissaires aux comptes, N° 242, Juin 2009, p : 32.

² : Ibid, p : 32-33.

فعلى الخبير أن يبحث خاصة في تحديد مستويات العلاقة التي تربط المؤسسة بـ ، كما يجب عليه أن يسعى لتحديد الأحداث الداخلية أو الخارجية التي يحتمل أن تسبب تغييرا كبيرا في (التغير التكنولوجي، سياسة التركيز، التغير في التشريعات (...).
) بالإضافة إلى ذلك فهو يحاول (...)، إذ ان معرفة توقع المؤسسة سيكون مفيدا في وقت لاحق للتحقق من والتقارب بين مختلف

ت في طور الإنشاء،

ما النماذج أو الطرق المرتكزة على الذمة المالية فهي تلائم أكثر المؤسسات التي هي في طور النضج التام.

2-1 تشخيص الموارد البشرية

في هذه الحالة يح

، والدراية بمختلف العناصر الأساسية للمؤسسة، كما عليه أن يقيم مستوى اشتراك مسيريهها وكذا مستوى التعويضات التي يتقاضوها (...).

للإدارة والتسيير و إمكانية تخفيض التكاليف، فهي

تعتبر كعنصر من المحتمل أخذه بعين في حساب قيمة المؤسسة.

3-1 تشخيص وسائل الإنتاج

مع المعايير الأمنية والبيئية، بالإضافة إلى تحديد الممتلكات غير المستخدمة وتلك التي يحتمل أن تكون قابلة كما عليه أن يتحقق تحديدا من الفرق بين مخصصات الا طرق المؤسسة، حيث يمكن أن يكون لهذا الفرق أثر جد مهم على قيمة المؤسسة (خاصة في حالة استخدام طريقة (DCF).

4-1 العناصر المحاسبية والمالية

في هذه الحالة يقدم الخبير المقيم جرد لجميع المعالجات التي يتعين عليه القيام بها، كما انه يقوم بجمع

¹ التي يجب ان يحللها المقيم من حيث

فمعرفة الخبير بالأداء التاريخي المتكرر وكذلك معرفته بنقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة تمكنه :

-
- توجيه تحليله نحو نماذج حساب القيمة الأنسب؛
- تشكيل رأي أقل ما يمكن ذاتية حول مستويات مختلف العلاوات والتخفيضات التي ستطبق.

¹: Gilles ARIETTI, op.cit, p : 33.

2- أهمية التشخيص المالي في إطار التقييم المالي

يكتسي التشخيص المالي أهمية بالغة عند عمليات التقييم المالي، حيث يجب أن يدعم عن طريق إجراء معالجة مالية للبيانات والمعلومات المحاسبية، كما يجب أن يدعم أيضا عن طريق متغيرات ذات طبيعة تسمح بتقييم نوعي لنقاط القوة ونقاط الضعف الاستراتيجية للمؤسسة.¹

في هذا الصدد يرى جين فلورنت Jean-Florent REROLLE

أساسا على آفاقها المستقبلية، وهذا ما يجعل من المهم القيام مسبقا بتشخيص مالي يركز على التحليل المالي.²

أن التحليلات المالية الكلاسيكية تعتبر ذات فائدة ضعيفة بالنسبة

تالي فهي لا تمكن من تشكيل رؤى مناسبة لاتخاذ

مسائل أساسية يجب أن يجيب عليها التحليل المالي في إطار عملية التقييم المالي،

وهي كالتالي:³

- هل الاستراتيجية والأهداف المالية تتلاءم مع طبيعة المؤسسة ()

- هل استراتيجيات المؤسسة تساعد على بلوغ أهدافها المالية ؟

- هل الهيكل المالي يتلاءم مع أهداف المؤسسة ؟ () للقرارات الاستراتيجية للمؤسسة

- كيف يمكن للتسيير أن يرفع من قيمة ثمة .

السبب الذي يجعل القائمين على عملية التقييم المالي للمؤسسات يعولون على التشخيص المالي في

سبب هو أن التشخيص المالي يعتبر

هذه النسبة من استخراج جملة من مؤشرات

⁴ (مؤشرات الربحية، مؤشرات بشأن التوازن المالي، مؤشرات بشأن الديون

...).

بالإضافة إلى ذلك فإن التشخيص المالي في إطار عملية التقييم يستمد أهميته من الأهمية التي تختص بها

المالية في حياة المؤسسة الاقتصادية.

¹ :Simon PARIENTE, op.cit, p : 155.

² : Jean – Florent REROLLE, « l'évaluation d'entreprise », Revue Fiduciaire et comptable, N°223, Novembre 1996, p:6.

³ : Idem, p : 6.

⁴ : Vasile DEAC and Florin alexandru DUNA, "Diagnosis of the internal strategic, context of the company strategic analysis", Business excellence and management, volume 2 / Issue 2, June 2012, p: 349.

على الرغم من أن المحاسبة لا توفر إلا معلومات جزئية وغير كاملة عن المؤسسة فهي تبقى أداة جد مفيدة ولا يمكن الاستغناء عنها للتعرف على وضعية المؤسسة والتعمق في الفحوصات المالية¹ التي يرى شابلن انها مرحلة جد مهمة تسبق التحليل المالي الذي يشكل في الأخير تشخيصا ماليا الذي يمكن من الوقوف على نقاط ونقاط الضعف التي ينطوي عليها الجانب المالي .

Chapalain الفحوص المالية إلى ثلاث أجزاء هي:

- المعالجات المكملة السابقة للتحليل؛
- التحليل المالي للمؤسسة.

1-2 التعرف على حسابات المؤسسة

ويكون ذلك عن طريق معالجة العائد الضريبي وتقديم الحسابات المبدئية
طريق العائد الضريبي شروع في ملف التقييم، حيث يعتبر العائد الضريبي المعلومة المالية الأولى بالنسبة للمقيم وذلك نظرا لعدة أسباب:

- العوائد الضريبية هي فقط التي يتم الاعتراف بها امام الإدارة والقضاء في حالة النزاع
- هدف المحاسبة العامة هي تسجيل كل العمليات التي من شاكها التأثير على ممتلكات المؤسسة؛
- الحسابات السنوية يجب أن تكون منتظمة، وذات مصداقية، كما يجب أن تعكس صورة صادقة عن ممتلكات المؤسسة، وضعيتها المالية وكذلك نتائجها.

2-2 المعالجات المكملة السابقة للتحليل

أنه من الضروري قبل شروع في عملية التحليل المالي فلا بد من القيام بجملة من التصحيحات والتعديلات فيما يخص:

- النشاط الاستغلالي للمؤسسة وذلك بطريقة عقلانية تضمن الاستمرارية والتطور؛
-
- فيما يتعلق بالتعديلات الخاصة بالميزانية فإنه يجب العمل على الفهم الجيد لواقع الميزانية بالشكل الذي نوعين من الأسئلة:

- هل تم تقييم عناصر الأصول على أساس قيمتها العادلة؟.
- ألم تقييم عناصر

مر أيضا بالفهم الجيد للتوازنات المالية الكبرى وكذا قياس

القصير، ووسائل التمويل التي سيتم استخدامها لبلوغ الأهداف المسطرة ضمن استراتيجية المؤسسة.

¹ : Gérard CHAPALIN, op.cit, p : 24.

في هذا الصدد قد يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين وتسهيل عملية التحليل المالي وذلك نظرا لما
1.

- الاستدانة التي تعتمد عليها المؤسسة؛
 - تقليل خطر التقييم الزائد للأصول عن طريق القيام بتحديد الأصول مرة على الأقل في كل سنة
- (36 IAS)

- مواها المنقولة بقيمتها السوقية (16 IAS)
- حسب الوظائف سيؤدي إلى الاستغناء عن التحليل بواسطة

- معايير لا تحدد أي نتيجة معيارية ولا تعترف بالنتيجة الاستثنائية
- الإلزامي إلى جدول تدفقات الخزينة، فالنتائج والأعباء التي تكون بدون مقابل نقدي يتم حذفها أثناء حساب الهامش الخام للتمويل الذاتي، مما يسهل تقييم السيولة، وبالتالي يتم مفصل للهوامش إلى تحل

في ظل هذه الما لتي أتى اسبي المالي، سيتم التساؤل فيما إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستستفيد من هذه التسهيلات للقيام بالتشخيص المالي على الوجه الذي يمكن من تقييم هذه المؤسسات بشكل سليم في الوقت الذي تفتقد هذه المؤ (إلى الخصائص النوعية للمعلومات المالية وصعوبة الاعتماد على كج القيمة العادلة في التقييم.

المطلب الثالث: علاقة المعلومات المالية بصعوبة التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
يرتكز التشخيص المالي على المعلومات المحاسبية والمالية، وكون هذه الاخيرة أساس الخصائص المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن التشخيص المالي في هذا النوع من المؤسسات يواجه صعوبات عديدة و

المستخدمة في إطار عملي يم في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة جودة هذه المعلومات وعدم تماثلها.

1- صعوبة التشخيص المالي

يعتمد القيام بالتشخيص المالي على جملة من الوثائق المحاسبية المتمثلة في الميزانية، حق، والتي تعتبر كأدوات تسيير في غاية الأهمية بالنسبة للمحلل المالي خاصة عندما يتعلق الأمر بتقييم

إن استعمال هذه الوثائق بالطريقة الصحيحة يتوقف إلى حد كبير على تطابق التي تتضمنها مع الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وهذا يعني ضرورة توفر خاصية المصدقية في هذه بالإضافة إلى تماثلها.

¹: عريف عبد الرزاق وبجياوي مفيدة، " IAS/IFRS على التحليل المالي"، الملتقى الدولي الاول حول SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، المركز الجامعي الوادي، يومي 17-18 2010، ص: 04-05.

1-1 مشكلة المعلومات المحاسبية والمالية

قد تمت الإشارة فيما سلف من هذه الدراسة إلى عدم توفر جميع الخصائص النوعية للمعلومات المالية في قوائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يؤدي إلى الوصول إلى نتائج غير حقيقية عند القيام بالتشخيص المالي وهذا ما قد ينعكس سلبا على عملية التقييم و قد تحبط عزيمه البائع في التنازل.

في هذا الصدد، أشار الباحث أنج (1992) إلى جملة من المشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تحليل الوضعية المالية وهي:¹

- ف الخاطئ لبعض عناصر مستوى الديون، إلا انها في الحقيقة ج ويعرفها باكما "عبارة عن ديون مقدمة من طرف افر و مؤسسات تتعهد تجاه ملاك المؤسسة

" 2

إن هذا الواقع يضلل نتائج التشخيص بحيث لا يمكن الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة محل تعتبر من النقاط الهامة ضمن التشخيص

المالي.

في هذا السياق يرى أنج Ang أنه يصعب كثيرا تفسير اختيار الهيكل المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة نظرا لصعوبة التمييز بين العناصر التي تعتبر ديونا مالية والعناصر التي تدرج اصة وهو بذلك يرفض استعمال

الهيكل المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة صائبة.³

- صعوبة الفصل بين سياسة مخافة المسيرين وسياسة توزيع الارباح، إذ كهدف سياسة توزيع الارباح في المؤسسات الكبرى إلى مخافة المساهمين لقاء استثماراتهم في المؤسسة، بينما في المؤسسات الصغيرة وباعتبار ان المالك غالبا ما يكون هو المساهم الرئيسي والمسير ، ف (...)

¹: دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، نحو نموذج لترشيد القرارات

دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2008 ص: 49 :

J.S. ANG, "On the theory of finance for privately held firms", the journal of small business finance, vol 1, N° 3, 1999, pp: 1-13

²: "الج ل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مج 07 2010/2009، ص 321

José St. PIERRE, **la gestion financière des PME** « Théories pratiques », PUQ, Québec, 1999, p : 87.

³: ، مرجع وموضوع نفسهما، ص 321.

- وجود اختلاط بين عناصر الذمة الشخصية للمالك المسير عناصر ذمة المؤسسة حيث لا تعبر للمالك المسير إلا عن جزء فقط من الحقيقة، فغالبا ما تنطلق مؤسسة المقاول بنقص في الموارد تتبعه الحاجة إلى كل عناصر الأصول اللازمة للاستغلال، إذ يمكن جلب هذه الأصول باسم المقاول، وهي بذلك ملك ل عندئذ ضمن عناصر اصول المؤسسة رغم انها تستعمل في نشاطها.

تفرز هذه الوضعية انحرافات كبيرة وبارزة بين الموارد المستعملة لغرض الاستغلال وبين الأصول ور (العنصرين الأخيرين) في تحديد حجم

1-2 مشكلة عدم تماثل المعلومات

ناهيك عن مشكلة جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن هذه الأخيرة تواجه مشكلة أخرى فيما يتعلق بالبيانات المحاسبية الا وهي عدم تماثل المعلومات وغيابها، الامر الذي يؤدي إلى ارتفاع سبب ظروف عدم التأكد المتولدة عن هذه المشكلة.¹

إن موثوقية القوائم المالية تعتبر شرطا أساسيا من أجل اتخاذ القرار الصائب، إذ ترتبط موثوقية هذه القوائم عموما بشفافية المؤسسة، لذلك فإن الاعتماد على القوائم لاتخاذ القرارات يكون مفضلا بالنسبة للمؤسسات التي تعتبر نسبيا شفافة.²

وترتبط شفافية المؤسسة بحجمها، فعلى عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن ان تتميز بسوء التسيير ونقص الموثوقية، فإن المؤسسات الكبيرة الحجم يمكنها إفرار قوائم مالية صحيحة.³

وتنتج عدم شفافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة عن تردد هذه المؤسسات في التصريح بالمعلومات التي يحتاجها السوق، ويرجع ذلك حسب المعهد الاوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:⁴

- خشية الإدارة وقوع تلك المعلومات تحت يد المنافسين أو لدى المصالح الجبائية؛⁵

-

¹: الي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية "نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية"،

ص: 48 .

²: Aymen SMONDEL, **Comment les banques octroient les crédits au PME**, thèse de doctorat en Sciences de gestion, université Paris Dauphine, école doctorale de Dauphine, France, 2011, p : 31.

³: Idem, p : 31.

⁴: العايب ياسين، مرجع سابق، ص: 258.

⁵: مرجع وموضوع نفسهما، ص: 258 :

R. WITTERWULGH, **La PME une entreprise humaine**, de Boeck université 1998, p : 137.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما لا تكون في السوق المالي وهو الامر الذي تسقط بين مسيري هذه المؤسسات وبين ولين أساسا وكذلك مختلف الأطراف التي هي بحاجة إلى هذه المعلومات. إن عدم تماثل المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينتج عنه تقييم غير دقيق للمخاطر يمكن ترجمته من خلال المبالغة في تقدير هذه المخاطر وهو الامر الذي يؤدي إلى اقتراح معدلات فائدة جد مرتفعة من طرف البنوك في حال لجوء هذا النوع من المؤسسات إلى الإقتراض.¹ وينتج عن هذه الوضعية أن المحلل المالي القائم على تشخيص يمكن أن تكون نتائجه دقيقة ما دام لا يملك المؤشرات التي تمكنه من الوقوف على الوضعية الحقيقية للمؤسسة في

إذ ستكشف أعمال التشخيص المالي عن وجود خطر مرتفع متعلق بعدم قدرة هذا النوع من الوضع غير ذلك في حقيقة الأمر. ، وذلك من خلال دراسة نسب المديونية، في حين أنه يمكن أن يكون

الوضع غير ذلك في حقيقة الأمر. إن هذا الواقع سوف يؤدي في النهاية إلى تظليل النتائج المتحصل عليها من التقديرات التي تم إعدادها ص المالي، إذ سيؤدي الخطر الناجم عن ظروف عدم التأكد المطلق أو النسبي إلى بناء توقعات غير سليمة، ذلك المتحصل عليها من التشخيص المالي لبناء توقعات حول هذه التدفقات، فعدم دقة هذه الم محال إلى تقديرات خاطئة وهذا معناه بناء مخطط عمل غير سليم ولا يعكس تماما توجهات المؤسسة المستقبلية تم الوصول إلى قيمة غير حقيقية للمؤسسة.

¹: Julien LEFILLEUR, « Financer les PME dans un contexte de forte asymétrie d'information », la revue de Proparco « Le financement des PME en Afrique subsaharienne, N° 1, mai 2009, p : 15.

المبحث الثاني: مخطط الأعمال والوثائق الضرورية لعمليات التقييم المالي

المؤسسة هي دالة للعوائد التي ستولدها هذه الأخيرة، وفي ضوء نتائج التشخيص المالي، فن الخبير المقيم لابد أن يقوم بإعداد مخطط أعمال يكون بمثابة الرؤية المالية المستقبلية لهذه المؤسسة من خلال تحديد إمكانيات التطور والنمو في المستقبل.

فمخطط الأعمال وثيقة في غاية أهمية خاصة إذا ما تعلق الأمر بعملية التقييم المالي، فهو يحدد الفرضيات التي يمكن من خلالها تحديد المؤشرات الضرورية لتقييم المؤسسة والتي من أهمها تدفقات الخزينة

وبقدر أهمية هذه الوثيقة وارتباطها بالتشخيص المسبق لوضعية المؤسسة، فمن الضروري جدا توفر المعلومات والوثائق التي يمكن من خلالها الوصول إلى أفضل النتائج، إذ تلعب دورا حساسا في تحقيق نوع من المصدقية في إعداد كل من التشخيص أو مخطط الأعمال بالشكل الذي يضمن الوصول إلى تقييم صادق ومن ثمة قيمة موضوعية خاصة في ظل النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: ماهية وأهمية مخطط الأعمال في إطار عملية التقييم المالي

تسعى كل مؤسسة اقتصادية بجميع أبعادها ومعاييرها إلى استراتيجية متوسطة وطويلة المدى، إذ يتم ترجمة هذه الأهداف في شكل اقتصادي ومالي من خلال ما بمخطط الأعمال.

وتبرز أهمية هذه الوثيقة في إطار عمليات التقييم حيث يعول عليها في تحديد العوائد المستقبلية للمؤسسة وفرص نموها وبالتالي فهو متغير أساسي في خلق القيمة أو تدميره .

1- ماهية وأهمية مخطط الأعمال في إطار عملية التقييم المالي

1-1 ماهية مخطط الأعمال

يمكن أن تتعدد أغراض إعداد مخطط أعمال في المؤسسات الاقتصادية، إلا أنه لا يمكن أن يتغير المفهوم العام لمخطط الأعمال بتعدد هذه الأغراض إذ يعرف مخطط الأعمال بأنه "وثيقة تقديرية يتم تحضيرها من طرف منشئ المؤسسة، إذ تشمل هذه الوثيقة محتوى تفصيلي للمشروع واستراتيجية تطوره مستقبلا، والنمو المرتقب ل الأعمال، وكذا النتائج المستقبلية وبالأخص حاجيات التمويل في الفترات القادمة () وبالتالي فإن مخطط الأعمال يعتبر بمثابة الرؤية المستقبلية الاقتصادية والمالية للمؤسسة"¹.

" 2

كما يعرف بأنه "وثيقة تقدم مشروع استثماري

¹: Claude Annie DUPLAT, **Pour gérer une entreprise à croissance rapide**, Organisation, Paris, 2002, p : 164.

²: Michel SION, **Réussir son business plan** « Méthodes, outils et astuces » Dunod, Paris, 2007, p : 03.

كما عرفه سيمون باريونتي Simon Pariente بأنه "ترجمة م
الناحية الهيكلية خلال السنوات المقبلة".¹

اد ما سبق من تعاريف فإن مخطط الأ
Business ر كترجمة للمصطلح الإنجليزي
Plan والتي تعتبر أكثر استعمالاً من الترجمة الفرنسية Plan d'affaires
للمؤسسة في إطار التطور المحتمل من خلال اغتنام الفرص الاستثمارية بغرض الرفع من مستوى النمو على المدى

وبالنظر إلى هذا التعريف وما سبقه من تعاريف يكون من الضروري الوقوف على الحالات التي تستدعي
القيام بإعداد مخطط أعمال، بحيث يمكن التمييز في هذا الصدد بين حالتين:²

- مخطط الأعمال المتعلق بمشروع داخلي للمؤسسة؛
- مخطط الأعمال المتعلق بكامل المؤسسة.

وتنطوي تحت هاتين الحالتين جملة من الأغراض التي تستدعي القيام بإعداد مخطط الأعمال والتي يمكن
إبرازها من خلال الجدول الموالي:

الجدول (1-3): ملخص الحالات الداعية إلى إعداد مخطط الأعمال

للاستعمال الخارجي	للاستعمال الداخلي	
- الرفع من رؤوس الأ (- DCF	المصادقة على التوجهات الاستراتيجية والتنبؤات المالية بخصوص المساهمين	مشروع متعلق بكامل المؤسسة
(بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص)	تبنى مشروع داخلي للمؤسسة سواء كان تجارياً أو غير تجاري	مشروع داخلي للمؤسسة

Source : Michel SION, op.cit, p 06.

الظاهرة في الجدول أعلاه والتي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، هي إعداد مخطط
الأعمال لغرض التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية على اختلاف أحجامها باستعمال طريقة تدفقات الخزينة

¹ : Simon PARIENTE, op.cit, p : 232.

² : Michel SION, op.cit, p 03.

DFC سواء تعلق الأمر بالبائع أو المشتري، فإن مفهوم مخطط الأعمال يبقى بالغ الأهمية لتقييم تدفقات العوائد، وذلك باعتباره الترجمة المالية للاستراتيجية المرسومة.¹

1-2 أهمية مخطط الأعمال

، فإن أهمية مخطط الأعمال تبرز من حيث أنه متغير أساسي في عملية خلق أو تدمير القيمة، إذ أن الفرضيات الاستراتيجية وكذلك مجمل المحتوى الاستراتيجي يمكن من تفسير قيمة الأصول المادية، ويصادق على مخطط الأعمال الذي يجب أن يسبق عملية التقييم المالي عن طريق الفوائد الاقتصادية غير الملموسة تعتبر في غالب الأحيان لب قيمة المؤسسة، خاصة إذا ما أثبتت هذه القيمة

2

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أنه عادة وخلال الفترة الزمنية التي يغطيها مخطط الأعمال، ف الخزينة المتأتية من تسيير أصو
كما محتملة ذلك انها تخصم من فترة تعتبر نسبيا
محكمة³؛ لهذا السبب فإن التقديرات التي يتم بناؤها في مثل هذه الفترة تعتبر

مع المؤسسة أو بالنسبة للمساهمين فقط.

وفي إطار الحديث عن المدة الزمنية التي يغطيها مخطط الأعمال، فإنه في الواقع وفي ظل غياب مرجعية تعاقدية، فإن هذه المدة تعتبر لمزايا وعيوب كلا من المدة القصيرة والمدة الطويلة
صيرة فإن التقديرات تكون موثوقة
مفرط في قيمة أصول الاستغلال أو في بند
واحد فقط، وعلى العكس من ذلك فإن الفترة الزمنية الطويلة المتعددة السنوات تقلص من الأهمية النسبية للقيمة

4

1-2 أهداف مخطط الأعمال

باعتباره وثيقة جوهرية مهما اختلفت الحالات التي تستدعي إعدادها، فإن مخطط الأعمال ولذي يعتبر كترجمة مالية استراتيجية تتجلى أهدافه من خلال أربع مجموعات أساسية كما قسمها ميشال سيون Michel Sion، وهي كالاتي:⁵

- مخطط الأعمال وثيقة عمل تساعد على بناء وتأسيس المشروع؛
- مخطط الأعمال هو وثيقة تبرز من خلالها أهمية المشروع؛

¹: Gérard CHAPALIN, op.cit, p : 57.

²: Simon PARIENTE, op.cit, p: 225-226.

³: Ibid, p : 233.

⁴: Idem, p : 233.

⁵: Michel SION, op.cit, p : 6-7.

- مخطط الاعمال

- مخطط الاعمال (فترة العمرية له) .

تعتبر هذه الأهداف عامة وشاملة تخص معظم الحالات التي يكون فيها من الضروري إعداد مخطط إذا تعلق الأمر بالتقييم المالي للمؤسسات، فإنه ينظر إلى مخطط الأعمال بأنه وثيقة تفاوض وحوار على أساس أن هذه الوثيقة تنبثق عن تشخيص استراتيجي معمق.

سبق وتمت الإشارة إليه، فإن مخطط الأعمال يكون ضروريا جدا عند تقييم المؤسسة (في حالة

(

استعمالا في الوقت الحالي، بل هي الطريقة الوحيدة في حالة خلق مؤسسة في

¹، هذا الأخير الذي يعتبر المبدأ الأساسي في أي عملية تقييم مالي.

فمخطط الأعمال هو جزء لا يتجزأ من هذه الطريقة، فهو يبرز الفرضيات المتعلقة بالاستثمار، النشاط،

².

الهامش، تدفقات الخزينة، و والتي تعتبر المؤشرات

في سياق عملية التقييم فإن إعداد مخطط الأعمال يكون ضروريا في بعض الحالات الآتية:³

- م بعض الأصول غير المادية باستعمال طريقة تدفقات الخزينة المستقبلية، فعابا ما

التجارية والتي تم الحصول عليها بواسطة

عليه من هذه العلامة مقابل منتج مماثل

- معايير IFRS القيام بإعداد مخطط أعمال من خلال مراكز الربح

وذلك من أجل تحديد ضرورة تخفيض قيمة بعض الأصول

همية إعداد مخطط الأعمال ضمن عملية التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية الوقوف على أهم

⁴.

لإعداد هذه الوثيقة، والتي تقسمها إلى بيانات استراتيجية، صناعية وتجارية

أ- البيانات الاستراتيجية، الصناعية والتجارية

إن جمع وتحليل هذا النوع من المعلومات يعتبر مرحلة جد حرجة ع ، إذ يعتبر

J.F. REROLLE . . 85 % من وقت عملية التقييم يجب أن يخصص للتحليل

الاستراتيجي والمالي (الحالي) في حين تخصص 15 %

¹ : Michel SION, **Réussir son business**, 3^{ème} édition, Dunod, Paris, 2013, p : 06.

² : Idem, p : 06.

³ : Ibid, p : 6-7.

⁴ : Jean Florent REROLLE, op.cit, p : 5-6.

كما أنه من المستحيل أن يتم التحليل بطريقة صحيحة لكل من معلومات الفترات السابقة والمستقبلية
ن القدرة على وضعها ضمن منظور استراتيجي .

في هذا الصدد، فإن المعلومات التي سيتم جمعها كهدف إلى:

- تحديد مختلف القطاعات الاستراتيجية للمؤسسة وتأهيل نضجها الاستراتيجي
-) الجدد
- (

- جمع المعلومات عن المنافسين الرئيسيين لفهم الاستراتيجية الخاصة بهم، وإذا كانت المؤسسات القابلة
مدرجة في البورصة، فمن المهم جمع أقصى وأثرى ما يمكن من المعلومات المتعلقة بالسوق

- الحكم على قدرة المؤسسة أو القطاع الاستراتيجي الذي تم تحليله لبناء المزايا التنافسية بالشكل الذي
يحقق العناصر الأساسية للنجاح والتي على أي مؤسسة أن .

ب- البيانات المالية

يمكن توضيح البيانات المالية التي من الضروري ان يتم الامام بها ضمن مخطط

:

- إن البيانات التاريخية عادة ما تكون متوفرة في أي مؤسسة، وهي مهمة لفهم آلية سلوك المؤسسة في
كيفية مواجهتها لنمو المنافسة، وآلية تغير هيكلها المالي عبر الزمن؛ إلى جانب ذلك يجب أن
تستكمل هذه البيانات

- () تعتبر ضرورية، من منطلق أن قيمة المؤسسة تتوقف قبل كل شيء على
ربحيتها المستقبلية.

بمخطط عمل للمؤسسة محل التقييم

هذا المخطط الإمكانيات والقدرة الاستراتيجية لها مثل الامكانيات الاستراتيجية في مجموع الموارد
والكفاءات التسييرية والتي يعبر عنها بمجموع الموارد الملموسة وغير الملموسة، إذ تمثل الأولى رأس المال المادي،
وتمثل الثانية، رأس المال غير ¹.

وتظهر الموارد الملموسة للقدرة الاستراتيجية في الوثائق المحاسبية والتي تعكس قوة الهيكل المالي الذي
يسمح بإقناع وتحفيز الجهات المقرضة، هذا من جهة، وهي تعكس كذلك مدى الأهمية الاقتصادية للأصول
خاصة التثبيتات الهامة. ²

¹: Simon PARIENTE, op.cit, p : 229.

²: Idem, p : 229.

وكغيرها من الموارد الملموسة تعتبر الموارد غير الملموسة مصدرا للميزات الاستراتيجية نظرا لآنها تدخل في تكوين رأس المال غير المادي للمؤسسة. إن هذا الأخير ينشأ أساسا من الماركات التجارية التي تم الحصول عليها أو التي تم خلقها، المهارات البشرية، التنظيم ونظام المعلومات، فإن كان هذا الجزء غير المرئي من الميزانية يتحول إلى تدفقات نقدية مستقبلية، فإن الاموال الخاصة سيكون لها قيمة سوقية أعلى من قيمتها في الدفاتر.

استنادا إلى كمن اعتبار أن دقة ومصداقية عملية التقييم المالي لأي مؤسسة تتوقف إلى حد كبير على دقة ومصداقية مخطط الأعمال الذي رسمت على أساسه آفاق المؤسسة المستقبلية من حيث الربحية وإمكانية

ولكن إذا ما تعلق الأمر بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتي هي موضوع الدراسة فإنه من الممكن ونظرا للخصائص التي تمت الإشارة إليها في مواضع بعض الخصائص والاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند إعداد مخطط أعمال لغرض التقييم المالي لهذا النوع من المؤسسات أو من الممكن حتى لأغراض أخرى.

المطلب الثاني: مخطط الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرجوع إلى تعريف مخطط الأعمال والذي يمثل وثيقة تقديرية تعكس استراتيجية التطور في المستقبل فإنه يعتبر جانب من جوانب ممارسة التسيير الاستراتيجي المتمثل في التخطيط الاستراتيجي. ويشير واقع الحال من خلال العديد من الأبحاث والدراسات إلى أن عامل الحجم يعتبر من العوامل التي تؤثر على أهمية ودقة التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الأمر الذي قد ينعكس على مخطط الأعمال والذي قد تكون له بعض الاعتبارات والخصائص النابعة من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناهيك عن إمكانياتها

1- التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالإضافة إلى الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلك الكبيرة الحجم، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز كذلك بما يلي:¹

- من حيث المحيط:
- من حيث التنظيم: الهياكل بسيطة والموارد محدودة؛
- من حيث القرار: قصر المدى، رد فعلي مع التركيز
- من حيث الجانب النفسي والاجتماعي:

¹: "التسيير الاستراتيجي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للتدريب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25-28 2003، ص:

انه من اهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن الخصائص السابقة، هو قرارها والتي تعتبر قرارات رد فعلية، الأمر الذي يقودها إلى انتهاج نشاط استراتيجي رد فعلي، نظرا لأنها وفي ضوء الخ

فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة لا يمكنها التأثير في محيط معقد وم ولم في آن واحد، فهي تخضع للتأثيرات التي يفرزها هذا المحيط على عكس المؤسسة الكبيرة التي يكون بإمكانها هيكلتها محيطها بشكل كبير.¹ ولذلك يعتبر التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفارقة الباحثين والمسير يل في حالة المخاطر إلى الحلول التوافقية مع مختلف الأعوان

بالرغم من ذلك يرى مينتزرغ Mintzberg المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إيجابيا على شكل رد فعل بتبني استراتيجية ناشئة.² وللتسيير الاستراتيجي جوانب عديدة من أهمها التخطيط الاستراتيجي والذي يعتبر الأداة الوحيدة للتكيف مع محيط شديد المنافسة كونه يمكن المؤسسات من رسم صورة مستقبلية لهذا المحيط تمكنها من وضع

وإذا ما تعلق الأمر بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتي تواجه أخطارا استراتيجية كبيرة ناجمة عن المحيط والمتمثلة في عدم الإحاطة، الإرتباط، والهجومية، فإنها سوف تلجأ إلى استراتيجية التخصص لحماية³ وهذا حال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العالمية، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينحصر نشاطها على كثر حدّة إن لم يكن التخطيط الاستراتيجي هو سلاح الحماية

طرف العديد من الباحثين يشير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى التخطيط بشكل عام والتخطيط الاستراتيجي بشكل خاص، فقد بين كل من قوي وباتورال Goy et Paturel 2004⁴ أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة لا تمارس أي نشاط تخطيطي، أو تخطيط غير رسمي، متقطع وغير منتظم بسبب الطبيعة غير المنتظمة لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إنعزال المالك في التفكير نتيجة عدم وجود خطط مكتوبة.

¹: Michel MARCHESNAY, *Management stratégique*, édition Adreg, Paris, 2004, p:196 .

²: عبد المليك مزهودة، مرجع سابق، ص: 07.

³: بجاوي مفيدة ويزغش كاميليا، "التوجهات الاستراتيجية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 09 2011، ص: 127.

⁴ : Garcia Pérez DE LAMA DOMINGO et al, « Planification stratégique dans la PME », Papier de recherche, université du Mexique, disponible sur le site : www.uaeh.edu.mx/investiga/icea, page consulté le 09.12.2014.

كما يشير كالوري وآخرون (1997) إلى 30 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلجأ إلى خطط استراتيجية ، وذلك من خلال عملية مهيكلية ومنظمة مع تعديل الأساليب بشكل مستمر بما يتماشى مع خصائص المؤسسات الكبيرة الحجم.¹

في هذا الصدد هناك عدّة أسباب تجعل المدراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يترددون في ممارسة التخطيط الاستراتيجي من أهمها:²

- الاعتقاد بأن العمل الصغير لا يحتاج إلى تخطيط استراتيجي
- الاعتقاد بأن التخطيط الاستراتيجي صعب ومعقد جدا بالنسبة للعمل الصغير ويرجع ذلك إلى عدم الإحاطة والإلمام الكافي بالعملية التخطيطية؛
- الاعتقاد بأن الخطة الاستراتيجية تقيد المسير في الفعل والمبادرة، ويرجع ذلك إلى عدم الوعي بأن العملية التخطيطية ليست مجرد حادثة مقطوعة وإنما هي عملية مستمرة، يتطلب إعادة تقييمها كلما تغيرت
- من الخطأ والمخاطرة التي تنطوي عليها عمليات التخطيط الاستراتيجي؛
- ضيق حافظة الأنشطة، والضرورة الطبيعية لاستراتيجية التخصص بالنسبة لأغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنسجم مع حجمها، هذه الخاصية تجعل بعض مسيري هذه المؤسسات يتشاءمون من
- المسيرين وملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنه ليس لديهم الوقت الكافي للقيام بالتخطيط.

لويجن وسيغار Waalewign et Seggar 1993، إلى

80 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقوم بإعداد الخطط الطويلة المدى، كما لاحظ الباحثين أن معظم هذه المؤسسات تكتفي بوضع خطط مالية.³

مما سبق يتضح أن المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة تتصف باستراتيجيات غير علمية وأقل رسمية تتوقف إلى حد كبير على اعتقا مسير المؤسسة، وهذا ما يجعل من التخطيط الاستراتيجي في أو غير مجدية إن توفرت في ظل غياب المصداقية التي يجب أن تتوفر عليها الخطط الاستراتيجية بالإضافة إلى الاعتماد على نظام معلومات كفى.

¹ : Garcia Pérez DE LAMA DOMINGO et al, op.cit, page consulté le 09.12.2014.

² : ربح، إدارة استراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، ور الغالي، 2009
ص: 306-305 .

³ : Garcia Pérez DE LAMA DOMINGO et al, ibid.

2- مخطط الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالنظر إلى ما سبق عرضه أعلاه، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد يكون لها بعض الخصائص لإعداد مخطط أعمالها بما ينشط في محيط معقد وشديد التنافس يجعلها في موقف حرج، الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات اليوم تسعى إلى الاستمرار من خلال البحث عن عوامل والمتمثلة في:¹

- ول إلى المعلومات؛

- مخطط

فمخطط الأعمال يعتبر من العوامل الهامة التي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النجاح والاستمرار في السوق التنافسية، إذ أن عدم كفاية الوعي بأهمية مخطط الأعمال يعتبر من أهم المشاكل التي تعيق²

في هذا الصدد بينت إحدى الدراسات التي أجرتها مؤسسة تعمل معظمها في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية التشيكية والسلوفاكية تضمنت دراسة الاستراتيجي والمبين في وثيقة مكتوبة ومفصلة أي وجود مخطط أعمال، وبين معايير أداء المؤسسات (...). إذ أفرزت هذه الدراسة عن وجود علاقة إيجابية واضحة بين مخطط الأعمال ومعايير أداء هذه المؤسسات.³

وقد سعى العديد من الباحثين والهيئات إلى بناء نموذج مخطط أعمال خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعدها على إعداد خطة عملها بما يتماشى وخصائصها وإمكانياتها، وفي هذا الصدد المحترفون في لجنة العمل التابعون للإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بعرض نموذج من خلال مقال تم نشره سنة 2006 كان الهدف منه هو تقديم توجيهات عملية من شأنها مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فهم قطاع الصناعة وتمكينها من تقييم أفضل للإمكانيات التجارية والمخاطر المرتبطة بها

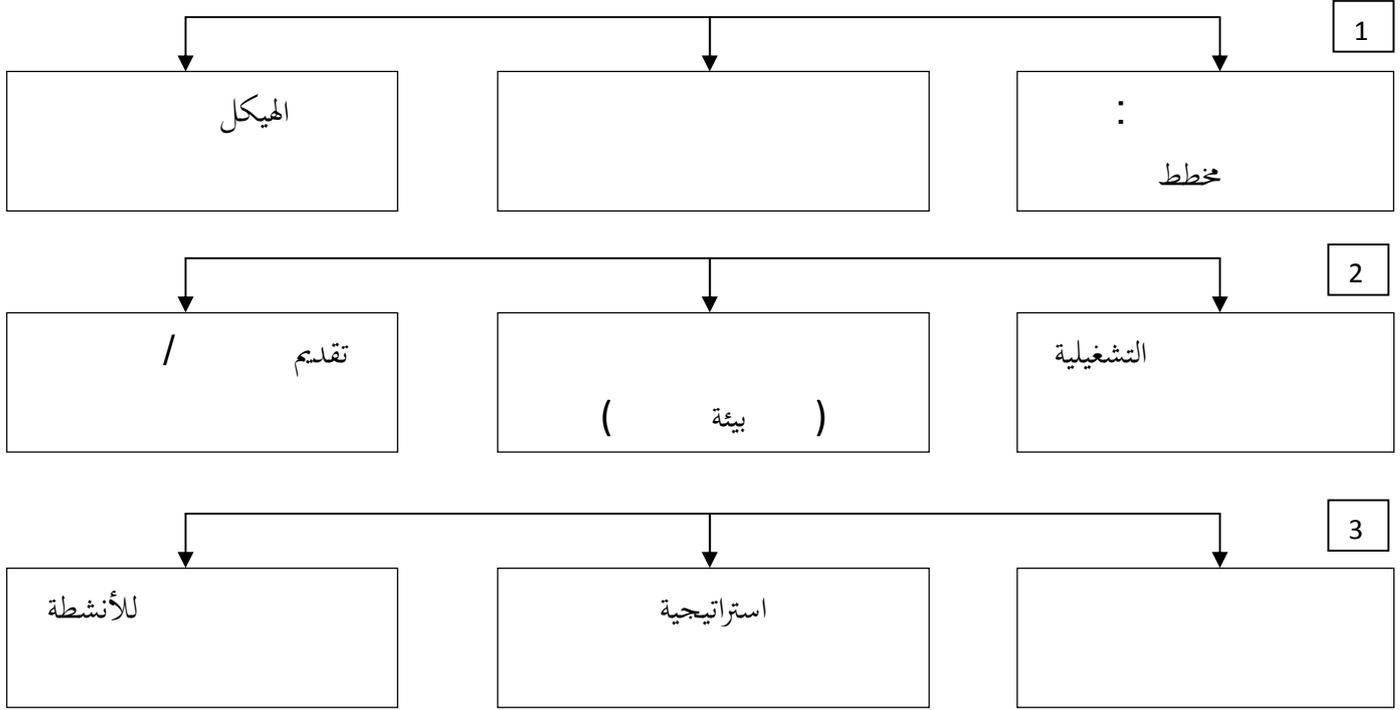
¹: Javed Mahmood JASRA et al, "Determinants of business success of small and medium enterprises", international journal of business and social sciences, vol 2, N° 20, november 2011, p: 277.

²: Idem, p: 277.

³: Skokan KAREL, et al, "Strategic planning and business performance of micro, small and medium-Sized enterprises", journal of competitiveness, vol 5, Issue 4, december 2013, p: 359.

الي:

الشكل (3-3): هيكل مخطط الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



Source : Etabli par nous même à l'aide des informations contenues dans : Information Paper, Business planning guide: Practical application for SME, Published by the professional accountants in business committee, IFAC, New York, Mai 2006, pp: 01-49.

إلى هذا الشكل فإنه وفي إطار تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبصدد إعداد مخطط الأعمال،

:

فالخبير

- محيط المؤسسة موضوع التقييم

- الإمكانيات الاستراتيجية لها.

فبالنسبة للعنصر الأول، يكون من المهم عند عملية التقييم الإلمام بالتوجهات ذات التأثير على الأنشطة

والأسواق، بالإضافة إلى كل ما يتعلق بقطاعات النشاط، الأبعاد زئة السوق، والفرص الاستراتيجية .

أما فيما يتعلق بالعنصر الثاني فمن الضروري قياس الإمكانيات الاستراتيجية

عليه المؤسسة من إمكانيات بالإضافة إلى المزايا التنافسية نظام المعلومات، الهيكل التنظيمي، وسلسلة الأنشطة.

الخبير المقيم في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات قد تحول دون الوصول إلى

مخطط عمل أكثر دقة سواء تعلق الأمر بالعنصر الأول أو العنصر الثاني، وذلك لضعف نظام المعلومات في هذا

النوع من المؤسسات بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات نظرا لصغر الحجم وقلة الموارد .

فبناء توقعات مالية حول المنافع الاقتصادية المستقبلية للمؤسسة يتم عادةً من بيانات تاريخية متوفرة في قواعد بيانات المؤسسة، إذ وفي ظل نقص هذه البيانات أو عدم مصداقيتها في بعض الأحيان وذلك نظراً لعدم كفاءة النظام المعلوماتي في هذا النوع من المؤسسات، فإن الخبير المقيم قد يحصل على نتائج غير دقيقة غير دقيقة وغير صادقة الأمر الذي من شأنه التأثير على قيمة المؤسسة في الأخير.

في الجمل فإن مخطط الاعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تعثره الكثير من النقائص خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الجزائرية والتي بشكل عام تفتقر إلى الوعي بأهم الاستراتيجي.

فواقع الحال في هذه المؤسسات يوحي إلى انها تواجه العديد من المشاكل ذات البعد التنافسي، نظراً لضعف انظمة التسيير بها وقدمها، وعدم فعالية دور الفضاءات الوسيطة كالبورصة، والغرف التجارية التي من الربط بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية، هذا بالإضافة إلى عدم توفر نظام معلوماتي للاقتصاد الوطني يمكن هذه الكيانات من الإطلاع على وضعية السوق الذي تنشط فيه .

المطلب الثالث: المعلومات والكشوف المالية الضرورية لعملية التقييم في ظل النظام المحاسبي المالي
بقدر أهمية كل من التشخيص ومخطط الأعمال كمراحل ضرورية سابقة لعملية التقييم المالي، بقدر ما تزيد أهمية الوثائق والمعلومات التي يتم اعتمادها في إعداد هاتين الخطوتين، إذ يحتاج الخبير المقيم إلى كم هائل من المعلومات التي تمكنه من الوقوف على وضعية المؤسسة الحالية و المستقبل .

كما تمكن هذه المعلومات والوثائق الخبير المقيم من تحديد الفرضيات الاساسية التي سيتم في ضوءها أهمية خاصة، خاصة في ظل النظام المحاسبي المالي الذي أضفى عليها صبغة الموثوقية التي يمكن أن تفضي عن عملية تقييم تتصف بأكبر قدر من المصداقية.

1- المعلومات والوثائق الضرورية لعملية التقييم المالي للمؤسسات

بالرجوع إلى ما سبق عرضه من عمليات ضرورية مسبقة يجب القيام قبل الشروع في عملية التقييم والمتمثلة في التشخيص ومخطط الأ ، فإن الخبير المقيم يكون بحاجة إلى وثائق ومعلومات متعددة الشكل والمضمون والوظيفة حتى من الوصول إلى قيمة للمؤسسة والتي يفترض أن

يمكن تقسيم هذه المعلومات والوثائق إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:¹

-
-

1-1 الكشوف المالية

من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي خطوة إيجابية على صعيد التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية وذلك من حيث تعزيز وإثراء الوثائق المحاسبية التي يحتاجها الخبير المقيم، إذ أصبحت خمسة وثائق بدلا من ثلاثة وثائق مشكلة بذلك النظام المعلوماتي المحاسبي للمؤسسة والذي يفزر العديد من البيانات التي تكون مصدرا للعديد من القرارات خاصة إذا ما تعلق الأمر بالتقييم المالي، وتمثل هذه الوثائق فيما يلي:

— بيان تغير رؤوس الأموال —

ولقد سهل النظام المحاسبي المالي عمل الخبير المقيم، حيث وفي ظل المخطط الوطني المحاسبي لاعتماده على التكلفة التاريخية في الـ كان لزاما على الخبير القيام ببعض الإجراءات والتعديلات التي تجعل أكثر تعبيرا عن الواقع، فالخبير أكثر وثوقا أكثر في البيانات المستمدة من الوثائق المحاسبية لاعتماده على مبدأ القيمة العادلة في التسجيل، بالإضافة إلى خاصية الموثوقية التي يراد منها التمثيل الصادق

بالإضافة إلى الوثائق المحاسبية المذكورة أعلاه، فإن الخبير المقيم يحتاج إلى الاقتصادي للمؤسسة وكذا نظامها المحاسبي إذ تتمثل هذه المعلومات فيما يلي:¹

- التصريحات الجبائية

1-2 الوثائق الأخرى

يعتبر الإمام بأدق التفاصيل المتعلقة بنشاط المؤسسة من العوامل التي تؤدي إلى نجاح عمل الخبير والوصول إلى قيمة إجمالية أعظمية، فإلى جانب الوثائق والمعلومات المحاسبية هناك وثائق أخرى تمكن الخبير المقيم من الإحاطة الواسعة بهذه التفاصيل، إذ تتمثل هذه الوثائق فيما يلي:²

- صلاحيتها، وقدرتها الإنتاجية بالمقارنة مع ما هو متوفر في السوق كبديل؛

- مخططات الأراضي والمباني مع توفر عقود ملكيتها؛

- ر محضر للجمعية العامة؛

- الهيكل

¹: تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية في الجزائر مرجع سابق، ص: 56.

²: نفسه، ص ص: 56-58.

- بمختلف مساهمات المؤسسة بالقيم في فروع أخرى مع الهيكل
- تتعلق بالبراءات والعلامات التي تملكها المؤسسة وتلك التي حصلت عليها من أشخاص، وقائمة
- يخ آخر مراقبة جبائية مع ذكر نتائجها وآخر خبرة تأمينية؛
- عقود التأجير و

1-3 الزيارة الميدانية

بغرض التحقق من الأرقام والبيانات المثبتة في الوثائق التي تم فحصها، فإن الخبير المقيم يكون ملزماً بالقيام بزيارة ميدانية للمؤسسة، إذ تشمل هذه الزيارة المقر وجميع الفروع، والورش، قصد معاينة مختلف الأصول المادية التي بحوزة المؤسسة وكذلك المحيط الذي تنشط فيه.¹

2- أهمية الكشوف المالية الضرورية لعملية التقييم في ظل النظام المحاسبي المالي

تعتبر الوثائق المحاسبية المادة الأولية الخام التي يعتمد عليها في تقييم

2.

الصافي الإجمالي وكذا الأ

ولقد حدد النظام المحاسبي المالي هذه الوثائق، كما حدّد وظيفتها وطبيعتها بشكل

التحديات الجديدة التي تفرضها بيئة الأعمال إذ يشترط في هذه الوثائق التمثيل الصادق لصورة المؤسسة (تخدم بشكل أفضل

الكثير من طرق التقييم والمرتكزة على مقاربات مختلفة تعتمد أو تنطلق

من الميزانية وكذا حسابات النتائج، فالميزانية تعتبر الوثيقة الأكثر أهمية في طريقة الذمة المالية لإيجاد قيمة

3.

- (قيمة رياضية محاسبية، قيمة رياضية أصلية)

- (قيمة جوهرية، الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال)

بالإضافة إلى ذلك فقد اعتبر النظام المالي المحاسبي أن جدول تغير الأموال الخاصة إحدى القوائم المالية

على عكس المخطط الوطني الذي اعتبره جدول من الملاحق، وهو ما يمكن اعتباره اعترافاً بأهمية حركة

¹: تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية في الجزائر مرجع سابق، ص: 59.

² - Jean-Guy DEGOS et Amal ABOU FAYAD, « Evaluation des entreprises, nouvelles méthodes et nouvelles procédures pour réussir », The certified accountant, Issue 20, Octobre 2004, p:70.

³ : HIRIGOYEN. G, **Evaluation de l'entreprise**, 2^{ème} édition, encyclopédie de gestion sous la direction d'Yves SIMON et Patrick JOFFRE, Economica, Paris, 1997, p : 383.

رؤوس الأم

1. من أرباحهم أو عائدات أسهمهم في متناول

فإن جدول تغير رؤوس الأموال يعتبر وثيقة هامة بالنسبة للخبير المقيم إذ ستمكنه من تحديد ودراسة احتياجات وموارد مخطط العمل ذلك أنه يشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في الفصول التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

كما أن الخبير المقيم عند إعداد مخطط الأعمال يكون بحاجة إلى إعداد برنامج النمو المتوقع، وتمويل هذا البرنامج تعتمد المؤسسة في البداية على القدرة على التمويل الذاتي، إذ يتم في البداية تقدير التمويل الداخلي سنويًا بعد تحديد رقم الأعمال الممكن بلوغه، فتحويل رقم الأعمال في شكل قدرة على التمويل الذاتي تتم عن طريق حساب نتيجة الاستغلال الإجمالية RBE والتي تعتبر من البيانات التي تميز الديناميكية العملية

2.

ولقد مكن النظام المحاسبي المالي من تحديد هذه النتيجة بطريقة آلية تظهر في جدول حسابات النتائج عكس المخطط الوطني المحاسبي الذي لم الرياضية التي تمكن من ذلك.

لجدول تدفقات الخزينة فهو الوثيقة التي تمكن مستعملي القوائم المالية من إعطاء الأساس

استخدام هذه التدفقات المالية.

وبذلك يتعزز عمل الخبير المقيم في حالة تقييم المؤسسات إذ يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي أسهم في إثراء المفاهيم والتعاريف وقواعد التسجيل والتقييم، كما يمكن اعتباره محاسبي غاية في الأهمية من حيث المحتوى بالنظر إلى التي تتضمنها القوائم المالية والتي أعدت وفق قواعد مفصلة تخص التسجيل والتقييم المحاسبي للمعاملات وهو الأمر الذي يشجع على فحص الحسابات ومن ثم سهولة مهمة التقييم. كما أن اعتماد مفهوم القيمة العادلة لتقييم أصول وخصوم المؤسسة من شأنه إضفاء صبغة جديدة على عملية التقييم بشكل عام، وعمل الخبير المقيم بشكل خاص، حيث تقتضي سياسات الحيطرة والحذر والإفصاح والشفافية المتوقع بها في القوائم المالية ضرورة قياس انخفاض قيمة الأصول، إذ لم يعد قسط الاهتلاك يكفي لتغطية الانخفاض الحاصل في قي

¹: كمال رزق وآخرون، "النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات"، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد "دحلب"، البلدة، كلية العلو التسير، يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص: 7.

²: Simon PARIENTE, op.cit, p : 235.

وفي هذا الصدد يكون من الضروري الاعتراف بالانخفاض الحاد في قيمة الأصل الثابت في الميزانية إذا ما توفرت الأحداث أو الظروف التي تشير إلى أن القيمة المرحلة للأصول المستخدمة قد لا تكون قابلة للاسترداد، وفي هذه الحالة تقوم المؤسسة بالاستعانة بالخبرة المحاسبية بإجراء اختبار الاسترداد وتقدير قيمة المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام الأصل وصولاً إلى نهاية مدته العمرية، ويتم بذلك تحرير العادلة المعترف بها يكون الخبير المقيم أمام حالتين مختلفتين:¹

- القيمة الدفترية أكبر من السيولة النقدية غير المخصومة يعني وجود خسارة يجب الاعتراف بها
 - تجاوز السيولة النقدية للقيمة الدفترية يعني لا يوجد خسارة ومن ثم لا حاجة للاعتراف.
- يصبح في يد الخبير المقيم ميزانية اقتصادية بدلاً من ميزانية محاسبية ستاتيكية، إذ تركز الميزانية الاقتصادية وفق مبادئ النظام المحاسبي المالي على مبدأ المنافع الاقتصادية المستقبلية، وهو ما يتوافق مع مبدأ تقييم في ظل ظروف المستقبل المحتمل.

شكل القانوني والانتقال بذلك من ميزانية محاسبية إلى

تقييم بعض البنود عملية صعبة يكتنفها الغموض كالضرائب المؤجلة، وتكاليف الاقتراض وغيرها من البنود التي لاقت صعوبة في التقييم على أرض الواقع، وذلك بالنسبة لأكثر المؤسسات فكيف الحال بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة العمومية بالتحديد التي لازالت عالقة في فهم آليات النظام المحاسبي المالي، والاعتماد على أساليب تجاوزها الزمن في التخطيط والتسيير بشكل عام بالنسبة للمؤسسات الجزائرية بشكل عام.

¹ : H.H.NURNBERG and W.NELSON, " Auditing consideration of FASB 121", journal of accounting, July, 1996, p: 71.

المبحث الثالث: تحديد التدفقات، المعدلات والزمن في إطار عملية تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ترتبط عملية التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية مهما كان حجمها كبيرة كانت أم متوسطة أم صغيرة عوامل أساسية تتمثل في التدفقات، الزمن والمعدلات، بحيث يتطلب تقييم الأصول المادية والمالية هذه المؤسسات معرفة تدفقاتها المستقبلية على أساس مجموعة من المعدلات ذات التأثير القوي على نشاط المؤسسة في الحاضر والمستقبل، وذلك خلال فترة زمنية محددة.

المطلب الأول: التدفقات وعلاقتها بالتقييم المالي للمؤسسات

يقتضي المنطق المالي أن كل إشكال معقد في مجال المالية يتم حله ببساطة إذا ما تم الاعتماد في التحليل

العودة إلى تعريف فيشر 1917 Fisher

إلى القول بأن قيمة المؤسسة هي كذلك قيمة نتائجها وعوائدها المستقبلية التي تفرزها مختلف الأنشطة في ظل ظروف اس .
وبهذا تعتبر التدفقات من اهم المعايير المستعملة في تقييم
لما لها من
ذلك أن قيمة المؤسسة هي دالة تابعة للمكاسب التي ستنتجها والعوائد المنتظرة منها.

1- النتائج كمؤشر للفعالية داخل المؤسسات محل التقييم

مما لا شك فيه أن مفهوم التقييم المالي يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم أداء المؤسسة محل التقييم، وتعتبر ا
المحفقة داخل هذه المؤسسة من المؤشرات التي يستعان بها للحكم على ادائها الذي يعتبر كمحفز قوي لدى
المشتري المحتمل على الشراء من جهة، وكحجة قوية لد

هيم التي ترتبط ببعضها البعض والتي تتمثل في:¹

- النتيجة الصافية، النتيجة الجارية، النتيجة الجارية بعد المصاريف المالية، المتاح بعد تمويل الاستثمارات وتمويل
النمو، تغير النقدية؛ ، الأرباح الموزعة، الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي، EBIT

EBITDA

وتعتبر هذه النتائج على اختلاف مفاهيمها والعناصر المكونة لها كمؤشرات أداء هامة لدى المسيرين
والمحللين الماليين للحكم على فعالية نشاط المؤسسة بمفهومه الواسع (الأداء المالي، المردودية الاقتصادية والمالية،
...).

¹: Jean-Claude TOURNIER et Jean- Baptiste TOURNIER, *Evaluation d'entreprise* " Que vaut une entreprise? 3ième edition, Organisation, Paris, 2002, pp: 131-138.

بالإضافة إلى ذلك تعتبر المردودية من المفاهيم التي يعولّ عليها كثيرا في عمليات التقييم المالي من حيث
أما معدل العائد المنتظر من وراء رؤوس الاموال المستثمرة، وهو المعدل الذي يستعمل لتحديد العوائد المستقبلية

فالمردودية هي النتيجة المحصّل عليها بالمقارنة مع الإمكانيات المالية المستعملة للحصول عليها
(المستخدمة في الاستغلال)، وبذلك فهي تنقسم إلى مردودية مالية ومردودية اقتصادية، إذ تمثل
المردودية الاقتصادية دليل التطور الاقتصادي للمؤسسة نظرا لآها مصدر لمختلف اشكال مساهمة المؤسسة في
(، الضرائب، الفوائد، المساهمات الاجتماعية...) في حين تمثل المردودية المالية مقياس
لقدرة المؤسسة على تحصيل عائد من وراء توظيف أموالها لضمان تجديد تجهيزات الإنتاج (التمويل الذاتي
(تمويل ذاتي للشراء).

وبالإضافة إلى المردودية المالية والمردودية الاقتصادية ومخت

المؤسسة محل التقييم والتي من شأها التأثير في قرار الشراء لدى المستثمر المحتمل وتتمثل هذه المؤشرات في:¹

-
-
-

يمكن القول أن هذه المؤشرات الثلاث بالإضافة إلى المردودية بمفهومها لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل

من الممكن الحصول على قيمة أعظمية لها تؤدي في الأخير إلى تعظيم ثروة الملاك.
والمردودية وباقي المؤشرات الأخرى ترتبط ببعضها البعض من خلال مفهوم
التدفقات، إذ أنه لا يمكن لمؤسسة أن تكون قادرة على البقاء إلا إذا كان ما تحققه من فائض إجمالي للاستغلال
قادر على تغطية أو تمويل مخزون رأس المال الثابت والدوري ه أنه لا يمكن
لمؤسسة الاستمرار إلا إذا كانت قادرة على تحقيق مردودية أكبر أو تساوي الصفر وفي حالة العكس ستكون
المؤسسة مهددة بالزوال مهما كانت الهيكلة المالية التي تبنتها.²

¹ :Florence PIERRE avec la collaboration de Eastache BEANCON, **Valorisation d'entreprise et théorie financière**, Organisation, Paris, 2014, pp : 38-43.

² : Ibid, p : 41.

2-التدفق النقدي الحر كأساس لعمليات التقييم المالي

استعماله في عمليات التقييم المالي لتحديد قدرة المؤسسة على تحقيق ن التحليل الذي يركز على مفهوم التدفقات يعمل وقف آلية من تغير حسابات الميزانية بين تاريخين لإقفال الحسابات، وهو الأمر الذي يسمح بتقدير أهمية () والمتولدة عن خسائر السيولة الآتية ().

في هذا الصدد تساءل كل من جون كلود تورنيير Jean-Claude Tournier

Jean-Baptiste Tournier عن طبيعة النتائج التي من الممكن أن تستخدم كأساس لعمليات التقييم، وبعد تحليلهما وتعريفهما لمختلف أنواع تدفقات النتائج التي تتولد داخل المؤسسة والتي سبق ذكره المفهوم الأنسب للاستعمال في عمليات التقييم المالي هو التدفق النقدي الحر Free Cash-flow الغير معالج¹ وهما يعتبران أن المعيار الوحيد هو التدفق النقدي الحر والذي يمثل بطريقة

ويعرّف Jensen (1986) التدفق النقدي الحر على أنه مجموع التدفقات المتاحة بعد تمويل جميع المشاريع ذات القيمة الحالية الصافية الموجبة على أساس معدل قيمة الحالية يكون مساويا لتكلفة رأس المال.² / ضعية أو حالة تدفق نقدي حر، فإنه غالبا ما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين وفرة في تدفقات الخزينة وعدم وجود فرص استثمارية جيدة.

لكن المؤسسات التي لديها هذه الوفرة (تدفقات خزنية كبيرة)، وفي حالة عدم وجود فرص استثمارية جيدة فإنها ستواجه خطر تبديد هذه التدفقات من طرف المسيرين في مشاريع من شأنها تدمير القيمة. ومع ذلك، فإن هذه الوفرة ليست شاملة في نظر كل من جون كلود تورنيير وجون بابتست تورنيير وذلك في حالة وجود الربح الصافي والذي يعتبر ثاني أكبر معيار للتقييم، إذ من الضروري أن تحتفظ المؤسسة بجزء من الربح الصافي لتغطية استثماراتها وكذلك لتغطية النمو، وهذا يعني تقي المشتري المحتمل الحصول عليها كلها في ظل ظروف استمرار نشاط الاستغلال.

لذلك يمكن القول إلى حد ما، أن هذا الجزء المقيد ليس له الطبيعة الحقيقية للنتيجة بالمعنى المطلق للمصطلح، غير أنه يتم منح أفضلية كبيرة لاستعمال التدفق النقدي الحر كأساس لعمليات التقييم المالي. د التدفق النقدي الحر أهميته في عمليات التقييم المالي في قدرته على قي

ة في حساب قيمة المؤسسة عن طريق نموذج

.DFC

¹ : Jean-Claude TOURNIER et Jean-Baptiste TOURNIER, op.cit, p : 139.

² : Mehdi NEKHELI et al, « free cash-flow, gouvernance et politique financière des entreprises françaises », cahier du FARGO N°1090102, LEG-UMG Cours 5118, Université de Bourgogne, sans date, p : 02.

ويحسب التدفق النقدي الحر أو تدفقات الخزينة المتاحة بالعلاقة:¹

إجمالي فائض الاستغلال

- تغيرات احتياجات رأس المال العامل

- الضريبة على نتيجة الاستغلال

- الاستثمار الصافي للاستثمارات

=

وتعود تدفقات الخزينة المتاحة في النهاية إلى ممولي المؤسسة الذين قاموا بتمويل الأصل الاقتصادي، وهم المساهمون والهيئات المالية المقرضة وذلك في شكل تسديد للديون ودفع الفوائد المترتبة عنها بالنسبة للمقرضين، للمساهمين.

أما في حالات التقييم المالي، فيتم بحيث يعتبر

وفي ظل الاهتمام بتحديد التدفقات المستقبلية المتولدة عن نشاط المؤسسة محل التقييم يزداد الاهتمام بالمعدل الذي سيتم استخدامه في استحداث هذه التدفقات إذ يشكل دنى من المردودية حقلًا واسعًا من الدراسة بالإضافة إلى العديد من الأبحاث والدراسات التي تمخضت عن هذا الحقل.

المطلب الثاني: المعدلات والعلاوات

وتقدير مختلف المعدلات وعلاوات الخطر التي تستخدم في تقييم المؤسسات الكبيرة الحجم، وقد أكدت العديد من الأبحاث والدراسات عدم إمكانية تطبيق هذه النماذج والطرق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي أدى إلى ظهور مبادرات وإجتهادات عديدة كان الهدف منها هو تعديل أو اقتراح نماذج لحساب وتقدير مختلف المعدلات التي تستخدم في تقييم هذا النوع

1- المعدلات والعلاوات المستخدمة في عملية تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرجوع إلى مفهوم المنافع الاقتصادية في إطار عملية التقييم المالي للمؤسسات، فإن تحديد قيمة يتطلب تحديد العائد المنتظر الذي يحفز المشتري المحتمل، إذ يترجم هذا العائد في شكل معدل يتجسد في تكلفة رأس المال، وقد أسهمت النظرية المالية بشكل واسع في كيفية تحديد هذه التكلفة من خلال نموذج تقييم الأصول المالية وذلك في المؤسسات الكبيرة الحجم.

¹ : Gérard CHAPALIN, op.cit, p : 73.

غم من أهمية هذا النموذج ونجاحه الواسع إلا أن استعماله في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتماشى مع خصوصيات هذا النوع من المؤسسات، الأمر الذي فتح المجال أمام الكثير من الأبحاث التي جاءت بمبادرات كان الهدف منها تعديل هذا النموذج بما يتماشى مع سياق المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حيث كان التركيز أساسا على تكلفة الأموال الخاصة بالنظر إلى صعوبة تحديد المعامل β_e بالإضافة إلى العلاوات ()

1-1 تكلفة رأس المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

"المتوسط الحسابي المرجح للتكاليف الناجمة عن مختلف الموارد المالية

1 ."

وتعريف كذلك بأنها تكلفة التضحية التي على أساسها يقبل ملاك رؤوس الأموال التضحية برؤوس أموالهم داخل المؤسسة في شكل استثمارات".²

كما تعرف أيضا بأنها معدل المردودية الأدنى المطلد

- المساهمين والمقرضين -

3 ."

كما تعرف أيضا بأنها معدل المردودية الأدنى الذي يفترض

ة من طرف المساهمين وكذلك المردودية المطلوبة من طرف المقرضين.⁴

ي أساس هذه التعاريف فإنه يمكن اعتبار تكلف المردودية الأدنى الذي على

أساسه يقبل المستثمرون (مساهمين ومقرضين) التضحية برؤوس أموالهم في مقابل الحصول على مستوى مردودية ر في المستقبل، وهي بذلك تتكون من تكلفة الأموال الخاصة وتكلفة الديون، وبالتالي فهي تمثل مجموع تكاليف مختلف مصادر التمويل مرجحة بأهميتها النسبية في رأس مال المؤسسة، ولذلك سميت بالتكلفة المتوسطة

المرجحة والتي يرمز لها بالرمز CMPC :

$$CMPC = r_D (1 - t) \frac{D}{V} + r_E \frac{E}{V}$$

¹ : Jean BARREAU et Jacqueline DELAHAYE, **Gestion financière de l'entreprise, Manuel et application**, 9^{ème} édition DUNOD, Paris, 2000, p : 152.

² : Athmane IHDDADENE, Problématique de l'évaluation des entreprises publiques en privatisation par l'investisseur privé Algérien, thèse de doctorat en sciences de gestion « option finance », école supérieure de commerce d'Alger, Algérie, 2007, p : 67.

³ : Ouafa SAKKA et Moujib BAHRI, « Evaluation du coût du capital dans les PME », critique de la littérature, Regine ; sasktchewan, ASAC, 2010, p : 01.

⁴ : Pierre VERNIMMEN et al, **finance d'entreprise**, 4^{ème} édition, DALLOZ, Paris, 2000, p : 634.

حيث:

r_D

r_E

t

D

E

$E + D : V$

وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة رأس المال والتي
الذي ينتظره وليس في

في البورصة والمؤسسات الكبيرة الحجم إطارا
المال، غير أن هذا الإطار يصعب إن لم يستحيل تطبيقه بنسخته
الأصلية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للخصائص التي تميزها والتي تجعل من فر يات النظرية المالية غير
وتتعلق هذه الخصائص خاصة ب:¹

- اب سوق عامة أين يتم تداول الأوراق المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - في استثمارات هذا النوع من المؤسسات.
- وتكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة كانت أم عامة كما سبق الذكر في حاجة إلى تقدير تكلفة رأس المال في حالات مختلفة من بينها التقييم المالي عند تغيير ملكية المؤسسة، لكنها تواجه صعوبات عديدة الأمر الذي أدى ببعض الباحثين في مجال المالية إلى اقتراح بعض التعديلات على النظرية المالية الكلاسيكية لتقدير تكلفة رأس المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين اقتراح البعض الآخر طرق لا تمد بالصلة لهذه النظرية.

وتكمن صعوبة تقدير تكلفة رأس المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عاملين:²
العامل الأول: عدم إمكانية التحقق من العديد من الفرضيات التي تقوم عليها النظرية المالية الكلاسيكية
الاستثمارات والتي تركز عليها العلاقة الرياضية لتكلفة رأس المال ومن بين أهم هذه الفرضيات:³

¹ : Ouafa SAKKA et Moujib BAHRI, op.cit, p : 03.

² : Ibid, p : 05.

³ : Cecile CARPENTIER et Jean-Marc SURET, « le coût du capital, entrepreneuriat », work paper, Laval university, fellow CIRANO et Europeau center for corporate studies, 4 Novembre, 2011, p: 4-5.

الأولى، لا بد أن يكون لدى المؤسسة إمكانية تجميع المعلومات عن الأسعار بالإضافة إلى إمكانية ، وهو ليس الحال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه ليس لديها أسهم يمكن تداولها، كما أنه

تميز المحفظة الاستثمارية لملاك المؤسسة بالتنوع، لكن وفي سياق المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فإن المقاول يقوم باستثمار جزء كبير من ثروته أو كلها في المؤسسة لتكون لديه محفظة استثمارية قليلة التنوع تعرضه لنوع آخر من الخطر يختلف في البورصة، وفي هذه الحالة فإن تحديد تكلفة رأس المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم من خلال مخاطر غير نظامية.

العامل الثاني: نقص السيولة الذي يعتبر مشكلا أساسيا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير المدرجة في البورصة بسرعة ومقابل تكلفة ضعيفة يؤدي بالمستثمر إلى القبول بخطر إضافي يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال من خلال علاوة نقص السيولة التي تؤدي بدورها إلى تكوين خ

فء ساكا وموجب بحري Ouafa Sakka et Moujib BAHRI

حقيقة أن تحديد تكلفة رأس المال تعتبر أمرا معقدا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بيد أن تحديد تكلفة الأموال الخاصة هي الصعوبة الرئيسية في ذلك على عكس تكلفة الديون المقترضة من الهيئات المالية حيث تطلب هذه الأخيرة عدل عائد يحدد على أساس ثلاث مقاربات:

- **المقاربة الأولى:** الاسمي المتوسط على الديون، والذي يعادل التكلفة التاريخية
- **المقاربة الثانية:** استعمال معدل فائدة إسمي حالي والذي يفترض أن المؤسسة تتكبد الدين في الوقت الحالي
- **المقاربة الثالثة:** المعدل الذي لها درجة

ا سوف تكون قادرة على تحديد معدل العائد الحالي المتوسط

تشوب كل من هذه المقاربات جملة من يقترح الباحثان ترك الخيار للمحلل المالي للحكم على المقاربة التي يراها أنسب للاستخدام في ظل ما توفر لديه من معلومات.

1-2 تحديد تكلفة الأموال الخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

MEDAF من إعطاء الصيغة التي من خلالها تقوم المؤسسات

الكبيرة الحجم من قياس وتقدير تكلفة أموالها الخاصة وذلك وفق العلاقة التالية:

$$E(R_e) = R_f + \beta_e (R_m - R_f) = \text{تكلفة الأموال الخاصة}$$

R_f : المعدّل الخالي من الخطر.

R_m :

β_e :

لكن تطبيق هذا النموذج في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص غير المدرجة يعد أمراً صعباً،

هذه الصعوبة في تحديد المعامل β نظراً لعدة أسباب من أهمها:

- توفر العوائد البورصية التاريخية الخاصة بالمؤسسة، والتي تعتبر غير متوفرة في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- في الحسابان سوى المخاطر النظامية²

في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يملك محفظة استثمارية متنوعة وبالتالي

فاستثماره يحمل خطراً نوعياً هاماً.

إن نقص التنوع في المستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخلق خطراً غير نظامي يمكن إدخاله في

تقييم تكلفة الأموال الخاصة في شكل علاوة أو علاوات خطر متع فإذا ما تم تقييم هذه العلاوات بشكل

والخاصة التي تنتج في الأخير ستعكس الفروق في العوائد التي يمكن لمستثمر ما أن

مقابل الفروق في المخاطر.

وفي هذا الصدد يشير الباحثان وفاء ساكا وموجب بح إلى

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

() وهي علاوات تخص أو تطبق على المساهمين، بحيث

ككل قبل العلاوات المرتبطة بالمساهمين.

¹: e حساسية الاصول بالنسبة إلى السوق، فهو يقيس التغير المتوقع في عائد الأصل عند التغير بنسبة 1% في عائد محفظة السوق.

²: يشير الخطر النظامي إلى حساسية الأوراق المالية لمؤسسة ما لتغيرات عائد السوق، إذ لا يمكن تجاوز هذا الخطر عن طريق التنوع.

³: تم استعمال مصطلح المخاطر النوعية للإشارة إلى الخطر الناتج عن عدم وجود تنوع في المحفظة الاستثمارية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه تعتبر من بين الاقتراحات المتعلقة بما يتوافق مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الاقتراحات المقدمة لتقدير β_e في هذا النوع من

1-3-3 الاقتراحات المتعلقة بتقدير معامل β_e في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

e يمثل العنصر الأكثر صعوبة في تحديد تكلفة الأموال الخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك وفي إطار تعديل نموذج تقييم الأصول المالية، تم اقتراح جملة من الطرق لحساب هذا المعامل بما يتوافق مع سياق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد اقترحت الأدبيات التي عالجت طريقتين هما:¹

- β

- β المحاسبي.

1-3-1 استعمال معامل β الخاص بالمؤسسات المماثلة

حسب هذه الط β لمؤسسة مدرجة في البورصة مماثلة لمؤسسة صغيرة

β لمؤسسة مدرجة في البورصة بالعلاقة

التي تعبر عن الانحدار بين عائد المؤسسة كمتغير تابع وعائد السوق كمتغير مستقل حيث أن ميل الانحدار يمثل β الي:

$$\beta_e = \frac{Cov(R_e, R_m)}{VAR(R_m)}$$

حيث:

COV: الجذر التربيعي للتباين

VAR: ()

R_e : () .

R_m : .

وفي هذا الإطار يوصي الباحثان (Smith et Smith 2000) β

الخاص بالمؤسسة المماثلة المدرجة في البورصة لأنه يعبر عن معامل بورصي

السوق، وهو لا يأخذ في الحسبان الخطر الإجمالي لأصول المؤسسة، لذلك فهما يقترحان استعمال المعامل β

β

:

¹ : Ouafa SAKKA et Moujib BAHRI, op.cit, p : 06.

$$A = E \frac{E}{V}$$

حيث:

β A

β E

E

V: القيمة السوقية لأصول هذه المؤسسة.

لقد تعرضت هذه الطريقة انتقادات أهمها ما يتعلق باستخدام المؤسسات المماثلة في السوق لتقدير

β ، إذ تتمثل الصعوبة في إيجاد مؤسسات مماثلة فعلا، إذ أ

مؤسسات صغيرة ومتوسطة تكون متخصصة ولها منتجات وفرص سوقية يصعب مقارنتها او مطابقتها مع نظيراتها في المؤسسات المدرجة أو المؤسسات الكبيرة.

وللتأكد من أن المؤسسات التي تم اختيارها ستكون قابلة للمقارنة مع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قصد

التقييم يقترح دموردان 1997 (الربح الاستغلالي) مؤسسات التي تم اختيارها

والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة محل التقييم، فإذا كان الارتباط موجب وذو دلالة إحصائية، فإن المؤسسات التي تم اختيارها للمقارنة تعتبر قابلة للمقارنة، وهي في هذه الحالة مماثلة.

1-3-2 استخدام معامل المحاسبي

1

β

β المحاسبي، وقد اقترح فوس 1992 Voss في هذا الصدد العلاقة المالية لحساب المعامل β المحاسبي:

$$j = \frac{ROE_j}{ROE_m}$$

حيث:

ROE_j - يمثل العائد على حقوق مساهمين المؤسسة j استنادا إلى فترتين متتاليتين.

ROE_m - يمثل تغير العائد على حقوق مساهمي محفظة سوقية استنادا إلى نفس الفترتين المتتاليتين.

(1992 Voss) بدراسة تجريبية أشارت في الأخير إلى أن المعامل β المحاسبي يعتبر كمؤشر ذو

دلالة للخطر في المؤسسات الكبيرة الحجم والمدرجة في البورصة، في حين أنه لا يمثل

في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ : Ouafa SAKKA et Moujib BAHRI, op.cit, p : 07.

Voss، قام بها الباحثان س.ت بيار وبحري 2006 BAHRI et St

Pierre، والتي أجريت على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية إلى أن معامل المحاسبي لا يمثل الخطر الكلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأنه يحدد عن طريق الخطر المالي فقط.

β المحاسبي كأداة موثوقة لقياس الخطر الكلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا

إذا تم إضافة بعض العلاوات لقياس الخطر النوعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمت الإشارة إليها في

لقد تضمن هذا المطلب عرض لأحد أهم المؤشرات التي يتم أخذها في الحسبان في تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ألا وهو تكلفة رأس المال الذي يتجسد في معدّل العائد المطلوب من طرف المشتري المحتمل، حيث لم تشير الأبحاث التي تناولت إلى وجود معدّلات مطبقة في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وأخرى في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة بالإضافة إلى قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع

إلى أنه تم التعرض في هذه الدراسة إلى معدّل تكلفة رأس

التي من شاكها التأثير في قيمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مثل معدّل التضخم، معدّل الفائدة، حيث لم يكن ذلك من باب الإهمال، وإنما على اعتبار أهمية وحساسية معدّل تكلفة رأس المال، بالمقارنة مع المعدلات الأخرى في

المطلب الثالث: المدة المعتمدة في عملية التقييم المالي

تبر المدة الزمنية من العوامل الهامة والأساسية في عمليات التقييم المالي للمؤسسات بيد أن تحديد التدفقات المستقبلية للمؤسسة قصد التقييم يتطلب تحديد الفترة الزمنية التي سيتم اعتمادها من أجل تحديد هذه

وبحذر الإشارة إلى الاختلاف في المدة الزمنية المستند عليها في ذلك، إلا انه هناك اتفاق حول المجال

الزمني الذي يمكن من تحقيق شرط الواقعية في التقديرات.

1- المدة المرجعية

ق الزمني لعملية التقييم،

مر في هذا السياق بإشكاليتين متلازمتين:

- إشكالية تحديد المدة الزمنية التاريخية التي تمت خلالها عملية تحليل التدفقات.

- إشكالية تحديد المدة الزمنية المستقبلية التي سيتم في بناء تقديرات التدفقات.

ولى يتعلق الأمر باعتماد مدة زمنية يتم خلالها دراسة الوضعية المالية للمؤسسة

موضوع التقييم أي التشخيص المالي لوضعية المؤسسة حيث عادة ما يتم اعتماد فترة زمنية تتراوح ما بين 3 إلى 5

سنوات الأخيرة يتم فيها الكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف التي تخص الجانب المالي أو الصحة المالية

فخلال هذه الفترة الزمنية يقوم المحلل المالي والخبير المقيم باستخراج كل المؤشرات والتي تساعد في تحليل تدفقات المؤسسة بشكل مفصل الأمر الذي يسهل في مرحلة لاحقة عملية بناء تقديرات تخص التدفقات المستقبلية بيد أن تقدير المستقبل ينطلق من بيانات تخص تحديد المدة الزمنية المعتمدة في تحليل تدفقات المؤسسة لها علاقة بالمدة الزمنية المعتمدة في بناء تقديرات حول

بتحديد مدة زمنية يستند عليها في تحديد الري

وهي المدة الزمنية المعتمدة في بناء وإعداد مخطط الأعمال حيث يختلف الباحثون في هذا

السياق حول الفترة الزمنية للربح المستقبلي للمؤسسة قصد التقييم، فمنهم من يحددها ما بين 3 إلى 8

ومن منهم من يحددها ما بين 3 إلى 5 سنوات ومنهم من يحددها ما بين 3 إلى 4

الزمن في هذه الحالة يرتبط أساسا بطبيعة قطاع النشاط، وكذلك بحالة أداة الإنتاج، وهذا معناه أن اختيار المدة الزمنية في الإشكالية الثانية يرتبط بنوع الاستثمار¹ وبذلك لا بد أن يكون أفق قابلية الرؤية واقعي بالنظر إلى القطاع

2.

N في الصيغ الرياضية المستخدمة في حساب قيمة المؤسسة حيث:

$$V_E = \sum_{n=1}^N \frac{CF_n}{(1+i)^n} + \text{Valeur terminale}$$

حيث:

:V_E

:CF_n .n

N: عدد سنوات مخطط الأعمال.

i:

هذا معناه أن قيمة المؤسسة هي الجمع بين القيمة الحالية للتدفقات المحددة خلال أفق واضح والقيمة

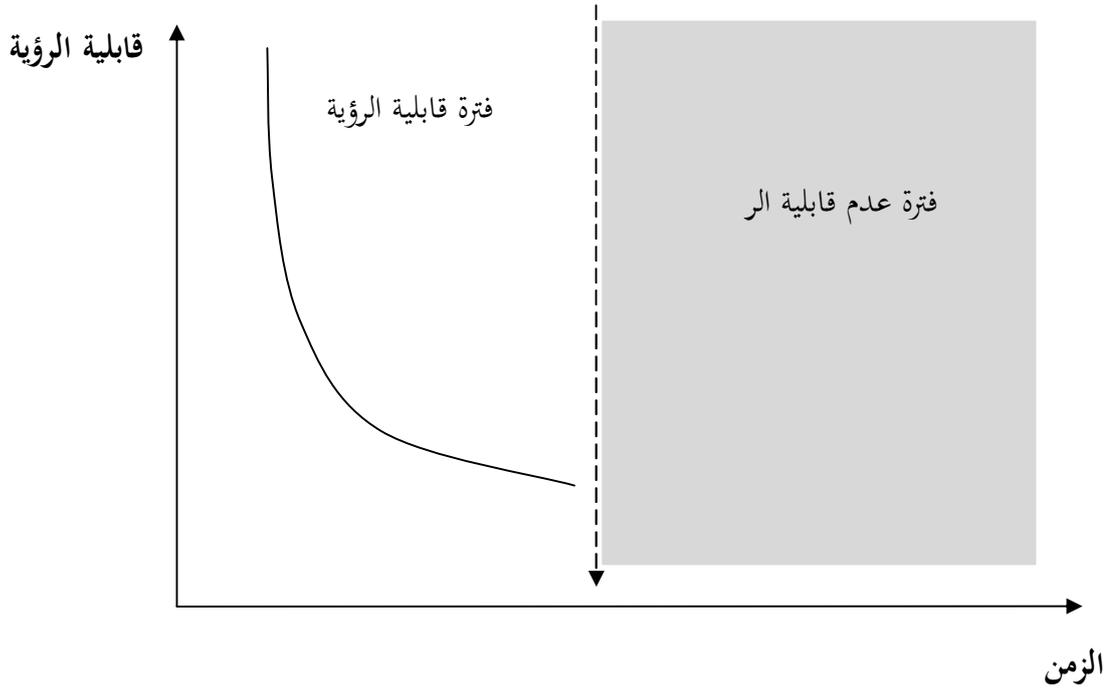
النهائية التي تمثل القيمة في نهاية هذا الأفق.

¹ : Gérard CHAPALIN, op.cit, p : 87.

² : Oliver SALUSTRO, « l'actualisation des flux futurs et taux d'actualisation, comment faire », Revue Economie et comptabilité, N°242, juin 2009, p : 41.

ويرى سيمون باربونتي Simon PARIENTE أن هذه المدة لا يجب أن تكون قصيرة جدا ولا طويلة ¹
أن قابلية الرؤية بالنسبة للنشاط الاستغلالي والشروط الاقتصادية للمحيط وآلية العمل تتناقص مع ²
إذ أن المدة التي يتم اختيارها تتوقف على قابلية الرؤية بالنسبة للمؤسسة أي على أفق ³
الي:

الشكل (3-4): العلاقة بين التقديرات والزمن



Source : Gérard CHAPALAIN, op.cit, p : 88.

بصفة عامة، إن التقديرات المبنية على المدى الطويل تعتبر غير واقعية إلا في حالات استثنائية وهو الحال

⁴، حيث تفقد التقديرات معناها إذا ما طالت الفترة المعتمدة في التقدير

⁵ أكثر من ثلاث إلى أربع سنوات.

¹ : Simon PARIENTE, op.cit, p : 262.

² : Gérard CHAPALIN, op.cit, p : 88.

³ : Athmane IHDDADANE, op.cit, p: 66 cité dans: Pierre VERNIMMEN et al, op.cit, p:628.

⁴ : Olivier SALUSTRO, op.cit, p : 41.

⁵ : Jean-Claude TOURNIER et Jean-Baptiste Tournier, op.cit, p : 41.

5 سنوات، بحيث وبعد هذه المدة تصبح التقديرات

عشوائية وافتراضية بدرجة أكبر.¹

كما يمكن أن تكون نوعية المعلومات من بين العوامل التي يتم أخذها في الحسبان عند اختيار المدة الزمنية التي سيتم اعتمادها لإعداد تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة محل التقييم، حيث كلما اتسع مجال كانت موثوقية المعلومات كبيرة²

بالرغم من أهمية عامل الزمن في عمليات التقييم المالي للمؤسسات حيث يشار إلى هذه الأهمية بشكل متكرر، إلا أن الدراسات والكتابات التي تناولت هذا العامل تكاد تكون قليلة، فأهمية هذا العامل نابعة من أهمية سياق عملية التقييم التي تتخطى الحاضر والماضي لتمتد إلى المستقبل الذي تحدد فيه التدفقات المستقبلية والتي تعتبر العنصر الحساس والأساسي بالنسبة للطرفين البائع والمشتري بيد أن المؤسسة هي قيمة اقتصادية.

كما تجدر الإشارة إلى غياب الدراسات التي عاجلت إشكالية

الزمني لعملية التقييم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من أن هذا النوع من المؤسسات يعاني كما سبق وأن لى عدم الاهتمام به في سياق مخطط الأعمال.

¹ : Gérard CHAPALIN, op.cit, p : 88.

² : Athmane IHDDADANE, op.cit, p: 66.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل الذي عالج في ثناياه العمليات الضرورية السابقة لعملية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسط :

- يقترن التشخيص بصفة عامة بعملية التقييم المالي كمرحلة ضرورية
- يعتبر التشخيص المالي بمثابة الفحص الذي يتم اعتماده كقاعدة للانطلاق في تقدير العوائد المستقبلية وذلك من التي تكتنف الجانب المالي للمؤسسة في ضوء المعالجة المالية للبيانات المحاسبية والمالية والقيام بتحليل مالي مفصل.
- يواجه التشخيص المالي في إطار عملية التقييم المالي صعوبة خاصة ناتجة عن الخصائص المالية التي تميز هذا النوع من المؤسسات والتي تؤثر على جودة
- تحتاج عملية تقدير العوائد المستقبلية للمؤسسة قيد التقييم إلى إعداد مخطط أعمال يكون بمثابة ترجمة اقتصادية لمكانيات التطور مستقبلا وفرص النمو، ولكن قد لا يكون ذلك ممكنا في المؤسسة الصغيرة واعتمادها على التخطيط الاستراتيجي هذا من جهة، وكذلك قلة امكانياتها المادية والبشرية ومن تم
- توفر المعلومات والوثائق المحاسبية والمالية نظاما معلوماتيا يمكن من خلاله إعداد مرحلي التشخيص ومخطط بالإيجاب على مصداقية عملية التقييم المالي خاصة فيما يتعلق بالقوائم المالية التي أعدت وفق النظام المحاسبي والمالي والتي ستسهم في تسهيل عملية التقييم المالي.
- يطرح الجانب التقني من عملية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشكالا يتعلق بصعوبة تحديد لتدفقات النقدية المستقبلية لهذا النوع من المؤسسات خاصة في (إن لم تكن) الدراسات التي عاجلت هذه الإشكالية، حيث نسب حلا لا غنى عنه لإضفاء المصداقية على عملية التقييم.

يقتزن ظهور مفهوم القيمة في الفكر المحاسبي بمفهوم القياس المحاسبي والذي يعتبر التقنية التي من خلالها يمكن قياس ثروة المؤسسة، لكن و بزيادة الحاجة إلى رؤوس الأموال وسرعة تطور الأسواق، وإدراك أهمية عمليات الاندماج والامتلاك، ناهيك، وهذا الأهم عن تطور الفكر المحاسبي من خلال عولمة مالية محاسبية اجتاحت العالم بأكمله وتجسدت من خلال التوحيد المحاسبي الذي أفرز معايير محاسبية كان لها كبير الاثر في إثراء مفهوم القيمة وإضفاء صبغة جديدة على أهمية قيمة المؤسسة، فقد أخذ موضوع قيمة المؤسسة منحاً جديداً.

وقد أدى هذا التطور الحاصل على الصعيد المحاسبي إلى ظهور الحاجة إلى تطوير الطرق والأساليب التي يمكن استخدامها لتحديد قيمة المؤسسة، فالمعايير المحاسبية الدولية عززت مفهوم السوق فيما يتعلق بتقييم المؤسسة الاقتصادية، إذ أصبحت مؤشرات خلق القيمة بمثابة مدخلات هامة لاستخلاص القيمة السوقية لها.

لكن وبالرغم من هذا التطور الذي أسهم في بقاء وتجدد موضوع القيمة إلى حد الساعة، إلا أن تحديد قيمة المؤسسة بالنسبة للأطراف المهتمة بعملية التقييم وخاصة المستثمرين يبقى دائماً كعملية لا بد أن تعكس الكثير من المصداقية في نظرهم، فقيمة المؤسسة تعبر عن رأي أو وجهة نظر تخضت عن الكثير من الجهد، الكفاءة والنزاهة، وهي عوامل يجب أن تتوفر في جميع مراحل عملية التقييم خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتي تغيب فيها بعض الشروط التي قد تؤثر على مصداقية عملية التقييم المالي.

فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وبحكم خصائصها المالية التي تميزها عن باقي المؤسسات الكبيرة الحجم والتي تؤثر على موضوعية القياس المحاسبي ومن ثمة على موثوقية المعلومات المالية التي تحويها القوائم المالية التي سيتم اعتمادها في عملية التقييم، يمكن أن يجعل من عملية تقييم هذا النوع من المؤسسات لا تتسم بقدر كاف من المصداقية.

المبحث الأول: تطور طرق التقييم المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية

لقد اهتمت النظرية المالية ومنذ البداية بالقيمة كمفهوم أساسي وجوهري ضمن هدف تعظيم قيمة المؤسسة سواء من خلال تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة الاقتصادية للمؤسسة، وبتعدد وغزارة الكتابات والأبحاث التي عاجلت هذا المفهوم ضمن النظرية المالية تعددت أنواع القيمة التي يمكن أن تتعامل معها المؤسسة، لتتعدد بذلك طرق التقييم التي يتم اعتمادها من أجل تحديد قيمة للمؤسسة في ظل أحد أغراض عملية التقييم. وقد مكنت النظرية المالية من خلال نظريات كثيرة (نظرية الخيارات، نظرية الإشارة، نظرية الوكالة،...) من حياكة نظرية قيمة المؤسسة والتي اختلفت بدراسة أدوات قياس القيمة والتي ظلت ولفترة من الزمن حكرًا أو من مهام المحاسبة تحت مسمى القياس المحاسبي ليتم الانتقال بعد ذلك بالقيمة من الفكر المحاسبي إلى الفكر المالي، حيث تمكنت نظرية قيمة المؤسسة من إيجاد طرق وأساليب تمكن من حساب قيمة للمؤسسة، بحيث تطورت هذه الطرق تبعاً لمتغيرات عديدة منها ما تعلق بالشق المحاسبي والمتمثل في تطور طرق القياس بعد التوحيد المحاسبي الذي فرضته العولمة المحاسبية والذي تجسد من خلال المعايير المحاسبية الدولية، ومنها ما تعلق بالشق التقني لعملية التقييم أي أبعاد عملية التقييم والمتمثلة في معدّل خصم التدفقات (معدل رؤوس الأموال المستثمرة) وكذلك طريقة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

المطلب الأول: الحاجة إلى تطوير طرق التقييم المالي للمؤسسات

لقد خلصت نظرية قيمة المؤسسة إلى ازدواجية تقييم الأصول المالية والمادية للمؤسسة انطلاقاً من ازدواجية أبعاد القيمة، إذ يقتضي البعد الجوهري تقييم أصول المؤسسة على أساس تدفقاتها المستقبلية في حين سوق في تح

على المستويين الاقتصادي والمحاسبي إلى السعي وراء تطوير طرق التقييم
ة، فقيمة المؤسسة هي متغير تابع يتأثر بمتغيرات خارجية (

(... ومتغيرات داخلية)

إستراتيجية النمو الخارجي، التسعير،...).

1- طرق وأساليب التقييم المالي

تعتبر طرق التقييم المالي المستخدمة لتحديد قيمة المؤسسة كثيرة ومتعددة، فقد أحصى منها موج

¹، بحيث صنفت هذه (19)

Mauguière

:

-

-

¹ : Bruno CAVALIER, op.cit, p : 89

والجدول الموالي يبين طرق التقييم التي تتضمنها كل مقارنة من هذه الم
الجدول (1-4): طرق وأساليب التقييم المالي

عنصر التقييم	طرق التقييم	المقارنة
تقييم الأصول	الأصل الصافي المحاسبي ANC VS CPNE CNE	المقارنة الذمية
تقييم الأصول	DCF	المقارنة الجوهرية (المردودية)
تقييم الأسهم	Dividendes Gordon/Shapiro	
تقييم الأصول	معدل السعر إلى العائد PER MREX مضاعف الفائض الاستغلالي MEBE	المقارنة المقارنة
تقييم الأسهم	Bates	
تقييم الأصول	Good-Will	المقارنة الشائبة
تقييم الأسهم	Tobin « q »	

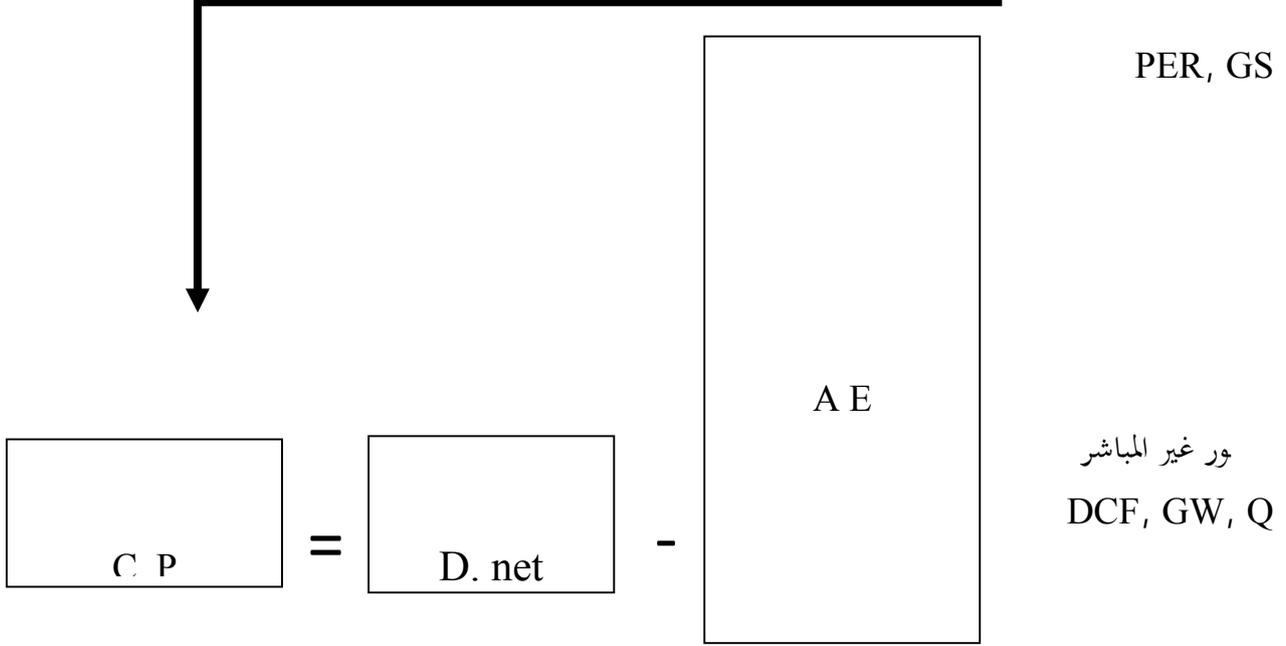
المصدر: بحوث علمية سابقة.

د طرق التقييم بين كلاسيكية وأخرى حديثة، بالإضافة إلى إمكانية استعمال
هذه المقاربات سواء من أجل تقييم الأصل الاقتصادي أو من أجل تقييم أسهم المؤسسة عدا المقارنة ال
التي تتضمن جملة من الطرق تستخدم في تقييم الأصول

Pierre VERNIMMEN

الي:

الشكل (1-4): المنظور المباشر وغير المباشر لطرق التقييم



$$CP + D. net = AE$$

Sources : Pierre VERNIMMEN, Finance d'entreprise, 6^{ème} édition, Dalloz, Paris, 2005, p : 842.

التقييم التي تستخدم في تقييم الأسهم، وبالتالي يمكن

ركز المنظور غير المباشر على طرق

التقييم المستعملة في تحديد قيمة الأصل الاقتصادي (Good Will DCF « q » Tobin ...)

التي تستخدم في تقييم الأصول فقط دون الأسهم.

وفيمايلي شرح مختصر لمختلف المقاربات المستخدمة في التقييم المالي بغرض تحديد قيمة المؤسسة

1-1 المقاربة الذمية

ترتكز هذه المقاربة على البيانات المحاسبية خاصة على هذه الطريقة لإعطاء قيمة إجمالية لأصول المؤسسة في ظل مبدأ استمرارية النشاط. وقد واجهت هذه المقاربة عدّة 1:

- تركز على الميزانية لا يمكنها إعطاء سوى رؤية ستاتيكية خلفية للمؤسسة، إذ حتى وبعد المعالجة المحاسبية لبعض عناصر الخصوم والأصول لن يتغير شيئا؛
 - في الوثائق المحاسبية (...) والتي تعتبر
 - إن هذه المقاربة لا تترجم ولا تعكس الاهتمامات الحقيقية للمستثمرين فهؤلاء يراهنون على المستقبل عند
- ومن منطلق أن المؤسسة تشتري لمستقبلها وليس لماضيها²

بالنسبة لهم لاتخاذ قرار الشراء من عدمه، فقد اقترح خبراء المحاسبة والمالية إضافة فائض القيمة Good Will إلى الأصل الصافي المحاسبي.

1-2 المقاربة الثنائية

قدرة المؤسسة على توليد أرباح في

، فقد اقترح خبراء المحاسبة والمالية مقاربة أخرى صر المعنوية حيث يتم تحديد قيمة المؤسسة انطلاقا من مجموع الأصل المحاسبي

CPNE

VS

CE، والتي تعتبر هي نفسها كطرق تصنف ضمن المقاربة الأولى ()

¹ : Alain SHATT et Thierry ROY, « Faut-il faire évaluer les méthodes d'évaluation d'entreprise ? », Revue fiduciaire de comptabilité, N° 442, Mars 2002, p : 08.

² : Pierre VERNIMMEN, Finance d'entreprise, 6^{ème} édition, op.cit, p : 846.

Good Will

وقد انتقدت هذه الطريقة كذلك بالنظر إلى

أثارت هذه الطريقة التساؤل منطقيا حول الإسهام الخاص بطريقة تهدف إلى ال
بيانات محاسبية ستاتيكية ومقاربة مركزة على التدفقات النقدية.¹

تعتبر المقاربة الذمية والمقاربة الثنائية من المقاربات التي لا تركز على النظرية المالية، فهي نابعة من
واقترحات خبراء المحاسبة وخبراء المالية، حيث ولفترة طويلة من الزمن ظلت مسألة تقييم
المؤسسات حكرا عليهم في مواجهة المشاكل المتعلقة بنقل ملكية المؤسسات.

في ذلك ضمن إطار نظري متكامل المعالم، حيث وبالرجوع إلى هدف تعظيم قيمة المؤسسة الذي لن يتحقق إلا
في ظل خلق الثروة للمساهمين وتعظيم القيمة الاقتصادية للمؤسسة، فقد ت مقاربات جديدة تسعى نحو هذا
الهدف بيد انها مقاربات تركز على قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات مستقبلية تغطي رؤوس الاموال المستثمرة
وتضمن الحد الأدنى من العائد المطلوب من طرف المستثمرين.

1-3 المقاربة الجوهرية

ترتكز هذه المقاربة على مبدأ التدفقات المستقبلية، وهي تعتبر من الطرق الحديثة للتقييم والتي تم تصميمها

في سنوات 1930 ير Irwin Fisher Jhon Burr Williams

أن طريقة القيمة الحالية لتدفقات السيولة المستقبلية انتشرت بشكل واسع في المؤسسات منذ أكثر من 30
2 .

ويرى المؤيدون لهذه الطريقة انها تقدم ميزة كونهما مستوحاة من المفهوم الاقتصادي للقيمة بدلا من المفهوم
المحاسبي، وقد جاءت المعايير المحاسبية الدولية IFRS لتعزز هذه الطريقة من خلال مفهوم القيمة العادلة.³
وبالرغم من أهمية هذه الطريقة واستعمالها الواسع من طرف خبراء المحاسبة والمالية في عمليات

S.B.Block 1999، ودراسة فلافي

Flavie Fabre – Azema خلال الفترة 1990-2000 بالإضافة إلى دراسة أجراها موقع فرنيما

Vernimmen⁴، فقد واجهت هذه المقاربة انتقادا يتعلق بالنقاط التالية:

-

-

¹ : Alain SHATT et Thierry ROY, op.cit, p: 09.

² : Jean Florent REROLLE et Christian WELTER, « Création de valeur, faire une réhabilitation de l'évaluation financière », Revue Banque, N° 705, Septembre 2008, p : 80.

³ : Idem, p : 80.

La lettre : 107 :

تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية في الجزائر

⁴ :

VERNIMMEN . Net, N° 22, Septembre 2013.

- الاختلاف في تحديد المدة الزمنية المرجعية لتقديرات التدفقات المستقبلية؛
- بالقيمة الباقية والتي يصعب تحديدها واقعيًا¹، ذلك انه يتم حسابها بالرملة او بالاعتماد على

في هذا السياق بحث الجانب التقني لعملية التقييم والمتمثل في طرق التقييم من حيث المعايير الواجب أخذها حيال ذلك والمتمثلة أساسا في م يعتبر هذان العنصران أكثر العناصر التي تشكل صعوبة في تطبيق المقاربة الجوهرية المركزة على التدفقات المستقبلية، وهذا معناه إعادة تأهيل عملية التقييم من خلال عصنة أدوات التحليل داخل المؤسسة.²

1-4 المقاربة المقارنة

إن المقاربة المقارنة تستبدل البحث عن "سعر" بحساب "قيمة"، فهي تهدف إلى مقارنة بعض المعايير

لمعاملات حديثة بحيث يتم استخراج قيم من المؤسسات المقار³ .
لقد انتشرت هذه الطريقة بسرعة في السنوات الأخيرة نظرا لسهولة تطبيقها وذلك نظرا لتوفر بيانات سوقية، إذ يرى مؤيدي هذه المقاربة انها تتميز بالبساطة بالإضافة إلى⁴
فقد تعرضت هذه الطريقة أيضا صعوبة إيجاد مؤسسات مماثلة فعلا (في الواقع)
النشاط، الحجم، النمو والمردودية، بالإضافة إلى أنه وفي حالة وجود مؤسسات مدرجة في البورصة ضمن عينة المؤسسات المماثلة، فإن هذا سوف لن يناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لضعف مستوى سيولتها إلى ذلك

إلى تشويه كبير في⁵
في ظل تعدد مقاربات التقييم بالنسبة للخبير المقيم اختيار الطريقة الأنسب للتقييم، وفي ذاته قد يختار في إيجاد هذه الطريقة وتطبيقها بالشكل الذي يمكنه من الوصول إلى

إن حيرة الخبير المقيم القائم على عملية التقييم نابعة من عوامل كثيرة تقتضي مراجعة طرق التقييم بالشكل الذي يتوافق مع متغيرات بيئية داخلية هذا معناه تطوير

¹ : Florence PIERRE, op.cit, p : 77.

² : Jean Florent REROLLE et Christian WELTER, « op.cit, p : 80.

³ : Florence PIERRE, ibid, p : 204.

⁴ : Philippe CAMPOS, « Comment déterminer la valeur d'entreprise non coté : DCF multiples ou multicritère », CF news, 30/04/2013 disponible sur le site <http://www.cfnews.net/L-actualité-toutes-les-rubriques>, consultée le 10/07/2015.

⁵ : Idem.

المطلب الثاني: السعي وراء التقريب بين القيمة المحاسبية والقيمة السوقية

إن ديناميكية سوق رؤوس الأموال وتطور التكنولوجيا الاتصالية بالإضافة إلى العولمة بشتى أوجهها جعلت الباحثين في مجال المالية وخبراء المحاسبة والمالية على حد سواء يسعون دائما إلى تطوير طرق التقييم بالشكل الذي يجعلها تتماشى مع كل هذه الظروف، ولإعادة الأهمية والفائدة التي تتميز بها عملية التقييم بشكل أجل تسيير المؤسسة التي وجدت من أجلها.

1- انعكاسات المعايير المحاسبية الدولية على طرق وأساليب التقييم

دكانت المعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى تقدم تقنيات الإعلام الآلي من أكثر العوامل التي أثرت على عملية التقييم، والتي أصبحت لها ميكانيزمات خاصة بعد التوحيد المحاسبي، بالإضافة إلى انها أصبحت أكثر جم¹، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور أزمة قيمة شكلت خطرا².
الإستراتيجية

بالسوق، وبالرجوع إلى الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية وبالتمعن فيه، يمكن القول انها معايير موجهة أساسا نحو المستثمر، وعليه ينبغي أن تكون هذه المعايير قادرة ولزمن طويل متباينة إذ تمثل هذه المناهج في المناهج المحاسبية والمناهج السوقية.³
فاعتماد المعايير المحاسبية الدولية وتبنيها ينبغي أن يعزز الثقة⁴، وقد كانت القيمة العادلة للادوات المالية وكذا اختبارات نقص القيمة من المسائل التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية والتي تعزز هذا⁵.

المسعى أدى بالعديد من الباحثين وخبراء المحاسبة والمالية إلى التساؤل حول ضرورة تطوير طرق (وفي حقبات زمنية سبقت التوحيد المحاسبي)

يطرح مؤخرا حول الطرق التي

تمكن من حساب القيمة السوقية لاستخلاص خلق القيمة، والطرق التي تمكن من حساب خلق القيمة لاستخلاص القيمة السوقية للمؤسسة، إذ يعتبر هذا التوجه من المداخل الحديثة للتسيير والمتمثلة في التسيير بالقيمة

¹ : Jean Florent REROLLE et Christian WELTER, op.cit, p : 80.

² : Idem, p : 80.

³ : Stéphane QUIDEL et Jean MONTIER, « Les IFRS et la convergence des valeurs comptables vers les valeurs de marché, Examen de 32 sociétés françaises en 2005 », Revue fiduciaire de comptabilité, N° 411, Juin 2008, p : 41.

⁴ : القيمة المحاسبية لورقة مالية تساوي الأصل الصافي المحاسبي المصحح مقسوما على عدد الأسهم، أما القيمة السوقية فهي القيمة التي تباع بها الورقة المالية في أسواق رأس المال.

⁵ : Stéphane QUIDEL et Jean MONTIER, ibid, p : 41.

VBM هذا معناه أن هناك اتجاه قوي لاستعمال

MVA

في هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن هذه المقاربات كانت موجودة قبل التوحيد المحاسبي، لكن المعايير لية التي جسدها التوحيد المحاسبي عززت من أهمية واستعمال هذه المقاربات.

1-1 المقاربة المرتكزة على القيمة السوقية

بالاعتماد على هذه المقاربة والمرتكزة على الطرق التي تمكن من حساب القيمة السوقية من أجل تحديد

م المؤسسات انطلاقا من نظرية الخيارات الحقيقية والتي جاء بها Black Scholes

1973، فالأموال الخاصة حسب هذه الطريقة تمثل خيارا للشراء للأصل الصافي للمؤسسة وهي تسمح

بإدراج الخيارات المطروحة من طرف المسيرين عند القيام بالحسابات وكذلك استراتيجياتهم بالإضافة إلى تذبذب

1

إن مميزات طريقة الخيارات الحقيقية والتي تمكن في الأخير من حساب خلق القيمة باعتبارها أحد مقومات

تعظيم قيمة المؤسسة عن طريق تعظيم قيمة السهم، جعل بعض الباحثين المالىين يرون أنه سيتم التوسع في استعمالها بعد تعميم المعايير الدولية المحاسبية.

1-2 المقاربة المرتكزة على خلق القيمة

أما المقاربة المرتكزة على الطرق التي تمكن من حساب خلق القيمة لاستخلاص

ة، بالإضافة إلى نموذج استراتيجية

1-2-1 القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

لقد عرفت مؤشرات خلق القيمة تطورا من حيث الشكل والنوع، فإلى غاية 1985

بالتابع المحاسبي والمالي الذي جعلها ذات صلة مباشرة بقياس العوائد والأرباح، واستمرت هذه النظرة إلى

1995 بين برز اتجاه جديد أساسه الاهتمام بمؤشرات المردودية، وذلك نظرا لمحدودية المؤشرات المحاسبية

2.

- عدم نفعية المؤشرات المحاسبية في فترات

¹ : Jean- Guy DEGOS et Amal ABOUFAYAD, « Evaluation des entreprises : Nouvelle méthodes et nouvelles procédures pour réussir » the ceretified accountant, Issue 20, octobre 2004, p : 71.

1995

1995 أهمية الأخذ

بالمؤشرات الاقتصادية إلى جانب الم () وهذا معناه أن المؤشرات الاقتصادية جاءت لتأخذ بعين الاعتبار الضوابط والوسائط التي تواجهها المؤسسة في سوقها الخارجي¹

Stern Stewart

طرح العائد على رأسمال المستثمر²، مما يعني أن الربح ليس كافيا للقول بأن المؤسسة قادرة على خلق القيمة لمساهميها.

بالإضافة إلى المميزات الأساسية التي تجعل مقياس القيمة الاقتصادية المضافة يختلف عن فإنه يتميز أيضا بعدم تأثره بتذبذبات الأسعار وهذا ما اعتبره البعض كنقطة قوة بالنسبة لهذا المؤشر، ضف إلى ذلك إمكانية استعماله في المؤسسات غير المسعرة.³

بالنظر إلى ما تقدم فإن مقياس القيمة الاقتصادية المضافة يعتبر مؤشرا هاما لتحديد ما إ القائم أو المقترح يساهم بشكل إيجابي في تحسين ثروة الملاك، إذ أن هذا الارتباط بين القيمة الاقتصادية المضافة
EVA
ثمة

مؤيدو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة أن هذا الأخير مرتبط بقوة السهم، ولذلك فهم يستخدمونه لإظهار آثاره MVA فهي تمثل فائض القيمة الذي يحصل بعد تنازلهم أو بيع أسهمهم، إذ يمكن هذا الفائض للقيمة من قياس الأداء الخارجي للمؤسسة () .

:

EVA

-

-

Rc

= t K = CMPC Ce من خلال التكلفة المتوسطة المرجحة لرأسمال المال CMPC

:

¹: دادن عبد الغني قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، 43-42.

²: Gregory DENGLIOS, **la création de valeur**, « Modèle, mesure, diagnostic », Dunod, Paris, 2003, p : 24.

³: سيدي أحمد عياد، "تكلفة رأسمال ومؤشرات إنشاء القيمة: دراسة تطبيقية ببورصة الدار البيضاء"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،

$$EVA = Rc (1 - t) - (K. CP) \dots \dots \dots (I)$$

1: الثاني من هذه الصيغة قيمة رؤوس الأموال المستثمرة، وعليه فإن قية

القيمة السوقية للمؤسسة =	+
--------------------------	---

في هذا الصدد اقترح مكتب ستيرن Sterne et Stewart الاقتصادية المضافة باعتبارها القيمة المضافة الداخلية من أجل تحديد القيمة السوقية المضافة والتي تمثل القيمة المضافة الخارجية بحيث:²

$MVA = \sum_{i=1}^n \frac{EVA}{(1 + CMPC)^i} + \text{Valeur résiduelle}$
--

إن هذا التقييم من شأنه أن يربط بين القيمة البورصية للمؤسسة وقيمتها الدفترية بشكل متوافق، فإذا

MVA	(لكل فترة)	EVA
3		

وعلى هذا الأساس فإن قيمة المؤسسة السوقية هي كالتالي:

القيمة السوقية للمؤسسة =	+
--------------------------	---

هذا معناه أن القيمة السوقية للمؤسسة تحسب من القيمة الدفترية المستوحاة من البيانات المحاسبية مضافا إليها القيمة السوقية المضافة، ولذلك فهي تعتبر إحدى الأدوات المهمة في خلق القيمة لثروة الملاك، إذ أن يعتبر مؤشر قياس للحكم على الاداء الجيد للمؤسسات ومدى نجاحها بيد انها

¹ : Jean – Claude TOURNIER et Jean – Baptiste TOURNIER, Op.cit, p : 191.

² : Jean- Guy DEGOS et Amal ABOUFAYAD, op.cit, p : 71.

³ : "، مجلة الباحث، العدد 07 2010/2009 .62:

مقياس جوهري يلخص الاداء التشغيلي والإداري للمؤسسة وقدرتها على إدارة مواردها بالشكل الذي يؤدي إلى

1.

على الرغم من أهمية المقاربة الأخيرة والتي تركز على الطرق التي تحدد خلق القيمة لاستخلاص القيمة السوقية للمؤسسة بالشكل الذي يتفق مع توجهات المهب الاقتصادي، فإن هذه المقاربة لاقت بدورها انتقادات من محدودية استعمالها بشكل منفرد أو الاعتماد عليها مطلقاً في إيات التقييم المالي للمؤسسات

وبالنظر إلى أن مؤشر EVA يعتبر مكون رئيسي في حساب القيمة السوقية MVA فإنه يمكن القول بأن الانتقادات التي يمكن توجيهها لهذه المقاربة هي نفسها الانتقادات الموجهة تصادية المضافة، والتي يمكن إبراز ما جاء منها فيما يلي من النقاط:²

- إن القيمة الاقتصادية المضافة تقيس الربحية في الأجل القصير مما يؤدي إلى ضرورة تدعيمها بمقاييس أخرى إضافية للحد من مخاطر الأجل القصير.
- يركز على البيانات التاريخية والمعطيات الماضية في قياس كفاءة أداء المؤسسة دون أن يكون له دور بارز في رصد النتائج المتوقعة لاستراتيجيات الإدارة
- يتطلب تحديد القيمة الاقتصادية المضافة إجراء عدد كبير من التعديلات الضرورية على صافي الدخل المحاسبي من العمليات والتي تتجاوز 164 تعديلاً، وأن بعض هذه التسويات تخضع للتقديرات الشخصية شك في أن ذلك سيضعف فعاليتها وسي

هذا بالإضافة إلى العديد من الباحثين وخبراء المحاسبة والمالية اعتبروا

VAN في شكل بسيط والمتمثل في الربح المتبقي.

1-2-2 نموذج استراتيجية القيمة لماكنزي

بالإضافة إلى ما تم تقديمه وعرضه من الطرق التي تمكن من حساب خلق القيمة لاستخلاص القيمة

1994 " "

3:

بإستراتيجية القيمة، حيث أعتبر أن قيمة المؤسسة ت

1: التحليل والتخطيط المالي " 2008

: 144-145.

2: "استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي والتشغيلي في الوحدات"، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، العدد 23

2009 : 154-155 .

: 65.

قيمة المؤسسة = القيمة الحالية للتدفق النقدي خلال فترة التوقعات الظاهرة + قيمة التدفق النقدي التي تأتي بعد فترة التوقعات الظاهرة أو القيمة النهائية.

يهدف هذا النموذج إلى إظهار الفجوة المحتملة بين القيمة الحالية للمؤسسة وما ستكون عليه بعد عملية الهيكلية، فهو نموذج يطبق أساسا في إطار المؤسسات المدرجة في البورصة أو تلك التي لها قدر من الأهمية.¹ المتاح كمتغير أساسي حيث يكون عامل الزمن والمتمثل في فترة الفترة التي تلي فترة التوقعا أهم العوامل التي ستؤثر على دقة وواقعية التدفق النقدي المتاح وبالتالي على مصداقية النموذج ككل في تحديد قيمة المؤسسة بيد أن هذه الأخيرة ستحسب

الأهمية ضمن

المقاربات المرتكزة على خلق القيمة، وذلك من خلال التأكيد على الدور الجوهرى لهذا العنصر، فالتدفق النقدي، ال هي بمثابة العناصر الأساسية في تحديد ال ولهذا يمكن القول أن المقاربات المرتكزة على خلق القيمة تجد مرجعيتها في النظرية المالية بيد

()

ماد على معدّل قيمة حالية يساوي على الأقل تكلفة رأسمال، يمكن

تقييم الربح الصافي الإضافي المحقق والذي ينعكس على قيمة أسهم المؤسسة.

المطلب الثالث: طرق وأساليب تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

في ظل عدم وجود طريقة تقييم عالمية موحدة يمكن تطبيقها بالنسبة لكل المؤسسات وفي كل الحالات، فإنه يتوجب على الخبير المقيم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الخصائص التي تميز كل مؤسسة عن أخرى فوضعية المؤسسة والتي تم الإطلاع عليها من خلال تحليل المعطيات وكذلك من خلال عملية التشخيص، من شأها التأثير في اختيار الطريقة الاكثر ملائمة للتقييم، وبذلك تزداد أهمية وصعوبة مهمة اختيار الطريقة الأنسب لتحديد قيمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالنظر لما يميزها من خصائص تم التعرض إليها في العديد من المواضع من هذه الدراسة، إذ تعتبر عملية تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عملية عالية التقنية، الأ

¹ : Jean-Claude TOURNIER et Jean Baptiste TOURNIER, Op.cit, p : 193.

1- إشكالية اختيار الطريقة الملائمة للتقييم

لقد ألم المطلب بين إلى حد ما التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد قيمة المؤسسة وقد اتضح جليا تعدد هذه الطرق وتعدد المتغيرات الخاصة بكل طريقة منها، الأمر الذي يمكن القول معه أنه 1.

- :

يمكن تطبيق أي طريقة بشكل آلي أو عشوائي.

- :

إلى القيمة إلا بعد محاولة التوفيق بين مختلف القيم المقدرة عن طريق مختلف الطرق.

1-1 تحليل الاعتبار الأول

بعد القيام بتشخيص اقتصادي مالي شامل، فإن اختيار الطريقة أو الطرق التي سيتم الاعتماد عليها في التقييم يجب أن يكون نابعا من طبيعة أنشطة المؤسسة، بالإضافة إلى العديد من الخصائص التي تميزها² الحجم، النشاط المالي (الانضمام إلى البورصة) التواجد في السوق ... الخ.

1-1-1 اختيار طريقة التقييم حسب طبيعة أنشطة المؤسسة

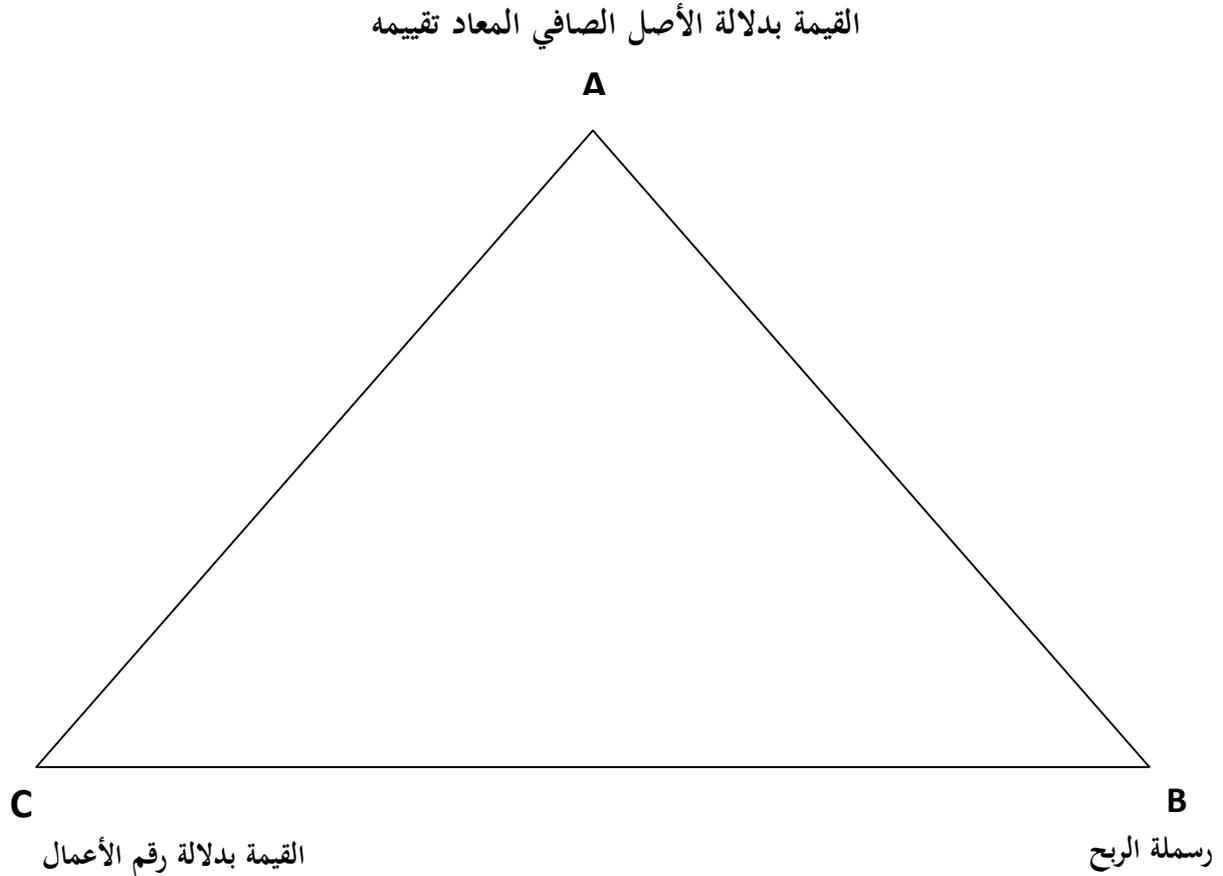
تفرض طبيعة القطاعات الاقتصادية على الخبير المقيم أن يفضل الطرق المرتكزة أساسا على كل من المردودية، الأصل الصافي ورقم الأعمال، وهي ما اعتبره كل من بر³ Brilman et Gautier
المحاور الأساسية لعملية تقييم المؤسسة، حيث يمكن تصنيف المؤسسات ضمن ثلاث مجموعات حسب هذه
الي:

¹ : Florence PIERRE, op.cit, p : 78-79.

² : Ibid, p : 67.

³ : Jean – Claude TOURNIER et Jean – Baptiste TOURNIER, op.cit, p : 209

شكل (4-2): المحاور الأساسية لطرق تقييم المؤسسة حسب النشاط



Source : Jean – Claude TOURNIER et Jean – Baptiste TOURNIER, op.cit, p : 209.

يتضح من هذا الشكل أن اختيار طريقة التقييم يرتبط وإلى حد كبير بنوعية النشاط الذي تمارسه
ية من خلال طريقة الأصل الصافي المعاد تقييمه بالنسبة للمؤسسات
التي تمتلك أصولاً () في حين يفضل استعمال

()

ذلك أن نشاطها يتوقف إلى حد كبير على تدفق السيولة المتأتية من أنشطتها البيعية،
المدرجة والشركات المقايضة فهي شركات تعتمد على تدفقات السيولة المتأتية من أسهمها المتداولة في السوق المالي
وبالتالي في ظل الاعتماد على المقاربات المرتكزة على رسملة الربح.

كما يلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتموضع موضع الوسط من هذا
يمكن معه القول بأن تقييم هذا النوع من المؤسسات يعتمد على نشاطها، إذ يمكن أن تكون مؤسسة صغيرة
ومتوسطة زراعية أو مؤسسة عقارية، كما يمكنها أن تكون مدرجة في البورصة،

توزيع، وبالتالي فاختيار طريقة تقييم هذا النوع من المؤسسات الاقتصادية طبعا يكون حسب نشاطها، وهذا معناه أنه بالإضافة إلى عامل الحجم يتم الأخذ بعين الاعتبار عامل نوع النشاط عند تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. ويمكن فيما يلي توضيح الطرق المفضل استعمالها حسب كل قطاع:¹

أولا - القطاع الأولي (الزراعة والمناجم)

بالنسبة للمؤسسات الزراعية، فإنه يفضل استعمال طريقة الأصل الصافي المعاد تقييمه نظرا ل:

- أهمية قيمة الأصول (أراضي، مباني، معدات،...).
 - صعوبة التنبؤ بالنتائج نظرا للتقلبات الجوية حتى على المدى القصير (3-5).
- ولتقييم هذا النوع من المؤسسات :

$$\text{قيمة المؤسسة الزراعية} = \frac{\text{الصافي} + (4 \times \text{الرسالة})}{5}$$

في هذه الحالة يتم الأخذ بعين الاعتبار النتائج المحققة في 3 5 سنوات الأخيرة، نظرا لصعوبة التنبؤ

وعائدها في المستقبل ذلك أن قيمة المنجم لا تكمن في ما حققه من نتائج في الماضي، ولكن تكمن فيما يمكن الحصول عليه من احتياطي هذا المنجم بالإضافة إلى أن المؤسسات المنجمية قد يكون لها العديد من الحقول يمكن أن يكون لها

وبالتالي، فإن قيمة هذا النوع من المؤسسات يتحدد على أساس ما تحققه من أرباح حيث أن قيمتها هي القيمة الحالية لهذه الأرباح، إذ وفي نهاية الاستغلال فإن قيمة الحقل بعد استنفاده ستكون معدومة، وقيم بيع التجهيزات الإنتاجية يمكن اعتبارها ضعيفة جدا.

ثانيا - القطاع الثاني (الصناعة والصناعات الحرفية)

يعتبر القطاع الصناعي الأكثر استعمالا لطرق التقييم المتعارف عليها والتي تم التعرض إليها في المطلب

للمؤسسة، ضف إلى ذلك وجود

علاقة متينة داخل هذه المؤسسات بين أصول الاستغلال و البيانات المتعلقة بالمردودية بيانات أساسية في الصيغ المعيارية للتقييم.

¹ : Jean – Claude TOURNIER et Jean – Baptiste TOURNIER, op.cit, p : 210-218

ثالثا - القطاع الثالث (الخدمات)

يضم هذا القطاع البنوك، التأمينات، الصحافة، الإذاعة والتلفزيون، خدمات الإعلام الآلي، المؤسسات العقارية، المؤسسات التجارية والتوزيعية، وتتميز هذه المؤسسات بصفة عامة ()
الأصل الصافي المادي الضروري للاستغلال، وبالتالي يتم ترجيح استعمال كيزة على المردودية عند تقييم هذا النوع من المؤسسات.

1-1-2 اختيار طريقة التقييم حسب بعض الخصائص

أولا- تقييم المؤسسات التي توظف أقل من 10 عمال

عند تقييم هذا النوع من المؤسسات الصغيرة جدًا ()
إلى الخصائص التي تميزها، فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار:
- المؤسسة لمسيرها وأثر مغادرته في الحساب
- نوع الصفقة الأنسب وذلك على أساس التحديات القانونية، الجبائية والمالية حيث أن عملية التقييم في هذه الحالة لن تتم بنفس محل تجاري أو ورقة مالية.
هذا الأساس، فإنه يفضل الاعتماد في تقييم الم

DCF

لا أهميتها في هذه الحالة من منطلق انها تعطي فيما قاعدية حيث ان قيمة المؤسسة تساوي على الاقل اموالها الخاصة، هذا بالإضافة إلى انها تصبح مناسبة جدا بالنسبة للمؤسسات التي تحقق
2

ثانيا - تقييم المؤسسات المدرجة في البورصة

بالرجوع إلى الشكل (4-2)، فإن تقييم الشركات المدرجة في البورصة يتم بالاعتماد على المقاربات المرتكزة على رصمة الربح، أي التدفقات

ثالثا - تقييم المؤسسات سريعة التطور Start-up

في ظل غياب مراجع محاسبية سابقة وعدم توفر أي إمكانية للمقارنة،

DFC

¹ : Henry DORBES, « Les méthodes de valorisation des PME », travail de synthèse réalisé par l'équipe acting-finance, Ecole Acting-Finance, Saint Cyr, France, 2005, p : 01

² : Agnès BRICARD et al, « Réussir une évaluation d'entreprise », Revue Fiduciaire de comptabilité, dossier du mois, Juin 2004, p : 18.

الخبير المقيم أن يكون حذرا وأكثر واقعية عند إعداد تقديرات التدفقات المستقبلية والنمو المستقبلي بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات.¹

وتجدر الإشارة إلى أن المقاربات المركزة على العائد وكذا تلك المركزة على المردودية يتم استبعادها بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات²، في حين يفضل البعض الآخر استعمال طريقة الخيارات الحقيقية لتقييم هذه المؤسسات التي تتميز بإنفاق استثماري كبير في سنواتها الأولى مقابل تحقيق خسائر وتدفقات سلبية ومستقبلية لفترة معينة، فاستعمال الطرق الكلاسيكية ()³.

على أساس ما تقدم، فإن الخبير المقيم لا بد أن يكون ملماً تماماً بكل الخصائص التي تميز المؤسسة التي وتجدر الإشارة كذلك إلى تواجد وخصائص عديدة أخرى يجب مراعاتها المؤسسات في حالة العسر المالي، المؤسسات التي هي في مرحلة تطور قوي والتي هي بصدد إعادة استثمار والمعتمدة على قيمة فرق البحث، شركات الانترنت ... الخ، إذ تصبح مهمة اختيار طريقة التقييم في هذه الحالات مهمة حساسة، النجاح فيها يمكن اعتباره من العوامل التي تؤثر ع

1-2 تحليل الاعتبار الثاني

يعتمد تحليل الاعتبار الثاني (والمعلق بالتوفيق بين مختلف القيم المتحصل عليها من تطبيق عدة طرق () وهذا ما أثبتته نظرية القيمة على يد دافيد ريكاردو وفالرس، فالقيمة لا تعني السعر.

يمكن أن تقدم في شكل رقم واحد () مجال من ، ففي الحالة الأولى يتم الأخذ بعين الاعتبار القيمة المتحصل عليها من طريقة تقييم واحدة وفي هذه الحالة لا بد من الإشارة إلى أن هذه القيمة ليست مطلقة وليست السعر، إذ ستكون المفاوضات النهائية بين المشتري والبائع هي الفاصل في قيمة

أما في الحالة الثانية فإنه يتم التقريب بين نتائج عدة طرق تتلاءم مع طبيعة ونشاط المؤسسة وذلك من خلال حساب متوسط لهذه النتائج مع ترجيح طريقة واحدة، فيتشكل بذلك نطاق سعري من شأنه أن يقود البائع والمشتري، إذ سيتحدد السعر في هذه الحالة من خلال هذه المفاوضات وتبعاً لإدارة

¹ : Henry DORBES, op.cit, p : 02.

² : Agnès BRICARD et al, op.cit, p : 21.

باحثين وخبراء المحاسبة والمالي الاخذ بالاعتبار الثاني الاعتبار في التقييم باعتباره منهجا عمليا واكثر واقعية، في حين يرى البعض الاخر انها طريقة مضللة¹ وغير دقيقة و في هذه الدراسة من نفس منظور الاتجاه الأول، فهي أسلوبا واقعا يتفق إلى حد بعيد مع ما جاءت به نظرية القيمة

ة ، فالقيمة المتوصل إليها لا تعني السعر الذي سيتم التنازل مقابله عنها، فتحديد مجال للقيم أو نطاق سعري سيكون الأسلوب المناسب للخوض في المفاوضات التي بالإضافة إلى هذه القيمة (قيمة أخرى تلعب دورا أساسيا في سير المفاوضات وبالتالي في تحديد سعر

هذه القيمة في العوامل الذاتية والتي تتركز بشكل كبير على مفهوم المنفعة أي مدى شدة الرغبة في الشراء والبيع لكلا الطرفين واللذان لهما مصالح متعارضة، إذ أن المشتري يحاول وبلاستناد إلى حجج أن يدفع أقل سعر ممكن ، وفي المقابل فإن البائع من جهته يتبع سياسة مضادة للأول بالاستناد

إلى حجج النطاق السعري المرجعي الذي يجوزته وذلك للحصول على أكبر سعر الأدنى بالنسبة ، وحصيلة النقاش تؤدي في الأخير إلى تحديد

إن العوامل الذاتية التي تدخل ضمن تحديد سعر تمثل العوامل المحفزة أو الدوافع التي من شأنها تحديد مدى شدة الرغبة في الشراء من طرف المستثمر المحتمل وفيما يلي البعض منها:

- الشراء بدافع الوصول إلى حالة الاحتكار

إن كل هذه المحفزات هي كامنة عند المشتري، ومن الصعب الكشف عنها وإدراكها من طرف البائع إلا باستعمال الحنكة والخبرة.

كما سبق يمكن أن قيمة المؤسسة المتوصل إليها من مختلف ال

قيمة نسبية وليست مطلقة، فسعر المؤسسة يتحدد بالإضافة إلى القيمة المتحصل عليها من الحسابات والتي يمكن طريق عوامل أخرى ذاتية تتمثل في الحنكة، الدوافع

2- طرق تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالإضافة إلى العوامل التي تم عرضها فيما سلف من هذا المطلب، فإن عامل الحجم يعتبر من العوامل الهامة والتي لا بد من أخذها بعين

الصغيرة والمتوسطة صعوبة خاصة وذلك نظرا لخصائصها المالية وغير المالية التي تم التطرق إليها في خضم هذه . ضف إلى ذلك تأثير أهداف المسير المالك لهذا النوع من المؤسسات على التدفقات النقدية

خلال التأثير على خيارها الاستثمارية، إذ تكمن صعوبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة في تحديد ب المشروع بسبب ميزته الضمنية والمعقدة ومن جهة أخرى في إنشاء روابط بين هذه الأهداف

1 .

بالإضافة إلى عدم الفصل بين المؤسسة ومالكها في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

()

النقدية كما أنه يشكل صعوبة في تحديد مستوى التدفقات النقدية الحقيقية ثم ، إذ من الممكن أن تكون تدفقات نقدية مستقبلية غير دقيقة الأمر الذي قد يؤثر على نتيجة التقييم أي الوصول إلى قيمة غير دقيقة وغير موضوعية.

كما تعترض عملية تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مشكلة أخرى والتمثلة في صعوبة تقدير تكلفة رأسمال الذي سيكون عاملا أساسيا في الطرق التي يتم استخدامها لتقييم هذا النوع من المؤسسات من هذه الصعوبات والمشاكل، فقد سعت البحوث والجهود إلى إيجاد ما يلائم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من بعد النجاح في تحديد الغرض المرجو من عملية ذلك أن نجاح عملية التقييم مرهون إلى حد كبير بالنجاح في تحديد الغرض الذي من أجله يسعى المقيم إلى تحديد قيمة المؤسسة، إذ يعتبر تحديد الغرض من عملية التقييم من العوامل الهامة كذلك صغيرة والمتوسطة ؟

2-1 طرق تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير المدرجة

في حالة استقلالية الذمة المالي للمؤسسة بالنسبة للمسير (الفصل بين الملكية والتسيير)

في حالة مؤسسة توظف 10 ع من المؤسسات :

DFC

كما يقترح بعض الباحثين والمهنيين طريقة ثالثة وهي طريقة Good Will وبالرجوع دائما إلى المنطق

الخبير المقيم طريقتان على الأقل يمكن اعتمادهما لتقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.²

¹ : Moujib BAHRI, op.cit, p : 36.

² : Patrick FONDEVILA, « Evaluation des PME : Quelle méthode pour obtenir le prix », Revue Echos judiciaires (économie), 21 Juin 2013, p : 01.

¹ إلى الإشكال المتعلق بطرق التقييم المستخدمة لتقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد اتضح أن المهنيين (خبراء المالية وخبراء المحاسبة)

المقارنة، مع الإشارة إلى خاصية بسيطة تتعلق بالمؤسسة الصغيرة

والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المخاطر المرتبطة بالتسيير له

النوع من المؤسسات في هذه المنطقة الأمر الذي يدفع القائمين على عملية التقييم إلى

² إلى اعتبار أن عملية مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وشمال

بصفة عامة فإن عملية تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي عملية حساسة تتدخل فيها

وأخرى متغيرة مما يفتح المجال للإبداع الناتج عن جهود ومبادرات واقتراحات

النوع من المؤسسات تعتبر فنا أكثر منها .

2-2 طرق تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المدرجة

تم فيما سبق من هذا المطلب الإشارة إلى أن المؤسسات المدرجة في البورصة أو تلك المسعرة يتم

تقييمها عن طريق المقاربات المرتكزة على العائد، ومن تم فإنه يفضل بالنسبة إلى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

(1956) Gordon et Shapiro " " Bates.³

Shapiro Gordon فهو يرتكز على مبدأ مفاده أن سعر أي سهم هو مجموع

نهما بمعدل مردودية مطلوب من طرف المساهمين، وبذلك هو من

النماذج التي تناسب تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في البورصة.⁴

Bates فيستعمل لتقييم هذا النوع من

ليس فقط الأرباح المستقبلية ولكن نسبة الإيرادات أيضا⁵ .

في النهاية وبالنظر لتعدد مناظير ومقاربات التقييم الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية بشكل عام، والمؤسسة

الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، فإن البعض يرى ضرورة تنميط عمل الخبراء المقيمين

القيام بتوحيد وتنميط عمل الخبراء على

¹ : Habib ELIE, "Valuation methods for small and medium - sized enterprises in MENA", 4 April 2012, disponible sur le site: www.wamda.com/2012/04/valuation-methods-for-small, page consultée le 29/07/2015.

² : Idem.

³ : للإطلاع أكثر على هاتين الطريقتين يرجى الرجوع إلى:

-Jean-Claude Tournier et Jean-Baptiste Tournier, op.cit, pp : 145-149.

-Bruno CAVALIER, Evaluation et financement d'entreprise, op.cit, pp : 113-116.

⁴ : Henry DORBES, Op.cit, p: 02.

⁵ : Ibid, p: 03.

التي يتولى فيها مصرف الخبراء المحاسبين وشركة الم
بتقديم الوثائق والمعايير التي تسمح بتعميق المعارف في مجال التقييم، بالإضافة إلى تقديم دليل ميداني بغية تنمية
وحد مختلف عمليات التقييم.¹
هذا المطلب طرق تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة وهو ما عالجته غالبية الأبحاث
المهنية في إطار النظرية المالية أما طرق التقييم الملائمة لتقييم المؤسسة الصغيرة
والمتوسطة العمومية فيمكن القول انها نابعة من الغرض من تقييم هذا النوع من المؤسسات ()
تمت الإشارة فيما سبق إلى الطرق والأساليب التي يمكن استخدامها لتحديد قيمة أصول
مومية بشكل عام، ويمكن تلخيص طرق التقييم المستخدمة في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من
خلال الجدول الموالي:

جدول (4-2): طرق التقييم المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

طريقة التقييم	نوع المؤسسة
DFC	المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة غير المسعرة
Gordon et Shapiro Bates	المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة المسعرة
() () ()	المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية

المصدر: ما ورد في هذه الدراسة.

3- واقع تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بالرجوع إلى الطرق التي يتم اعتمادها من أجل تحديد قيمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سواء كانت
في غالبيتها طرق وأساليب تحتاج إلى حد كبير إلى توفر سوق يضمن الاطلاع
() معدلات القيمة الحالية، معدلات الفائدة، معدل الرسملة، أسعار
العقار....) والتي تعتبر بمثابة مدخلات هامة بالنسبة لهذه الطرق، إلا أن واقع الحال في الجزائر يتنافى مع هذه
يمكن من تسعير مختلف الأصول بشكل واقعي، وعدم فاء
لعدم تماثيه مع التغيرات الاقتصادية العالمية، وغياب نظام معلوماتي اقتصادي وطني، كل هذه العوامل

مجتمعة تجعل من الوصول إلى تقييم موضوعي واقعي أمرا صعبا في هذا النوع من المؤسسات بالجزائر، وقد تعرضت هذه الدراسة فيما سبق إلى هذه المشاكل التي تقف عقبة حقيقية أمام ليس فقط النجاح في تطبيق كـ العادلة، وإنما أيضا في تطبيق طرق التقييم الملائمة لتقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل موضوعي يحفز على اتخاذ قرارات إيجابية فيما يخص هذه المؤسسات.

نه وبالرغم من الشروع في تطبيق النظام المحاسبي المالي منذ أكثر من 05 سنوات، لم تتفطن السلطات والهيئات في الجزائر إلى ضرورة

والذي أعد كي يخدم عملية التقييم أكثر يحوي على جزء كبير منه على معايير ومبادئ وقواعد .
وعليه فلا بد لهذه الهيئات بالتعاون مع السلطات المختلفة وبالتنسيق مع المسيرين على مستوى المؤسسات الجزائرية ومختلف الأطراف الفاعلة التفكير جديا في دراسة إشكالية التقييم بالاعتماد على هذا المرجع الهام والمتمثل في النظام المحاسبي المالي.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص

وبالأخص تلك الجزائرية تعتبر عملية عالية التقنية وحساسة في ذات الوقت، فتحديد الغرض من التقييم، بعملية تشخيص اقتصادي ومالي شامل، وإعداد مخطط أعمال، ومحاولة التنميط وكذلك اختيار الطريقة الملائمة للتقييم هي عمليات أو مراحل الهدف منها بالنسبة للمبتصر هو الوصول إلى قيمة موضوعية، هذه القيمة التي ستعكس لا محال مصداقية التالي.

المبحث الثاني: مصداقية تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عند التعرض لدراسة المسألة المتعلقة بالتقييم المالي للمؤسسات من خلال الأبحاث والمراجع العلمية فإن القارئ أو الباحث سوف يستشف أن كل هذه الكتابات تساءلت وبشكل جدي عن تحديد قيمة المؤسسة قيد التقييم، فالهدف هو الوصول إلى قيمة موضوعية خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمؤسسة غير المدرجة، ذلك أن المؤسسات المسعرة يتحدد سعرها في سوق البورصة بتوفر مشتريين متعددين البيع والشراء في هذه السوق.

ويخص الحديث في هذا السياق المؤسسة الصغيرة والمتوسطة غير المدرجة، إذ أن الخبير المقيم وأثناء قيامه سوف يحاول جاهدا إعطاء رأي موضوعي فيما يتعلق بقيمة المؤسسة، وذلك لجعل عملية التقييم أكثر مصداقية في نظر المستثمرين إذ أن النزاهة والشفافية عوامل لا غنى عنها لمصداقية التقييم، فهل من الممكن الوصول إلى هذه المصداقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها من الخصائص المالية وغير المالية ما يجعلها ويجعل عملية التقييم فيها تختلف عن المؤسسات الكبيرة الحجم؟

المطلب الأول: ماهية محددات ومصداقية التقييم المالي للمؤسسات

في ضوء ما تقدم في

متكاملة يلتزم الخبير المقيم باتباعها، إذ أن القيمة المتوصل إليها والتي تمثل أساس التفاوض حول السعر الذي سي هي تمثل في ذات الوقت مخرجات عملية التقييم.

إن هذه المخرجات تعبر عن رأي الخبير المقيم، وتكون ذات مصداقية في حالة أن منهجية عملية التقييم تكون محل قبول في نظر المستثمرين أو المشتريين المحتملين.

: تعني مصداقية عملية التقييم؟

1- مفهوم مصداقية التقييم المالي

من الضروري وقبل البحث في حيثيات مصداقية التقييم المالي أن يتم التعرّيج على حيثيات مصطلح

1-1 تعريف المصداقية

لقد عرّف معجم المعاني الجامع المصداقية بأنها جدارة الشخص أو الشيء بان يكتسب الثقة، فهي لآخرين في منح ثقتهم.

(المستمع أو القارئ)

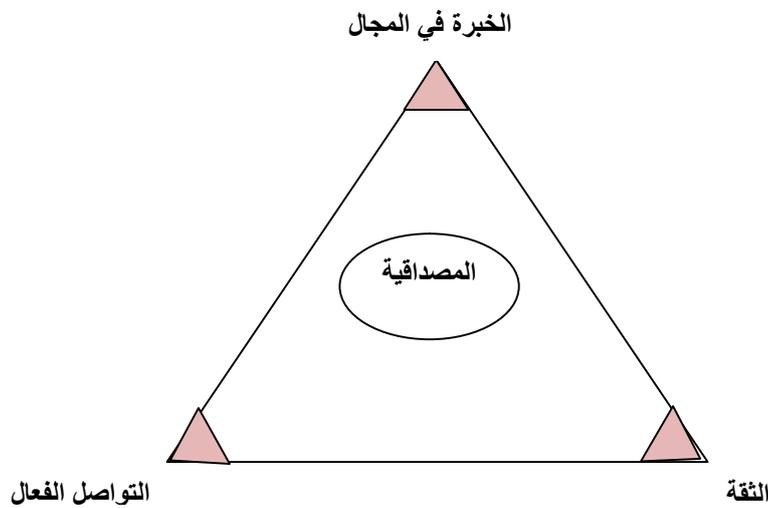
على انها دقيقة، فالمصدر الذي يحظى بمصداقية عامل أساسي في وصول الباحث إلى ما يعتبرها الحقيقة.

وقد ظهر أول استخدام اقتصادي لمفهوم المصداقية في أعمال كل من كيدلاند وبريسكوت Kidland et Prescott من خلال جملة النماذج التي حاولت دراسة العلاقة بين التضخم الحقيقي والنفور من التضخم ومصداقية مختلف أطراف السو¹.

فالمصداقية مفهوم أكبر بكثير من الثقة إذا ما ارتبط استعمالها المؤسسة ومحيطها، فمصداقية المؤسسة

خلال ثلاث محاور ممثلة من التالي:

الشكل (3-4): المصداقية



Source : Nathalie DEMARCELLIS-WARIN et Serban TEODORESCO, La réputation de votre entreprise « est-ce que votre actif le plus stratégique et en danger, », rapport BOURGOGNE, CIRANO, centre interuniversitaire de recherche des organisations, Avril 2012, p : 16.

فيما يلي شرح موجز لمختلف هذه العناصر²:

- **الخبرة في المجال:** فالمؤسسة أو الخبير لا بد أن يكون معترف له بالتخصص في مجال معين.
- **الثقة:** فالمؤسسة أو الخبير لا بد أن يتوفر على خريطة طريق طويلة غير قابلة للطعن من حيث النزاهة واحترام الوعود.

¹: يمكن الإطلاع على المزيد من خلال:

- Guilbert BOUGI et Helmi HAMDI, « La crédibilité de la banque centrale face aux défis de la monnaie électronique », disponible sur le site : <ftp://ftp.repec.org/opt/ReDIF>, page consulté le 11/08/2015.

² : Nathalie DEMARCELLIS-WARIN et Serban TEODORESCO, op.cit, p : 15.

■ **التواصل الفعال:** فالمؤسسة أو الخبير لابد أن يفهم جيدا أهم العناصر الانفعالية لدى الأ .

هذا معناه أن المصدقية تتحقق بوجود خبرة في مجال معين، خبرة معتمدة من جهة رسمية تجعل القارئ أو المنتفع من هذه الخبرة يمنح ثقته للخبير بناء على وجود منهجية واضحة المعالم أو طريقة تدل على النزاهة وعدم الإنحياز مع توفر القدرة على إقناع القارئ أو المستفيد من الخبرة بصدق النتائج المتوصل إليها من خلال معرفة ما يريده أو ما ينتظره الطرف المعني من هذه النتائج.

1-2 محددات مصداقية التقييم المالي

مما سبق يمكن القول أن مصداقية عملية التقييم تعني مدى قابلية المستثمرين أو المشترين المحتملين في منح الخبير المقيم الثقة لقبول القيمة التي تم التوصل إليها، قيمة المؤسسة التي تم تحديدها وفق منهجية عمل تبدأ من تحديد الغرض من التقييم، ثم الفحص الشامل، إعداد مخطط العمل تم اختيار الطريقة الملائمة للتقييم، هذه القيمة التي يفترض ان يراها المستثمرون او المشترين المحتملون على انها قيمة موضوعية تعكس واقع المؤسسة .

مصدقية عملية التقييم المالي لها ثلاث محددات أساسية

واستنادا إلى الشكل (4-3)

هي نفسها محددات المصدقية والمتمثلة في:

- الخبرة

-

-

مصدقية عملية التقييم المالي بعاملين هما الخبرة والاعتماد، أي الخبرة في مجال التقييم

المالي للمؤسسات يمثل الإجراء الذي تقوم به الهيئات المحاسبية لها منح الاعتراف

الرسمي بأن شخص ما كفؤ ومؤهل لأن يقوم بمهمة التقييم المالي للمؤسسات من خلال مكتب الخبرة، وعليه فإن

:

- مجال تقييم وهو التقييم المالي للمؤسسات؛

- الاعتراف الرسمي من قبل الهيئات المحاسبية والمالية؛

- كفاءة مكتب الخبرة أو كفاءة الخبير المحاسب.

بالنسبة للاعتراف الرسمي من قبل الهيئات المحاسبية والمالية، وفيما يختص بحالة الجزائر، فإن المجلس الوطني

للمحاسبة مخول له منح قرار الاعتماد بصفة خبير محاسب بالرجوع إلى التنظيم المتعلق بتحديد شروط وكيفيات

10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد

كما حدد هذا القانون شروط وكيفيات ممارسة مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.¹
10-01 ودقته المتجسدة من خلال ما أكتنفه من مواد عاجلت مختلف
انب المتعلقة بعمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، فقد أهمل هذا القانون مهام الخبير
المحاسب ومحافظ الحسابات المرتبطة بعمليات التقييم ولم تشر أي مادة من مواد (84) إلى
كيفية وشروط وأخلاقيات ممارسة عملية التقييم، في حين اهتمت دول أخرى بهذا الجانب الهام جدا والذي يمثل
أحد الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية بالنسبة للخبير المحاسب.

في هذا الصدد،² المعهد الفرنسي لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات IFEC
2009 97 % (خبراء محاسبة ومحافظي حسابات) يقومون بعمليات تقييم في حالات تخص
الامتلاك والتنازل ونقل الملكية وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أهمية عمليات التقييم المالي ضمن مهام
الخبير المحاسب خاصة.

ونظرا لهذه الأهمية قننت فرنسا عمل الخبير المحاسب بشكل عام من خلال 45-21-38
المؤرخ في 19 سبتمبر 1945، وقد خصت في الفصل المتعلق بعمل الخبير المحاسب المقيم وذلك من
خلال كتيب مرجعي صدر في فبراير 1993، بحيث تم تعديل هذه الأحكام سنة 2006 والتي من الممكن عرضها
3.

- :
- (111)
- (112)
- (113)
- (114)
- المهام والحفاظ عليها (115)
-
- برجة الأعمال (121)
- (122)
- التفويض والإشراف (123)

¹: 10-01 المؤرخ في 16 1431 الموافق لـ 29 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42 : 4-5 .

²: Joëlle LASRY, « Une opportunité de diversification pour nos cabinets, Revue économie et comptabilité, évaluation d'entreprise, IFEC, N° 242, Juin 2005, p : 07.

³: Ibid, p: 10-11.

- الاستناد إلى أعمال مهنيين آخرين (124)
- الاعتماد على الوثائق في العمل (125)

- 130 الذي يعتبر للأمر 45-21-38 المؤرخ في 19 سبتمبر 1945

حيث على الخبير المحاسب المقيم تقديم تقرير يشمل ملاحظاته، الخلاصات والاقتراحات.

يخص جودة العمل وهذا ما ظهر في

للقول بأن عمل الخبير المحاسب المقيم يعتبر عملاً حساساً، فالتقييم ليس بالعلوم الدقيقة وإنما يتطلب الكثير من المهارة والمعارف والتحكم في آليات المحاسبة والمالية والحماية بما يسمح له من تنفيذ وإتباع طرق تقييم قد تتميز في بعض الأحيان بالتعقيد¹ ذلك أنه سوف يأخذ في الحسبان كل الجوانب المرتبطة والتي من شأنها التأثير على قيمة المؤسسة التي هو بصدد تقييمها، كما أنه سوف يأخذ في الحسبان الآثار المالية لهذه الجوانب، خاصة إذا ما كان هناك أخطار من شأنها التأثير على تقديره الشامل لهذه القيمة.

بعض الملاحظات في تقرير الخبير أو عدم لا يبرر في أي حال من

الأحوال الإخفاء المتعمد والذي سيؤدي إلى تشويه مصداقية ونزاهة عملية التقييم.²

محدد أساسي لموضوعية القيمة المتحصل عليها في الأخير

والتي تعتبر كمنخرج ينظر إليه المستثمر بثقة تمحضت عن مصداقية عملية التقييم من بدايتها إلى آخر خطوة والمتمثلة في اختيار الطريقة الأنسب للتقييم.

المطلب الثاني: العلاقة بين مصداقية التقييم وموضوعية القياس المحاسبي

لقد تم التعرض في الفصل الأول من هذه الدراسة إلى موضوع القياس المحاسبي إذ تبين ما لهذا الأخير من

أهمية كونه عملية جد حساسة كهدف إلى قياس المنفعة الاقتصادية للثروة الخاصة بالمؤسسة في لحظة زمنية معينة ويمكن اعتبار أن قياس المنفعة الاقتصادية للثروة التي تمتلكها المؤسسة والذي يتجسد من خلال قوائمها المالية، دعامة أساسية في تقييم هذه المؤسسة مالياً خاصة عند استعمال الطرق المرتكزة على الذمة المالية، بحيث تعتبر موضوعية القياس المحاسبي في هذه الحالة كميّار مهم في الوصول إلى هدف هذه العملية (عملية القياس المحاسبي) وبالتالي الوصول إلى تقييم مالي يتصف بالمصداقية.

1- موضوعية القياس المحاسبي

قبل الخوض في حيثيات موضوعية القياس المحاسبي كان لا بد من التعرف على معنى مصطلح الموضوعية

والذي اعتبر مفهوماً لصيقاً بالعلوم الإنسانية ليرتبط بعد ذلك بمجال المحاسبة خاصة بعد التوحيد المحاسبي.

¹ : Joëlle LASRY, op.cit, p: 06.

² : Ibid, p: 11.

1-1 مفهوم الموضوعية

لقد نشأ مفهوم الموضوعية في المجالات العلمية التي استندت إلى المنهج بين يتم عزل العوامل التي ليس لها علاقة بالظاهرة المدروسة، بحيث يقتضي فهم الظاهرة عن طريق تثبيت جميع المتغيرات إلا واحدا فقط يتم تغييره وترقب نتائج هذا التغيير و تفسيرها على أساس العامل المسبب "المتغير المتسبب".

لم يلقى مفهوم الموضوعية إشكالا في العلوم التجريبية مثل الفيزياء إلا بعد محاولات الانتقال بالمنهجية التجريبية إلى العلوم الإنسانية مثل الاقتصاد والسياسة وعلوم الاجتماع وغيرها، ذلك أن الإشكال يتعلق بالعامل المسبب الذي يسهل تحديده في العلوم التجريبية على عكس العلوم الإنسانية ذلك أن السببية في الظواهر الإنسانية تتميز بدرجة كبيرة من التداخل والتراكب بفعل تعدد المتغيرات السببية.

وقد عالج كتاب الموضوعية في العلوم الإنسانية¹

ن القارئ لهذا الكتاب يستشف من خلال تمنعه أن الموضوعية عولجت من محورين هما موضوع الدراسة من جهة الباحث من جهة أخرى، وهذا معناه أن إشكالية الموضوعية في العلوم الإنسانية تكمن في ذات الباحث وصلتها بالموضوع، فإن كان البحث العلمي يقوم على أساس استقلال الذات عن موضوع الدراسة، فإن هذا المبدأ لا يمكن أن يتحقق بنفس الكيفية التي يتحقق بها في العلوم التجريبية،

الباحثين تناولوا موضوع "الموضوعية" تناولا سلبيا من حيث انها "غياب لكل عوامل التحيز وكف لتأثيرها"².

Gibson "ما ينتج عن التأثير المناوئ للاستخدام السليم للشواهد والبيانات

ن تكون موضوعيا معناه ألا تتأثر

3 "

دين التعريفين انهما يعالجان المفهوم السلبي

الحكم المتحيز الذي يخلو من الآراء الشخصية والتأثيرات الناتجة عنها.

أما الموضوعية كمفهوم إيجابي فهي تتعلق بتحديدات الباحث وتعريفاته وتصوراته لمختلف عناصر الظاهرة

على حساب الطابع الذاتي الخاص.

إن التعريف الأخير يعني أن الموضوعية ليست مفهوما مطلقا في العلوم الإنسانية فهي مفهوم نسبي لاعتبار

العناصر التي يحددها الباحث لدراسة ظاهرة علمية ما.

¹: للاطلاع أكثر يرجى مراجعة:

- الموضوعية في العلوم الإنسانية "عرض نقدي لمناهج البحث"، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

²: 65.

³: Q. GIBSON, *The logic of social enquiry*, Rontlege and Kegan Paul, London, 1960, p : 77

وقد أدى البحث في أصول هذا المصطلح - إلى انقسام الدراسات إلى
فالنوع الأول يمكن معه قياس متغيرات الدراسة التي يحددها الباحث والتي تعكس بالنسبة إليه الواقعة بالاعتماد
محدده ومعروفة يمكن الوثوق بها؛ وأما النوع الثاني من الدراسات والمعروفة بالنوعية يكتفي فيها
الباحث بوصف سلوك المتغيرات وتفسيره وتحليل نتائج التغيرات بالاعتماد على نماذج وطرائق إحصائية علمية.
وقد طرح النوع الأول من الدراسات () مشكلة أخرى أخذت حيزاً من الإهتمام في شقها
المتعلق بالموضوعية، إذ انتقل الجدل من الموضوعية إلى موضوعية القياس، ولما كانت العلوم الاقتصادية جزء من
العلوم الإنسانية فقد ارتبطت بموضوع القياس من خلال المحاسبة ذلك أن القيمة الاقتصادية هي الخاصية المعنية
المحاسبي.

1

وبما أن المحاسبة هي التقنية واللغة التي تشكلت
مصطلح الموضوعية في فضاء المحاسبة من خلال موضوعية القياس المحاسبي، حيث انعكس
"الموضوعية" في العلوم الإنسانية على تحديد مفهوم "ية القياس المحاسبي".

1-2 مفهوم موضوعية القياس المحاسبي

لقد تعددت التعاريف التي خصت موضوعية القياس المحاسبي بالنظر إلى
ومفهوم الموضوعية نفسه مما أدى إلى عدم وجود إجماع بين المحاسبين على تعريف موحد للموضوعية.
فالموضوعية في القياس تعني عدم خضوع القياس لتقديرات شخصية بحثة أي التعبير عن الحقائق بدون
تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي وبالتالي فالقياس الموضوعي قياس غير شخصي، وذلك لإقناع مستخدمي
أما خالية من أي تعبير شخصي أو تحيز.²

سلي للموضوعية وذلك من خلال خلو عملية القياس من
عوامل التحيز وعدم الخضوع لتأثيراتها، كما يركز هذا التعريف على عنصر مهم جدا من عناصر القياس المحاسبي
ألا وهو القائم بعملية القياس ألا وهو المحاسب، فعدم تحيز هذا الأخير يعتبر من العوامل التي تؤثر بالإيجاب على
موضوعية القياس المحاسبي ذلك أن عملية القياس تختلف باختلاف القائمين بها.

فتحيز عملية القياس يكون مصدره إما تحيز قواعد القياس المحاسبي ومن ثم تحيز النظام المحاسبي، و
القائم بعملية القياس وقد يكون باجتماع المصدرين في آن واحد؛

¹ : Christophe BETH, « Mesure et valeur comptables et financières, réflexion sur une pratique », Altérités, vol 08, N° 01, 2001, p : 78.

² : عبد الحي مرعي ومحمد سمير الصبان، أصول القياس والاتصال المحاسبي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988 : 63.

واحد ومحدد لتحيز القياس المحاسبي لأن هذا التحيز في حالة وجوده غالبا ما يكون محصلة لأسباب عدّة مصدرها القائم بالقياس والنظام المحاسبي معا¹.

كما أن القياس الموضوعي في المحاسبة كما عرفته الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA هو توفير قابلية انات المحاسبية وذلك عن طريق أدلة الإثبات المتعارف عليها، بالإضافة إلى خلوها من التحيز

يتضح من هذا التعريف أنّ مفهوم الموضوعية في القياس المحاسبي يقترن مع قابلية التحقق حيث يتم التركيز على أدلة الإثبات والتي يمكن أن تكون فعلا قابلة للتحقق منها، كما يمكن أن تكون غير ذلك، فعملية اختيار دليل إثبات دون آخر يمكن أن تؤثر على موضوعية القياس، كما يلاحظ أن هذا التعريف قد إتفق إلى حد ما مع المفهوم الإيجابي لمصطلح الموضوعية.

موضوعية القياس المحاسبي باها "عدم التحيز وإنفصالها عن الشخص القائم بالقياس و الخصائص المميزة لخبرته أو لبيئته"².

يضيف هذا التعريف الأخير شرطا آخر لتوافر الموضوعية في القياس المحاسبي ألا وهو عدم تأثر عملية القياس المحاسبي بما يملكه القائم بالقياس من خبرات ومكتسبات بيئية قد تؤدي إلى غياب الموضوعية. بعد عرض هذه التعاريف يمكن القول بأن موضوعية القياس المحاسبي تعني خلو عملية القياس المحاسبي من التحيز الشخصي، وعدم تأثرها بخبرة القائم بالقياس ومميزات بيئته، مع توفر قابلية التحقق بوجود أدلة الإثبات المتعارف عليها والتي عرفت قديما بالدليل القابل للتحقق الموضوعي.

في القياس المحاسبي يرتبط بمعيار قابلية التحقق والذي يعتبر من أهم معايير القياس المحاسبي بعد الموضوعية، إذ أن الموضوعية في القياس لا يمكن أن تتحقق دون وجود دليل قابل للتحقق

وفي هذا الصدد فقد أدى معيار الموضوعية في القياس المحاسبي إلى تطبيق نموذج التكلفة التاريخية نظرا لتوفر أدلة الإثبات والمتمثلة في الوثائق الثبوتية للعمليات، وذلك يتردد المحاسبون في تطبيق محاسبة التغيرات في الأسعار بسبب معيار الموضوعية في القياس، إذ أن الطرق البديلة للتكلفة التاريخية تنقصها الموضوعية³. لكن وباعتبار أن الموضوعية مفهوم نسبي غير مطلق، فإن طريقة التكلفة التاريخية قد تكون موضوعية بالنسبة لقيمة الأصول الثابتة، وتتناقض هذه الموضوعية إذا ما تعلق الأمر بالقيمة الدفترية المتأثرة بعامل الاهتلاك

¹: محمد مطر وموسى السويطي، التأسيس النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض والإفصاح 2008 : 153-154.

²: أبو الحسن علي أحمد، " موضوعية في الفكر المحاسبي"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، مجلد 16 : 189. 1979

³: "دراسة تحليلية لإعداد القوائم المالية في ظل التضخم"

7 4 1983 : 203 .

لعمر الزمني للأصل الثابت والذي يخضع للتقدير الشخصي مما يؤثر على موضوعية

1 .

وفي نفس الوقت تجدر الإشارة إلى التساؤل الذي يثيره معيار موضوعية القياس المحاسبي والذي يراد به معرفة إذا ما كانت موضوعية القياس تعني موضوعية أداة القياس أم تعني موضوعية نتائج الإجابة عن هذا التساؤل التمييز بين حالتين:²

- التكلفة التاريخية أكثر موضوعية لاهما تؤيد

-

التكلفة التاريخية لاهما تعطي نتائج قريبة من الحقائق الاقتصادية السائدة في تاريخ القياس. بالرغم من أهمية توفر الموضوعية في القياس المحاسبي إلا انها تبقى غير كافية

دئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها، وهذا معناه أن القياس المحاسبي لابد أن يراعي عوامل عديدة

للوصول إلى أكبر قدر من الموضوعية مثل:

● الغرض من القياس؛

● (إفصاح، اتخاذ قرار، تقييم مالي،...).

فالموضوعية في القياس المحاسبي تقتضي أن يوظف القياس المحاسبي لتوفير معلومات تتمتع بالموثوقية، الواقعية، المصدقية، وتكون خالية من الأخطاء وقابلة للتحقق ومعدّة استنادا إلى المعارف المحاسبية³.

إذن فالهدف من الحرص على توفر الموضوعية في القياس المحاسبي هو توفير معلومات مالية تتصف

تخدم مستخدمي القوائم المالية بشكل أكبر خاصة في حالة استخدام هذه القوائم في حالات

التقييم المالي للمؤسسات باعتبار أن القوائم المالية وخاصة الميزانية تشكل أساس الانطلاق في أي عملية تقييم مالي.

1 : 203 .

2 : نمر حلمي محمود، نظرية المحاسبة المالية 1973 : 90.

3 : " المعاصرة لتوحيد المعرفة المحاسبية في أبعادها النظرية والعملية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم

13 2015 : 51.

2- موضوعية القياس المحاسبي وعلاقتها بمصداقية التقييم المالي

لم تزعم المحاسبة ابدا باكما توفر مقياسا مباشرا لقيمة المؤسسة، إلا انها تشكل مصدرا لا عنى عنه لفهم هذه القيمة، وبطريقة صريحة أو ضمنية¹ المعايير المحاسبية في الاعتبار وبصفة دائمة علاقة المحاسبة ن العلاقة بين هذين الجانبين في القياس المحاسبي، وذلك باعتبار أن تقييم ثروة المؤسسة ومن ثم تقييم المؤسسة يعتبر من أهم أغراض القياس المحاسبي.

ولقد تمت الإشارة فيما سبق إلى اقتصادية هي الخاصة المعنية بالقياس المحاسبي، وهذا معناه ان هذا الاخير يستخدم الاساليب الكمية في تحديد عناصر الاصول، الخصوم، الإيرادات والمصاريف كوكها تشترك في خاصية واحدة ألا وهي القيمة الاقتصادية، بيد أن هذه الأخيرة تتمتع بمميزات لا تملكها الخصائص الأخرى للقيمة، إذ تتمثل هذه المميزات فيما يلي:²

- ي ومشاركة لدى كل الأشياء النافعة التي تعتبر موردا بالنسبة للمؤسسة؛
- ترتبط بالندرة والمنفعة الحاضرة والمستقبلية؛
- خلال منفعتها المتوقعة والتي تنعكس في القيمة الاقتصادية.

إذن وباعتبار أن عملية تحديد القيمة المالية للمؤسسة تنطلق من أساس محاسبي خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمؤسسات غير المسعرة، حيث تمثل هذه القيمة رأي أو وجهة نظر مبنية على تحليلات منهجية وأساليب علمية مقبولة، فإن الجانب المحاسبي له كبير الأثر في تحديد هذه القيمة، القيمة التي تنتظرها الأطراف المعنية بالتقييم وتنظر إليها على انها مخرج سليم وصادق واقعي يمكن الوثوق فيه.

فمصداقية التقييم المالي تعني الثقة في القيمة المتوصل إليها والتي سيتم مقابلها التنازل عن ما يتيح إمكانية اعتبار مصداقية التقييم المالي كعامل تابع لموضوعية القياس المحاسبي، حيث كلما كانت عملية القياس المحاسبي تتمتع بأكثر قدر من الموضوعية كلما كانت البيانات التي تحويها القوائم المالية وبالأخص الميزانية تتمتع بموثوقية أكبر وبالتالي استخدام هذه البيانات في عملية التقييم يمكن أن يساهم في الوصول إلى تقييم

وعلى هذا الأساس فإن العامل المشترك بين مصداقية التقييم المالي وموضوعية القياس المحاسبي هو موثوقية البيانات المحاسبية التي تحويها القوائم المالية والتي تعتبر كنتيجة للقياس المحاسبي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى

التقييم، بيد أن هذه الأداة تعتبر مدروسة، عملية كما يمكن في كل الأحوال المفاضلة بين أدوات

¹ : Jean-Paul MILOT, « Valeur de l'entreprise et actifs incorporels », 10^{ième} colloque de comptabilité national, séance du 21 Janvier « la valeur de l'entreprise », ANC, Paris, 21-23 Janvier 2004, p : 01.

² : تيجاني بالقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2006 : 93.

عليها والمتمثلة في مختلف الطرق والأساليب المستعملة في التقييم وذلك على أساس جملة من المعايير تم التطرق إليها في المبحث الأول من هذه الدراسة.

إذا ما تعلق الأمر ببعض الطرق التي يقتضي فيها الأمر تسعير أو تحديد قيمة الأصول على أسس مختلفة فالأصل الواحد يمكن أن تختلف قيمته من خبير إلى آخر مثل العقارات وبالأخص في حالة غياب سوق نش فر نظام معلومات للاقتصاد الوطني يمكن وبشفافية من الإطلاع على قيمة الأصل في وقت معين. ضف إلى ذلك أنه وبعد تحديد قيمة المؤسسة محل التقييم أو مجال للتقييم باستعمال الطرق المشار إليها (طريقة معينة أو مجموعة من طرق) بين الطرفين البائع والمشتري ستف

يمكن أن يختلف عن هذه القيمة إذ ستتدخل عوامل أخرى عوامل ذاتية كما سبق وتمت الإشارة إليه في المبحث من هذا الفصل وبالتالي فمصداقية التقييم أمر غير مطلق يمكن تفسيره من خلال:

- غياب موضوعية القياس المحاسبي والذي سيفرز بيانات غير موثوقة.
- اختلاف أساس التقييم خاصة بالنسبة لبعض العناصر في ظل غياب بعض الشروط؛
- تدخل العوامل الذاتية في تحديد سعر التنازل عن المؤسسة؛

وقد ارتأت الباحثة التركيز على العامل الأول لإرتباطه بموضوع الدراسة حيث ستعالج المحاور المتبقية منها إشكالية غياب موثوقية البيانات المالية الناتجة عن عدم موضوعية القياس المحاسبي وأثر ذلك على مصداقية التقييم خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية.

المطلب الثالث: مصداقية التقييم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الإشارة في المطلب الأول من المبحث الأول من هذا الفصل إلى أن مصداقية المؤسسة ككل تتوقف على قدرتها على منح الثقة لنفسها ومهاراتها أي ادائها بشكل عام بما في ذلك الاداء التجاري، التسييري، الأداء المالي، وغيرها من الأداءات، مع العلم أن النزاهة عامل أساسي للمصداقية في نظر الأطراف المتعاملة مع

وتطرح إشكالية المصداقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما لها من خصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة الحجم باعتبار أن مصداقية الأداء بشكل عام ستعكس على مصداقية التقييم المالي لهذا النوع من المؤسسات خاصة إذا ما تعلق الأمر بمصداقية الأداء المالي والذي يتفاوت بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ونظيراتها الخاصة وبالتالي التفاوت بين مصداقية التقييم بين هذه وتلك بيد ان عمليات التقييم تقوم على ساس محاسبي يفترض أن يتمتع بأكبر قدر من الصدق والوثوق.

1- مصداقية التقييم وعلاقته بمصداقية الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لما كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز عن غيرها من الكثير من المؤسسات الكبيرة الحجم بمجموعة من الخصائص المالية وغير المالية، فإن مصداقية أدائها سوف تختلف عنه في المؤسسات الكبيرة الحجم.

غياب النزاهة والتي تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على مصداقية الأداء في المؤسسات الاقتصادية الصغيرة
عالج هذا التقرير هذه الأسباب على مستويين:

- المستوى الكلي: ¹:

- ضعف سيادة القانون، قوانين وأنظمة غير واضحة في بعض البلدان؛
- تركيز الجهات الأمنية على الشركات الأكبر؛
- بيئة أعمال تجارية ضعيفة.

- على المستوى الجزئي (المؤسسة):

- موارد مالية محدودة؛
- عدم وجود إستراتيجية واضحة على المدى البعيد؛
- نقص في الإجراءات الرسمية؛
- قدرة ضعيفة على التفاوض؛
- .

يلاحظ من جملة الأسباب أعلاه أنه على المستوى الكلي يمكن ربط أحد الأسباب والمتمثلة في بيئة الأداء المالي، ذلك أن عدم وجود سوق منظم وبالتالي بيئة أعمال تجارية ضعيفة سوف يؤثر بالضرورة على السلوك المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما على المستوى الجزئي فإن عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم على المدى البعيد معناه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى إستراتيجية مالية واضحة مبنية على قواعد التسيير المالي وهذا معناه عدم مراعاة الشفافية وعدم احترام قواعد وأخلاقيات المهنة (وهذا ما لا يضمن المصداقية في الأداء المالي الأمر الذي يعرض هذا النوع من المؤسسات إلى خطر الإفلاس، وذلك باعتبار أن الإستراتيجية المالية جزء من الإستراتيجية العامة للمؤسسة.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مسألة مهمة تتعلق بدور محافظ الحسابات في المصادقة على الأرقام المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية للمؤسسة وإذا كان بإمكان المسؤولين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طمس والتلاعب بصدق هذه الأرقام لأغراض عديدة مما يعني عدم الوثوق في البيانات المحاسبية التي تؤثر على صدق الأداء المالي وصدق التقييم المالي في حالة تعرض المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى هذا النوع من العمليات لغرض أو لآخر.

¹: للاطلاع أكثر أنظر إلى:

- IFC - أدوات نزاهة المشاريع الصغيرة والمتوسطة 2000-2003، متوفر على الرابط التالي:

وفي هذا الصدد ، فقد تبين من المطلبين الأول والثاني، أن مصداقية عملية التقييم المالي بشكل عام تتحدد وفق عاملين يتعلق أحدهما (الخبير المقيم) ويرتبط العامل الآخر بموضوعية القياس المحاسبي والذي يعتبر عاملا أساسيا في الحصول على بيانات محاسبية موثوقة يتم الاعتماد عليها للحصول على قيمة

فبالنسبة للعامل الأول أي القائم بعملية التقييم فإن مساهمته في مصداقية التقييم تتوقف على خبرته وكفاءته ونزاهته، أما العامل الثاني وهو موضوعية القياس المحاسبي فمساهمته في مصداقية التقييم تكون من خلال توفير بيانات محاسبية ومالية تتمتع بأكبر قدر من الموثوقية.

فتقييم المؤسسة الاقتصادية مهما كان حجمها أو نوع نشاطها أو القطاع الذي تنشط فيه، فهو يتطلب توفر هذين العاملين من أجل تحقيق شرط المصداقية في التقييم، وذلك رغم وجود علاقة بين هذين الشرطين ذلك أن الخبير المقيم سوف يعتمد على نتائج عملية القياس المحاسبي أي البيانات المحاسبية التي تحويها القوائم المالية

وعلى هذا الأساس يمكن القول، أنه حتى في حالة توفر شروط الخبرة والكفاءة والنزاهة في الخبير المقيم، فإن غياب الموثوقية في البيانات المحاسبية المعتمدة في إلى تقييم مالي يمكن اعتباره

هذا الإشكال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة لما لها من خصائص مالية خاصة ما تعلق منها بالقوائم المالية، حيث وكما سبقت الإشارة إليه في الفصل الثاني من هذه الدراسة، فإن هذه القوائم تعد في الغالب وفقا لمبادئ وقواعد محاسبية تسعى إلى "إبداء الصورة الصادقة و" ¹ وفي هذا الصدد فقد أشار أرحنتي Argenti (1976) في دراسته لإشكالية تقدير الإفلاس في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عاملين أساسيين يرتبطان بمسألة عدم توفر الموثوقية في البيانات المحاسبية والمالية في هذا النوع من المؤسسات ألا وهما: ²

- عدم ملائمة نظام المعلومات المحاسبي

حيث توجد مدة زمنية بين تاريخ إعداد المعلومات اية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة والذي تصبح فيه هذه المعلومات مرجعية، حيث كلما كانت هذه المدة أطول، كلما قلت نفعية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية سواء داخليا أو خارجيا.

قد أشار أرحنتي Argenti إلى أن المدة المتوسطة لإعداد هذه المعطيات تقدر بـ 09

للمؤسسات غير المفلسة و14

¹: دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، نحو نموذج لترشيد القرارات :

يلاحظ أن عامل الزمن يعتبر من العوامل المؤثرة على موثوقية البيانات المالية في المؤسسات الصغيرة التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي لمختلف العناصر، إذ وبعد

غير ذات مرجعية، واستعمالها بهذا الحال في عملية التقييم المالي

هذه الأخيرة المصدقية المطلوبة.

- التلاعب في الوثائق المالية

يشير أرجنتي Argenti إلى إيرادات مقصودة في المعطيات المحاسبية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعدّ إشارة إلى إفلاس هذه الأخيرة بدرجة كبيرة جدا من الاحتمال إلى أنه بقدر ما يكون من المألوف والمعتاد اللجوء إلى محافظ الحسابات ليصادق على صحة الوثائق المالية للمؤسسة بقدر ما يكون المسيرون محل شك وشبهة في تغيير صدق الأرقام المحاسبية بهدف إخفاء حقيقة المؤسسة عن المساهمين أو المستثمرين المحتملين.

يلاحظ أنه حتى في حالة اعتماد وتوفير معيار الموضوعية في القياس المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي ستظهر حقيقة وضعها المالي والتي لا يرغب المسيرون في (أغراض التمويل البنكي، الأغراض الجبائية، أغراض التقييم، ...) فإنه يتم التلاعب في الأرقام من خلال تغييرها وتكييفها لتظهر بما يناسب الحال الأفضل في نظر الأطراف المتعامل معها (ممولين، مساهمين، مصالح جبائية، مشترين محتملين، ...).

بعد هذا الطرح الذي خصّ المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي عاجلتها الأدبيات النظرية وأثبتته الواقع ل عن إمكانية حصول التلاعب بالأرقام المحاسبية وتظليلها بما يجد من موثوقيتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية التي تخضع لأحكام القانون العام وتطولها بفعل هذا القانون الأحكام

2- مصداقية التقييم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الجزائرية

في حالة كون المؤسسة عمومية أو تابع للقطاع العام سواء كانت كبيرة الحجم أو صغيرة ومتوسطة أم مؤسسة مصغرة، فإنها تخضع لأحكام القانون العام الذي ينظم ويسير المؤسسة العمومية الجزائرية.

وبذلك وعند الحديث عن المصدقية في الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، فإنه يمكن القول أن هناك تفاوت بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة ونظيرتها العمومية، ذلك أن هذه الأخيرة محكومة

وبالرجوع إلى النظام القانوني لتسيير ورقابة المؤسسات العمومية الاق

04-01 المؤرخ في 20 2001، فإنه وفي الجانب المتعلق بالرقابة الداخلية فإنه من صلاحيات الجمعية العامة

للمؤسسة تعيين القائمين بالمراقبة المالية وهم محافظي الحسابات وتحديد أجورهم¹ والذين يكون لهم كبير الأثر في لية على المؤسسة العمومية والتي يكون الهدف منها هو طمأنة المستثمرين من خلال ضمانات عدم التدخل المفرط للهيئات الخارجية وكذا هئية المؤسسات العمومية الاقتصادية للتكيف مع متطلبات الانفتاح على اقتصاد السوق الذي يستوجب سرعة اتخاذ القرار والتنفيذ وهو الأمر الذي قد الخارجية التي تتسم بطول الأجل والتعقيد.²

وتعتبر رقابة محافظ الحسابات من أهم أنواع الرقابة الداخلية بعد رقابة أجهزة المؤسسة العمومية الاقتصادية

(مجلس الإدار) 01-10

وكذا انتظام هذه الحسابات ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به، ويقوم محافظ ة بعد التأكد من صحة الحسابات ومطابقتها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وذلك من صلاحيات والمتمثلة في:³

- بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
 - يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسير للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
 - يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛
 - يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
 - يرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.
- توحي هذه الصلاحيات بأن الوثائق والدفاتر المحاسبية والمالية تعتبر اداة فعالة للرقابة بإمكانها الكشف عن مدى صدق الأداء المالي، ولذلك لا بد من إثبات صحتها القول أن رقابة محافظ الحسابات تعتبر من العوامل التي قد تزيد من موضوعية القياس المحاسبي.

¹: 04/715) 04-88 المؤرخ في 12 1988 المعدل والمتمم للأمر رقم 59/75
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 02 1988.

²: Amor ZAH, **Aspects juridiques des réformes économiques en Algérie**, « l'Algérie en mutation » sous la direction de Robert CHARVIN et Ammar GUESMI, L'harmattan, 2001, pp : 55-66.

³: 23 01-10 المؤرخ في 29 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، 24، الصادر في 2010/07/11 : 07.

وعلى عكس المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة، فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية تحظى بقسط وفير من الموضوعية في القياس المحاسبي ذلك أن التقرير الذي سيقدمه محافظ الحسابات سوف يخضع للمصادقة من طرف الجمعية العامة، وهو ما لا يحدث في مؤسسات القطاع إجمالي، فالجمعية العامة في المؤسسات العمومية وإثر المصادقة على ذلك التقرير لها أن ترفضه إذ ما لمست نوعاً من عدم التوافق وعدم الصدق، فقد نحول القانون مجلس الإدارة ومجلس المديرين في هذا النوع من المؤسسات حتى عزل محافظ الحسابات في حالة وقوع خطأ من طرفه، وقد أوردت 10-01 الحق لمحافظ الحسابات في أن يعلم كتابياً هيئات التسيير في حالة عرقلة ممارسة مهمته.

مما سبق، يمكن القول أن البيانات المحاسبية والمالية قد تكون أكبر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية محافظ الحسابات بالإضافة إلى مراجعة الجمعية العامة لهذه الرقابة يجعل هذه البيانات تتصف بموثوقية أكبر طالما أن صلاحيات محافظ الحسابات تقتضي التأكد من إعداد هذه البيانات وفق المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف صلاحيات محافظ الحسابات تمتد إلى أول مرحلة في إعداد هذه البيانات ألا وهي القياس المحاسبي.

وتأتي هذه المقارنة من باب أن محافظ الحسابات له نفس المهام والصلاحيات في المؤسسة الصغيرة وهو ما تشير إليه كلمة "مسير" و"المسيرون" عند التعرض للصلاحيات ناك من يراقب بعده أو يراجع عمله؛ إذ لا يمكن حيث لا يتوفر جهاز الجمعية العامة في المؤسسات الخاصة بشكل عام، فهي مؤسسات من خصائصها استقلالية الإدارة، فالقرار الأخير يكون بيد مالك المؤسسة والذي يعتبر في كثير من الأحيان مالكا ومسيراً¹. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن البيانات المحاسبية والتي يتم اعتمادها في التقييم المالي قد تختلف موثوقيتها بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية وتلك الخاصة وذلك راجع لعامل الرقابة الداخلية التي يفرضها وينظمها القانون العام في المؤسسات العمومية بشكل عام، وغياب هذا العامل في وحدات القطاع الخاص المسيرين والمحاسبين بصدق البيانات المحاسبية حتى في حالة تقديمها لمراجعتها من طرف محافظ الحسابات، وهذا ما قد يؤدي إلى التأثير على صدق عملية التقييم في هذا النوع من المؤسسات. إلى كيف تؤثر موثوقية البيانات المحاسبية على مصداقية تقييم المؤسسة الاقتصادية بشكل عام والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص وذلك من خلال دراسة وبحث الخصائص النوعية الثانوية التي تتطلبها موثوقية هذه البيانات.

المبحث الثالث: موثوقية المعلومات المالية وعلاقتها بمصداقية عملية التقييم

يحاول هذا المبحث تسليط الضوء على العلاقة النظرية بين موثوقية المالي باعتبار أن الأرقام المحاسبية لا بد أن تتمكن من هذا من جهة، كما انها تعتبر نقطة الانطلاق والمادة الخام في أي عملية تقييم بالنسبة للمؤسسات غير المسعرة. في هذا الصدد التي تعتبر من مهام محافظ الحسابات قد تساهم وبشكل فعال في بالشكل الذي يضمن الوصول إلى تقييم صادق.

المطلب الأول: المحددات الأساسية لموثوقية المعلومات المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية
تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات كمعيار تقاس على أساسه جودة هذه المعلومات، فقد مكنت المعايير المحاسبية الدولية من توفير جملة من الخصائص يتم الرجوع إليها والتأكد من توفرها في أجل إتخاذ أحسن القرارات من طرف مستخدميها، إذ يمكن إعتبار هذه الخصائص كمعيار ليس فقط للجودة ولكن أيضا لنفعية هذه المعلومات لما لها من الارتباط بالمرحلة الابتدائية في إعدادها ألا وهـ المحاسبي.

1- محددات موثوقية المعلومات المالية

لقد سبق وأن تم التعريف بمفهوم في الفصل الثاني من هذه الدراسة، ولكن بالرغم من ذلك لا مانع من التذكير إذا ما تعلق الأمر بالتعريف الذي جاء به مجلس المعايير المالية والمحاسبية FASB وذلك في البيان رقم (02) 1980 بحيث عرّف هذا البيان الموثوقية بأنها خاصية المعلومات في التاكّد بأنها خالية من الاخطاء والتحيز بدرجة معقولة وانها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله¹. ولتحقيق خاصية الوثوق في الصدق في التعبير، الحياد، والقابلية للتحقيق.

1-1 الصدق في التعبير

يقصد باصطلاح الصدق في التعبير "صحيحة ودقيقة ومعبرّة عن الأحداث بصورة سليمة وآمنة وخالية من أي تلاعب متعمد وإلا فستكون غير مفيدة حتى ولو كانت ملائمة ووقّية".²

¹: "مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية" الملتقى الوطني الأول حول مستجدات الألفية الثالثة

" - - - - - سي مختار، ك لوم التسيير، ع 22-21 نوفمبر 2007

: 04.

²: حسين أحمد حسين، نظم المعلومات المحاسبية "الإطار الفكري والنظم التطبيقية"، الدار الأهلية، الإسكندرية، مصر، 2004 : 27.

يلاحظ من هذا التعريف أن خاصية الصدق في التعبير تشترط توفر خاصيتين في

وهما:¹

- الصحة وهي تعني مطابقة المعلومات للواقع المراد التعبير عنه وبدون أخطاء.
 - ي تعني أن يتم تجميع وتسجيل البيانات ومعالجتها بشكل صحيح.
- ولهذا تتطلب خاصية الصدق في التعبير الحرص على أن تعكس عملية القياس المحاسبي التقرير عنها مما يؤدي إلى التمثيل الصادق للأحداث الاقتصادية المالية.

كما تتطلب خاصية الصدق في التعبير أيضا التحرر من التحيز في عملية التقييم المحاسبي وكذلك التحرر² وهذا يعني أن خاصية الصدق في التعبير تتطلب تجنب نوعين من أنواع

3:

- تحيز في عملية القياس كما في حالة استخدام أساس التكلفة التاريخية واتباع سياسة الحيلة والح ر عرض
 -
- وتشترط خاصية وجوب عدم التحيز في القياس اتصاف المعلومات بأكبر قدر من الاكتمال الذي يراد

أن يؤدي إلى معلومة خاطئة أو مضللة وبالتالي لن تكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية.⁴ ويلاحظ أن خاصية الاكتمال هي خاصية نسبية وليست مطلقة، فليس هناك من شيء كامل خاصة في حالات عدم التأكد والظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة وتكلفة المعلومة نفسها، فكل هذه أمور نسبي، لكن بالرغم من ذلك لا بد للقائم بعملية التقييم المحاسبي من الحرص على الحصول على أكبر قدر من المعلومات التي يتحقق معه خاصية عدم التحيز ومن ثمة صدق التعبير. مما سبق يمكن القول أن خاصية الصدق في التعبير هي خاصية جد مهمة كوكها تشترط جملة من الخصائص الأخرى التي لا تقل أهمية في تحقيق الجودة في ، الأمر الذي يمكن معه اتخاذ أحسن ارات الاستثمار، التمويل، قرارات التقييم المالي وغيرها من القرارات التي تتطلب التي تم اعتمادها في ذلك.

¹: حسين أحمد حسين : 27.

²: بدر الدين فاروق أحمد سالم ونصر الدين حامد أحمد، "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 1 01 2013 : 93.

³: عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق: : 202.

⁴: Donald .E. KEISO et al, **Intermediate accounting**, John WILEY and SONS, INS, Hoboken, 14th edition, 2012, p: 16.

1-2 الحياد

يقصد بخاصية الحياد "ألا تكون

على حساب مستخدم أو مستخدمين آخرين".¹

"

2.

بالإضافة إلى ذلك فخاصية الحياد تقتضي بأن تكون المعلومات خالية من التحيز بحيث لا يتم إعدادها
ق غرض أو هدف محدد وإنما

3.

وعليه يمكن القول، بأن خاصية الحيادية يراد بها خلو القوائم المالية من العناصر التي تؤثر على سلوك
مستخدمي المعلومات التي تحويها هذه القوائم في اتجاه معين بالشكل الذي تتحقق معه الموضوعية باعتبار أن هذه
الأخيرة تتحقق بتوفر شرط عدم التحيز كما تم توضيحه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

وعليه، لا بد أن تتوفر خاصية الحياد في القوائم المالية ذات الاستخدام العام من طرف القوائم بإعدادها
وذلك حتى يمكن تلبية حاجيات جميع مستخدمي هذه القوائم دون
وموضوعيتها في التعبير عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، أي عدم التلاعب.

ويتضح مما سبق أن خاصية حيادية المعلومات تتطلب توفر عاملين أساسيين هما:⁴

- أن تركز عملية المفاضلة بين بدائل القياس والإفصاح على معيار مهم جدا ألا وهو تقييم فعالية كل من
هذه البدائل في إنتاج معلومات ملائمة ذات علاقة وثيقة وتحقيق أمانتها.
- فيما يتعلق بتطبيق طرق الإفصاح أو أساليب القياس التي تتطلب اللجوء إلى التقدير، يجب ألا تعتمد
إدارة المؤسسة إلى المغالاة في هذه التقديرات أو التقليل منها (بخسها)
أ في التوصل إليها.

¹: كمة أحمد - تنظيم المعلومات المحاسبية والمنظمة " : 176. 1999

²: نعيم حسين دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما : 26. 1995

³: محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية : 09. 2008

⁴: عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، 1990 : 201.

3-1 قابلية التحقق

في هذه الخاصية أن النتائج التي توصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام نفس الأساليب.¹

وتشير قابلية التحقق إلى وجود درجة عالية في الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس وهم بصدد فحص نفس المعلومات باهم يتوصلون إلى نفس النتائج.²

كما تتحقق خاصية القابلية للتحقق عندما يتوصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم، فإذا توصلت أطراف خارجية تستخدم نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق ولا يمكن للمراجع إبداء الرأي فيها.³

انطلاقاً مما سبق عرضه من تعاريف يمكن القول أن قابلية التحقق هي خاصية يمكن من خلالها الوصول إلى نفس نتائج القياس من طرف أكثر من شخص باستخدام نفس أدوات القياس، بحية إبداء الرأي من طرف محافظ الحسابات بشكل موضوعي.

وفي هذا الصدد، فإن خاصية قابلية التحقق يتم إشتقاقها من فرض الموضوعية في المحاسبة، والذي يقضي أن تكون للبيانات الواردة في القوائم المالية قابلية التحقق، إذ يمكن للمحاسب أو غيره التأكد من الأرقام بالرجوع إلى نفس القياس الموضوعي الذي ينسجم مع واقع الحياة الاقتصادية.⁴

من خلال ما تقدم إجمالاً وتعلق بالخصائص النوعية الثانوية لخاصية الموثوقية فإنه يمكن القول أن هذه الخاصية تتفق في جوانب عديدة مع الموضوعية التي تتطلبها عملية القياس المحاسبي، فبالرجوع إلى ما تم التعرض إليه في المبحث السابق من هذا الفصل، يلاحظ أن هناك نقاط عدة تلتقي فيها خاصية الموثوقية بخاصية موضوعية القياس المحاسبي، أهمها الحياد () وقابلية التحقق والخلو من الأخطاء والذي يعني صحة الأرقام الموثوقية هي نتاج عملية قياس محاسبي تتسم بأكبر قدر من الموضوعية بالشكل الذي يمكن معه القول أن الموثوقية هي الموضوعية إلى حد ما.

ولعل ما يلفت الانتباه بعد هذا الطرح هو دور محافظ الحسابات والذي تمت الإشارة إليه في المبحث السابق من هذا الفصل حيث يساهم محافظ الحسابات في تحقيق خاصية الموثوقية في القوائم المالية، فمصادقته على هذه الأخيرة تكون ممكنة من خلال خاصية قابلية التحقق وإبداء رأيه عن مدى قابلية تحقق المعلومات ومن ثم

¹ : بالقرني تيجاني، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الأسواق المالية الناشئة"، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، 14-15 2009 : 07.

² : "تطور الفكر المحاسبي" 2003 : 198.

³ : أحمد نظرية المحاسبة، "منظور التوافق الدولي"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2005 : 194.

⁴ : - - - - - نظرية المحاسبة - - - - - 2003

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن السمات الشخصية لمحافظ الحسابات وكذلك المحاسب لها كبير الأثر من بين أهم هذه السمات:¹

-
-
-

والجدير بالذكر في هذه الحالة أنه من الضروري أن تتوفر هذه السمات الثلاث في المحاسب أو محافظ الحسابات على حد سواء بيد أن توفر سمة الكفاءة مثلا في مقابل غياب أو انعدام السلوك الأخلاقي المتعلق بأداء المهنة أو ما يسمى بأدبيات المهنة، سوف لن يؤدي إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالشكل المطلوب، فتوفر سمة دون أخرى سوف يفقد المعلومات المحاسبية خصائصها النوعية ككل وليس فقط خاصية الموثوقية.

المطلب الثاني: الموثوقية وعلاقتها بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية
لقد أدى تطور الأسواق المالية وعولمتها وكذا تعدد المستفيدين من القوائم المالية في ظل عدم تماثل المعلومات إلى ضرورة تطوير المحتوى الإعلامي لهذه القوائم² وإجراءات إعدادها والإفصاح عنها بالشكل الذي يكفل القيام بعملية تقييم مالي تمكن المشتري المحتمل من اتخاذ القرار السليم على ضوء ما تفرزه هذه القوائم من محتوى إعلامي يعكس بوثوق حجم العوائد المستقبلية للمؤسسة محل التقييم وكذا حجم المخاطر التي من الممكن ض لها.

1- دور المعايير المحاسبية في تطوير محتوى التقارير المالية

لقد أسهمت المعايير المحاسبية الدولية في إحداث تغيير هام وجذري في طريقة ممارسة المحاسب³ التي تعتبر زت قيمته المضافة من خلال هذه المعايير، ذلك أنه يفرز بيانات وأرقام تعتبر من المستخدمين باختلاف فئاتهم.

القوائم المالية المفصّل عنها في شكل تقارير مالية وذلك بغرض إتخاذ أفضل القرارات الاقتصادية والتي يفترض أن يعكس محتواها الإعلامي الدقة، الموثوقية، السلامة والملائمة بيد تخضع في إعدادها إلى القواعد المحاسبية المتعارف عليها.

1: " سودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري" ات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09 2013

2: محمد مطر وموسى السويطي،

40-09 :

327-317 :

3 - Eli SALAMEH, « L'impact des normes IFRS sur le contenu informationnel des états financiers des PME cotées dans le contexte français », European scientific journal, Vol 9, N 22, 2013, p : 01.

فالمحتوى الإعلامي والذي يورّ عن قيمة المعلومات المالية والمحاسبية التي تحويها تلك القوائم من وجهة نظر مستخدميها في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمؤسسة¹، يجب أن يعكس بدرجة كبيرة من الموثوقية ث الملائمة فيما يخص تقييم المؤسسة.

وقد أحدثت المعايير المحاسبية الدولية تغيرات كبيرة على مستوى القوائم بعدما أثبت القوائم المحاسبية الكلاسيكية طرح صعوبات عديدة فيما يتعلق بتقييم المؤسسات خاصة تلك التي تتميز بفرص النمو وذلك لأسباب عديدة من أهمها:²

-
-
-

وبغية الوصول إلى قوائم محاسبية مالية تخدم أكثر مستخدميها خاصة في حالات التقييم، فقد تعرض الفكر المحاسبي إلى ثلاثة مناهج لإعداد التقارير المالية وهي:³

1-1 منهج التقرير في القوائم ذات الغرض العام

شيع استخدام هذا المنهج إلا أنه يشير انتقادات عديدة حول مدى إمكانية توفير الاحتياجات المتنوعة للمستفيدين المختلفين باستخدام مجموعة واحدة من التقارير المالية.

1-2 منهج التوسع في المعلومات التي يتم التقرير عنها

ويهتم هذا النهج بزيادة المعلومات المعروضة في التقارير المالية بحيث تغطي احتياجات قطاعات أكبر إذ تصبح القيم التاريخية غير كافية لتظهر إلى جانبها القيم الحالية والقيم الجارية للأصول وغيرها من القيم. وشأنه عديدة بشأن نوعية وكمية المعلومات التي يجب إضافتها إلى

¹: للإطلاع أكثر أنظر إلى:

- I. MARTINEZ, « Le contenu informatif des chiffres comptables, Vers de nouvelles améliorations méthodologiques », Comptabilité – Contrôle – Audit, tome 10, volume 2, 2004, pp : 9-30.

- R. JANIN, « Les contenus informationnels respectifs du résultat net et des indicateurs de flux de trésorerie dans le contexte français », comptabilité – Contrôle – Audit, tome 8, volume 2, 2002, pp : 65-85.

² : Charlotte DISLE, « Intérêt de la normalisation comptable, Pertinence des chiffres comptables et opportunités de croissance », disponible sur le site : <http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00593076>, page consulté le 16/11/2015.

³: أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة : 2007

استيعاب المعلومات الإضافية واستخدامها، إذ يتطلب الأمر تقييم كل معلومة يتم اقتراح إضافتها للقوائم المالية

1-3 منهج تطوير التقارير المالية

رغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين طلبا للمزيد من المعلومات الإضافية التي تساعد في اتخاذ قراراتهم

:

-
-
-
-
-

وقد حدّد مجلس المحاسبة الأمريكي في قائمة المفاهيم الصادرة سنة 1984 مجموعة متكاملة من التقارير ينبغي على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية من خلال مجموعة متكاملة من القوائم المالية لتشكّل في الأخير التقرير المالي للوحدات الاقتصادية والذي يتم من خلال تحقيق الإفصاح الملائم لمتخذي القرارات وتمثل هذه القوائم في:

- القوائم المعدّلة بالتغير في مستويات الأسعار؛
-
-
-
-

مما سبق يتضح أن الهدف من هذا المنهج الأخير خاصّة هو الوصول إلى إفصاح محاسبي ملائم وشفاف يزيد من قيمة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المفصّح والتي تساهم بشكل فعال في زيادة درجة موثوقية القوائم لدى مستخدميها ومن ثمة اتخاذ أفضل القرارات.

قوائم المالية التي فرضها المنهج الأخير يكاد يكون الهدف منها هو تحقيق اكتمال

تساهم وبشكل فعال في خدمة عمليات التقييم المالي والتي تتطلب معلومات عن قدرة المؤسس تدفقات مستقبلية وهو ما تبينه قائمة التوقعات المستقبلية، بالإضافة إلى القوائم المعدّلة بالتغير في مستويات

الأسعار والتي تأخذ في الحسبان عامل التضخم الذي يجعل من القوائم التاريخية تفقد موثوقيتها في إعطاء الصورة

صرف النظر عن حالات التضخم فإن نموذج التكلفة التاريخية الذي يفرز قوائم مالية

تاريخية قد خصّ بتقدير كبير في عالم الاعمال، كما ان الاطر المفاهيمية لمجلس المعايير المحاسبية والمالية FASB (1984) وكذلك الأطر المفاهيمية للجنة معايير المحاسبة الدولية IASC (1989) تعتبر أن هذا النموذج هو الأساس في عمليات التقييم في أغلب الحالات وهو الأكثر استعمالا باعتباره أكثر موثوقية وموضوعية بالمقارنة مع النماذج البديلة المعروفة بملائمتها وأهميتها وهو المنظور الذي يؤيده إيجيري IJIRI.¹

وقائمة أهداف الوحدة وهي كلها قوائم تحتاجها مختلف

أنواع التشخيص التي من الضروري الخوض فيها قبل الشروع في عملية التقييم المالي، فالتشخيص التنظيمي يحتاج إلى قائمة بيان العمالة، والتشخيص الاستراتيجي يحتاج إلى قائمة أهداف الوحدة وقائمة القيمة المضافة.

أيضا من خلال هذه المناهج هو دور الإفصاح المحاسبي كعامل يمكن أن يكون له بالغ الأثر

على موثوقية البيانات والمعلومات المحاسبية المفصح عنها باعتباره أداة للاتصال المالي تعززت أهميتها في ظل المعايير

إذ يعتبر هم محددات الم

² فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها الق

ق هذه الجودة فالشفافية تعد عنصرا أساسيا لتحقيق الموثوقية

وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ويكون ذلك من خلال الإفصاح الكامل والعرض العادل للمعلومات إلى مدى واسع من المستخدمين.³

المطلب الثالث: أثر موثوقية المعلومات المالية على مصداقية تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل حجز الزاوية في تحديد قيمة المؤسسة فإن الخبير المقيم يجب أن يحرص كل

الحرص وباهتمام كبير على موثوقية هذه

فالأرقام المالية والمحاسبية يجب أن تسمح بتوفير قدر كبير من المعلومات حول قيمة المؤسسة، و

المهم جدا أن يتم التأكد من موثوقية هذه الأرقام لتعكس وبصورة صادقة الوضع الحقيقي للمؤسسة قصد التقييم.

العديد من الدراسات أثبتت تأثير عامل الحجم على المحتوى الإعلامي للأرقام المحاسبية،

فإن تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة العمومية سوف يتأثر بموثوقية هذه الأرقام.

¹ : Jean – François CASTA, **La comptabilité en juste valeur**, « Permet elle une meilleur représentation de l'entreprise, Centre de recherche en gestion, université Paris Dauphine, Paris, France, 2003, p : 03.

² "أثر الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية على المعلومة المحاسبية"، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي

الجزائري ومطابقته مع المعايير المحاسبية الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الواد

وعلمو التسير، يومي 17-18 نوفمبر 2013 : 13-14.

³ : 13.

1- علاقة الأرقام المحاسبية بعملية التقييم

لقد أسهمت عديد الدراسات في إظهار معالم العلاقة بين المؤشرات المحاسبية وعملية التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية، حيث تعود أولى هذه الدراسات إلى سنوات الستينات حيث يشكل مقال بال وبروان¹ Ball et Brown 1968 أساس الأبحاث التي عاجلت قدرة البيانات المحاسبية في الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التي من شأها التأثير على قيمة المؤسسة، كما عاجلت هذه الدر Utilité décisionnelle² وقد ركزت هذه الدراسات على خاصية ملائمة الأرقام المحاسبية من حيث محتواها الإعلامي

م المالي اقتصرت هذه الدراسات في محتواها على دراسة أثر النتائج المحاسبية على الكفاءة السوقية من خلال البورصة والتي تمثل مردودية الاستثمار في الأسهم³.

بحلول سنوات السبعينات اختار بار Barth دراسة هذه العلاقة بإحلال سعر السهم مكان الكفاءة السوقية بالإضافة إلى إدخال بيانات من الميزانية والتي تكمل مؤشرات النتيجة وذلك بعد ما كان رابورت 1981 Rappaport قد سلط الضوء على أوجه القصور التي تكتنف مؤشر ربحية السهم كمؤشر للقيمة بيد أنه لا يأخذ في الحسب حاجيات رأس المال المستثمر، الأمر الذي أدى به إلى تعزيز التدفق النقدي وهو المؤشر الذي دعمه Hax et Majluf 1984 عتبرا أن التدفق النقدي المستحدث

لقد كان الهدف من هذه الدراسة تسليط الضوء على رد فعل الس تجاه نشر المعلومات المحاسبية وذلك من خلال التقارير السنوية والمرحلية، كما سلطت هذه الدراسات الضوء على الأهمية المسبقة التي يوليها السوق للمحتوى الإعلامي للأرقام المحاسبية حتى قبل الإفصاح عنها⁴.

¹ : Jean François CASTA, op.cit, p : 02.

² : للإطلاع أكثر أنظر:

- R. BALLE et P. BROWN, « An Empirical evaluation of accounting income number », Journal of accounting research, vol 6, N° 02, 1968, pp: 159-178.

- M. BARTH. et W. LANDSMAN., “Fundamental issues related to using fair value accounting for financial reporting”, Accounting horizon, Vol 9, N 4, 1995, pp: 97-107.

³ : للإطلاع أكثر أنظر:

- R. BALLE, et P. BROWN, op.cit, 1968, pp: 159-178.

⁴ : Jean- François CASTA, ibid, pp: 03.

وقد أكدت دراسات عدّة في السنوات الأخيرة على أهمية وفائدة
المالي¹ خاصّة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة والذي سبقت الإشارة إليه في هذه الدراسة)
(، الأمر الذي يستدعي تقييم ما إذا كانت المحاسبة كوظيفة أساسية وهامة قادرة على الوصول إلى
هذا الهدف بافتراض تقديم محتوى إعلامي يعكس الأحداث الملائمة فيما يخص تقييم المؤسسة خاصّة إذا م
الأمر بالمؤسسة غير المسع والتي لا يمكن تقييمها عن طريق السوق²
علاقتها بالقيمة بافتراض الأثر الذي تفرزه هذه الأرقام المالية للمؤسسة، وفي هذا الصدد يمكن التمييز
3.

- التيار الأوّل: وهو التيار الذي يعالج دور البيانات المحاسبية في عملية التقييم، حيث يتم تقدير ما إذا
- التيار الثاني: حيث يحاول هذا التيار تقييم الأثر الإعلامي للبيانات المحاسبية على سلوك الأسعار الخاصّة
بالأوراق المالية التي تم تداولها.
- ويتوافق التيار الأوّل مع هذه الدراسة أي موضوع البحث، حيث يمكن القول أن الأرقام المحاسبية تمثل

بالإضافة إلى الدراسات التجريبية التي سعت إلى دراسة العلاقة بين الأرقام المحاسبية وقيمة المؤسسة، فقد

تمكنت أبحاث نظرية من تحديد معالم هذه العلاقة، وقد كان نموذج أولسن وفيلثام Ohlson et Feltham
الاعمال التي عرفت شهرة كبيرة في هذا المجال إذ يعطي النموذج إطارا عمليا ونظريا يسمح بربط القيمة السوقية
بيانات محاسبية دورية⁴

وقيمة الأرباح غير العادية المستقبلية المستحدثة، فالأرباح غير العادية تتوافق مع جزء النتيجة المحاسبية الفائض عن
يحة المتوقعة بتطبيق معدّل المردودية المطلوب من طرف المستثمرين على الأموال الخاصّة المحاسبية في بداية الفترة.

¹: للإطلاع أكثر أنظر:

- Simon PARIENTE, « Rendement Boursier, création de valeur et donnés comptables », une étude sur le marché français, finance, contrôle stratégie, vol 3, N° 3, 2000, pp : 125-153.

- P. DUMONTIER, et B. RAFFOURNIER, « L'information comptable : pour qui ? pour quoi ? », Revue française de gestion, 1989, pp : 179-197.

- D. NISSIM et S. PENNAN, "Ratio analysis and equity valuation, for research to practice", Review of accounting studies, 6, pp: 109-154.

² : Charlotte DISLE, op.cit, p: 04.

³ : Ibid, p: 05.

⁴: للإطلاع أكثر أنظر إلى:

- G. FELTHAM et J. OHLSON, valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities, contemporary accounting research, N° 11, 1995, pp : 689-731.

- J. OHLSON, "Earning, book values and dividends in equity valuation", contemporary accounting research, N° 11, 1995, pp: 661-687.

وبالتالي فقيمة المؤسسة تمثل الجمع بين القيمة المحاسبية والتوقع () المستحدث للناتج غير العادية المستقبلية، وهو الأمر الذي يمكن معه القول أن النتيجة كمؤشر محاسبي محض وفي نفس الوقت مؤشر لخلق القيمة

2- دور المراجعة في تحقيق موثوقية وأثر ذلك على مصداقية التقييم المالي

د اتضح مما سبق عرضه في هذه الدراسة أن التي تحتويها القوائم المالية تشكل أساس الانطلاق في عمليات التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية، كما تشكل الأساس في أي تقديرات مستقبلية تعكس بشكل موثوق الأداء الحقيقي للمؤسسة في نظر المشتري المحتمل.

وفي هذا الصدد، فإن القوائم المالية التاريخية توفر وبشكل عام المعلومات الأكثر موثوقية لتقدير الأداء على القوائم المالية المدفقة والقوائم التي تمت مراجعتها ذلك انها

تعتبر موثوقة بوجه عام لأنه يتم إعدادها طبقاً للمبادئ GAAP افصاحات في الهوامش بالإضافة إلى الجداول المكتملة.¹

يكون الهدف من التدقيق المالي في إطار عملية التقييم المالي هو التأكد من:²

- انه كل العمليات التي قامت بها المؤسسة تم تسجيلها ()
- أنه كل العمليات التي تم تسجيلها تخص معاملات حقيقية ()
- أن هذه المعاملات تم إدراجها محاسبياً بقيمتها الدقيقة ()
- أن هذه المعاملات تم تقديرها بطريقة صحيحة ()
- أن الأصول هي ملك للمؤسسة وأن الخصوم تخصها.

ويلاحظ ان هذه المرحلة والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية يراد بها التأكد بان نقطة

التقييم وهي المعلومة المالية قد تم بناؤها على أساس سليم وموثوق بغرض الوصول إلى فالحبير المقيم إذن ملزم بالحرص في حدود موثوقية الهيكل المحاسبي.

وباعتبار أن القوائم التاريخية تعتبر الأكثر وثوقاً بالمقارنة مع القوائم المالية المعدّة وفق مناهج أخرى

في سياق المؤسسات غير المسعرة، فقد يتطلب الأمر عند استعمالها في عمليات التقييم المالي تعديلها في

¹: طارق عبد العال حماد، التقييم وإعادة هيكلة الشركات "تحديد قيمة المنشأة" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008 : 82.

²: للإطلاع أكثر أنظر إلى:

- Agnès BRICAR, « Evaluation des PME », 11 Forum annuel de l'INTEC, 2010.

- Stéphane BELANGER, « l'évaluation et le commissariat aux comptes » IFEC, économie et comptabilité, N° 342, Juin 2009, p : 14-15.

وفي هذا الصدد يتضح دور واهمية المراجعة الخارجية التي تهدف إلى إبداء الراي حول مدى عدالة¹ وقد أكدت الكثير من الدراسات على أن خدمات التأكيد التي يقدمها المراجع

الخارجي وهو محافظ الحسابات تتضمن مجموعة من الخدمات التي تهدف إلى زيادة موثوقية².

وتخضع القوائم المالية التاريخية للمراج³:

- إيرادات تاريخية يتم على أساسها التنبؤ بالإيرادات المستقبلية (بالإيرادات المستقبلية)
- عرض معلومات حالية تاريخية على أساس عادي أي في ظل ظروف تشغيلية طبيعية
- ضبط الممارسات المحاسبية التي تشكل خروجاً على معايير الصناعة أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها
- مقارنة هيكل مديونية و/أو راس مال المؤسسة بذلك الخاص بالمؤسسات المنافسة لها أو بمثيلاتها.
- المراجعة التي يقوم بها محافظ الحسابات كمراجع خارجي في إطار عملية التقييم المالي تمكنه من اكتشاف التحريفات الجوهرية في ضوء الأهمية النسبية في القوائم المالية بهدف الوصول إلى قوائم مالية تمثل بصدق () .

بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب على المراجع أن يخطط ويؤدي المراجعة من خلال سلوك يتسم بالشك المهني في كافة مراحل إعداد القوائم المالية، فلا يجب عليه أن يفترض عدم أمانة الإدارة ولكنه يجب أن يأخذ في الحسبان⁴.

بالإضافة إلى ذلك فإن المراجع لا بد عليه أن يضع من بين اهتماماته اكتشاف الأخطاء والغش حيث أنه عليه من الإشارة إليها من خلال تقريره، فالأخطاء منها ما هو مقبول والآخر لا يمكن قبوله كونه يضلل مستخدمي القوائم المالية، أما الغش فيعبر عن كافة التصرفات التي تقوم على أساس التديس وإخفاء الحقائق (محافظ الحسابات) إذا لمس أدنى شك عن وجود أخطاء أو تلاعب بالدفاتر يوسع من نطاق اختباراته حتى يزيل الشك أو يكشف عن هذا الخطأ أو التلاعب.⁵

¹: "أثر المعلومات المحاسبية التي خضعت للمراجعة في تنشيط حركة الأسهم في بورصة عمان"، مجلة كلية بغداد للعلوم

28 : 2011 : 342.

²: 343 .

³: طارق عبد العال حماد، مرجع : 82.

⁴: المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السع 2002

: 196.

⁵: وآخرون أساسيات المراجعة 1994 : 87.

مما سبق يتضح أن المراجعة الخارجية تكتسي بالغ الأهمية بالنسبة لعملية التقييم أو بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية بشكل عام، ففي إطار تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية وكما سبق الإشارة إليه فإن تواجد الجمعية العامة من شأنه الحرص على كفاءة عمل محافظ الحسابات بالشكل الذي تكون معه القوائم المالية تتمتع بموثوقية أكبر تساهم في الوصول إلى تقييم صادق.

فمصداقية التقييم كما سبق وأن تم التعرض إليه في بداية هذا الفصل تعني ثقة الأطراف المهتمة في نتائج هذه العملية هذه النتائج الذي تم بناؤها على أساس يفترض أن تتصف بأكبر قدر من الوثوق الذي يحرص على توفرها كل الحرص كل من المحاسب، المراجع (محافظ الحسابات)، وكذلك الخبير المقيم. لكن بالرغم من أهمية خاصية الموثوقية في تحقيق مصداقية عملية التقييم المالي بشكل عام، فإنه يلاحظ قلة إن لم تكن غياب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أمام توفر أبحاث عديدة كما تم الإشارة إليه، فيما يخص ملائمة الأرقام المحاسبية لعملية التقييم المالي بالرغم من العلاقة التي تربط الملائمة كخاصية أساسية بخاصية الموثوقية (باعتبارها خاصيتين أساسيتين)، ذلك أن أي تحسين في إحداها يؤدي إلى تحسين في الأخرى.¹

وفق النظام المحاسبي المالي ذات أساس تاريخي (تم إعدادها على أساس التكلفة التاريخية)، فإنها تعتبر الانسب لعملية التقييم كونه تتمتع بموثوقية أكبر في مقابل قدر أقل من الملائمة التي

2

وعليه يمكن القول أن القوائم المالية في البيئة الأعمال الجزائرية يمكن أن تتصف بدرجة عالية من الموثوقية
مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر إلى كفاءة المراجعة الخارجية والتي تعززها

وعليه يمكن اعتبار تقييم المؤسسة العمومية الصغيرة والمتوسطة أكثر صدقا منه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي إضافة إلى عدم توفرها على الجمعية العامة كهيئة داخلية رقابية، فهي تتميز بخصائص مالية وغير مالية من شأنها التأثير وبدرجة عالية على موثوقية
ومن ثم على مصداقية التقييم المالي لهذا النوع من المؤسسات.

¹: مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،

2005 : 106.

²: عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص: 199-205.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل، يمكن القول أن الأ

ن المحتوى الإعلامي

تي

للأرقام المحاسبية لا بد أن يسمح للمهتمين والمستفيدين من عملية التقييم المالي بتكوين رأي
رقام المحاسبية ذات دلالة أكبر حول قيمة المؤسسة كلما اتسمت بقدر عال من الجودة.

وقد أبرزت الأبحاث

المحاسبية، وهي عامل سيسهم بشكل فعال في تقديم قوائم مالية يمكن اعتمادها بقدر كبير من الوثوق في تحديد
قيمة المؤسسة، هذه القيمة التي تصبح بذلك مخرجا ينظر إليه المشتري المحتمل على أن
الموضوعية ومن ثمة بدرجة عالية من المصداقية.

ويشير واقع الحال إلى ان هذه الحقيقة التي اكدتها الادبيات النظرية . ن تحتل موازينها إذا ما تعلق

مر بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة نظرا لما يميزها من خصائص مالية تجعل من موثوقية البيانات المح

نسبيا مما يؤثر بطبيعة الحال على مصداقية التقييم لهذا النوع من المؤسسات.

وفي مقابل ذلك، يمكن أن يكون واقع الحال غير ذلك إذا ما تعلق الأمر بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة

العمومية والتي تخضع لأحكام القانون العام والذي يخضعها للرقابة الداخلية

دورا هاما من خلال رقابة محافظ الحسابات في تقديم قوائم مالية تختلف درجة موثوقيتها عن تلك الخاصة
بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

هذا ما يؤدي في الأخير إلى القول بأن تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية يمكن أن يتسم

أكبر من المصداقية بالمقارنة مع تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة وذلك في ظل

ذا ما تم إعدادها وفق التقيد الصارم بآليات وميكانيزمات النظام المحاسبي المالي.

تعتبر الدراسة النظرية في أي بحث علمي بمثابة الركيزة الأساسية لهذا البحث، فهي تمثل الأسس النظرية التي تشكل الفكرة الأساسية لموضوع البحث والتي تساعد على بناء فرضياته ومحاور دراسته والطرق المناسبة لمعالجته والوصول في الأخير إلى جملة من النتائج النظرية؛ وتأتي الدراسة الميدانية لتأكيد أو تفنيد هذه النتائج المستوحاة من الدراسة النظرية، إذ تعتبر الدراسة الميدانية اسقاطا لما جاء في الجانب النظري من البحث.

وقد تجسدت الدراسة الميدانية في هذا البحث من خلال استخدام أسلوب المعاينة الإحصائية في دراسة واقع العلاقة بين موثوقية المعلومات المالية التي تفرزها القوائم المالية المعدّة وفق النظام المالي المحاسبي ومصداقية عملية تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية باعتبارها مؤسسات تابعة للقطاع العام، حيث يلعب محافظ الحسابات دورا هاما في ضبط القوائم المالية لهذا النوع من المؤسسات حسب المهام المخولة له وهو مسؤول عن صدق عملية القياس المحاسبي ومن ثم عن موثوقية المعلومات المالية التي تحويها هذه القوائم.

وقد تم اختيار خبراء احصائية كوحدة إحصائية بحكم اهم المخول لهم مهام التقييم المالي بالرغم من عدم وجود نص قانوني صريح بذلك في القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المؤرخ في 16 رجب عام 1431 هـ الموافق لـ 29 جويلية سنة 2010.

وبحكم أن الخبير المحاسبي هو المسؤول الأول والأخير عن تحديد قيمة المؤسسة فإنه بالإمكان الاعتماد على رأيه في الإجابة عن إشكالية هذا البحث على أساس جملة من الأسئلة التي شكلت في مجملها محاور استبيان هذه الدراسة.

وبغرض إتمام الدراسة الميدانية لابد من إتباع جملة من الخطوات المنهجية وفق ما تتطلبه الدراسات الإحصائية بغرض استخلاص نتائجها والتي على أساسها يمكن تأكيد أو تفنيد فرضيات البحث وكذا مطابقة هذه النتائج مع نتائج الدراسة النظرية.

على هذا الأساس، ستتم معالجة حيثيات هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث تضمن أولها عرض مهام ومسؤوليات الخبير المحاسبي وأخلاقيات مهنته وذلك بحسب نص القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، في حين عالج المبحث الثاني عرض الإطار المنهجي للدراسة الميدانية من خلال الخطوات المنهجية التي على الباحث تتبعها في إطار الدراسات الإحصائية، أما المبحث الأخير فقد خصص لعرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية، مناقشة فرضيات الدراسة، والخروج باقتراحات لجملة من الحلول ووضع آفاق لهذا البحث.

I- مهام ومسؤوليات الخبير المحاسبي وأخلاقيات مهنته

لقد تجسدت الدراسة الميدانية لموضوع البحث من خلال استجواب عينة من خبراء المحاسبة المسجلين في المصنف الوطني للخبراء المحاسبين في الجزائر، وبذلك كان من الضروري التعرّيج على حيثيات مهنة الخبير المحاسبي كمهنة من شأها الارتقاء بالممارسة المحاسبية في الجزائر بشتى ابعادها خاصة في ظل احترام المسؤوليات المهنية والخضوع والانضباط للقوانين المنظمة لها بما يتوافق مع اخلاقياتها.

على هذا الأساس، وبحكم خبرة الخبير المحاسبي في مجال تخصصه فأراه مهم جداً بالنسبة لهذه الدراسة من حيث الوصول إلى نتائج من شأها إضافة قيمة علمية لهذا العمل من خلال الإجابة على إشكالية البحث.

I-1 مهام الخبير المحاسبي في الجزائر

يعتبر الخبير المحاسبي حسب النصوص القانونية جزءاً هاماً من الكتلة المهنية في مجال المحاسبة في الجزائر، ونظراً لهذه الأهمية، فقد شهدت عملية تنظيم مهام ومهن الخبير المحاسبي وكذا محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تطوراً ملحوظاً من خلال عدّة مراحل، حيث كان القانون 10-01 الأكثر وضوحاً والذي جاء نتيجة للإصلاح المحاسبي في الجزائر وذلك بغرض الرفع من مستوى جودة ونجاعة العمل المحاسبي.

I-1-1 تنظيم مهام الخبير المحاسبي في التشريع الجزائري

لقد عرّفت المادة 18 من القانون 10-01 الخبير المحاسبي بأنه "كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه وتحت مسؤوليته مهنة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي ينص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات"¹.

وقد أضافت نفس المادة أن الخبير المحاسبي مؤهل لممارسة وظيفة محافظ الحسابات، وله أيضاً أن يقوم بمسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل.

كما نصت المادة 19 من نفس القانون على أن الخبير المحاسبي يعتبر المؤهل الوحيد للقيام بالتدقيق المحاسبي والمالي للشركات والهيئات وهو مؤهل كذلك لتقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي.

وعليه، فالخبير المحاسبي هو شخص طبيعي يكلفه القانون وعلى أساس المؤهل الذي يخول له ذلك مجموعة من المهام التي تشكل في جزء منها مهنة المحاسبة، إذ يمكن، وبالاعتماد على نص المادتين 18-19 من القانون 10-01 سيتم عرض مهام الخبير المحاسبي فيما يلي من النقاط:

- تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات.
- ممارسة وظيفة محافظ الحسابات.
- مسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل.

¹: القانون 10-01، مرجع سابق، م 18.

- القيام بالتدقيق المحاسبي والمالي للشركات والهيئات.
- تقديم الاستشارات للشركات والهيئات في الميدان الاجتماعي والمالي والاقتصادي.
- وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه ولممارسة مهامه يشترط في الخبير المحاسبي توفر جملة من الشروط، والتي حددها المادة 08 01-10¹:
- أن يكون حاصلًا على شهادة الخبرة المحاسبية الجزائرية أو شهادة معترف بمعادلتها.
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكما بارتكاب جنائية جنحة مخلة بشرف المهنة.
- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصنف الوطني لخبراء المحاسبة وفق ما حدّد 01-10.
- تسجيل في المصنف الوطني للخبراء المحاسبين وقبل البدء في أي عمل.
- فالخبير المحاسبي وبعد ادائه لليمين عليه التسجيل في المصنف الوطني لخبراء المحاسبة، إذ يحدد المجلس الوطني للمحاسبة في أول يناير من كل سنة قائمة خبراء المحاسبة والمهنيين بشكل عام المسجلين في الجدول وينشرها وفق الأشكال المحددة من طرف الوزير المكلف، إذ وبعد التسجيل والظهور في القائمة يكون بإمكان الخبير المحاسبي القيام بمهامه في كامل الإقليم الوطني، وذلك بعد توفر عنوان مهني خاص، وهذا ما نصت عليه 10 11 01-10.
- وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن تنظيم مهنة الخبير المحاسبي قد نالت حظا وفيرا من الاهتمام بالمقارنة مع مهنتي محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد يبرز ذلك من خلال صدور أول نص قانوني في الجزائر وبعد فراغ كبير غداة الاستقلال فيما يتعلق بالتنظيمات الخاصة بالمهنة المحاسبية في الجزائر سنة 1971 71-82 المؤرخ في 1971/12/29 مهنة المحاسبة والخبير المحاسبي، لم تصدر أخرى تخص محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلا بعد 20 08-91
- في 1991/04/27 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحاف 20 01-10
- 2:
- المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ONEC.

¹: 01-10 08.

²: 01-10 14.

.CNCAC

-

.ONCA

-

القانون تطبيقا صحيحا فيما يخص مهنة الخبرة المحاسبية

هما:

- 30-11 المؤرخ في 27 2011 لذي يحدد شروط وكيفيات الاعتماد

مارسة مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

- 31-11 المؤرخ في 27 2011 والمتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب

الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

وفي الأخير يمكن القول بأن مهام الخبير المحاسب حسب ما حددها القانون 01-10 تخلو كما سبق

د في عرض الدراسة النظرية من المهام المرتبطة بعمليات التقييم المالي للمؤسسات، إذ وفي إطار المقابلات التي تمت بين الباحثة وخبراء المحاسبة المكونين لعينة الدراسة إثر توزيع الاستبيان، فقد تبين أن الخبير المحاسبي مكلف تصنيف هذه المهام تحت المهام المرتبطة بتقديم

الاستشارات في الميدان المالي والاقتصادي بيد أن عملية التقييم هي وجهة نظر وهي رأي يكونه الخبير المحاسبي ويصل إليه بعد إتباع خطوات منهجية الهدف منها هو تحديد قيمة موضوعية للمؤسسة.

كما تعتبر (وبالنظر إلى ما سبق عرض)، مهام الخبير المحاسبي أوسع من مهام محافظ الحسابات بيد أن

الخبير المحاسبي المؤهل لممارسة وظيفة محافظ الحسابات وهذا ما يظهر على البطاقة المهنية للخبير المحاسبي والتي يكتب عليها "خبير محاسبي ومحافظ حسابات"، ولهذا السبب تم اختيار خبراء المحاسبة كمجتة دون إضافة وحدة محافظي الحسابات.

I-2 مسؤوليات الخبير المحاسبي

نظرا لحساسية المهام الموكلة للخبير المحاسبي ونظرا لاهمية المهنة المحاسبية وبغرض الارتقاء بها، فقد حمل

01-10 في طياته في الفصل الثامن جملة من المواد خصت بتحديد المسؤوليات الملقاة على عاتق مهني

المحاسبة بشكل عام، حيث ان الإلمام بهذه المسؤوليات في هذه الدراسة سوف يبين للقارئ ان مهام الخبير المحاسبي عالي

I-2-1 مسؤوليات الخبير المحاسبي في الجزائر

بالرجوع إلى مواد الفصل الثامن من القانون 01-10 فإنه يمكن التمييز بين ثلاث مسؤوليات يتحملها الخبير

:

المحاسبي بما يتماشى مع حدود مهامه المبينة في

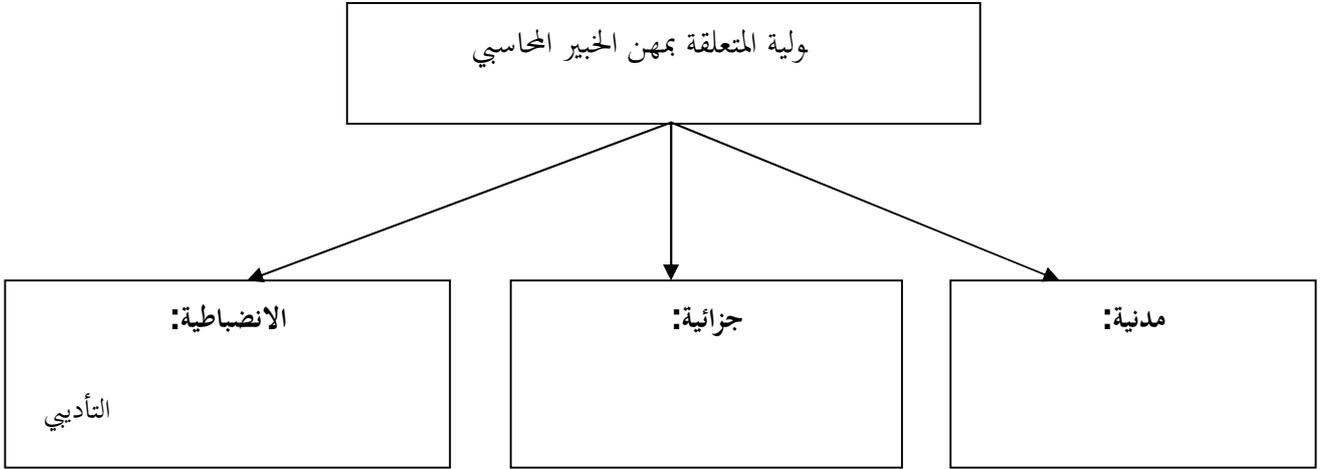
-

-

-

إلى هذه المس :

الشكل (5-1): مسؤوليات الخبير المحاسبي في الجزائر



المصدر: مر، محافظ الحسابات المهام والمسؤوليات "دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12 2012 97.

ولية المدنية يقتصر فيها القانون على إلزام الخبير المحاسبي بتعويض زبائنه خطأ مهني، في حين

أن هذا القانون يضع الخبير المحاسبي تحت طائلة قانون العقوبات وذلك في حالتي المس

للخبير المحاسبي عند ممارسة مهامه:

أ. المسؤولية المدنية

لقد أطر هذه المس 01-10 (59-60-61)

59 محافظ الحسابات المسؤولية المدنية والتي عرفتها المادة 124

المدني الجزائري باهما الالتزام بالتعويض عن الضرر.

60 (الخبير المحاسبي، 59 61)

هذا الأخير أثناء ممارسة مهامه مسولا مدنيا اتجاه زبائنه في الحدود التعاقدية وعليه يعد الخبير المحاسبي ولا عن أخطائه التي ارتكبها أثناء تأدية مهامه، ويلتزم بذلك بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن مخالفته

01-10

75

على الخبير المحاسبي عقد تأمين من طرف المصنف الوطني للخبراء المحاسبين، إذ يضمن هذا العقد النتائج وولية المدنية التي يتحملها الخبير وغير المشمولة بعقد تأمين.

ب.المسئولية الجزائية

01-10

لقد حمل المشرع الجزائري خبير المحاسبة من خلال المادة 62

كل تقصير في القيام بالتزام قانوني، أي عند مخالفته ز وفي هذا الصدد جاء

01-10 حالات الموانع التي على الخبير المحاسبي الالتزام بها وإلا كان مخالفا

للقانون بالشكل الذي يخضعه للمس تمثّل هذه الحالات في:¹

- الامتناع عن القيام بأية مهمة في المؤسسات التي تكون له فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة (67) (01-10).

01-10

- الامتناع عن ممارسة أي نشاط منافي في النشاطات المذكورة في المادة 64

إغفاله من الجدول لدى لجنة الاعتماد في أجل أقصاه 1 (69) (01-10).

- الامتناع عن السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى القانوني (70).

(70)

- الامتناع عن كشف السر المهني (71)، إذ وفي حالة سوف يخضع الخبير المحاسبي لقانون العقوبات بحيث يطبق عليه نص المادتين 301 302 (72) -10

01 لتسمح للخبير المحاسب بالبوح بالسر المهني في حالات حددها القانون والمتمثلة في:

• فتح بحث أو تحقيق قضائيين.

•

•

• عند استدعائهم لواجب الشهادة أمام لجنة الانضباط والتحكيم المقررة في المادة 5 01-10.

- الامتناع عن المواصلة في أداء العمليات المنصوص عليها في أحكام القانون 01-10 في حالة:

• التسجيل في الجدول.

•

¹: 01-10 .62

وقد اعتبرت المادة 74 01-10 الخبير المحاسب غير شرعي لمهنة الخبير المحاسب في حالة عدم تقيده بهذه .

كما يعد ممارسا غير شرعي لمهنة الخبير المحاسب كل منتحل لهذه الصفة أو لتسمية شركة خبيرة محاسبية أو أي صفة ترمي إلى خلق تشابه أو خلط مع هذه الصفة والتسمية.

ج. المسؤولية الانضباطية (التأديبية)

بالرجوع إلى المادة 63 01-10 فإنه يتحمل الخبير المحاسبي المس () أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة CNC حتى بعد استقالتهم عن مهامهم، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة مهامهم، وهذا معناه أن المس

الخبير المحاسبي في خطأ تأديبي، وقد ترك المشرع الجزائري فراغا فيما يتعلق بتعريف الخطأ التأديبي بالرغم من التعرض له في نصوص القوانين مما يعطي بذلك الحق في سلطة التقدير إلى الجهاز المنوط به توقيع العقوبة

1

ويتضح من نص المادة أن الخطأ التأديبي بالنسبة للخبير المحاسبي يقع عند:

- مخالفة الأحكام المتعلقة بتأطير مهامه كما جاءت في نص المادة 01-10.
 - التقصير التقني في أداء مهامه (أي ما تعلق بالجانب التقني وهو ما يراد به الخطأ في تقدير نتيجة المؤسسة، أخطاء محاسبية جسيمة، تقديم تقرير غير صادق...).
 - التقصير (كأن يصادق الخبير على أرقام محاسبية ليست صحيحة أو تتنافى مع حقيقة الوضع في المؤسسة) بما يخالف النزاهة والموضوعية والشرف.
- بنت ذات المادة أنواع العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها
- تتمثل هذه العقوبات في:

06

يحدد التنظيم درجات الأخطاء والعقوبات التي تقابلها، وقد وردت عقوبة الحبس والغرامة المالية في

73 01-10 بالنسبة لكل شخص يمارس مهنة الخبير المحاسبي بطريقة غير شرعية.

1: "محافظ الحسابات في الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 9 2013: 17.

I-3 أخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي

بالإضافة إلى المهام والمسؤوليات التي تقع على عاتق الخبير المحاسبي والتي أطرها القانون 10-01 مواده، فإن السلوك المهني للخبير المحاسبي يلعب دورا هاما في بأخلاقيات هذه المهنة بالشكل الذي يؤدي إلى الارتقاء بالممارسة المحاسبية ككل.

فأخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي في الجزائر يقننها بما يتوافق مع قواعد ومبادئ السلوك الأخلاقي المهني.

I-3-1 مفهوم أخلاقيات مهنة المحاسبة**أ. مفهوم أخلاقيات المهنة**

يقصد بأخلاقيات المهنة كذلك اخلاقيات العمل والتي يراد بها مجموعة الصفات الحسنة التي لا بد من توافرها في صاحب المهنة ليؤدي عمله على الوجه الأمثل¹.

وهي أيضا "محاولة للتوفيق بين الواجبات والسنن وبين مجريات الأنشطة الاقتصادية والمالية"².
DAFT باها مجموعة من المبادئ السلوكية والقيم التي تحكم سلوك الفرد او الجماعة في التمييز

" 3

"

Cshemerhon

"4

بالسلوك الجيد أو غير الجيد أو السلوك الصحيح أو السلوك الخطأ في ت
ROBBINS et DECENZO باها مجموعة القواعد والمبادئ التي هيمن على

السلوك الإداري والمتعلقة بما هو صحيح وخطأ، وهي مجموعة القواعد التي على المهني التمسك بها والعمل بمقتضاها ليكون ناجحا في تعامله مع الناس، ناجحا في تعامله في مهنته مادام قادرا على اكتساب ثقة زبائنه

" 5

"

"

1:

والنشر، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، العدد 242 2010 : 33.

2: 319 2006 : 01.

3 : Richard DAFT, **Management**, 4^{ème} édition, Drydem, Orlando, USA, 1997, p : 142.

4 : زيد أيمن وأمينة بودراع، دور أخلاقيات الأعمال في الحد من التلاعبات في السياسات المحاسبية، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل

لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات في العلوم التجارية، يومي 04-05/12/2012

: 48.

5 : Stephen ROBBINS and David DECENZO, **Personnel human resource management**, Brol édition, New Delhi, 2005, p : 120.

بعد عرض هذه التعاريف والتي تعتبر متعددة وتم عرضها على سبيل أخلاقيات المهنة هي مجموعة من القواعد والمبادئ التي يتم من خلالها ضبط مقومات السلوك المهني لإمكانية بالشكل الذي يؤدي إلى الارتقاء بجودة الأداء وتأدية المهام بطريقة

وفي ضوء هذا التعريف أن أخلاقيات المهنة تعتبر شاملة وتخص كل الوظائف والمهن، إذ أن توافرها مهم في كل المجالات بيد انها تسهم في تعزيز ثقة افراد المجتمع في المهني والذين يتعلمون معه في مجال تخصصه ومهنته.

وعليه يمكن تعريف اخلاقيات مهنة المحاسبة باهما مجموعة من المعايير والمبادئ التي هيمن المحاسبي والمتعلقة بما هو صحيح أو خطأ وهي تمثل خطوط توجيهية للمحاسبين في تأدية أعمالهم المهنية¹.
ايضا باهما مقاييس ومعايير للقيم والسلوكيات الاخلاقية التي تحكم العمل المحاسبي الذي يتم تنفيذه في بيئة العمل².

كما عرفت ايضا باهما مجموعة المبادئ والقيم التي
باها مجموعة القواعد والمبادئ التي تحكم السلوك المهني
للمحاسبين والتي على المحاسب الالتزام بها عند تادية مهامه بما يجعل ترقى إلى مستوى عال من

ويستخلص من هذه التعاريف والمفاهيم سواء ما تعلق منها بأخلاقيات المهنة بشكل المهنة المحاسبية بشكل خاص أن هناك هيئات مخول لها إصدار معايير ومقاييس، مبادئ وقواعد السلوك المهني المحاسبي والتي تشكل في مجملها أخلاقيات المهنة المحاسبية، ومن أمثلة هذه الهيئات الإتحاد الدولي للمحاسبين، للمحاسبين القانونيين، وهي هيئات كانت مصدرا للعديد من الدول في إرساء ميثاق يتضمن

بي المحاسبة، حيث لم ذلك في شكل ميثاق محاسبية وطنية كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول.

2008 : 59.

¹: ستالسر ستيفن، ماجستير إدارة الأعمال في يوم واحد

²: 59.

³: A.A ARENS, RJ ELDER and. M.S BEASLEY, **Auditing and assurance services** « An integrated approach », 15th ed, Pearsen, New-York, 2013, p: 117.

ب. أخلاقيات مهنة المحاسبة في الجزائر

لقد صدر أول قانون يخص أخلاقيات مهنة المراجعة والمحاسبة في الجزائر سنة 1996
136/96 المؤرخ في 1996/04/15 والمتعلق بأخلاقيات مهنة كل من الخبير المحاسبي ومحافظ
، وهو المرسوم الذي تضمنته الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 56 والصادرة في
1996/09/25.

ولقد ظهر ذلك من خلال الفصل المتعلق بواجبات المهني في أداء مهنته وفي علاقته مع
وقد اعتبرت الأركان المكونة للواجب المهني وهي ثلاثة بمثابة معايير ومقاييس تقاس على أساسها أخلاقيات
المحاسب المهني ض موحز لهذه الواجبات والأركان:

ب.1 العناية المهنية الواجبة

تعتبر العناية المهنية من بين مبادئ السلوك المهني الذي يحقق أخلاقيات مهنة المحاسبة، حيث يتعين على
المحاسب المهني القيام بالخدمات المهنية بالعناية الواجبة، بالكفاءة، بالدقة والمثابرة، كما ينبغي عليه
وفقا للمعايير المهنية المعمول به¹.

التي تضمن 136/96 13-7-5-2-4

العناية المهنية الواجبة من طرف المجلس المهني، إذ من واجب المهني:

- في أداء مهامه دون المساس بشرف المهنة.
- التنفيذ بعناية طبقا للمعايير المهنية كل الأعمال الضرورية مع مراعاة مبدأ الحياد والإخلاص والشرعية المطلوبة
- بيلة والتفتيش والرقابة الحسابية والمحاسبة والتصريحات الجبائية
وتصريحات الشركة وفي مجلس التسيير أن يقوم بما يأتي:
- يحترم الآجال المتفق عليها.
- يتابع في مجال رقابة الحسابات كل التحريات الضرورية التي من شأها تكوين رأي
واقترحها حسب طبيعة المهمة في ظل احترام
- في حالة تعيين أكثر من محافظ حسابات يتحمل كل واحد مس
من خلال جملة هذه المبادئ كن الخروج بملاحظتين:

¹: جمعة أحمد حلمي، تطوير معايير التدقيق والتأكد الدولي لقواعد أخلاقيات المهنة، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، 2009 : 237.

- أن المهني من واجبه القيام بكل الأعمال الضرورية في إطار مهمه ومسؤولياته وهذا معناه أن واجبه يفرض عليه
- يشترط في تأدية مهامه أن يلتزم بمبدأ الحياد والإخلاص والشرعية وكذا القواعد الأخلاقية التي تتمثل في الإرشادات التفصيلية التي يجب أن سير عليها المهني في عمله ويتقيد بها حتى يكون ملتزما بالمعايير الاخلاقية والمتمثلة في:¹

- زملاء المهنة فلا يجب عليه منافس أو دفع سمسة أو عمولة
- المبادئ المحاسبية الموضوعة في صورة معايير معتمدة في الممارسة المحاسبية.
- تحديد الاتعاب باستخدام اساليب من شاكها التأثير على استقلالته مثل الاتعاب المشروطة
- مراعاة كرامة المهنة، حيث من واجب المهني عدم القيام بأي عمل قد يسيء لسمعة

ب-2 الموضوعية والاستقلالية

- يراد بالموضوعية والاستقلالية في مهنة مهني المحاسبة التحرر من أي مؤثرات غير مهنية في أدائه ومراعاة توازن المصالح ويراد بها عدم الحياد عن الحق والتزام الصدق.²
- الموضوعية والاستقلالية كمبدأ من مبادئ السلوك المهني والتي تساهم في الارتقاء بأخلاقيات مهنة المحاسبة، سن المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي رقم 136/96 3-5
- :
- من واجب المهني أن:
- وموكليه مستندة إلى الأمانة والاستقلال وإلى واجب القيام بمهامه بشرف وضمير مهني.
- يسهر فيما يخص التصريحات الجبائية وتصريحات الشركات على احترام التشريعات المعمول بها في هذا المجال مع اخذ الاحتياطات اللازمة لتجنب الوقوع في وضعية تواطؤ قد تشوه حياده واستقلاله وتحمله للمس.

¹ : G.D. ANDERSON, and R.C. ELLYSON, "Restructuring professional standards", the Andersen report, Journal accountancy, september 2006, pp: 96-102.

²: حمد، نموذج مقترح لقياس الدور الحكومي لمصدق الحسابات وأثره على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه،

ب-3 السر المهني

يعتبر السر المهني من بين المبادئ الهامة للسلوك المهني المحاسبي وبالنظر إلى هذه الأهمية أدرجه المشرع

الجزائري تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادتين 301 302

71 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

وبذلك يجب على المحاسب المهني أن يحترم سرية المعلومات التي يحصل عليها نتيجة العلاقات المهنية والتجارية وينبغي أن لا يفصح عن أي من هذه المعلومات لأطراف ثالثة دون تفويض أو ترخيص صريح أو قانوني محدد إلا إذا كان هناك حق أو واجب قانوني أو مهني بالإفصاح عنها.¹

وقد حدد المشرع الجزائري الحالات التي يجوز معها التصريح بالسر المهني كما تم بيانه في المطلب السابق

.136/96

06

¹: جمة أحمد حلمي، مرجع سابق، ص: 266.

II- الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

هذا المبحث الإطار المنهجي للدراسة الميدانية وذلك من حيث طريقة تصميمها، والتي تشمل ، إشكالية وفرضيات الدراسة، بالإضافة إلى تصميم الاستبيان، تحديد حجم العينة، إجراءات سير العمل الميداني (توزيع الاستبيان وجمع الإجابات)، وأخيرا توزيع ال لها.

II-1 أهداف، إشكالية وفرضيات الدراسة الميدانية

ككل دراسة سواء أكانت نظرية أم ميدانية، فلا بد أن تنطوي على جملة من الأهداف التي يسعى إلى الوصول إليها وإبرازها للقارئ حتى يتمكن هذا الأخير من إدراك أهمية موضوع البحث يتطلب وضع إشكالية يتم في ضوئها تحديد جملة من الفرضيات.

II-1-1 أهداف الدراسة الميدانية ومحدداتها

وفق النظام المحاسبي المالي على مصداقية عملية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، وبذلك فإن أهداف هذه الدراسة يمكن أن يتم حصرها من خلال ما يلي من النقاط:

- إسقاط نتائج الدراسة النظرية على الواقع الميداني، وذلك من خلال خبراء المحاسبة المسجلين في المصنف الوطني.
- في الواقع العملي، وكيفية تأثيرها .
- إبراز تأثير عامل الحجم على اختيار الطريقة الأنسب للتقييم وذلك بعد تحديد الغرض من التقييم بحيث تختلف الطرق المستخدمة في التقييم باختلاف حجم المؤسسة.
- إبراز مساهمة النظام المحاسبي المالي في زيادة موثوقية ومن ثمة في تسهيل عملية التقييم المالي مما يؤدي إلى عدم اللجوء إلى مكاتب الخبرة الخارجية.
- إبراز قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية على تبني النظام المحاسبي المالي بالشكل الذي يمكن معه تقي بقدر كبير من المصداقية شريطة توفر بعض الشروط خاصة

بمبادئ النظام المحاسبي المالي.

كما تهدف هذه الدراسة أيضا إلى:

- الفروق في آراء خبراء المحاسبة أو تمايلها ومدى دلالتها وفقا لمتغيرات الدراسة.
- ومصداقية عملية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية من خلال تقييم أهمية ومصداقية النتائج المتوصل إليها ومدى

وبغرض الوصول إلى هذه الأهداف سيتم استخدام أسلوب المعاينة بالاعتماد على أسلوب "العينة القصدية" في دراسة واقع العلاقة
 التي تحتويها القوائم المالية المعدّة وفق النظام المحاسبي
 المالي وتقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية وذلك من خلال خبراء المحاسبة الجزائريين.
 "خبير محاسبي" وذلك باعتباره المخوّل له (كما سبق ذكره)
 لية تم المصادقة عليها من طرف محافظ الحسابات، فالخبير بفضل خبرته وكفاءته

:

- معرفة كفاءة وخبرة الخبير المحاسبي ميدانيا وممارسته للتقييم المالي (المستوى، التكوين، الخبرة، الممارسة).
- رفة أهم عامل محدد لنوعية المعلومات المستخدمة في التقييم المالي بشكل عام.
- معرفة تأثير عامل الحجم على اختيار الطريقة الأنسب للتقييم وذلك من خلال التعرض للعلاقة بين اختيار
- مقبولة إلى حد ما علميا حول موضوع الدراسة في ظل
- الحرص على الخطوات المتبعة في تصميم هذه الدراسة.
- معرفة مساهمة النظام المحاسبي المالي في إضفاء
- المستخدمة في عملية التقييم، وذلك بالاعتماد على عامل الصعوبات التي يواجهها الخبير المقيم والمتعلقة
- ومن خلال كذلك درجة الاعتماد على مكاتب الخبرة الأجنبية في التقييم.
- الصغيرة والمتوسطة العمومية لتبني آليا النظام المحاسبي المالي ومن ثم
- وفر بعض الشروط الخاصة بالتقييم
- وإمكانية تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية بأكثر قدر من المصادقية.

II-1-2 إشكالية وفرضيات الدراسة

في هذا الصدد يتم إعادة طرح الإشكالية العامة للدراسة والتي سبق طرحها في مقدمة البحث والمتمثلة في
 مالي:

- النظام المحاسبي المالي على عملية
- التي تفرزها القوائم المالية
- التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية؟
- ويفترض البحث العلمي أن يوافق طرح الإشكالية جملة من الفرضيات، وقد تمثلت هذه الدراسة
- فيما يلي من النقاط:
- تعتبر الموثوقية أهم الخصائص المحددة لجودة البيانات والمعلومات المستخدمة في عملية التقييم المالي للمؤسسات
- يكتسي التشخيص المحاسبي والمالي أهمية كبيرة بالنسبة لخبراء المحاسبة المقيمين في حالة التقييم المالي

- ترتبط صعوبات التقييم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بعدم موثوقية القوائم المالية في هذا النوع من المؤسسات. التي تفرزها
- مكاتب الخبرة على معيار المصدقية في عمليات التقييم يجعل المسؤولين في هذه الم
- لم النظام المحاسبي المالي عملية التقييم المالي في الجزائر بالنظر إلى انخفاض موثوقية التي يفرزها هذا النظام.
- والمسيرين في المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة لا يؤهلها إلى تبني النظام المحاسبي المالي في ظل الظروف .
- إن صعوبة تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية بشكل صادق راجع إلى عدم توفر مناخ أعمال ملائم مما يؤثر على مصداقية التقييم في هذا النوع من المؤسسات.

II-2 تصميم الاستبيان، العينة وإجراءات سير العمل الميداني

طريقة منهجية محددة، بحيث يتم تصميم الاستبيان كأول خطوة إذ يعتبر الاستبيان وسيلة مناسبة في عمليات في هذا النوع من الدراسات، الضروري تحديد عينة الدراسة التي سيتم استخدامها من أجل حصر الآراء من خلال عملية توزيع الاستبيان على أفراد هذه العينة ثم جمع الإجابات وذلك ضمن إجراءات تمثل في مجملها سير العمل الميداني للدراسة.

II-2-1 تصميم الاستبيان

يعتبر الاستبيان وسيلة علمية وهي تمثل معياراً لتوحيد نمط البيانات التي تم جمعها بطرق الاستقصاء المختلفة من خلال طرح الأسئلة نفسها على وحدات العينة المدروسة، وبالتالي تكون المعلومات التي يتم الحصول من أكثر الطرق الاستقصائية استعمالاً في¹ الخاصة بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، بحيث يعول عليه كأداة فعالة في القياس واكتشاف حقائق وقد خضع تصميم الاستبيان الخاص بهذه الدراسة إلى المراحل التالية:

أ. بناء الاستبيان

في البداية تمت قراءة معمّقة ثم طباعته حيث تضمن الاستبيان 30 يجوي بعضها على أسئلة فرعية تمت صياغتها باللغة العربية ثم ترجمتها إلى اللغة الفرنسية وذلك بغرض رفع إشكالية اللغة لدى خبراء المحاسبة المكونين لعينة الدراسة والذين يكون معظمهم مفرنسون.

¹ : Jean Luc GIANNLLONI et Eric VENNETTE, *étude de marché*, 2^{ème} édition, Vuibert, Paris, 2001, p : 252.

من الاستبيان من خلال الأسئلة المختارة فيه أربع محاور للدراسة يتضمن كل محور مجموعة من الأسئلة الكفيلة بإبراز ما يعكسه كل محور بالشكل الذي يساعد على مناقشة فرضيات هذه الدراسة يلي توضيح هذه المحاور:

- المحور الأول: 01 إلى 05

ومعلومات تخص المستجوب، وتعلقت خاصة بالمستوى العلمي، الخبرة المهنية، والممارسة الفعلية لمهام التقييم.

- المحور الثاني: 06 إلى 12

بصفة عامة وتقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة بالإضافة إلى معرفة أهمية جودة المعلومات والبيانات المستخدمة في التقييم ومحدداتها الأساسية، إذ يرتبط هذا المحور بالفرضيتين الأولى والثانية.

- المحور الثالث: 13 إلى 21

التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، إذ يرتبط هذا المحور

- المحور الرابع: 22 إلى 27

المعدة وفق النظام المحاسبي المالي ومصداقية تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية، ومدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تسهيل مهام تقييم هذا النوع من المؤسسات، حيث يمكن ربط هذا المحور

- المحور الخامس: 28 إلى 30

و هي أسئلة يمكن من خلالها رصد آفاق عملية التقييم في الجزائر في ظل توفر بعض الشروط خاصة ما المناسب ومساهمة خبر المحاسبة بشكل عام في توعية مسيري المؤسسات بضرورة العمل وفق آليات ومعايير النظام المحاسبي المالي، ويمكن ربط هذا المحور بالفرضية السابعة.

عموما، لقد جاء تقسيم أسئلة هذا الاستبيان بحسب هذه المحاور بما يتوافق مع فرضيات هذه الدراسة، والتي سبق ذكرها، فتحليل نتائج الاستبيان سيمكن في الأخير من تأكيد أو تفنيد هذه الفرضيات.

ب. صدق الاستبيان

لقد جرت العادة في البحوث العلمية

جملة من المحكمين من ذوي الاختصاص والذين تكون لهم علاقة ودرا في مجال علم النفس وعلم الاجتماع والذين تكون لهم دراية كافية عن كيفية تصميم الاستبيان في وبذلك، فقد خضع استبيان هذه الدراسة للتحكيم من طرف كل من:

- (03) أساتذة متخصصين في مجال المحاسبة والمالية.

- خمسة (05) خبراء محاسبة ومح.

- مختصين في علم الاجتماع وعلم النفس.
فالهدف من هذه المرحلة هو مراجعة ومحاولة التأكد من حسن صياغته وسلاسة طرح الأسئلة وعدم غموضها بالنسبة للمستوجب، بالإضافة إلى التأكد من دقتها وملائمتها لموضوع وأهداف الدراسة وقد أفضت هذه المرحلة عن تقديم جملة من التعديلات والاقتراحات الخاصة بأسئلة الاستبيان الذي مكن من إعادة النظر في البعض منها والوصول إلى الاستبيان في شكله النهائي¹

II-2-2 تصميم خطة المعاينة

من خلال جملة الخطوات الأساسية المتبعة في تنفيذ الاستقصاء والتي تشمل تحديد

:

أ. تعريف المجتمع الإحصائي، الوحدة الإحصائية والمجال المكاني والزمني

أ.1 تعريف المجتمع الإحصائي

يخص مجتمع في هذه الدراسة كل خبراء المحاسبة المسجلين في الم ف الوطني خلال سنة 2014، حيث بلغ عددهم في هذه السنة 234 خبير محاسبي يتوزعون على مختلف ولايات الوطن بنسب متفاوتة، حيث يمكن اعتبار مجتمع الدراسة محدود وصغير نسبيا.

أ.2 تعريف الوحدة الإحصائية

في "خبير محاسبي" مسجل في المصف الوطني لخبراء المحاسبة خلال سنة

2014.

أ.3 المجال المكاني والزمني

المكاني كامل التراب الوطني باعتبار أن خبراء المحاسبة يتوزعون وطنيا،
يحدد المجال الزمني لهذه الدراسة بفترة زمنية تعادل 07 01 2014 إلى غاية 02 ديسمبر

ب. الخصائص الديمغرافية للعينة

الديمغرافية للعينة في هذه الدراسة فيما يلي:

- () .
- الخبرة المهنية (سنوات الخبرة).
- (بحسب الشهادة).
- (خبير محاسب ومحافظ حسابات إلى جانب وظائف أخرى).

¹: (01).

ج. طريقة جمع البيانات

بغرض استكمال هذه تم الاعتماد في جمع البيانات على عدة طرق:

ج.1 بالنسبة للوثائق

لقد تم الحصول على قائمة خبراء المحاسبة المسجلين في الم ف الوطني 2014 من المصنف الوطني لخبراء المحاسبة الكائن مقره بالجزائر العاصمة.

كما تم 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي، ومحافظ الحسابات والمحاسب

تم الحصول عليه موقع الانترنت الخاص

المهام المكلف بها الخبير المحاسبي وحدود مسؤولياته
اسي مؤهل لإبداء رأيه فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

ج.2 بالنسبة للاستبيان

بالنسبة لهذه المرحلة تم الاعتماد في جمع البيانات على:

- البريد الالكتروني + الهواتف الخاصة بالمكاتب المهنية.

- الاتصال بالمصنف الوطني لخبراء المحاسبة الوطني للمحاسبة.

د. أساليب التحليل الإحصائي

في هذه الخطوة من الدراسة، تم برنامج SPSS (20) تفرغ الاستبيان واستخراج النتائج المستخدمة في التحليل والتي تمكن من إعداد جداول

سب المثوية والرسومات البيانية بالإضافة إلى استعمال كل من الوسط الحسابي

والانحراف المعياري في تحليل نتائج كل محور من محاور الدراسة على حدى.

ه. تحديد حجم العينة

لقد تم في هذه لها مع مستلزمات وشروط الدراسة، حيث لا بد أن

يتوفر في أفراد عينة الدراسة شرطين هما:

- عايش النظامين، المخطط الوطني المحاسبي والنظام المحاسبي المالي

رصده من خلال سنوات الخبرة والتي يجب ألا تقل عن 10

- أن يكون قد قام خلال مساره المهني المحاسبي بتقييم مؤسسة أو

ولهذا الغرض وللتأكد من توفر هذين الشرطين قبل الشروع في توزيع الاستبيان تم الاتصال هاتفيا بأفراد (234 خبير محاسبي) من خلال أرقام الهواتف الخاصة بمكاتبهم المهنية والظاهرة في قوائم خبراء

المحاسبة ومساءلتهم حول سنوات الخبرة، وكذلك وهو الممارسة الفعلية لمهام التقييم المالي 83
لشروط المحددة والمطلوبة للدراسة، و تم تحديد حجم عينة هذه الدراسة بـ "83" خبير محاسبي.

II-2-3 إجراءات العمل الميداني

ت العمل الميداني في الخطوات التي تضمن السير المنهجي للدراسة الميدانية وذلك من خلال توزيع الاستبيان وجمع البيانات ، وفي المرحلة الأخيرة مراجعة، ترميز البيانات وإدخالها في برنامج SPSS. أ. توزيع الاستبيان وجمع البيانات

83 فرد تتوفر فيهم الشروط الضرورية للدراسة فقد تم الشروع في توزيع

:

- المقابلة الشخصية: رعة، وتضمن استرجاع الا ، وقد تمت المقابلة الشخصية في المكاتب المهنية وذلك في الولايات
- استعمال البريد الالكتروني: بما أن مجتمع الدراسة وبالتالي أفراد العينة يتوزعون على المستوى الوطني، فإن المقابلة الشخصية لوحدها لا تكفي نظرا لصعوبة الوصول إلى كل أفراد العينة، وبالتالي تم استعمال البريد الالكتروني الخاص بأفراد العينة والمسجل في القوائم الخاصة بهم ومن تم الاستبيان من خلال هذا البريد.
- حضور الأيام الدراسية والأيام التكوينية: والتي كانت تنظم من طرف المنظمات الوطنية لمهني المحاسبة في عدد (... الأمر الذي سهّل إلى حد ما توزيع الاستمارة)

- الاستعانة ببعض الزملاء الأساتذة في توزيع الاستبيان على أفراد العينة والذين تربطهم بهم علاقات مختلفة وذلك من خلال إبداء روح المبادرة في المساعدة لإتمام هذا العمل.
- الاتصال بالمصنف الوطني لخبراء المحاسبة على مستوى الجزائر العاصمة للمساعدة في توزيع الاستبيان، بحكم أن خبراء المحاسبة يتقدمون مرة كل شهر إلى المصنف الوطني الخاص بهم لدفع الاشتراكات.
- الاشتراك في منتدى المحاسبين الجزائريين وذلك باقتراح من مسؤولي المجلس الوطني للمحاسبة على مستوى الجزائر العاصمة، بحكم أن هذا الأخير في دائم بخبراء المحاسبة.

الانتهاء من عملية التوزيع، وبعد فترة دامت 07 أشهر كان بالإمكان جمع 67 استمارة من إجمالي

83 استمارة، وفيما يلي جدول يبين مصير استثمار

الجدول (5-1) بيان مصير الاستثمارات بعد توزيعها

النسبة	العدد	البيان
100	83	
80,72	67	عدد الاستثمارات المسترجعة
19,27	16	
08,43	07	
72,29	60	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج فرز الاستثمارات بعد جمع البيانات.

عدد الاستثمارات المقبولة والتي سيتم في تحليل نتائج الاستبيان هي 60
72,29 % من إجمالي عدد الاستثمارات الموزعة، وهي نسبة .
ب. مراجعة، ترميز وإدخال البيانات

استرجاعه

وكذلك منطقيتها، حيث مكنت عملية المراجعة هذه من استبعاد الاستثمارات غير الدقيقة والتي لا توحى بصدق
وتم الاحتفاظ فقط بالاستثمارات المقبولة والتي عددها 60
01 إلى 60.

في الأخير تم استخدام برنامج SPSS 20
حسب الأسئلة التي يتضمنها الاستبيان، ليتم في
لاستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وهي أدوا
على نتائج هذه الدراسة. (2)

II-3- توزيع العينة حسب الخصائص الديمغرافية

تتطلب أي دراسة استقصائية وقبل الشروع في تحليل نتائج الاستبيان، توزيع العينة حسب الخصائص
من الاستبيان أسئلة تتعلق بجملة من هذه الخصائص.

II-3-1 الخصائص الديمغرافية للعينة المدروسة

01 إلى غاية السؤال 04

افية للعينة المختارة في هذه الدراسة فيما يلي:

-

-

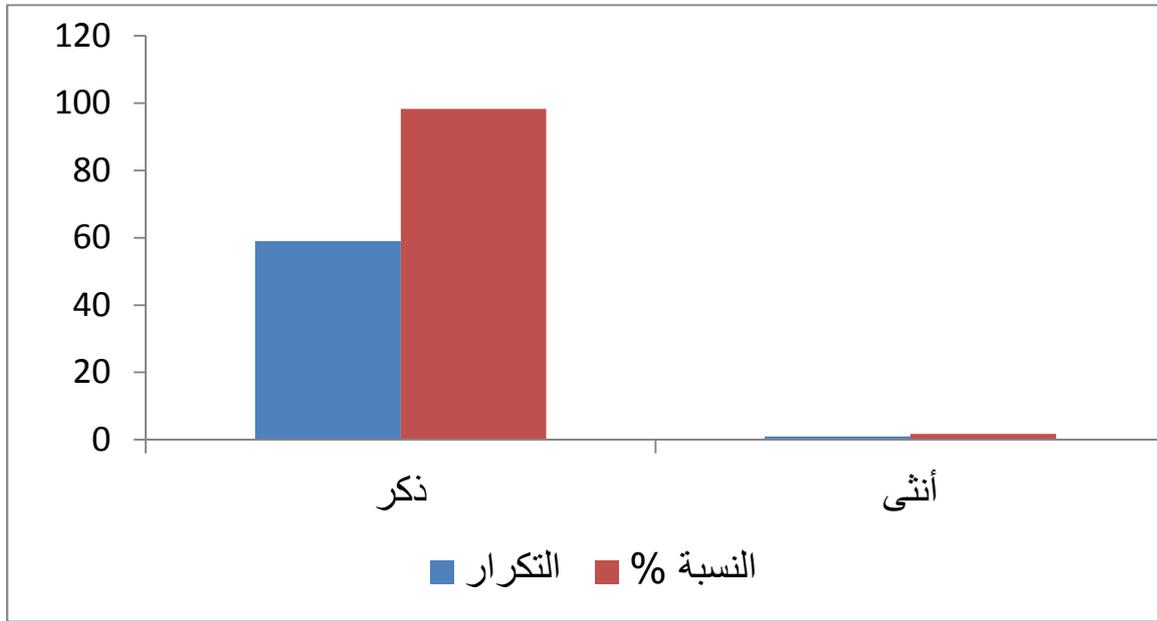
- الخبرة.

أ. توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

() بالشكل المبين في الجدول أدناه:

الجدول (5 - 2): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة (%)	التكرار	البيان
98,3	59	
1,7	01	
100 %	60	المجموع



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

حسب ما تقدم في الجدول أعلاه، يتبين أن العنصر النسوي يكاد ينعلم ضمن عينة هذه الدراسة، الأمر

و كوظيفة في المؤسسة

الذي يمكن تفسيره من خلال عز

فسره النسبة الظاهرة

عام، إذ يلاحظ في الواقع العملي إقبال الرجال على مهنة المحاسبة أكثر من

في الجدول والمقدرة بـ 98,3 % فقط نساء. 1,7 %

ب. توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي

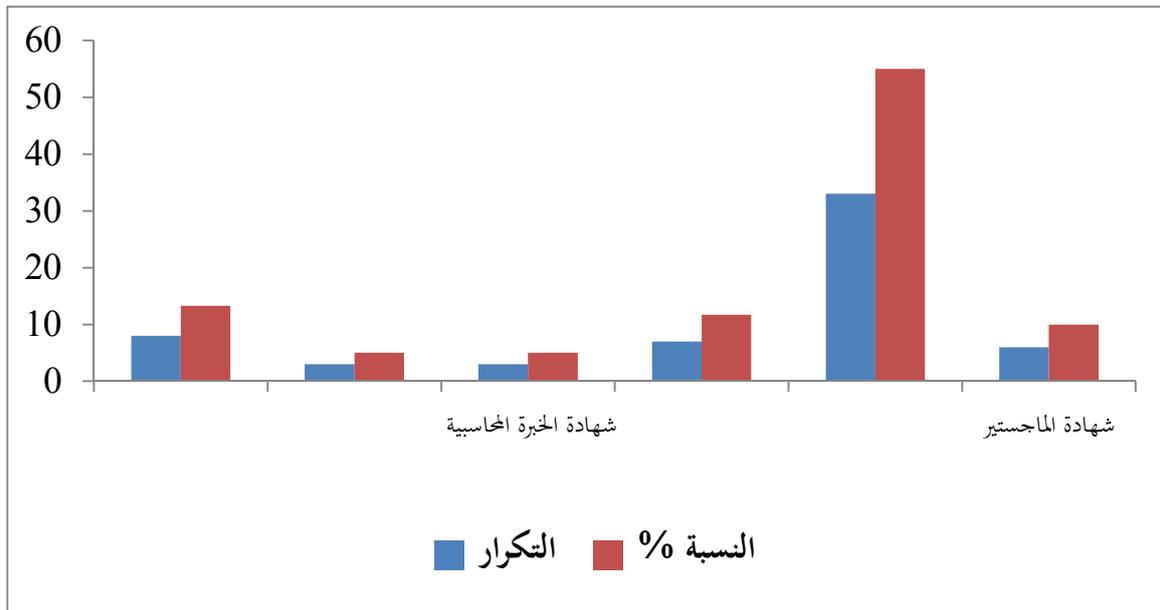
علمية في هذه الدراسة، حيث يتوزع أفراد العينة حسب هذه المستويات كما

لقد تم حصر ستة (06)

هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول (5 - 3): توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي

النسبة (%)	التكرار	البيان
13,3	8	
5	3	
5	3	الخبرة المحاسبية للدولة الفرنسية
11,7	7	
55	33	
10	06	شهادة الماجستير
% 100	60	المجموع



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

مع العلم طبعاً أن كل الفئات حاصلة على شهادة الخبرة المحاسبية الجزائرية والتي تعتبر كشرط لممارسة مهنة الخبرة المحاسبية في الجزائر كما سبق وتم التطرق إليه، فإنه (3-5) كبر فئة شاركت في جابة عن أسئلة الاستبيان هي من حم 55% تليها فئة حملة شهادة الدراسات 13,3%.

ما يميز عينة هذه الدراسة هو وجود فئة حاصلة على شهادة الماجستير 10% على شهادة الخبرة المحاسبية للدولة الفرنس 5% حيث تفسر هذه النتائج واقع

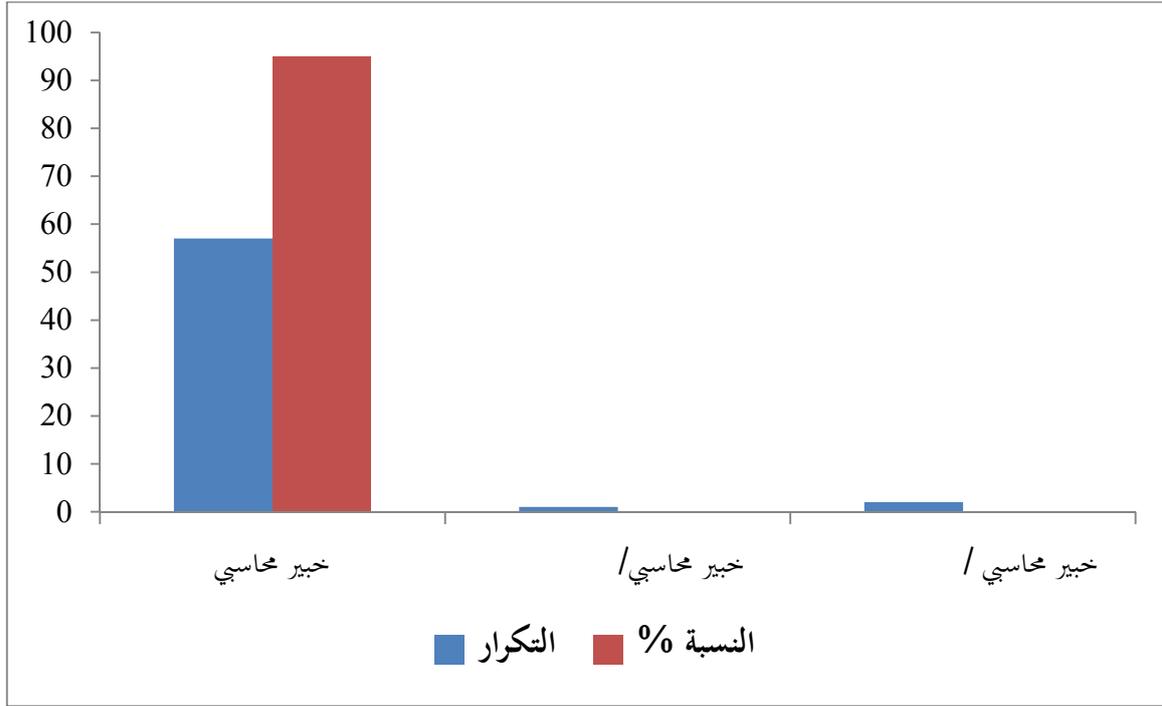
ج. توزيع العينة حسب الوظيفة

باستخدام برنامج SPSS.20 تم حصر ثلاث فئات وظيفية وهي:

- خبير محاسبي.
 - خبير محاسبي / مساعد موازنة
 - خبير محاسبي / أستاذ جامعي.
- يتضح أن خبراء المحاسبة يمكنهم إلى جانب ممارسة مهنة المحاسبة والتي تعتبر كمهنة حرة، ممارسة وظيفة حكومية في نفس الوقت وذلك في إطار الي يبين توزيع أفراد العينة حسب

الجدول (5 - 4): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

النسبة (%)	التكرار	البيان
95	57	خبير محاسبي
1,7	1	خبير محاسبي/مساعد موازنة
3,3	2	خبير محاسبي / أستاذ جامعي
100 %	60	المجموع



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه يتضح أن الفئة الوظيفية الغالبة على أفراد العينة هي فئة خبراء المحاسبة وذلك بنسبة 95% تقول أن ممارسة مهنة الخبرة المحاسبية ليست الهين، فهي مهنة تتطلب التفرغ التام والاهتمام الواسع بالشكل الذي في الجدول.

د. توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

: 10

من حيث الخبرة فقد تم حصر

الفئة الأول: [10 - 20]

الفئة الثانية: [20 - 30]

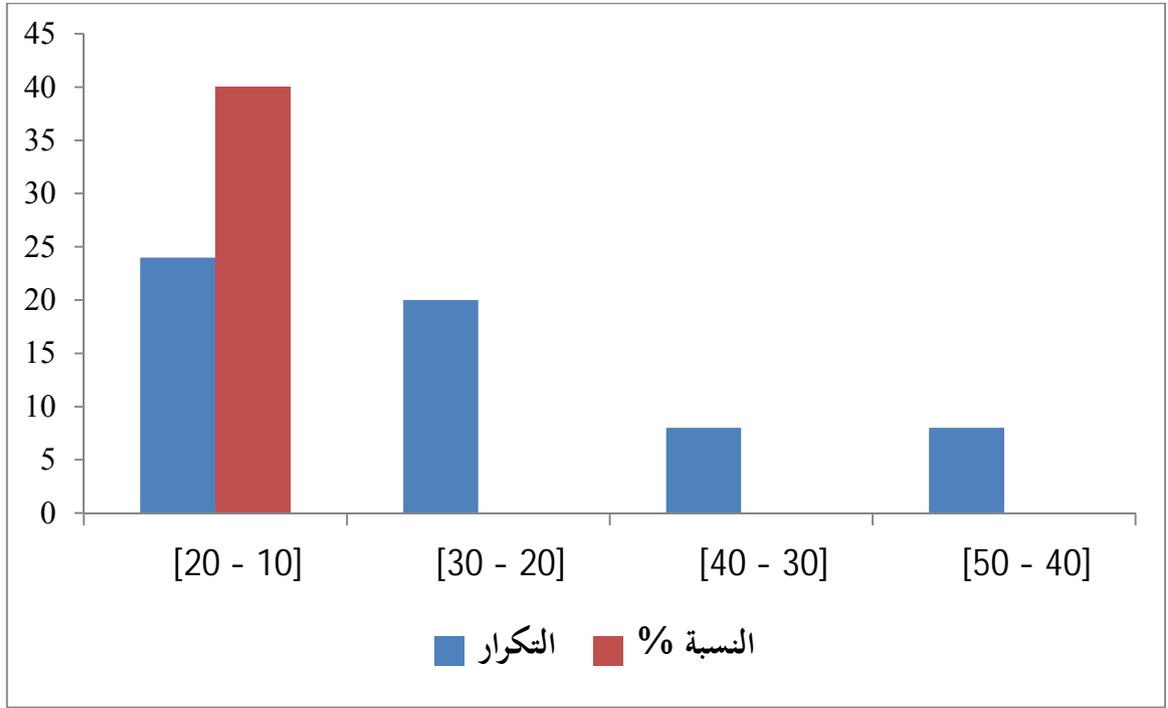
الفئة الثالثة: [30 - 40]

الفئة الرابعة: [40 - 50]

فئة من هذه الفئات:

الجدول (5-5): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

النسبة (%)	التكرار	البيان
40	24	[20 - 10]
33,3	20	[30 - 20]
13,3	8	[40 - 30]
13,3	8	[50 - 40]
% 100	60	المجموع



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أولاً، يلاحظ أن خبراء
 اتخاذاها كشرط عند تحديد
 مما يعني أن أفراد هذه العينة قد عايشوا الإصلاح المحاسبي في الجزائر والذي
 تجسد من خلال تبني النظام المحاسبي المالي والتخلي كهاثيا عن المخطط الوطني المحاسبي.
 كما ان افراد العينة تتركز خبرتهم
 الأولى 10 سنوات إلى 20
 % 40
 % 33,3
 20 سنة إلى 30 سنة، في حين تتماثل الفئتين الأخيرتين بنسبة
 %13,3
 الخبرة المهنية خاصة في مجال الخبرة المحاسبية تعتبر عاملا مهما في
 تفسير النتائج، حيث كلما كانت الخبرة أكبر كلما كانت وجهة النظر أكثر منطقية وأكثر واقعية مم
 صدق النتائج.
 وتجدر الإشارة إلى أنه ضمن الفئتين الأخيرتين هناك أفراد شاركوا في إرساء وتجسيد النظام المحاسبي المالي
 بصفتهم أعضاء في الهيئات المحاسبية الوطنية، وبالتالي فرأيهم مهم جداً في هذه الدراسة.

III- عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

III-1 تحليل إجابات العينة

)

(في تحليل إجابات أفراد العينة، واستخدام ذلك لتحليل النتائج.

تم استخدام النسب المئوية في تحليل إجابات أفراد العينة حسب الأسئلة بحيث يتم تحليل كل سؤال على حدى باستخدام النسب المئوية، واستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليل نتائج المحاور الخاصة

III-1-1 تحليل إجابات العينة كل على حدى باستخدام النسب المئوية (المحور 2)

- تحليل إجابة السؤال رقم 06

ت ونسبها المئوية الموافقة لها والخاصة بإجابة أفراد العينة عن

.06

الجدول (5-6): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 6

نعم		لا أدري		لا		السؤال رقم 6
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
95	57	3,3	2	1,7	1	القيمة لها علاقة بتجدد موضوع التقييم المالي إلى هذا اليوم؟

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

(5-6) أن هناك علاقة قوية تربط بين نسبة القيمة كمفهوم اقتصادي محض شكل

لب الفكر الاقتصادي وبين تجدد موضوع التقييم المالي إلى اليوم وتجدد النقاشات المتعلقة به ويأتي بناء هذا الرأي

في الجدول والموافقة للإجابة بـ "نعم"، بحيث أجاب 95% " "

حول هذا السؤال في حين 3,3% 1,7% أي فرد واحد فقط نفى وجود علاقة بين سببية

القيمة وتجدد موضوع التقييم المالي.

- تحليل إجابة السؤال رقم '6'

(5-7)

'6' والذي يعتبر سؤالاً فرعياً للسؤال السابق (6).

الجدول (5-7): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 6

السؤال رقم 6		1إ		2إ		3إ		4إ		5إ		أخرى	
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار
" "		5	3	3,	2	6,	4	3,6	22	43,	26	-	-
فذلك راجع إلى أهم :				3		7		7		3			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

قبل الشروع في تفسير نتائج هذا الجدول لابد من عرض الإجابات المقترحة من والخاصة بهذا السؤال.

1إ:

2إ: تعارض الدوافع الذاتية لدى المشتري ولدى البائع.

3إ: الاختلاف في أغراض التقييم ووجهات النظر بين البائع والمشتري.

4إ: تج

5إ: التغيير الديناميكي في الفكر المحاسبي والمالي وتطور الأسواق المالية.

(5-7) 43,3 % من خبراء المحاسبة المستجوبين يرون أنه يمكن تبرير

العلاقة بين تجدد موضوع التقييم المالي إلى هذا اليوم ونسبة مفهوم القيمة بأهم عامل والمتمثل في التغيير الديناميكي في الفكر المحاسبي والمالي وتطور الأسواق المالية، في حين برر 36,7 %

وعلى أساس هذه النتائج يمكن القول بأن تجدد مقاربات التقييم هو ناتج لتطور الفكر المحاسبي والمالي وتطور الأسواق مما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في حيثيات كثيرة متعلقة بموضوع التقييم المالي للمؤسسات عليه فأراء خبراء المحاسبة متسقة ومتجانسة إلى حد ما.

- تحليل إجابة السؤال رقم 7

(8-5)

.7

الجدول (5-8): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 7

نعم		لا أدري		لا		السؤال رقم 7
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
100	60	-	-	-	-	يتطلب نجاح عملية التقييم المالي جودة البيانات والتي تساعد في تحديد قيمة موضوعية للمؤسسة ؟

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من خلال نتائج هذا الجدول أن خبراء المحاسبة المستجوبين يتفقون تماما على أن نجاح عملية التقييم المالي يتطلب توفر بيانات ومعلومات ذات جودة، حيث ستساعد هذه

)

بالنظر إلى البيانات التي تم في ضوءها

(المشتري، المستثمر)

تحديد هذه القيمة.

- تحليل إجابة السؤال رقم 7

يخص الجدول المالي تحليل إجابة أفراد العينة حول السؤال 7 والذي يعتبر سؤالا فرعيا للسؤال رقم 7

في حالة الإجابة بنعم.

الجدول (5-9) التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 7

أخرى		6		5		4		3		2		1		السؤال رقم 7
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
-	-	3,3	2	1,7	1	80	48	6,7	4	5	3	3,3	2	"نعم"، فماذا تعني

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

فيما يلي توضيح لدلالة كل إجابة مقترحة حسب الرقم المناسب لها.

1:

2:

3:

إ4:

إ5:

إ6:

يتضح من الجدول أعلاه أن 80 %

والمعلومات في حالة تقييم المؤسسة هو عامل الموثوقية، وقد كانت النسب الخاصة بالإجابات المقترحة لهذا

لا يمكن تفسيره من خلال إجابات السؤال رقم 7

83,3 % من خبراء المحاسبة أعطوا درجة أهمية عالية لعامل الموثوقية باعتباره محددًا أساسًا لجودة البيانات

والمعلومات المستخدمة في عمليات التقييم، فيما اعتبرها () 16,7 %

يعني أن خبراء المحاسبة لا " " " "

الي:

الجدول (5-10): ترتيب درجة أهمية عامل الموثوقية

النسبة	التكرار	درجة الأهمية
-	-	عديم الأهمية
-	-	ضعيف الأهمية
-	-	متوسط الأهمية
16,7	10	
83,3	50	
100	60	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- تحليل إجابة السؤال رقم 8

.8

الجدول (5-11): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 8

نعم		لا أدري		لا		السؤال رقم 8
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
100	60	-	-	-	-	أغراض التقييم وتختلف : الأنسب للتقييم ؟

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

100%

يجب على الخبير المحاسبي تحديده في البد

والتي يحددها هذا الخبير في المرحلة النهائية من أجل إيجاد القيمة التي سيتم مقابلها التنازل عن المؤسسة قيد التقييم، وبالتالي يمكن القول أن هناك إجماع عام من طرف خبراء المحاسبة حول ضرورة

- تحليل الإجابة المتعلقة بالسؤال رقم 8'

يحاول الجدول المالي تحليل وقراءة نتائج إجابات أفراد العينة عن السؤال رقم 8' في حالة كانت الإجابة

.8

الجدول (5-12) التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 8'

السؤال رقم 8'		حجم المؤسسة		الوضعية المالية		النشاط المالي		طبيعة القطاع		طبيعة الملكية		أخرى	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
35	58,3	2	3,3	4	6,7	19	31,7	-	-	-	-	-	-

راجع إلى:

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تبين نتائج الجدول أعلاه أن نسبة 58,3 % من خبراء المحاسبة أي ما يفوق النصف يرون أن حجم هو الذي يبرر وجود علاقة بين الغرض من التقييم وتحديد الطريقة الأنسب التي تمكن من تحديد قيمة المؤسسة في الأخير، أم 31,7 % منهم يرون أن هذه العلاقة بررها طبيعة القطاع الذي تنشط فيه

المؤسسة، في حين كانت

وبالتالي، فإن الحجم، وكذلك طبيعة القطاع الذي تمارسه المؤسسة تعتبر عوامل يتم على أساسها تحديد الطريقة الأنسب للتقييم طبعاً بعد تحديد الغرض من التقييم، وهذا ما يتفق مع ما تم التوصل إليه في من هذه الدراسة.

- تحليل إجابة السؤال رقم 9

الي لقراءة نتائج السؤال المتعلق بأهمية مرحلة التشخيص الذي يعتبر من العمليات التي تسبق عملية التقييم المالي

الجدول (5-13): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 9

نعم		لا أدري		لا		السؤال رقم 9
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
100	60	-	-	-	-	يعتبر الفحص من المراحل الهامة في عملية التقييم والتي تكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة، والتي تساعد في تقدير العوائد المستقبلية في ظل ظروف المستقبل المحتمل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال نتائج هذا الجدول أن خبراء المحاسبة المستجوبين يرون وبإجماع تام أن التشخيص الذي يسبق عملية التقييم المالي يعتبر من المراحل الهامة التي تساعد على كشف نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة قيد التقييم إذ تساهم هذه المرحلة () في تقدير العوائد المستقبلية في ظل ظروف المستقبل المحتمل

لتالي فخبراء المحاسبة يعولون كثيراً على عملية التشخيص في إنجاز عملية التقييم المالي.

- تحليل إجابة السؤال رقم 9

الجدول (5 - 14) التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 9

السؤال رقم 9		عدم الأهمية		ضعف الأهمية		متوسطة الأهمية		هام		هام جدا	
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
رتب درجة أهمية التشخيص المحاسبي والمالي		-	-	-	-	-	-	21,7	13	78,3	47

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

بالنظر إلى نتائج الجدول أعلاه، يمكن القول أن 78,3 % من خبراء المحاسبة المستجوبين يصنفون

التشخيص المحاسبي المالي ضمن درجة عالية من الأهمية إذا ما تعلق الأمر بالتقييم المالي، وعليه يمكن التشخيص المحاسبي والمالي يعتبر من التشخيصات التي يعول عليها خبراء المحاسبة كثيرا في تحديد عوائد المؤسسة والتي على أساسها تتحدد قيمة المؤسسة، كما يلاحظ كذلك بأن خبراء المحاسبة لا يصنفون أهمية التشخيص المحاسبي والمالي ضمن درجات أقل من "هام" و"هام جدا".

- تحليل إجابات السؤال رقم 10

الي تحليل إجابات أفراد العينة المستجوبين حول أفضلية

الجدول (5-15): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 10

السؤال رقم 10		الاعتماد على طريقة واحدة		الاعتماد على عدة طرق	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
طرق ؟		58,3	35	41,7	25

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يمكن القول من خلال هذا الجدول أن خبراء المحاسبة ينقسمون في الرأي حول أفضلية الاعتماد على

58,3 % من خبراء المحاسبة أنه

41,7 %

ويمكن تدعيم هذا التحليل براء خبراء المحاسبة حول تبرير إجاباتهم بحيث يرى مؤيدي الرأي الاول ان الاعتماد على طريقة واحدة يمكن من الوصول إلى نتيجة أو قيمة. ذا ما تم احترام الخطوات المنهجية لعملية التقييم والاعتماد على بيانات ذات موثوقية عالية، اما مؤيدي الرأي الثاني فيأهم يرون ان الجمع بين عدة طرق يمكن من تفادي الوقوع في إشكال تقييم المؤسسة بقيمة أعلى من قيمتها أو العكس من ذلك أن ذلك يرتبط بحجم المؤسسة قيد التقييم حيث يفضل الاعتماد على طريقة واحدة في حالات مؤسسات مصغرة أو صغيرة ومتوسطة الحجم أما في حالة المؤسسات الكبيرة الحجم من خلال عملية الترجيح.

- تحليل إجابات السؤال رقم 11

لي تحليل إجابات السؤال رقم 11

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سواءا عمومية أم خاصة تخضع لنفس التقييم المالي المستعملة في حالة المؤسسات الكبيرة.

الجدول (5-16): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 11

نعم		لا أدري		لا		السؤال رقم 11
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
31,7	19	-	-	68,3	41	تخضع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سواءا خاصة أم عمومية إلى التقييم المالي بالاعتماد على نفس الطرق المستخدمة في حالة المؤسسات الكبيرة الحجم

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن 68,3 % من خبراء المحاسبة المستجوبين يرون أن هناك في الطرق المستخدمة في عملية التقييم بين المؤسسات الكبيرة الحجم في حين يرى 31,7 % منهم فقط عكس

وعليه فإن الطرق المستخدمة في تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سواءا عمومية أو خاصة ليست هي نفسها في حالة تقييم المؤسسة الكبيرة الحجم وهنا يظهر أثر الحجم على اختيار الطريقة الأنسب للتقييم، وهو (8) (الرجوع إلى الجدول رقم 5- 12)

وهذا يعني أيضا أن طبيعة الملكية لا تعتبر عاملا يؤخذ به عند اختيار الأسلوب الأنسب للتقييم.

- تحليل إجابات السؤال رقم 12

12 والمتعلق بخصوصيات

الي نتائج

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بشكل عام خاصة ما تعلق منها بالنظام المعلوماتي المحاسبي المالي.

الجدول (5-17): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 12

نعم		لا أدري		لا		السؤال رقم 12
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
48,3	29	1,7	1	50	30	الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية خصوصيات كثيرة يجب أخذها بعين الاعتبار عند عمليات التقييم أكثرها أهمية ما تعلق منها بالنظام المعلوماتي المحاسبي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

(5-17) أن خبراء المحاسبة المكونين لعينة الدراسة ينقسمون في الرأي، حيث يرى % 50 منهم أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة على حد سواء لها خصوصيات عديدة لا بد على الخبير المقيم من أخذها بعين الاعتبار حيث تتعلق هذه الخصوصيات أساسا بالنظام المعلوماتي المحاسبي والمالي لهذا النوع من المؤسسات، ومثل ذلك يرى ما يقارب النسبة الأولى من خبراء خصوصيات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بشكل عام سواء خاصة أم عمومية لا تتعلق فقط بالنظام المعلوماتي المحاسبي والمالي (أن النظام المعلوماتي المحاسبي والمالي لهذا النوع من المؤسسات لا يشكل أهم الخصوصيات التي على الخبير المحاسبي أخذها بعين الاعتبار عند حالات التقييم) في حين التزم مستجوب واحد فقط بالحياد حيال

III-1-2 الوسيط الحسابي والانحراف المعياري لأسئلة المحور الثاني

نتائج تحليل إجابات خبراء المحاسبة المست عن أسئلة المحور الأول وتفسيرها، يأتي فيما يلي عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الأسئلة وذلك بغرض الوقوف على اتجاه رأي خبراء المحاسبة الثاني :

الجدول (5-18): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحددات عملية التقييم المالي

رقم السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الرتبة
6	2,93	0,312	'7	1
'6	4,16	1,066	'9	2
7	3	00	'6	3
'7	4,83	0,376	9-8-7	4
8	3	00	-	5
'8	2,12	1,391	-	6
9	3	00	6	7
'9	4,78	0,415	'8	8
10	1,42	0,497	12	9
11	1,63	0,938	11	10
12	1,98	1	10	11

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن خبراء المحاسبة تتمركز حول اعتبار عامل الموثوقية كمحدد أساسي لجودة البيانات والمعلومات المستخدمة في عمليات التقييم ط حسابي قدره 4,83 وانحراف معياري 0,376 وهو بذلك يحتل المرتبة الأولى ضمن متوسطات أسئلة المحور الثاني وهذا معناه أن خبراء المحاسبة الذي من الضروري أن يتوفر في البيانات والمعلومات المستخدمة في وبذلك فهم يولون أهمية بالغة إلى هذه البيانات والمعلومات التي على أساسها سيتم تحديد قيمة المؤسسة بشكل عام وذلك بغض النظر عن حجمها أو نشاطها أو غير ذلك من الخصائص.

ويأتي الوسط الحسابي للسؤال رقم 9 في المرتبة الثانية 4,78 وانحراف معياري بقيمة 0,415. يث يمكن القول أن خبراء المحاسبة يعتبرون أن التشخيص المحاسبي والمالي له أهمية كبيرة في إطار التقييم المالي

وبالتالي وبالربط بين النتيجتين يمكن القول أن البيانات المحاسبية والمالية لها أهمية كبيرة بالنسبة لخبراء في هذه الحالة بالتحديد تعتبر كعامل مهم جدا لضمان جودة هذه البيانات عند عملية التقييم المالي.

'6 في المرتبة الثالثة يعتبر مهم بالنسبة للدراسة، إذ يفسر ذلك بمتوسط حسابي قيمته 4,16 وانحراف 1,066 إذ أن التغيير الديناميكي في الفكر المحاسبي والمالي وتطور الأسواق المالية أسهم في تجدد موضوع التقييم، وهو الأمر الذي يمكن معه القول بأن الفكر المحاسبي أسهم

يسهم في تج موضوع التقييم بشكل عام وبالتالي تجدد مقاربات التقييم، فالقيمة إذن في شقها المحاسبي إلى اليوم تحتفظ بأهميتها في بناء نظرية القيمة.

أما فيما يخص المراتب الأخيرة من حيث قيمة المتوسط الحسابي، فقد كانت تخص الأسئلة 12 11 10 على التوالي بحيث حظيت بمتوسطات حسابية منخفضة مما يفسر أن خبراء المحاسبة المستجوبين لا يولون أهمية كبيرة في اختيار الطريقة الأنسب للتقييم و إذا ما تعلق الأمر بالنظام المعلوماتي المحاسبي والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية على حد

كما أن خبراء المحاسبة المستجوبين لا يتفقون كثيرا حول أفضل

طرق عند التقييم وهذا ما يفسره المتوسط الحسابي والذي كانت قيمته 1,42 المحور الثاني وبانحراف معياري قيمته 0,497.

III-1-3 تحليل إجابات أفراد العينة باستخدام النسب المئوية (المحور 3)

فيما يلي جملة الجداول التي يمكن من خلالها الوقوف على واقع ممارسة التقييم المالي في الجزائر، والصعوبات التي يواجهها بعد وقبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خاصة فيما يتعلق بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، 13 إلى السؤال رقم 21

الفرعية وهي الأسئلة التي تشكل المحور الثالث من الاستبيان.

- تحليل إجابات السؤال رقم 13

(5-19)

من أجله قام أو شارك أفراد العينة في عمليات التقييم المالي والذي يعتبر بالنسبة إليهم مهم محاسبيا.

الجدول (5-19): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 13

السؤال رقم 13	الغرض		الدخول في	اندماج			
يعتبر ذو أهمية بالنسبة إليك من الجانب المحاسبي ؟	تكرار	8	15	4	6	6	17
	النسبة %	13,3	25	6,7	10	10	28,3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه يتضح أن أهم الأغراض التي قام أو شارك أفراد العينة من أجلها في عملية التقييم المالي والتي كانت لها أهمية من الجانب المحاسبي بالنسبة إليهم كانت تخص حالات رفع رأس مال المؤسسة بحيث أن %

28,3 من خبراء المحاسبة قاموا أو شاركوا في تقييم مؤسسات في حالات

في ذلك في حالات الخوصصة التي مست المؤسسات العمومية الجزائرية في فترة زمنية معينة

13,3 % ساهموا في عمليات تقييم في إطار عمليات تصفية، في حين أن 6,7 %

في عمليات تقييم في حالة دخول المؤسسة إلى البورصة، وكذلك بنفس النسبة السابقة من خبراء المحاسبة
كوا فيها لأغراض مختلفة تمثلت في إعادة تأهيل، تجزئة.

وبشكل عام فإن أغراض الرفع في

رض جمود النشاط البورصي في الجزائر

أجل الدخول إلى البورصة منخفضة جـ

بالإضافة إلى

- تحليل إجابات السؤال رقم 14

الي نتائج إجابات أفراد العينة عن السؤال رقم 14 والمتعلق بحجم المؤسسة التي قاموا أو

شاركوا في تقييمها.

الجدول (5-20): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 14

السؤال رقم 14	حجم المؤسسة	مؤسسة كبيرة الحجم	مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم
تكرار	10	47	3
المؤسسة التي تمت أو شاركت في تقييمها؟	%	16,7	78,3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن خبراء المحاسبة المستجوبين قاموا خلال فترة ممارستهم للمهنة
مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وذلك بنسبة 78,3 % من إجمالي أفراد العينة، في حين أن نسبة 16,7 %
قاموا أو شاركوا في عمليات تقييم مؤسسات كبيرة الحجم، أما 5 % فقط من خبراء المحاسبة قاموا أو شاركوا في

وعليه يمكن القول أن هذه النتيجة تخدم ذلك أن رأي خبراء المحاسبة سيكون له قيمة
مضافة عالية بالنسبة للدراسة إذ سيكون لهم خبرة واسعة في تقييم هذا النوع من المؤسسات (المؤسسات الصغيرة

(

- تحليل إجابات السؤال رقم 14'

يبين الجدول أدناه تحليل إجابات أفراد العينة حول السؤال الفرعي رقم 14' المؤسسة التي تم تقييمها أو المشاركة في ذلك.

الجدول (5-21): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 14'

السؤال رقم 14'	طبيعة الملكية	خاصة	عمومية
المؤسسة التي قمت أو شاركت في تقييمها	تكرار	12	48
خاصة أم عمومية؟	%	20	80

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح أن أغلب المؤسسات التي قام أو شارك أفراد العينة في تقييمها كان معظمها مؤسسات عمومية 80% من خبراء المحاسبة وخلال مسارهم المهني أشرفوا أو شاركوا في تقييم مؤسسات عمومية. وعليه، وبالربط مع السؤال الأساسي رقم 14، فإنه يمكن القول أن خبراء المحاسبة المشكلين لعينة الدراسة قاموا أو شاركوا في تقييم مؤسسات صغيرة ومتوسطة عمومية أكثر من باقي أنواع المؤسسات الأخرى وبالتالي، فإن هذه النتيجة تخدم البحث بشكل إيجابي لارتباطها بموضوع الدراسة بالشكل الذي يمكن معه الاستفادة من رأي خبراء المحاسبة المستجوبين إذ ستكون لديهم فكرة واسعة عن واقع تقييم هذا النوع من المؤسسات.

- تحليل إجابات السؤال رقم 15

15

(22-5)

بالصعوبات المرتبطة بالنظام المعلوماتي المحاسبي والتي تعترض تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية بالجزائر.

الجدول (5-22): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 15

السؤال رقم 15	الإجابة	لا	نعم
في حالة تقييمك أو مشاركتك في تقييم مؤسسات صغيرة ومتوسطة عمومية، هل واجهت صعوبات تتعلق بالنظام المعلوماتي المحاسبي والمالي؟	تكرار	-	60
	%	-	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

هذا الجدول أن خبراء المحاسبة المستجوبين يجمعون تماما حول مواجهتهم للصعوبات عند تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية، إذ تتعلق هذه الصعوبات بالنظام المعلوماتي المحاسبي والمالي لهذا

80 %

المؤسسات، وهذا معناه أن حتى أفراد العينة الذين لم يمارسوا مهام التقييم في إطار هذا النوع من المؤسسات يرون انها تواجه صعوبات متعلقة بالجانب المحاسبي.

- تحليل إجابات السؤال رقم 16

الي تحليل إجابات أفراد العينة حول السؤال رقم 16 والمتعلق بمعرفة نوع الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية عند تقييمها والمرتبطة بالنظام المعلوماتي المحاسبي.

الجدول (5-23): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 16

السؤال رقم 16	العناصر	الدقة	الحياد	أدوات التقييم	الملائمة	الموثوقية	أخرى
المتعلقة بالنظام المعلوماتي المحاسبي والمالي تخص أحد الية ؟	تكرار	0	1	13	6	40	-
	%	-	1,7	21,7	10	66,7	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

(5-23) أن رأي خبراء المحاسبة يتجه نحو الإجابة الخامسة بحيث أن %

66,7 هي اهم العناصر التي تشكل مصدرا للصعوبات التي يواجهونها اثناء قيامهم بتقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، في حين يرى ما نسبته 21,7 % من أفراد العينة أن هذه الصعوبات ناتجة عن أدوات التقييم والتي تخص الجانب المحاسبي مثل الميزانيات، وعلى أساس هذه النتيجة يمكن القول أن الموثوقية عامل مهم يجب أن يتوفر في الذي تختفي معه الصعوبات المتعلقة بالتقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية.

- تحليل إجابات السؤال رقم 17

يبين الجدول الآتي تحليل إجابات أفراد العينة فيما يخص السؤال 17 والمرتبطة بمعرفة ما إذا كان أفراد العينة مارسوا عملية التقييم بعد تطبيق النظام المالي المحاسبي وذلك سنة 2010.

الجدول (5-24): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 17

السؤال رقم 17	الإجابة	لا	نعم
هل قمت أو شاركت في تقييم مؤسسات بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF ؟	تكرار	8	52
	%	13,3	86,7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه أن 86,7 % من خبراء المحاسبة المستجوبين قاموا أو شاركوا في تقييم مؤسسات اقتصادية بعد تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي والشروع في تطبيقه 2010، في حين أن 13,3 % لم تتح لهم فرصة ذلك.

وبالرجوع إلى خبرة خبراء المحاسبة والتي تفوق في هذه الدراسة 10 على رأيهم في مقارنة النظامين (SCF PCN) من حيث أثرهما على عملية التقييم، وهو ما سيأتي.

- تحليل إجابات السؤال رقم 17'

إلى تحليل إجابات السؤال رقم 17' والمتعلق برأي خبراء المحاسبة حول أثر

.PME

SCF إلى PCN

الجدول (5-25): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 17'

نعم	لا	الإجابة	السؤال رقم 17'
39	13		" "
75	25	%	واجهها الخبير المقيم إثر عملية تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية والتي كانت موجودة في ظل PCN تقلصت بعد الانتقال إلى SCF ؟

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك تأثير واضح على عملية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بعد الشروع في تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث أن نسبة 75 % من خبراء المحاسبة يرون أن التي كانوا يواجهونها عند تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى النظام المحاسبي المالي.

وما دامت أن هذه الصعوبات كما تم بيانه في التحليل السابق تتعلق بعدم موثوقية والتي كانت موجودة في ظل PCN، فإن خبراء المحاسبة في هذه الحالة يفسرون الأثر الإيجابي لتطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية تقييم هذا النوع من المؤسسات من الجانب المحاسبي خاصة فيما يرتبط بموثوقية من القوائم المالية المعدّة وفق النظام المحاسبي المالي.

- تحليل إجابات السؤال رقم 18

إلى تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول السؤال رقم 18

استعمالا في الجزائر في حالات التقييم المالي.

الجدول (5-26): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 18

السؤال رقم 18	المقارنة	الذمة المالي	مقاربة التدفقات	المقاربة الشئائية	الجمع بين عدة مقاربات	أخرى
تكرار	47	2	-	11	-	-
%	78,3	3,3	-	18,3	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه أن 78,3 % استعملات عند التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك من خلال استخدام مختلف الطرق التي تركز على هذه المقاربة مقارنة التدفقات النقدية لم تحظى إلا بإجابة 3,3 % فقط من خبراء المحاسبة المستجوبين، في الإجابات فيما يخص المقاربة الشئائية (Good Will).

وعليه يمكن القول أن خبراء المحاسبة المكونين لعينة الدراسة يرون أن أهم الطرق المستخدمة في التقييم في تركز على المقاربة الذمية بغض النظر عن عوامل الحجم، والقطاع والتي سبق إثبات نتائجها أو تأثيرها على عملية اختيار الأسلوب الأنسب في التقييم، كما أن وفي صدد العلاقة مع موضوع الدراسة، فإن المقاربة التي تركز على التدفقات النقدية تكاد تكون غير مستعملة، بالرغم من أنها في حالة المؤسسات الصغيرة الحجم، كما تنعدم الإجابات كذلك فيما يخص المقاربات الأخرى مثل المقاربة ومقاربات خلق القيمة، مما يعني أن التقييم في الجزائر يلاقي إشكالا كبيرا يتعلق بمعايير اختيار الطريقة الأنسب

- تحليل إجابات السؤال رقم 19

فيما يلي، يبين الجدول أدناه تحليل إجابات أفراد العينة حول السؤال رقم 19 والمرتبط بالأسباب الكامنة وراء الاستعمال الشائع للطرق المرتكزة على الذمة المالية في التقييم.

الجدول (5-27) التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 19

السؤال رقم 19	الأسباب	1	2	3	4	أخرى
التكرار	16	2	7	35	-	-
فذلك راجع إلى أحد الأسباب الهامة التالية:	%	26,7	3,3	11,7	58,3	-

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

لمي توضيح لدلالة مختلف المقترحة:

1:

2: تماشي هذه المقاربة مع المحيط الاقتصادي للمؤسسة الجزائرية.

3:

4:

من الجدول أعلاه يتضح أن 58,3 % من خبراء المحاسبة المستجوبين يرون أن الاعتماد على استعمال مقاربة الذمة المالية في الجزائر وبشكل كبير، يرجع بالأخص إلى عدم اهتمام المهتمين بعملية التقييم بمصداقية هذه المقاربة. 26,7 % تطبيق المقاربة الذمية في حين ي 11,7 % أهم سبب يتمثل في صعوبة تطبيق مقاربة التدفقات النقدية.

يعتبر من الأسباب العامة التي تؤدي بخبراء التقييم إلى العزوف عن استخدام الطرق الأخرى والتي يمكن أن تكون الأنسب للتقييم بما يتفق مع عوامل عديدة ومعايير مختلفة يجب مراعاتها لإمكانية الاختيار السليم للأسلوب الأنسب بالشكل الذي يمكن معه تحقيق المصداقية في

- تحليل إجابات السؤال رقم 20

يعرض الجدول أدناه تحليل إجابات أفراد العينة حول السؤال رقم 20 والمرتبط بإبراز العلاقة بـ مكاتب خبرة محترفة في.

الجدول (5-28): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 20

السؤال رقم 20	الإجابة	لا	لا أدري	نعم
تطبيق الطرق الأنسب للتقييم ومن ثمة صعوبة التقييم بشكل صادق يرجع إلى انعدام مكاتب خبرة محترفة في مجال التقييم في	تكرار	60	0	0
	%	100	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه أن خبراء المحاسبة يجمعون تماما ويتفقون إتفاقا كليا بأنه لا يمكن إرجاع إشكالية عدم استخدام الطرق الأنسب للتقييم والاعتماد على الطرق الذمية أكثر إلى مكاتب خبرة محترفة محلية وهذا معناه أن صعوبة الوصول إلى تقييم صادق لا يرتبط بانعدام هذه المكاتب ولا يمكن تفسير ذلك من زائر إلى مكاتب الخبرة الخارجية؛ مالي الأسباب التي تحول دون الوصول إلى تقييم صادق في الجزائر.

- تحليل إجابات السؤال رقم 20'

فيما يلي الجدول أدناه والذي يتضمن تحليل إجابات أفراد العينة حول السؤال رقم 20' الأسباب الكامنة وراء لجوء الجزائر إلى مكاتب الخبرة الخارجية ما دامت هناك مكاتب محلية محترفة.

الجدول (5-29) التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 20'

السؤال رقم 20'	الأسباب	1 إ	2 إ	3 إ	4 إ	4 إ
من خلاله لجوء الجزائر إلى مكاتب الخبرة الخارجية ؟	التكرار	07	01	34	11	07
	%	11,7	1,7	56,7	18,3	11,7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

فيما يلي توضيح لدلالة الاجابات المقترحة بالنسبة للسؤال رقم 20'

1 إ: عدم كفاية الاعتماد على خبراء المحاسبة المسجلين في المصنف الوطني.

2 إ: قدرة المكاتب الأجنبية على الوصول إلى قيمة موضوعية للمؤسسة.

3 إ: اعتماد هذه المكاتب على معيار المصدقية في التقييم.

4 إ:

5 إ: عدم توفر سوق نشط للتقييم في الجزائر وعدم توفر شروط المناقصة فيها.

تبين نتائج الجدول رقم (5-29) أن خبراء المحاسبة المستجوبين يرون أن اعتماد مكاتب الخبرة الأجنبية

على معيار المصدقية والحرص عليه في عمليات التقييم المالي يعتبر أهم الأسباب التي تؤدي بالجزائر إلى اللجوء إلى

هذه المكاتب، حيث تمركز 56,7% هذا السبب، في حين أن 18,3%

خبراء المحاسبة يرون أنه يمكن تفسير ذلك من خلال عامل الثقة، حيث أن الأطراف المهتمة بعملية التقييم

أكثر في مكاتب الخبرة الخارجية بالنسبة لعمليات التقييم المالي، أما 11,7%

يتمثل إما في عدم كفاية الاعتماد على خبراء المحاسبة المسجلين في المصنف الوطني لخبراء المحاسبة، وإما لعدم توفر

سوق نشط وغياب شروط المناقصة في هذه السوق، وعليه فإنه يمكن اعتبار أن المصدقية تعتبر عاملا مهما في

نظر خبراء المحاسبة المقيمين بغرض الوصول إلى قيمة يراها المهتمون بعملية التقييم وينظر

- تحليل إجابات السؤال رقم 21

(5-30) إجابات خبراء المحاسبة المستجوبين حول السؤال رقم 21

الجدول (5 - 30) التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 21

					القيمة	السؤال رقم 21
1	2	8	8	41	التكرار	ماذا تعني بالنسبة إليك مصداقية التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية ؟
1,7	3,3	13,3	13,3	68,3	%	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه أن 68,3 % من افراد العينة تتجه إجاباتهم نحو الاقتراح الاول، حيث ان مصداقية التقييم بالنسبة إليهم تعني الوصول إلى قيمة موضوعية، في حين يرى 13,3 % منهم أن المصداقية تعني الوصول إلى قيمة دقيقة، ويرى كذلك و 13,3 % انها تعني الوصول إلى قيمة مرضية للطرفين في حين ان 3,3 % فقط يرون انها تعني الوصول إلى قيمة اعظمية، بينما 1,7 % من خبراء المحاسبة أي فرد واحد فقط الوصول إلى .

وعليه، ترى الباحثة أن خبراء المحاسبة يعتبرون أن الوصول إلى قيمة موضوعية يتحقق معه المصداقية في الخطوات المنهجية في عملية التقييم وعدم التأثير بذات الخبير المقيم وأرائه بما يؤثر على سوك الأطراف المهتمة بالتقييم والتزام الحياد كلها عوامل تؤدي إلى الوصول إلى قيمة موضوعية تعكس مصداقية عملية التقييم في نظر البائع والمشتري.

III-1-4 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسئلة المحور الثالث

عد عرض وتحليل نتائج إجابات خبراء المحاسبة المستجوبين، سيتم فيما يلي عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات الخاصة بأسئلة المحور الثالث بعد تفسير إجاباتها، ليتم بعد ذلك معرفة اتجاه آراء خبراء المحاسبة فيما يخص هذا المحور، وأهم سؤال شكل محور أجوبة .

الجدول (5-31): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لواقع ممارسة عملية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الرتبة
13	3,90	2,039	16	1
14	1,88	0,454	13	2
'14	1,80	0,403	'20	3
15	02	00	19	4
16	4,42	0,889	15	5
17	1,87	0,343	14	6
'17	1,68	0,469	17	7
18	1,58	1,169	'14	8
19	3,02	1,308	'17	9
20	01	00	18	10
'20	3,17	1,060	21	11
21	1,57	0,963	20	12
المتوسط الحسابي للمحور الثالث	2,32	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن السؤال رقم 16 أخذ المرتبة الاولى من حيث قيمة المتوسط الحسابي 4,42 وانحراف معياري قيمته 0,889، وهذا معناه أن خبراء المحاسبة المقيمون يتجهون نحو حقيقة أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية تواجه صعوبات عند التقييم، حيث يؤكد هؤلاء أن هذه الصعوبات بالأساس راجعة إلى غياب عامل الموثوقية في المالية التي تفرزها القوائم المالية الخاصة بهذا النوع من المؤسسات. كما يتضح كذلك أن خبراء المحاسبة يتفقون إلى حد ما أن حرص مكاتب الخبرة الأجنبية على مصداقية عملية التقييم يجعل الجزائر تلجا إلى هذه المكاتب عند تقييم مؤسساتها وهو ما تفسره قيمة المتوسط الحسابي الذي أخذ المرتبة الثالثة بقيمة 1,80 وانحراف معياري قيمته 0,403.

تب الأخيرة فقد احتلتها

1,57 1,58 1 على التوالي وهو ما

المقاربة الدمية هي الأكثر استعمالا في الجزائر عند تقييم المؤسسات، أما بالنسبة إلى السؤال رقم 21 القول وعلى أساس رتبته المثبتة من خلال المتوسط الحسابي، أن مصداقية التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية لقول كذلك أن خبراء المحاسبة في الجزائر لا يعطون أهمية كبيرة لفهم المعاني

ومصداقية التقييم ذلك اهم لم يتم تكوينهم في هذا المجال، فهم في النهاية خبراء محاسبة اكتسبوا تقنيات التقييم من الميدان وبمساعدة أطراف عديدة، فالتقييم في الدول المتقدمة يدرس في المعاهد والجامعات كعلم يمكن من الحصول على مؤهل علمي في التخصص يجعل من القائم بالتقييم أكثر إلماما با

وفي المرتبة الأخيرة، وبالنسبة للسؤال رقم 20 فيمكن تبرير ذلك بأن خبراء المحاسبة في الجزائر يعتبرون أن الاحترافية في مجال التقييم ليست هي الإشكال، فالاحترافية لا تشكل محور لاهتمام الخبراء المقيمين في الجزائر.

III-1-5 تحليل إجابات أفراد العينة باستخدام النسب المئوية لأسئلة المحور 4

عرض جملة الجداول التي يتم من خلالها تحليل إجابات أفراد العينة حول أسئلة المحور الرابع من الاستبيان والتي يراد بها الوقوف على العلاقة بين مصداقية التقييم والتي تعتبر معيارا هاما كما تبين من خلال آراء خبراء المحاسبة، وموثوقية البيانات المحاسبية والمالية المستخدمة في عملية التقييم والتي كانت تشكل أحد أهم العوامل التي يواجهه على أساسها خبراء المحاسبة صعوبات أثناء ممارستهم لعملية التقييم المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية.

- تحليل إجابات السؤال رقم 22

إلى تحليل أفراد العينة فيما يتعلق بالسؤال رقم 22 والمرتبط برأي خبراء المحاسبة حول تقييم تجربة الجزائر في تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي.

الجدول (5-32) : التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 22

السؤال رقم 22	التقييم	غير ناجحة	ناجحة إلى حد ما	ناجحة	ناجحة تماما
كيف تقييم تجربة الجزائر في تطبيق النظام المحاسبي المالي المعد وفق IFRS ؟	ت	13	42	1	4
	%	21,7	70	1,7	6,7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال هذا الجدول يتضح أن رأي خبراء المحاسبة المستجوبين يتمركز أكثر حول الإجابة الثانية إذ أن 70 % منهم يقيمون تجربة الجزائر في تطبيق النظام المحاسبي المالي بأنها تجربة ناجحة إلى حد ما، في حين يرى 6,7 % (أي مستجوب واحد فقط) 1,7 %

21,7 % إلى القول بأنها غير ناجحة.

وعليه يمكن اعتبار أن خبراء المحاسبة تفوقون إلى حد ما بأن تطبيق النظام المحاسبي المالي المعد وفق المعايير المحاسبية الدولية لم يحظى بالنجاح المطلوب بع سيره من خلال آراء خبراء المحاسبة والذين يرون هناك بعض المشاكل التي تحول دون تطبيق هذا النظام بالشكل الصحيح ومن ثم دون نجاحه بصفة تامة،

وقد رفض بعض الخبراء المستجوبين رفضا قوليا لعدم اقتناعهم بعد بنجاح تجربة الجزائر في تبني النظام المحاسبي المالي (وهو ما يفسر استمارات غير مسترجعة).

- تحليل إجابات السؤال رقم 22'

الي تحليل 22' والذي يعتبر سؤالاً فرعياً للسؤال رقم

22 في حالة أن الإجابة لا تتضمن الاختيارين الآخرين "ناجحة" و"ناجحة تماماً"، الأسباب التي يرى خبراء المحاسبة أنها حول دون نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي بصفة تامة.

الجدول (5-33): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 22'

السؤال رقم 22	الأسباب	1	2	3	4	5	6	أخرى
الاختيارين الأخيرين، فيلى ماذا تعود أهم الأسباب؟	التكرار	9	5	0	10	0	31	-
	%	15	8,3	-	16,7	-	51,7	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ح دلالات الإجابات المقترحة:

1:

2:

3: ق النظام المحاسبي المالي.

4: .SCF

5: ط الوطني المحاسبي.

6:

يمكن القول من خلال الجدول اعلاه ان نصف افراد العينة المستجوبين تتجه إجاباتهم نحو السبب

51,7 % من خبراء المحاسبة يرون أن عدم اهتمام مستخدمي القوا

الأسباب الهامة التي تحول دون النجاح أو النجاح التام في تطبيق النظام المحاسبي المالي.

في حين يرى 16,7 % منهم أن ذلك راجع إلى صعوبة فهم مصطلحات وآليات عمل هذا النظام، أما

15 % فيرون أن السبب يكمن في نقص تكوين الإطارات (أي مهني المحاسبة بشكل عام سواء موظفين أو

8,3 % يفسرون عدم النجاح في تطبيق النظام المحاسبي المالي بعدم هيئة المناخ الاقتصادي والجبائي

الجدول كذلك أن خبراء المحاسبة لا يفسرون أبدا ذلك لا بارتفاع التكاليف المرتبطة

بتطبيق هذا النظام، ولا بالتعود على العمل وفق المخطط الوطني للمحاس .

وعليه، فخبراء المحاسبة في هذا الصدد يرون مستخدمي القوائم المالية في الجزائر (مسيرين، مستثمرين، مصالح ضريبية،...) لا يهتمون كثيرا بالمحاسبة كتقنية يمكنها الإيجاء للأرقام المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، وهو الأمر بالنسبة إليهم الذي أدى إلى نجاح تطبيق وتبني النظام المحاسبي المالي منذ الشروع في تطبيقه سنة 2010.

- تحليل إجابات السؤال رقم 23

23

(34-5)

النظام المحاسبي المالي على مصداقية عملية التقييم.

الجدول (5-34): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 23

السؤال رقم 23	الإجابة	لا	نعم
المستمدة من النظام المحاسبي المالي على مصداقية المالي؟	التكرار	0	60
	%	-	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال هذا الجدول يتضح أن خبراء المحاسبة المستجوبين يتفقون تماما وبإجماع تام على أن موثوقية المستخدمة في عملية التقييم تؤثر على مصداقية هذه العملية؛ وعليه، وبالربط مع تحليل أجوبة ثر على موضوعية القيمة المحددة من طرف الخبير، إذ تفقد والتي تم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي.

- تحليل إجابات السؤال رقم 23'

لي تحليل إجابات أفراد العينة حول السؤال رقم 23' والمتعلق بتقييم خبراء المحاسبة النظام المحاسبي المالي.

الجدول (5-35): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 23'

السؤال رقم 23'	درجة الموثوقية	ضعيفة	متوسطة	عالية
إذا كان الجواب بنعم فكيف تقيم موثوقية هذه البيانات؟	التكرار	08	42	10
	%	13,3	70	16,7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه أن أجوبة خبراء المحاسبة تتمركز حول الإجابة الثانية، حيث أن 70% منهم يعتبرون التي تفرزها القوائم المالية المعدّة وفق النظام المحاسبي المالي تتصف بموثوقية متوسطة في حين

13,3% من خبراء المحاسبة أن هذه البيانات تعتبر ضعيفة

16,7%

وعليه، وبالربط مع السؤال رقم 22، فإنه يمكن القول أن رأي خبراء المحاسبة حول تجربة الجزائر في تبني النظام المحاسبي المالي والتي لم تكن ناجحة أو ناجحة تماما في نظرهم لعدم اهتمام مستخدمي القوائم المالية التي فرزها هذا النظام بموثوقية متوسطة يمكن إرجاعه كذلك إلى عدم

المستخدمة في عملية التقييم.

اسي، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على د

- تحليل إجابات السؤال رقم 24

يبين الجدول أدناه تحليل إجابات أفراد العينة حول السؤال رقم 24

المحاسبي المالي يخدم أكثر عملية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الجزائرية؟

الجدول (5-36) التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 24

السؤال رقم 24	الإجابة	لا	لا أدري	نعم
SCF يخدم أكثر عملية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر؟	التكرار	-	-	60
	%	-	-	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه أن خبراء المحاسبة المستجوبين يتفقون كليا وبإجماع تام على أن النظام المحاسبي المالي جاء ليخدم أكثر عملية التقييم المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية، وهذا يعني أن مهمة الخبير المحاسبي المقيم في شقها المحاسبي سوف تكون أسهل عما كانت عليه سابقا، وذلك ما يمكن ربطه بالسؤال رقم 17 حيث يرى خبراء المحاسبة أن الصعوبات التي كانت موجودة في ظل المخطط الوطني المحاسبي قد اختفت وتقلصت بالانتقال إلى النظام المحاسبي المالي.

وعليه، يمكن القول أن القوائم المالية التي تم إعدادها وفق هذا النظام وفي ظل اعتماد الجزائر على مقارنة الذمة المالية والتي تعتبر فيها الميزانية وثيقة أساسية في التقييم، ساهمت في خدمة عملية التقييم للمؤسسة الصغيرة

- تحليل إجابات السؤال رقم 24'

فيما يلي يبين الجدول التالي تحليل إجابات أفراد العينة حول السؤال رقم 24' والمتعلق بمعرفة الأسباب التي من خلالها يمكن تفسير النظام المحاسبي المالي لعملية التقييم المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية في

الجدول (5-37): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 24'

السؤال رقم 24'	الأسباب	1 إ	2 إ	3 إ	4 إ	5 إ	أخرى
" "	التكرار	7	13	14	3	23	-
ذلك ؟	%	11,7	21,7	23,3	5	38,3	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ح دلالات الإجابات المقترحة:

1 إ: SCF

2 إ: إعطاء مصداقية أكبر للتقييم عند حساب قيمة المؤسسة.

3 إ: SCF في جزء كبير منه على مبادئ التقييم.

4 إ: SCF

5 إ:

(37-5) 38,3 % من خبراء المحاسبة المستجوبين يرون بأن الموثوقية

التي تتصف بها المحاسبي المالي هو السبب الذي جعل

هذا النظام يخدم أكثر عملية تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية، وهو خبراء

المحاسبة بعامل الموثوقية وتأثيره على عملية التقييم المالي.

في 23,3 % النظام المحاسبي المالي في جزء كبير منه على مبادئ

التقييم هو أكثر عامل ساهم في جعل هذا النظام يخدم أكثر عملية التقييم لهذا النوع من المؤسسات،

21,7 % يرون أن النظام المحاسبي المالي يساهم في إعطاء مصداقية أكبر لعملية التقييم.

خبراء المحاسبة المستجوبين على ضرورة توفر عامل الموثوقية في

إلى جانب التقيد الصارم بمبادئ وقواعد التقييم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي سوف يساهم في الوصول

إلى تقييم مالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة يمكن وصفه

- تحليل إجابات السؤال رقم 25

الي تحليل إجابات أفراد العينة حول السؤال رقم 25

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية قادرة في ظل الظروف الراهنة على تبني النظام المحاسبي المالي؟

الجدول (5-38): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 25

السؤال رقم 25	الإجابة	لا	لا أدري	نعم
هل ترى أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية قادرة في ظل الظروف الراهنة على تبني مفاهيم وآليات SCF؟	التكرار	56	-	4
	%	93,3	-	6,7

على مخرجات برنامج SPSS

المصدر:

يتضح من الجدول أعلاه أن خبراء المحاسبة الذين يشكلون عينة الدراسة يرون أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية غير قادرة في ظل الظروف الراهنة على تبني آليات ومفاهيم النظام المحاسبي المالي وهو ما تفسره النسبة 93,3% من خبراء المحاسبة " " 6,7% منهم فقط الذين أجابوا بـ "نعم"، 91,7% من خبراء المحاسبة بأن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر لم يكن تجربة ناجحة او ناجحة تماما بحيث اهم يرون بان هذا النظام مازال يحتنقه الكثير من الغموض وهذا حسب من خبراء المحاسبة المستجوبون خاصة ذو الخبرة الكبيرة في مجال مهنة الخبرة المحاسبية.

- تحليل إجابات السؤال رقم 25'

(5-39)

المرتبط 25'

بمعرفة الظروف الراهنة التي تحول دون قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية على تبني مفاهيم وآليات النظام المحاسبي المالي.

الجدول (5-39) التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 25'

السؤال رقم 25'	الإجابات	1	2	3	4	5	6	أخرى
إلى أهم عامل المؤسسة الصغيرة :	التكرار	3	2	00	23	20	8	-
	%	5	3,3	-	38,3	33,3	13,3	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ح دلالات الإجابات المقترحة:

- 1: الخصوصية المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- 2: عدم تماشي النظام المحاسبي المالي مع النظام الجبائي.
- 3: الارتفاع في تكاليف احتبا نقص القيمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- 4: انحصار المستثمرين ومسيري المؤسسات في هدف الربح دون هدف تعظيم ثروة الملاك.
- 5:
- 6: عدم توفر سوق مالي نشط يمكن من تقييم الأصول.

(5-39) انقسام في الرأي، حيث أن 38,3 % من خبراء المحاسبة المستجوبين

انحصار ثقافة المستثمرين والمسيرين على حد سواء في هدف الربح دون هدف تعظيم ثروة الملاك هو من العوامل التي تحول دون قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية على تبني آليات ومفاهيم النظام المحاسبي المالي في حين % 33,3 منهم أن ذلك راجع إلى نقص الإمكانيات المادية والبشرية وهذا ما يبدو واضحا على مؤسسات

القطاع العام التي

شروع الجزائر في القضاء على البطالة المقنعة وتسريح الكثير من اليد العا .

13,8 % من خبراء المحاسبة فيرون أن عدم توفر سوق نشط ()

الصغيرة والمتوسطة العمومية على تبني مفاهيم وآليات النظام المحاسبي المالي. (يخص هذا السبب كل المؤسسات

: 39)

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية تدعمها ماليا الدولة،

وبالتالي لا يمكن إلى حد ما التركيز على نقص الإمكانيات البشرية والمادية في تطبيق قدرة هذه المؤسسات في

تبني النظام المحاسبي المالي، إذ تؤيد الباحثة الرأي ذلك أن التركيز على تعظيم قيمة المؤسسة سوف يحفز

أكثر على اتخاذ المحاسبة كتقنية يمكنها الإيحاء قيمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية من خلال المحتوى

الإعلامي للأرقام المحاسبية التي تفرزها القوائم المالية المعدّة وفق النظام المحاسبي المالي خاصة مع توفر خاصية

وثوقية في هذه الأرقام، باعتبار

رأي خبراء المحاسبة المستجوبون.

- تحليل إجابات السؤال رقم 26

26

يعرض الجدول أدناه تحليل إجابات أفراد

المحاسبي المالي ساهم في تسهيل تطبيق المقاربة الذمية.

الجدول (5-40): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 26

السؤال رقم 26	الإجابة	لا	نعم
هل ترى أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية قادرة في ظل الظروف الراهنة على تبني مفاهيم وآليات SCF ؟	التكرار	3	53
	%	5	95

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول أعلاه، فإن إجابات خبراء المحاسبة المستجوبين تتجه أكثر نحو الإجابة بالموافقة حول هذا 95 % منهم أن النظام المحاسبي المالي سهل على المؤسسات الاقتصادية الاعتماد على المقارنة الدمية في عمليات التقييم وذلك من خلال معايير التقييم التي جاء بها. تعني هذه النتيجة أنه باعتماد الجزائر حسابات النتائج، كوثائق محاسبة ضرورية وأساسية في عملية التقييم، وكون هذه الأخيرة معدة وفق مبادئ وقواعد التقييم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، فهذا ما الاعتماد على هذه المقارنة.

- تحليل إجابات السؤال رقم 26'

الي تحليل إجابات أفراد العينة 26' والمرتب

النظام المحاسبي المالي قد سهل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية كذلك الاعتماد على المقارنة الدمية في

الجدول (5-41): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 26'

السؤال رقم 26'	الإجابة	لا	لا لأدري	نعم
الصغيرة والمتوسطة العمومية ؟	التكرار	18	6	36
	%	30	10	60

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه يتضح أن 60 % من خبراء المحاسبة المستجوبين يرون أن النظام المحاسبي المالي يسهل كذلك على المؤسسات الصغير 30 % 10 % من خبراء المحاسبة الحياد اتجاه

القول أن النظام المحاسبي سهل وبشكل عام وبالنسبة لكل المؤسسات على أحجامها وملكيته تطبيق المقاربة الذميمة وذلك ما دامت هي الأكثر استعمالا في عمليات التقييم في الجزائر.

- تحليل إجابات السؤال رقم 27

الي تحليل إجابات أفراد العينة حول السؤال رقم 27

تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية بشكل صادق يغني المسؤولين عن اللجوء إلى مكاتب الخبرة الخارجية، وذلك في ظل توفر بعض الشروط.

الجدول (5-42) التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 27

السؤال رقم 27	الإجابة	لا	لا لأدري	نعم
هل تعتقد أنه في حالة توفر سوق نشط والالتزام الصارم بتطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي ومبادئ التقييم التي جاء بها واحترام آليات عمله سيكون من الممكن تقييم المؤسسات الجزائرية الصغيرة و يغني المسؤولين عن اللجوء إلى مكاتب الخبرة الأجنبية ؟	التكرار	5	5	50
	%	8,3	8,3	83,3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول أعلاه أن رأي خبراء المحاسبة حول هذا السؤال يتجه أكثر حول الإجابة "بنعم" حيث 83,3% وهي نسبة كبيرة بأنه وفي ظل توفر الشروط المذكورة و من جهة، واحترام آليات ومبادئ التقييم التي جاء النظام المحاسبي المالي سيكون بالإمكان تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر بشكل صادق بالشكل الذي يغني المسؤولين عن اللجوء إلى مكاتب الخبرة

III-1-6 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الرابع

بعد التطرق فيما سبق من الجداول إلى عرض وتحليل إجابات المئوية، سيتم فيما يلي عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة المحور الرابع من الاستبيان وذلك بغرض تحليل وجهة نظر خبراء المحاسبة بخصوص العلاقة بين موثوقية البيانات ومصداقية تقييم المؤسسات الصغيرة

الجدول (5-43): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعالم العلاقة بين موثوقية البيانات ومصداقية تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية

رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الرتبة
22	1,39	0,710	'22	1
'22	4,45	1,989	'25	2
23	2	00	'24	3
'23	2,03	0,551	24	4
24	3	00	27	5
'24	3,37	1,473	'26	6
25	1,13	0,503	'23	7
'25	4,41	1,187	23	8
26	1,95	0,220	26	9
'26	2,30	0,908	22	10
27	2,75	0,600	25	11
المتوسط الحسابي للمحور الثالث	2,67	-	-	-

مخرجات برنامج SPSS

المصدر:

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن السؤال الذي حقق أكبر قيمة من حيث المتوسط الحسابي هو السؤال '22' وعليه يمكن القول أن رأي خبراء المحاسبة يتجه نحو حقيقة أن تجربة الجزائر في تطبيق النظام المحاسبي المالي لم تكن ناجحة ولا ناجحة تماما وذلك لعدم اهتمام مستخدمي القوائم المالية في الجزائر بالمحاسبة كتقنية هامة جدا في التواصل الفعال وفي الافصاح عن معلومات مالية من شأنها الإسهام بشكل كبير في تكوين رأي عن قيمة

'25' في الترتيب من حيث قيمة المتوسط الحسابي والذي كان 4,41 وانحراف 1,187، وهذا يعني أن رأي خبراء المحاسبة يتجه في هذا المحور نحو حقيقة انحصار ثقافة المسيرين والمستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية نحو هدف تعظيم الربح دون هدف تعظيم ثروة الملاك

المؤسسات غير مؤهلة لتبني النظام المحاسبي المالي في ظل غياب العديد من الشروط خاصة ما تعلق منها بغياب ، وكذا عدم تطبيق النظام المالي المحاسبي بشكل صحيح يمكن من إفراد قوائم مالية تتصف بدرجة

24' في المرتبة الثالثة من حيث قيمة المتوسط الحسابي

3,37 وانحراف معياري بقيمة 1,473 يعني أن خبراء المحاسبة المستجوبين يتجهون في الرأي

نحو حقيقة أن النظام المحاسبي المالي ساهم في خدمة عملية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية التي تفرزها القوائم المالية المعدّة وفق هذا النظام تتصف بخاصية نوعية هامة ألا

وعليه يمكن القول أن خبراء المحاسبة يقرون بواقع العلاقة بين الموثوقية التي تتصف بها
تي تتحقق في ظل هذه الموثوقية.

هذا وتبين نتائج الجدول (5-43) أنه هناك ما لا يشكل اهتماما لدى خبراء المحاسبة المقيمين
خلال الثلاث أسئلة التي تظهر في المراتب الأخيرة من الجدول، إذ كان السؤال رقم 26 في المرتبة التاسعة بمتوسط
حسابي 1,95 مما يعني أنه ليس هناك اتجاه قوي في الرأي نحو كون النظام المحاسبي المالي قد سهل على المؤسسات
عتبار أنه يحتوي على معايير التقييم، وقد ظهر السؤال رقم 22 في المرتبة العاشرة
بمتوسط حسابي 1,39 مما يعني أن تقييم تجربة تطبيق النظام المحاسبي المالي لا تشكل اهتماما لدى خبراء
مون، حيث يبقى ذلك من انشغالات الهيئات المحاسبية الاعلى في الجزائر مثل المجلس الوطني
للمحاسبة وهذا بحسب تصريحات مسؤولي هذا المجلس.

وفي المرتبة الأخيرة يأتي السؤال رقم 25 بمتوسط حسابي قيمته 1,13 وهذا ما يمكن تفسيره بأنه لا يمكن
الاعتماد كثيرا على رأي خبراء المحاسبة المستجوبين فيما يتعلق باستعداد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية في
الجزائر لتبني النظام المحاسبي المالي، وذلك ما يمكن رده إلى
مؤسسات في ظل تطور ظروف الاقتصاد الوطني.

III-1-7 تحليل إجابات أفراد العينة باستخدام النسب المئوية (المحور 5)

المحور الخامس جملة من الأسئلة منها سؤالين مغلقين وسؤال مفتوح حيث تقف هذه الأسئلة
على آفاق هذا البحث، وفيما يلي عرض نتائج تحليل إجابات خبراء المحاسبة المستجوبين من خلال الجداول التي

- تحليل إجابات السؤال رقم 28

(5-44)

المستثمر الجزائري في إرساء سوق نشط.

الجدول (5-44): التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 28

السؤال رقم 28	الإجابة	لا	نعم
هل تعتقد أن ثقافة المستثمر الجزائري تشكل أحد العوامل التي لا تشجع على فتح سوق في الجزائر؟	التكرار	4	56
	%	6,7	93,3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

93,3% من خبراء المحاسبة وهي نسبة كبيرة جدا يرون أن ثقافة المستثمر في الجزائر تعتبر أحد العوامل التي لا تشجع على فتح سوق نشط في الجزائر، ويمكن ذلك اتفاق في الرأي 6,7% من خبراء المحاسبة الذين يرون عكس ذلك.

- تحليل إجابات السؤال رقم 29

الي تحليل إجابات أفراد العينة حول السؤال رقم 29 والمتعلق بمعرفة رأي خبراء المحاسبة

الجدول (5-45) التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالسؤال رقم 29

السؤال رقم 25'	الإجابات	1 إ	2 إ	3 إ	أخرى
كيف يمكن في رأيك التحسين من مستوى ثقافة المستثمرين وملاك ومسير المؤسسات فيما يتعلق بقيمة وتقييم المؤسسة؟	التكرار	5	40	10	5
	%	8,3	66,7	1,67	8,3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

المقترحة:

1: التغيير في النصوص القانونية الخاصة بخلق وتسيير المؤسسة.

2: إرساء نظام معلوماتي اقتصادي وطني حر وتحسين مناخ الأعمال.

3: إعادة بعث الروح من جديد في بورصة الجزائر.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة 66,7% من خبراء المحاسبة

ثقافة المستثمرين وملاك المؤسسات ومسيريها على حد سواء فيما يتعلق بقيمة وتقييم المؤسسة يكون ممكنا من

خلال إرساء نظام اقتصادي وطني حر وتحسين مناخ الأعمال، في حين يرى 1,67%

ممكنا من خلال تنشيط بورصة الجزائر بإء 8,3% منهم أن التغيير في

الخاصة بخلق وتسيير المؤسسة سيكون كفيلا بتحسين ثقافة المستثمرين والمسيرين

8,3 %

أما تحقيق ذلك والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

- التكوين المستمر للمسيرين والملاك حول ضرورة الاهتمام بموضوع قيمة المؤسسة.
- تغيير ثقافة المستثمر من خلال اعتباره كموطن وليس كرجل أعمال عليه التهرب من أعبائه الضريبية
- تغيير ثقافة و سلوك المسؤولين الجزائريين المكلفين ببرامج الاستثمار والبحث عن شركاء،
- مهما كانت جنسيته والنظر إليه كمستثمر يخضع للقوانين نفسها وليس كعدو جاء ليكون ثروة.

- تحليل إجابات السؤال رقم 30

يعتبر السؤال رقم 30 سؤالاً مفتوحاً، إذ تعلق هذا السؤال بمعرفة كيفية مساهمة مهني المحاسبة في توعية أصحاب المؤسسات بأهمية معايير التقييم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، حيث وبعد فرز الاستمارات والإطلاع على أجوبة خبراء المحاسبة المكونين لعينة الدراسة، لاحظت 14 خبير محاسبي فقط أجابوا عن هذا السؤال أي نسبة 23,33 % بعدم تجاوب المستجوب؛ أسئلة الاستبيان مغلقة في معظمها.

وقد تعددت إجابات هذه الفئة التي أجابت حول طريقة مساهمة الفئة المهنية المحاسبية في توعية أصحاب المؤسسات بأهمية وكذلك أهمية العمل وفق آليات ومعايير التقييم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي حيث يمكن حصر اقتراحات خبراء المحاسبة حول هذا السؤال فيما يلي:

- ملاك ومسيري المؤسسات بأهمية
- التكوين المستمر لملاك ومسيري المؤسسات مع إنشاء هيئات مستقلة لل
- الإشتراك مع
- إعادة تأهيل مختلف إطارات المؤسسة.
- أهمية الحرص على موثوقية المعلوم وخاصة تلك المعلومات الظاهرة في الملحق والتي يجب أن تعكس بصدق واقع المؤسسة.
- التواصل الفعال مع مسيري وأصحاب المؤسسات أثناء ممارسة المهني لمهامه داخل الوحدات الاقتصادية.
- التجمعات المستمرة للمهنيين والمسيرين () .
- توزيع المعلومة في الوقت المناسب.

III-1-8 الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الخامس

(46-5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للأسئلة المكونة للمحور الخامس

من الاستبيان، والتي ترتبط بآفاق هذه الدراسة.

الجدول (5-46): الوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بآفاق الدراسة

رقم السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الرتبة
28	1,93	0,252	2,25	1
29	2,25	0,728	1,93	2
المتوسط الحسابي للمحور 5	2,00	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن خبراء يتجهون في الرأي نحو السؤال رقم 29 وذلك ما يفسره قيمة المتوسط الحسابي حيث ظهر بقيمة 2,25 وبانحراف معيار 0,728، وهذا معناه أن إرساء نظام معلوماتي وطني اقتصادي حر وتحسين مناخ الأعمال هي عوامل يراها مهني المحاسبة باهما ستسهم في تحسين ثقافة المستثمرين وملاك المؤسسات ومسيريتها من حيث إعطاء أهمية أكبر لموضوع قيمة المؤسسة والنظر إلى عملية تقييم المؤسسة على انها عملية هامة يمكن من الوقوف على قدرة المؤسسة على خلق تروة للمساهمين اي القدرة على خلق القيمة وبالتالي تعظيم قيمة هذه المؤسسة.

خلاصة الدراسة الميدانية

خلاصة لهذه الدراسة الميدانية، من نتائج، يمكن القول أن تقييم المؤسسة الصغيرة

:

- الالتزام الصارم بمبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي واحترام آليات عمله بالشكل الذي يضمن موضوعية القياس المحاسبي ومن ثم
- بإمكان المحتوى الإعلامي لهذه القوائم أن يعكس أو يوحي بقيمة المؤسسة قيد التقييم.
- شجع على التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ببورصة الجزائر، وتغيير ثقافة المستثمرين والمسيرين نحو هدف تعظيم المؤسسات بشكل صادق أكثر باستخدام أنسب المقاربات بما يتفق مع معايير هذه المؤسسات (القطاع الذي تنشط فيه).

ثروته كمساهم، فبقاء المؤسسة اليوم لم بالريح الذي تحققه سنويا، فتطور الفكر المالي وتطور الأسواق غير هذا المفهوم إلى مفهوم تعظيم ثروة الملاك مما يؤدي إلى مساعد على تسعير

لقد تم في ثنايا هذه الأطروحة معالجة موضوع التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وذلك في إطار الإشكالية المتعلقة بمعرفة العلاقة بين موثوقية المعلومات المالية التي تفرزها القوائم المالية المعدّة وفق النظام المحاسبي المالي ومصداقية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، حيث تم ذلك من خلال جملة من الفصول التي أعدت إنطلاقاً من مجموعة من الفرضيات وكذا من جملة من الأساليب والأدوات المشار إليها في المقدمة العامة.

لقد اعتبرت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر الأساس في إنشاء مؤسسات كبيرة الحجم، والأساس فيما بعد في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عن طريق آليات الخوصصة بإعطاء فرصة أكبر للقطاع الخاص من خلال برامج الاستثمار التي كان الهدف منها هو تحقيق تنمية اقتصادية بجميع أبعادها. فالجزائر أدركت أهمية المؤسسة الاقتصادية في بناء اقتصادها، وأدركت بذلك أهمية مفهوم خلق القيمة الذي عاجله الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي من خلال مفهوم الإيراد الاقتصادي، وعاجلته النظرية المالية من خلال مفهوم تعظيم ثروة الملاك.

ولقد عنيت النظرية المالية بهذا المفهوم باعتباره الاسا في تشكيل نظرية قيمة المؤسسة باعتبار أن قيمة المؤسسة هي دالة تابعة لقيمة أسهمها وقيمة أصولها بما يتوافق مع العوائد المستقبلية المتولدة عن هذه الأسهم

قيمة المؤسسة تزايد الاهتمام بموضوع التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية خاصة في ظل تطور الاسواق المالية واحتداد المنافسة فيها بالإضافة إلى تطور الجوانب التقنية المتعلقة بهذه العملية وبالأخص ما ارتبط منها بالجانب المحاسبي، باعتبار أن نـت ولا زالت تقنية يمكنها الإيجاء بيد أن الفكر المحاسبي أسهم وبشكل كبير في بناء نظرية قيمة المؤسسة من خلال مداخل التقييم المختلفة والتي من أهمها مدخل القيمة ومدخل التكلفة الذي يربط كثيرا بموضوع القياس المحاسبي.

اسي الدولي تأثيرا كبيرا على موضوع التقييم المالي، إذ برز ذلك من خلال الكتابات والمناقشات والنقاشات التي تناولت هذا الموضوع، حيث كان من الضروري إعادة النظر في حيشيات متعددة متعلقة التقييم المالي في ظل ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية من مفاهيم مفهوم تعظيم ثروة الملاك، وذلك من خلال التوجه أكثر نحو مفاهيم السوق، الأمر الذي أدى إلى السعي وراء تطوير طرق التقييم المالي بما يتفق ويتلائم مع هذا التوجه الذي يركز على مقارنة خلق القيمة المعتمد على في خضم تداعيات التوحيد المحاسبي.

وعليه، فإن عملية التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية تتطلب الحرص أكثر من ذي قبل شروط عديدة والأخذ بعين الاعتبار جوانب وعوامل متعددة حتى يمكن الارتقاء بمفهوم تعظيم ثروة الملاك ومن ثم مفهوم قيمة المؤسسة في ظل أسواق مالية

المحاسبي في الجزائر من خلال تبني النظام المحاسبي المالي صدا ووقعا واضحا على موضوع قيمة وتقييم المؤسسة حيث أصبح لزاما على الباحثين والمسيرين والمهنيين على حد سواء التفكير جديا في ل الجوانب المتعلقة بهذه العملية التي اوضحت تشكل جزءا هاما ضمن حياة المؤسسة الاقتصادية بشكل

وتعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر من أكثر المؤسسات التي عانت مشاكل جدية في إطار عمليات التقييم المالي التي خضعت لها في سياق الانتقال إلى اقتصا عمليات الخوصصة التي خصت هذا النوع من المؤسسات على نطاق واسع بيد انها تشكل نسبة كبيرة ضمن إجمالي المؤسسات التي تشكل النسيج الاقتصادي الوطني.

ولقد أثبت واقع الحال أن الصعوبات التي كانت تواجهها عملية تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية هي ذات طابع محاسبي إذ تتعلق في الأساس بموثوقية المالية التي تحتويها القوائم المالية التي كان الوطني المحاسبي، وتحتد هذه المشكلة أكثر في ظل غياب سوق نشط

ملائم حيث تغيب المؤسسة الصغيرة من السوق المالي تماما الامر الذي تصعب معه مهمة الخبير المحاسبي المقيم، مما يفقد عملية التقييم لهذا النوع من المؤسسات المصدقية المطلوبة والتي تعتبر معيارا يراه المستثمر أمرا وعاملا هاما في إتخاذ القرار المناسب ما دامت المصدقية تعني الوصول إلى قيمة موضوعي مما يحفز المسؤولين على فتح باب الاستثمار على مصرعيه في

كما يمكن القول أن تجربة الجزائر في تطبيق النظام المحاسبي المالي أسهم إلى حد ما في تسهيل مهام التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ما دامت مرشحة وباحتمال كبير إلى خوصصتها الأمر الذي يمكن تفسيره من خلال تراجع عدد هذه المؤسسات في مقابل ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

1- نتائج اختبار الفرضيات

مكنت الدراسة الإحصائية باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري من مناقشة فرضيات الدراسة بحيث يمكن عرض نتائج اختبار هذه الفر :

- (5 - 15)، فإنه يمكن تأكيد الفرضية الاولى القائلة بأن عامل الموثوقية يعتبر أهم المستخدمة في عملية التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية.

- كما يمكن كذلك تأكيد الفرضية الثانية والقول بأن التشخيص المحاسبي والمالي يكتسي أهمية قصوى في حالات التقييم خاصة في ظ ية في الجزائر والتي تعتبر فيها الميزانية أداة هامة للتقييم وبذلك يصبح التشخيص المحاسبي والمالي في ظل هذه الأداة خطوة تمكن من تحديد الخصائص الكاشفة للقيمة.

- بالرجوع إلى الجدول رقم (5 - 27)، فإنه يمكن تأكيد الفرضية الثالثة والقول بأن الصعوبات التي يواجهها الخبير المقيم عند قيامه بتقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية ترتبط بعدم موثوقية التي تفرزها

ات في ظل المخطط الوطني المحاسبي؛

الجزائر تلجأ إلى مكاتب الخبرة الخارجية لاعتماد هذه المكاتب على معيار المصدقية في التقييم والحرص على أن يرى المهتمون بهذه العملية هذا الصدق ويلمسونه من خلال مخرج هذه العملية والمتمثل في قيمة المؤسسة والتي يفترض أن تكون موضوعية.

- في (5 - 39)، فإنه يمكن اعتبار أن تجربة الجزائر في تطبيق النظام المحاسبي المالي كانت

ناجحة إلى حد ما، حيث يمكن تفسير ذلك من حيث موثوقية المالية التي تحتويها القوائم المالية المعدّة بي المالي لعملية التقييم المالي بشكل عام هذا من جهة أخرى.

وعليه، يتم تنفيذ الفرضية الخامسة القائلة بأن النظام المحاسبي المالي لم يأتي لخدمة عملية التقييم المالي في الجزائر بالنظر إلى انخفاض موثوقية البيانات المالية والمحاسبية التي يوفرها.

(5 - 39)

السادسة، إذ أن عدم سعي المستثمرين والمسيرين على حد سواء وراء هدف تعظيم ثروة الملاك والاهتمام كثقافة موروثية بالسعي وراء هدف الربح لا يؤهل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر في الظروف الراهنة لتبني النظام المحاسبي المالي.

- بالرجوع إلى نتائج الجدول (5 - 42) يتضح أن ثقافة المستثمر بالجزائر تشكل أحد العوامل الهامة التي لا في الجزائر

الصغيرة والمتوسطة العمومية راجع إلى عدم

2- نتائج الدراسة

عن أي بحث علمي جملة من النتائج يستشف منها القارئ أهمية هذا البحث ويقف من خلالها على قدرة الباحث على الوصول إلى أهدافه المشار إليها في المقدمة وقد أفضت هذه الدراسة عن جملة من النتائج

1-2 النتائج النظرية

إلى الأدبيات التي تم اعتمادها لمعالجة الموضوع وبالاعتماد على ما إحتواه هذا البحث من فصول

:

الذي عني

فسره انتقال

ية إلى الفكر المالي الذي عني بمفهوم قيمة المؤسسة ككيان غير عادي، هذا المفهوم الذي يرتبط

بمفهوم المنفعة باعتبار المؤسسة دالة للمنافع المستقبلية المتولدة عن أصولها المادية والمالية.

- أسهم الفكر المحاسبي في إيجاد وسائل القياس الكفيلة بقياس وتقييم ثروة المؤسسة

- تجد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة صعوبات حيال الاتجاه نحو محاسبة القيمة العادلة لما لها من خصائص مالية تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى.
- أسهم النظام المحاسبي الحالي في الارتقاء بالممارسة المحاسبية في الجزائر حيث كان الهدف من هذا إعداد قوائم مالية تعكس الصورة الصادقة لوضعية المؤسسة أي قوائم مالية تتصف بخاصية الوثوق.
- تعتبر موثوقية المالية عاملاً مهماً يضمن مصداقية أكبر في عمليات التقييم المالي للمؤسسات بموضوعية القياس المحاسبي الذي يهدف إلى تقييم ثروة المؤسسة.

2-2 النتائج الميدانية

- خبراء المحاسبة الجزائريين حيث كان الهدف منها وتقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية، وقد أسفرت هذه الدراسة عن النتائج الموالية.
- تعتبر الموثوقية عامل مهم ومحدد أساسي لجودة البيانات المستخدمة في عملية التقييم المالي
- عرف تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات عديدة كان أساسها انعدام موثوقية المالية التي كانت تفرزها القوائم المالية المعدّة وفق المخطط الوطني المحاسبي.
- لحاسبي المالي في تحسين درجة موثوقية المالية إلى حد ما وهو الأمر الذي أسهم في تقليص أو تخفيف الصعوبات التي كانت موجودة من قبل والتي كانت تحول دون الوصول إلى مصداقية أكبر في عملية تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية.
- سبب في التقييم والاعتماد على مقارنة الذمة المالية في كل الحالات لا يخدم مفاهيم خلق التي أصبحت في ظل المعايير المحاسبية الدولية بمثابة الأساس في
- تتحقق المصداقية في تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية ليس فقط بتوفر موثوقية عالية في المالية المستخدمة كأساس في تحديد قيمة هذه المؤسسات، إنّما أيضا بتوفر سوق وإرساء نظام معلوماتي اقتصادي وطني.
- في الأخير يمكن القول أن نتائج هذا البحث كانت متطابقة إلى حد بعيد، حيث تتفق النتائج النظرية النتائج الميدانية مع وجود بعض الاختلافات المتمثلة في عدم محاولة الجزائر السعي والتماشي مع ركب الدول المتقدمة فيما يتعلق بتطوير طرق التقييم أو التحول نحو مفاهيم السوق عند تقييم مؤسساتها بصفة عامة وهذا ما يمكن تبريره باختلاف بيئات الدراسة واختلاف إمكانيات
- فلاهتمام بموضوع التقييم المالي في الدول المتقدمة يدعمه الفكر المؤسس للموضوع في حد ذاته من خلال استمرار وتواصل الأبحاث سواء من طرف الأكاديميين أو المهنيين ناهيك عن توفر أدوات

ها، حيث تشهد الأسواق المالية في الدول المتقدمة نشاطا فعالا ومستقرا، الأمر الذي يغيب في بيئة مثل الجزائر.

كما أن مبدأ "القيمة والمؤسسة مفهومان متلازمان" لم يترسخ بعد بجدية تامة في الفكر المقاولاتي الجزائري، فالمؤسسة الجزائرية لم ترقى بعد إلى اعتبارها كيانا خلاقا للقيمة يمكن من تعظيم ثروة الملاك وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة، مما يجبر الاهتمام المتعلقة بهذه العملية.

عليه في الوصول إلى تقييم صادق، فالمعايير المحاسبية الدولية أظهرت العديد من العوامل الأخرى التي لا تقل أهمية عن هذا العامل، والتي على الخبر المقيم إعطاءها القدر الكافي من الأهمية والحرص على أن تخدم بقدر عال عملية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة .

3- اقتراحات حلول

استنادا إلى المعالجة النظرية لموضوع البحث وبناء على نتائج دراسته الميدانية المتمخضة يمكن اقتراح

:

- النظام المحاسبي ومتابعة تطبيقه داخل المؤسسات من أجل ضمان أكبر استفادة منه ومن أجل الحرص كذلك على الحصول على قوائم مالية تتمتع بأكبر قدر الوثوق بالشكل الذي يساهم في تحقيق مصداقية أكبر في عمليات التقييم للمؤسسات الاقتصادية بشكل عام، والمؤسسات الصغيرة والتي أصبحت مرشحة أكثر في ظل الظروف الراهنة لعمليات حوصصة محتملة أو عمليات

- ان يتم إشراك المهنيين المحاسبين على اختلاف فئاتهم في التحسيس بأهمية التعامل بفعالية مع القوائم المالية بصفة كتقنية هامة بصفة عامة، وذلك من خلال التحسيس بأهمية العمل وفق آليات وقواعد ومعايير بي المالي بصرامة خاصة فيما يتعلق بالتقييم المالي.

- الخبرة الخارجية المتخصصة في التقييم المالي والإشتراك مع مكاتب الخبرة المحلية ومهني المحاسبة في الجزائر كطرف أساسي في تحسين مجريات وإجراءات عملية تقييم المؤسسات الوطنية في ظل المستجدات التي يشهدها المحيط على جميع الأصعدة خاصة ما تعلق منها بالصعيد المحاسبي، وذلك بغرض اختيار الأسلوب الأنسب في التقييم والتخلي عن الاعتماد على طريقة واحدة أو مقارنة واحدة لتفادي مخاطرها مع الحرص على توفر المصداقية في التقييم حتى تحظى

- أن يتم إرساء نظام معلوماتي اقتصادي وطني وتفعيل السوق المالي

لك بغرض الوصول إلى تقييم مالي يمكن اعتباره مطابقا للمعايير الع

الجانب التقني من العملية بالشكل الذي يمكن من الارتقاء بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الوطنية ومن ثم الدخول من باب الاستثمار الدولي على مصر .

- تقنين مهام الخبير المحاسبي .

- احداث تخصصات اكاديمية لتكوين اطارات مؤهلة في مجال التقييم المالي للمؤسسات .

4- آفاق البحث

تعالج هذه الأطروحة في ثناياها موضوع التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وذلك بالتركيز على موثوقية

وهي بذلك لم تتأثير على مصداقية عملية التقييم وعلى جوانب أخرى منها، ذلك أنه في حالة توفر عامل موثوقية البيانات المالية والمحاسبية التي يتم في ضوئها تحديد قيمة المؤسسة الصغير

الهامة في مواجهة مشاكل عديدة إ

وعليه، يمكن أن تكون هذه الإشكالية الأساس لموضوع أبحاث أخرى إستنادا لدراسة مقارنة بين الجزائر

لهذه المقارنة التي يمكن من خلالها تحديد أبعاد العلاقة بين ثقافة المستثمر ونجاح عمليات

التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية بالتطبيق على حالة الجزائر.

ختاما:

أن نكون قد وفقنا بعون الله في عملنا ...

--- بحمد الله ---

مراجع باللغة العربية

مؤلفات

1. ابن خلدون عبد الرحمان، مقدمة ابن خلدون، الجزء الاول من كتاب العبر وديوان المبتدا و الخير، المجلد الاول، 1377، بتحقيق المستشرق الفرنسي أ.م. كاترمير، طبعة باريس، مكتبة لبنان، 1858.
2. أبو نصار محمد و جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.
3. أرنيذ ألفين ولوبك جيمس، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002.
4. أموري هادي كاظم المستاوي، طرق القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2002.
5. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
6. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة "منظور التوافق الدولي" الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
7. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، "منظور التوافق الدولي"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2005.
8. بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
9. تركي محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1995.
10. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
11. جربوع يوسف محمود، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى (باقي البيانات غير متوفرة).
12. الجعارات خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية 2007، الطبعة الأولى، إثراء للنشر، عمان، 2008.
13. حسين حسين أحمد، نظم المعلومات المحاسبية "الإطار الفكري والنظم التطبيقية"، الدار الأهلية، الإسكندرية، مصر، 2004.
14. حسين دهمش نعيم، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، دار المطبوعات للنشر، دائرة المكاتب الوطنية، عمان، الأردن، 1995.
15. حلمي جمعة أحمد، تطوير معايير التدقيق والتأكيد الدولي لقواعد أخلاقيات المهنة، الطبعة الاولى، دار الصفاء، عمان، 2009.
16. حماد طارق عبد العال، التقييم وإعادة هيكلة الشركات "تحديد قيمة المنشأة" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

17. الحيايى وليد ناجي والأسدي يوسف، عرض كتاب النظرية المحاسبية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
18. الحيايى وليد ناجي، المشاكل المحاسبية، ونماذج مقترحة، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، 2007.
19. دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، "الأساسيات"، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.
20. دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، "الاقتصاد النقدي"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.
21. الراوي حكمة أحمد، تنظيم المعلومات المحاسبية والمنظمة، "النظرية مع الدراسة التطبيقية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
22. رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2003.
23. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، "مدخل لنظرية المحاسبة"، الدار الجامعية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
24. ستيفن سترالسر، ماجستير إدارة الأعمال في يوم واحد، مكتبة جرير، الطبعة السادسة، 2008.
25. شرويد ريتشارد وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة خالد أحمد كأجيحي، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
26. الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار ذات السلاسل، الكويت، 2001.
27. الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار السلاسل، الكويت، 1990.
28. طاهر محسن منصور الغالي، إدارة استراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
29. عدون ناصر دادى، اقتصاد المؤسسة، الطبعة 2، دار المحمدية العامة، الجزائر، (دون تاريخ)
30. علام سمير، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، مراجعة الشريبي عبد الفتاح، مراجعة 5، بدون تاريخ.
31. عمر حسين، مبادئ علم الاقتصاد "تحليل كمي وجزئي ومعجم اقتصادي"، دار الفكر العربي، مصر، 1989.
32. القاضي حسين وحمدان مأمون، نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
33. قنصوة صلاح، الموضوعية في العلوم الإنسانية "عرض نقدي لمناهج البحث"، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.
34. محمود نمر حلمي، نظرية المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، مصر، 1973.

35. مرعي عبد الحي والصبان محمد سمير، أصول القياس والاتصال المحاسبي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.
36. مطر محمد والسويطي موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الثانية، 2008.
37. منصور منصور حامد وآخرون، أساسيات المراجعة، جامعة التعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 1994.
38. نايهنز جورج، النظرية الاقتصادية، "الإسهامات الكلاسيكية"، ترجمة صقر أحمد، الطبعة الأولى - 5، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1997.
39. النجار سعيد، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجارئين إلى هاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.
40. النعيمي عدنان تايه والتميمي أرشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي، "اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
41. النقيب كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
42. هندريكسن إلدون. س، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الرابعة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.
43. هندي منير إبراهيم، التخصص "خلاصة التجارب العالمية"، دار المعارف، الاسكندرية، مصر، 2004.
44. ويلي، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، اجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الاردن، 2006.
45. يسري عبد الرحمان، "تطور الفكر الاقتصادي"، الدار الجامعية، مصر، 2001.

أطروحات

1. بالرقمي تيجاني، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2006.
2. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ الحالي الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
3. خلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتمييتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
4. دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، نحو نموذج لترشيد القرارات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

5. الدسوقي إبراهيم وعبد المنعم محمد، المحتوى الإعلامي للمعلومات الحاسوبية وأثره على قياس قيمة المنشأة، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، 1995.
6. رامي زيدان، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2005.
7. سويسى هوارى، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
8. عادل أحمد، نموذج مقترح لقياس الدور الحكومي لمدقق الحسابات وأثره على فجوة مصداقية المعلومات الحاسوبية، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن، 2011.
9. العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010.
10. عقاري مصطفى، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005.

مقالات ومدخلات

1. أبو الحسن علي أحمد، "الموضوعية في الفكر المحاسبي"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد 16، العدد 2، 1979.
2. أحمد قايد نور الدين، "الأساليب الحاسوبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية"، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي يومي 05-06/2013.
3. آيت عيسى عيسى، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أفاق وقيود"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06.
4. أيمن زيد وبودراع أمينة، دور أخلاقيات الأعمال في الحد من التلاعبات في السياسات الحاسوبية، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل مستجدات بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات في العلوم التجارية، يومي 04-05/12/2012.
5. باسيلي مكرم عبد المسيح، "دراسة تحليلية لإعداد القوائم المالية في ظل التضخم"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 7، العدد 4، 1983.

6. بالرقي تيجاني، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الأسواق المالية الناشئة"، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 14-15 أفريل، 2009.
7. بدر الدين فاروق أحمد سالم ونصر الدين حامد أحمد، "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد 01، 2013.
8. بريش السعيد وبلغرة عبد اللطيف، "إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول"، الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أبريل 2006، تحت إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسية بن بوعلوي، الشلف، الجزائر.
9. بن الضب علي وعياد سيدي أحمد، "تكلفة رأسمال ومؤشرات إنشاء القيمة، دراسة تطبيقية ببورصة الدار البيضاء"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012.
10. بن بلغيث مدني، "إشكالية التوحيد المحاسبي، تجربة الجزائر"، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 01، 2001.
11. بن حسين ناجي، "مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وآفاق تطويرها في الجزائر"، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 25-28 ماي، 2003.
12. بن صالح عبد الله، بادن عبد القادر، "واقع الإصلاح المحاسبي بدول المغرب العربي في ظل التوجه الدولي نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس"، الملتقى الوطني حول النظام المالي المحاسبي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS بمساهمة مخبر البحث "ديناميكس"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013.
13. بن عنتر عبد الرحمان، ورحماني أسماء، "دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر"، الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، يومي 14-15 مارس، 2010.
14. بندي عبد الله عبد السلام وآخرون، "جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، دراسة حالة CPA بتلمسان"، الملتقى الوطني حول النظام المالي المحاسب بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS، بمساهمة مخبر DINAMIX، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2014.

15. بوخدونية وهيبية، "إشكالية تقييم المؤسسات العمومية في ظل سياسة الخوصصة"، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 02، 2007.
16. بورعدة عبد الرحمن، "القيمة العادلة وملاءمة المعلومة المحاسبية في القياس والإفصاح"، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، تحت إشراف مخبر "ديناميكس"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، يومي 13-14 جانفي.
17. بورقبة شوقي، "دور نظرية الإشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2010.
18. بوزيان عثمان، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، متطلبات التكييف وآليات التأهيل"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، تحت إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، يومي 17-18 أبريل 2006.
19. بوكساني رشيد وآخرون، "مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة السوقية العادلة"، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.
20. تامر مزيد رفاعه، "أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010.
21. تيجاني محمد العيد وعادل رضوان، "صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013.
22. الجبالي محمود علي، "تقييم الأصول الثابتة لأغراض الخصخصة" حالة مؤسسة سكة حديد العقبة في الأردن، مجلة الباحث، جامعة العلوم المالية والمصرفية، الأردن، العدد 10، 2012.
23. الجبالي محمد، "مهام مفتش الحسابات في ضوء قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وأنظمتها"، ورقة بحثية أعدت ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق، سوريا، 2008.
24. خوخة الطيب شارف، "مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية"، الملتقى الوطني الأول حول مستجدات الألفية الثالثة "المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عنابة، 21-22 نوفمبر 2007.
25. حوري نعيم سابا، "محاسبة الأدوات المالية"، مجلة البنوك في الأردن، العدد 9، المجلد 20، نوفمبر 2000.

26. دادن عبد الوهاب، "الجدل القائم حول هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009.
27. داودي الطيب وآخرون، "صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية"، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013.
28. الداوي الشيخ، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009.
29. دهمش نعيم وأبو زر عفاف اسحاق، "اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة"، المؤتمر العلمي المهني لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، 2004.
30. راتول محمد، بن داودية وهيبية، "بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الدروس المستفادة"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تحت إشراف مخبر العولة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أبريل 2006.
31. رزيق كمال وآخرون، "النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات"، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد "دحلب"، البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 13-14 ديسمبر 2011.
32. روالحي عبد الناصر، "أهمية تقييم المؤسسات الجزائرية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 06، 2006.
33. ريجان الشريف وفارح الزهرة، "مشروع SCF، الجزائري والمعايير المحاسبية الدولية"، الملتقى الوطني حول الألفية الثالثة، "المؤسسة الجزائرية على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، نوفمبر، 2007.
34. الريشاني سمير، "انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل وأهمية تطبيقها في سوريا"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الثاني، دمشق، 2007.
35. السعيد دراجي، "التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر"، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 18-19 أبريل 2012.
36. السقا زياد هاشم وعلي مال الله السندي، "فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 6، العدد 17، 2010.

37. سليمان ناصر وعواطف محسن، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي "الواقع ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2001.
38. سويسي هوارى، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009، ص : 62.
39. شحتاني عبد العالي، غضاب رانية، "مشكلة محاسبة القيمة العادلة بين إلزامية التطبيق ومعوقات القياس بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مع إلقاء الضوء على التجربة الفرنسية لإنشاء المعايير (IFRS- PME)"، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS، بمساهمة مخبر "ديناميكس"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013.
40. شرفي عمر، محافظ الحسابات المهام والمسؤوليات "دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، جامعة سطيف، 2012.
41. شهور نعمت عبد اللطيف، "الاقتصاد الإسلامي والتضخم"، مجلة العلمية لخليّة التجارة، جامعة الأزهر، بنات، مصر العدد 9، 1992.
42. شوطي حكيم، "الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، جوان 2008.
43. صافو فتيحة، "التوجهات المعاصرة لتوحيد المعرفة المحاسبية في أبعادها النظرية والعملية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 13، جانفي 2015.
44. صالح رضا ابراهيم، "أثر توجه المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، العدد رقم 02، المجلد 46، جويلية 2005.
45. صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، 2004.
46. صباحي نوال، "أثر الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية على المعلومة المحاسبية"، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع المعايير المحاسبية الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 17-18 نوفمبر 2013.

47. ضو نصر وعلي العبسي، التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06، ماي 2013.
48. طيطوش فتحي، "محافظ الحسابات في الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، جوان 2013.
49. عبد الحسين توفيق شبلي، "استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي والتشغيلي في الوحدات الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، العدد 23، ابريل السادس، يناير 2009.
50. عثمان حسين عثمان، "مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية"، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 25-28 ماي، 2003.
51. عريف عبد الرزاق ويحياوي مفيدة، "أثر IAS/IFRS على التحليل المالي"، الملتقى الدولي الاول حول SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، المركز الجامعي الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.
52. عزيز سامية، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 2، 2001.
53. العطار محمد صبري، "دراسة مقارنة لنماذج محاسبة عن التضخم في عدد من الدول"، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصدر، 1981.
54. الغامدي سعيد بن ناصر، "أخلاقيات العمل، ضرورة تنمية ومصلحة شرعية" سلسلة دعوة الحق، الإدارة العامة للإعلام والثقافة، إدارة الثقافة والنشر، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، العدد 242، 2010.
55. الفارس أحمد، "المعيار الدولي الجديد للتقارير المالية"، جريدة الرأي، الكويت، العدد 11076، جانفي 2009.
56. القشي ظاهر والعبادي هيثم، "أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على كفاءة الاداء"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد 2، 2010.
57. قمان عمر وعلة مراد، "مدى توافق الإطار القانوني للنظام المالي المحاسبي مع المعايير لسنتين متتاليتين فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS"، مساهمة مخبر 'DINAMIX'، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013.

- 58.** كتوش عاشور وطرشي محمد، "تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تحت إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينية بن بوعلي، شلف، الجزائر، يومي 17-18 أبريل 2006.
- 59.** كتوش عاشور، "متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2011.
- 60.** مباركي محمد الهادي، "المؤسسات المصغرة، المفهوم والدور المرتقب"، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 11، 1999.
- 61.** مزهودة عبد المليك، "التسيير الاستراتيجي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للتدريب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.
- 62.** مطر محمد والسويطي موسى، "أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية"، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي، بتنظيم المحاسبين القانونيين الأردنيين والاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، 13 - 14 سبتمبر، 2006.
- 63.** مغاري عبد الرحمان وفكير سامية، "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تطوير المحتوى الاعلامي للقوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي"، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS، بمساهمة مخبر DINAMIX، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013.
- 64.** مناور حداد، "دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضاءات من تجربة الجزائر والأردن"، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تحت إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أبريل 2006.
- 65.** نوي الحاج، "مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013.
- 66.** هوام جمعة وحديدي آدم، "أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية"، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد، دور التمويل الإسلامي ICIEF حول "النمو والعدالة والاستقرار"، اسطنبول، تركيا، أيام 09-11 سبتمبر 2013.
- 67.** يحياوي مفيدة ويزغش كاميليا، "التوجهات الاستراتيجية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 09، جوان 2011.

68. يونس عليان الشويكي، "أثر المعلومات المحاسبية التي خضعت للمراجعة في تنشيط حركة الأسهم في بورصة عمان"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 28، 2011.

نصوص قانونية

1. القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادر في 2010/07/11.
2. القانون التجاري (القانون رقم 88-04 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للأمر رقم 59/75 المتضمن القانون التجاري والمحدد للقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، جانفي 1988.
3. القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 2001.
4. القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2011 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 2007.

نصوص تنظيمية

1. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الاعمال وعدد المستخدمين والنشاطات المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009.
2. القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مَدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009.
3. المرسوم التنفيذي رقم 96/136 المؤرخ في 15 ابريل 1996 المتضمن اخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد.
4. المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 والمتعلق بتطبيق احكام القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

وثائق

1. السحيباني صالح وموسى عبد العظيم، "الاندماج والاستحواذ، الاضطراب المالي العالمي والفرص الجديدة"، شركة الراجحي للخدمات المالية، بحوث الاستثمار، إدارة البحوث والاستثمارات المالية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008.
2. طوالة محمد سعيد، سلسلة التحليل الاقتصادي، "آفاق في نظرية القيمة الاقتصادية"، وثيقة عمل، معهد العلوم الاقتصادية، وهران، الجزائر، 1988.
3. عنبه هالة محمد لبيب، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي (بقية المعلومات غير متوفرة)، 2002.
4. المحروق ماهر حسن، مقابله إيهاب، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتها"، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، 2006.
5. نشرة خلاصات سلسلة دعوة الحق، العدد 319، أبريل 2006.
6. وزارة التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية، دراسة عن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أعدها منتدى البحوث الاقتصادية لمشروع تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في وزارة التجارة الخارجية ومركز بحوث التنمية الدولية الكندي، أكتوبر 2003.

Références en langue française

Ouvrages

1. ABDELADIM Leila, La privatisation dans les pays du Maghreb, les éditions Internationales, Alger, 1998.
2. BARREAU Jean et DELAHAYE Jacqueline, Gestion financière de l'entreprise, Manuel et application, 9^{ème} édition DUNOD, Paris, 2000.
3. BAUDRIER. Mailet. C, les normes comptables internationales IAS/IFRS, 4^{ème} édition, édition Foucher, paris, 2006.
4. BERK Jonathan et DEMARSO Peter, Finance d'entreprise, 2^{ème} édition, Pearson, Paris, 2011, p : 34.
5. BOURGUINAT Heneri, Finance internationale, 4^{ème} édition, press Universitaire, France, 1991.

6. CABY. J et HIRIGOYEN. G, Création de valeur et gouvernance de l'entreprise, 3^{ème} édition, édition Economica, Paris, 2005.
7. CHAPALIN Gérard, Pratiques modernes de l'évaluation d'entreprise, édition EMS, management et société, Paris.
8. DAFT Richard, Management, 4^{ème} édition, Dryden, Orlando, USA, 1997.
9. DEMAY Georges, comment juger une entreprise, DUNOD, Paris, 1973.
10. DENGLIOS Gregory, la création de valeur, « Modèle, mesure, diagnostic », Dunod, Paris, 2003.
11. DES ROBERT. J. F, et *al*, Normes IFRS et PME « Système comptable de convergence entre normes comptables françaises et standards de L'IASB», édition DUNOD, Paris, 2004.
12. DOSTALER Gilles, François Quesnay, fondateur de la physiocratie, Alternatives économiques Poche n° 057 - octobre 2012.
13. DUPLAT Claude Annie, Pour gérer une entreprise à croissance rapide, les éditions Organisation, Paris, 2002.
14. EGLLEN J.Y et *al*, Les mécanismes financiers de l'entreprise, édition Montchrestien, Paris, 1991.
15. FRANCOIS Régis, PETTY William (1623_1687) fondateur de l'économie politique, Economica, Paris, 1997.
16. GALBRAITH J.K, Le nouvel Etat économique, « Essai sur le système économique américain », Houghton Mifflin company, 1967.
17. GIANNLLONI Jean Luc et VENNETTE Eric, étude de marché, 2^{ème} édition, Vuibert, Paris, 2001.
18. GILLET Phillipe, L'effcience des marchés financier, édition Economica, Paris 1999.
19. GIRAULT et ZISWILLER, Finance Moderne « Théorie et pratique », Tome II, DUNOD, Paris, 1973.

20. HIRIGOYEN. G, Evaluation de l'entreprise, 2^{ème} édition, encyclopédie de gestion sous la direction d'Yves SIMON et Patrick JOFFRE, Economica, Paris, 1997.
21. HONOGMAN Chantal. N et TUBIANA Hubert. M, Evaluation et transmission des entreprises, 2^{ème} édition, LITEC, Paris, 1999.
22. MARCHESNAY Michel, Management stratégique, édition Adreg, Paris, 2004.
23. MARION Alain, Le diagnostic, édition Economica, Paris, 1993.
24. MAX Karl, Le capital, livre 1, Londres, 25 juillet 1867.
25. MCKINSEY et *al*, La stratégie de la valeur, « Estimer et développer la valeur de l'entreprise », édition Organisation, Paris, 2002.
26. MOINET M, dans la préface à une méthode de l'évaluation, établie par l'union internationale des experts comptables, publiés chez DUNOD, 1961.
27. PAILLUSEAU Jean et *al*, La cession d'entreprise, 2^{ème} édition, Dalloz, Paris, 1989.
28. PARIENTE Simon, Analyse financière et évaluation d'entreprise, « Méthodologie -Diagnostic- Prix d'offre », édition Pearson, Paris, 2013.
29. PIERRE Florence avec la collaboration de Eastache BEANCON, Valorisation d'entreprise et théorie financière, Organisation, Paris, 2014.
30. PIERRE. José. St, la gestion financière des PME « Théories et pratiques », PUQ, Québec, 1999.
31. RICARDO David, Des principes de l'économie politique et de l'impôt, traduit par Salano CONSTANCIO et Alcide FONTEYRAUD, 1847 à partir de la 3eme édition anglaise de 1821, collection des principaux économistes, Paris, Tome 13, Vol 1, paris.
32. SAADI Nouredine, La privatisation des entreprises publiques en Algérie," Objectifs, Modalités et enjeux", OPU, Algérie, 2005.

33. SAY Jean-Baptiste, Traité d'économie politique, « simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses », 1803, institut COPPET, Paris, 2011.
34. SION Michel, Réussir son business, 3^{ème} édition, Dunod, Paris, 2013.
35. SION Michel, Réussir son business plan « Méthodes, outils et astuces » Dunod, Paris, 2007.
36. SMITH Adam, Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations, livre 1, 1776, Traduction française de Germain Garnier, 1881, à partir de l'édition revue par Adolphe Blanqui, 1843.
37. TAFIGHOULT Rabah, Le système comptable financier, « la comptabilité financière selon les normes comptables algériennes », 1^{ère} édition, imprimé par EURL Aurès Emballages, Tizi-ouzou, Algérie, 2015, p : 01.
38. TAZ Ali, Maitrise du système comptable financier, « en référence aux normes IFSR », 1^{ère} édition, ACG, Alger, 2009.
39. TORRES O, Les PME, édition Flammarion, collection Dominos, Paris, 1999.
40. TOURNIER Jean Claude, La révolution comptable « du coûts historique à la juste valeur », édition Organisation, Paris, 2000.
41. TOURNIER Jean-Claude et TOURNIER Jean- Baptiste, Evaluation d'entreprise “ Que vaut une entreprise? 3ième édition, Organisation, Paris, 2002.
42. VERNIMMEN Pierre et *al*, finance d'entreprise, 4^{ème} édition, DALLOZ, Paris, 2000.
43. VERNIMMEN Pierre, Finance d'entreprise, 6^{ème} édition, Dalloz, Paris, 2005.
44. ZAHY Amor, Aspects juridiques des réformes économiques en Algérie, « l'Algérie en mutation » sous la direction de Robert CHARVIN et Ammar GUESMI, L'harmattan, 2001.

Thèses de doctorat

1. El KABBOURI Moumine, Stratégie et valeur de l'entreprise, « contribution à l'identification des outils de mesure et des leviers de création de valeur, thèse de doctorat en sciences économiques et entreprise, Université de SETAT, Hassan premier, Maroc, 2010.
2. IHDDADENE Athmane, Problématique de l'évaluation des entreprises publiques en privatisation par l'investisseur privé algérien, thèse de doctorat en science de gestion « option finance », école supérieure de commerce d'Alger, Algérie, 2007.
3. KADDOURI Ammar, Evaluation des entreprises dans le cadre de la privatisation, thèse de doctorat en sciences de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, Algérie, 2011.
4. SMONDEL Aymen, Comment les banques octroient les crédits au PME, thèse de doctorat en Sciences de gestion, université Paris Dauphine, école doctorale de Dauphine, France, 2011.

Articles et communications

1. ARIETTI Gilles, « Le diagnostic préalable à l'évaluation, IFEC économie et comptabilité », la revue de l'institut français des experts comptables et des commissaires aux comptes, N° 242, Juin 2009.
2. BELANGER Stéphane, « l'évaluation et le commissariat aux comptes » IFEC, économie et comptabilité, N° 342, Juin 2009.
3. BETH Christophe, « Mesure et valeur comptables et financières, réflexion sur une pratique », Altérités, vol 08, N° 01, 2001.
4. BOUVERET Antoine et DIFILIPPE Gabriel, « Les marchés financiers sont-ils efficients ? », Revue de l'Office, N° 110, Juillet 2009.

5. BRESSON Maryse, « la technostructure, la connaissance et le politique », Revue de la littérature (Partie 7) édition Know of politique, Juin 2007.
6. BRICAR Agnès, « Evaluation des PME », 11 Forum annuel de l'INTEC, 2010.
7. BRICARD Agnès et *al*, « Réussir une évaluation d'entreprise », Revue Fiduciaire de comptabilité, dossier du mois, Juin 2004.
8. CAPPELTTI Laurent et Djamel KHOUATRA, « La mesure de création de valeur organisationnelle », Hal article en ligne, haslshs 00 58 4448, version 1- 8 Avril 2011.
9. CARPENTIER Cecile et SURET Jean-Marc, « le coût du capital, entrepreneuriat », work paper, Laval university, fellow CIRANO et Europeau center for corporate studies, 4 Novembre, 2011.
10. CHARREAUX G, « Théorie financière et stratégie financière », Article publié par TAE Dijon, Faculté des sciences économiques et de gestion, Paris, août 1992.
11. CHATFIE Clare et GALLIX Pierre, « Créer de la valeur pour les actionnaires », Jaune Rouge, la revue de la communauté polytechnicienne, N° 539, Novembre 1998.
12. DEGOS Jean-Guy et ABOU FAYAD Amal, « Evaluation des entreprises, nouvelles méthodes et nouvelles procédures pou réussi », The certified accountant, Issue 20, Octobre 2004.
13. DUMONTIER. P, et B. RAFFOURNIER, « L'information comptable : pour qui ? Pour quoi ? », Revue française de gestion, 1989.
14. FAMA E, Efficient capital market II, the journal of finance, vol 46, N° 5, Décembre 1991.
15. FONDEVILA Patrick, « Evaluation des PME : Quelle méthode pour obtenir le prix », Revue Echos judiciaires (économie), 21 Juin 2013.

16. HAMDAN Mourad, « Création de valeur et évaluation des entreprises », le quotidien d'Oran, N° 4422, Juin 2009.
17. HIRIGOYEN G et CABY. J, « Histoire de la valeur en finance d'entreprise », revue Française de gestion, Paris, sans date.
18. JANIN. R, « Les contenues informationnels respectifs du résultat net et des indicateurs de flux de trésorerie dans le contexte français », comptabilité-Contrôle -Audit, tome 8, volume 2, 2002.
19. JENSEN. F, « l'influence de l'interprétation du dirigeant de son entreprise sur l'endettement des PME sur leur relation avec les banques », institut de recherche sur les PME, N° 98/07, 1998.
20. LASRY Joëlle, « Une opportunité de diversification pour nos cabinets, Revue économie et comptabilité, évaluation d'entreprise, IFEC, N° 242, Juin 2005.
21. LAVIGNE Benoit, « Les états financiers de PME sont-ils seulement utiles pour des fins fiscales ? » Communication présentés au 64^{ème} congrès de L'ACFAC, université MC Gille, Mai 1996.
22. LEBRUN Benoit, « La norme IFRS 13 sur l'évaluation à la juste valeur », revue française de comptabilité, N° 444, juin 2011, p : 03.
23. LEFILLEUR Julien, « Financer les PME dans un contexte de forte asymétrie d'information », la revue de Proparco « Le financement des PME en Afrique subsaharienne, N° 1, mai 2009.
24. MARTINEZ. I, « Le contenu informatif des chiffres comptables, Vers de nouvelles améliorations méthodologiques », Comptabilité - Contrôle - Audit, tome 10, volume 2, 2004.
25. MILOT Jean-Paul, « Valeur de l'entreprise et actifs incorporels », 10^{ième} colloque de comptabilité national, séance du 21 Janvier « la valeur de l'entreprise », ANC, Paris, 21-23 Janvier 2004.

26. NEKHELI Mehdi et al, « free cash-flow, gouvernance et politique financière des entreprises françaises », cahier du FARGO N°1090102, LEG-UMG Cours 5118, Université de Bourgogne, sans date.
27. PARIENTE Simon, « Rendement Boursier, création de valeur et donnés comptables », une étude sur le marché français, finance, contrôle stratégie, vol 3, N° 3, 2000.
28. PIERRE Josée ST et LAVIGNE Benoit, « Contribution de la comptabilité financière à l'accroissement de la performance des PME et à la réduction de leur vulnérabilité », revue de la documentation, laboratoire de recherche sur l'information comptable et fiscale pour les PME, université du Québec à trois rivières, canada, sans date.
29. QUIDEL Stéphane et MONTIER Jean, « Les IFRS et la convergence des valeurs comptables vers les valeurs de marché, Examen de 32 sociétés françaises en 2005 », Revue fiduciaire de comptabilité, N° 411, Juin 2008.
30. REROLLE Jean-Florent et Christian WELTER, « Création de valeur, faire une réhabilitation de l'évaluation financière », Revue Banque, N° 705, Septembre 2008.
31. REROLLE Jean-Florent, « l'évaluation d'entreprise », Revue Fiduciaire et comptable, N°223, Novembre 1996.
32. SAKKA Ouafa et BAHRI Moujib, « Evaluation du coût du capital dans les PME », critique de la littérature, Régine ; sasktchewan, ASAC, 2010.
33. SALAMEH Eli, « L'impact des normes IFRS sur le contenu informationnel des états financiers des PME cotées dans le contexte français », European scientific journal, Vol 9, N 22, 2013.
34. SALUSTRO Oliver, « l'actualisation des flux futurs et taux d'actualisation, comment faire », Revue Economie et comptabilité, N°242, juin 2009.

35. SAVALL H et ZARDET. V, « Un indicateur de veille stratégique de la création de valeur : la contribution horaire à la valeur ajoutée sur coût variable ou marge sur coût variable » communication au congrès des IAE, Nantes, 1998.
36. SHATT Alain et ROY Thierry, « Faut-il faire évaluer les méthodes d'évaluation d'entreprise ? », Revue fiduciaire de comptabilité, N° 442, Mars 2002.
37. TESSA Ahmed et GHEDDACHE Lyes, « Les IAS/IFRS : l'Algérie et la mondialisation comptable », Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, faculté de droit, université d'Alger, N° 02, 2010.
38. THEPOT J et *al*, « Trente ans après », Revue française de gestion, N° 175, 2007.
39. TORRES. O, « Le management stratégique de la PME : entre spécificité et dénaturation », 6^{ème} conférence international de management stratégique, Québec, 25-27 Juin 1997.
40. WALTER Christian, « La gestion indicielle et la théorie des moyennes », les cahiers JP Morgan sur l'histoire de la gestion d'actifs, N° 2, mars, 2005.
41. YOUSSEF Saïd, « Droit comptable marocain, du coût historique à la juste valeur », Mouhakama, Revue juridique trimestrielle spécialisée, Maroc, N° 04, Avril - Juin, 2010.

Bulletins d'informations

1. Bulletin d'informations statistiques, PME, données du 1^{er} semestre, N° 23, Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, 2013.
2. COB, « création de valeur actionnariale et communication financière », étude générale, bulletin mensuel d'information de la commission des opérations de bourse, Paris, 2000.

Autres

3. BOUCHER Christophe, Le modèle de la Fed et la prévisibilité des rentabilités, ESG, CERESG, Université Paris-Nord, CEPN, 2006.
4. BRICARD Agnès, « Pour l'évaluation de votre entreprise, penser aux experts comptables », Paroles d'expert, Octobre 2012.
5. CASTA Jean-François, La comptabilité en juste valeur, « Permet-elle une meilleure représentation de l'entreprise, Centre de recherche en gestion, université Paris Dauphine, Paris, France, 2003.
6. CAVALIER Bruno, Evaluation et financement des entreprises, université PANTHEON-ASSAS (PARIS II), LGDJ, EJA, paris, 1994.
7. DEMARCELLIS-WARIN Nathalie et TEODORESCO Serban, La réputation de votre entreprise « est-ce que votre actif le plus stratégique est en danger, », rapport BOURGOGNE, CIRANO, centre interuniversitaire de recherche en analyse des organisations, Montréal, avril 2012.
8. DORBES Henry, « Les méthodes de valorisation des PME », travail de synthèse réalisé par l'équipe acting-finance, Ecole Acting-Finance, Saint Cyr, France, 2005.
9. VESSEREAU Thierry, Etude du modèle d'évaluation par arbitrage sur le marché des actions suisses, CIRANO (Centre interuniversitaire de recherche en analyse des organisations, Montréal, 2000.
10. WIRTZ Peter, Compétences, conflits et création de valeur « vers une approche intégrée de la gouvernance, Université Lumière (Lyon 2)/ COPISORG, version 2005.
11. WITTERWULGH. R, La PME une entreprise humaine, de Boeck université 1998.

12. ZEMMOUR José, théorie des anticipations et approches traditionnelles de la structure par terme des taux d'intérêt, une rétrospective, centre d'économie et finances internationales, UMR 6126 CNRS, université de la méditerranée, 2003.

Sites internet

1. <ftp://ftp.repec.org/opt/ReDIF>.
2. <http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00593076>.
3. <http://eco-asu-edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads>.
4. <http://www.cfnews.net/L-actualite-toutes-les-rubriques>.
5. www.bahrain.smetodki.
6. www.pmeart.dz.org.
7. [www.uaeh.edu.mx/investiga / icea](http://www.uaeh.edu.mx/investiga/icea)
8. www.wamda.com/2012/04/valuation-methods-for-small.
9. www.iasb.org

Références en langue anglaise

Ouvrages

1. ARENS. A.A, ELDER. RJ and. BEASLEY. M.S, Auditing and assurance services « An integrated approach », 15th ed, Pearsen, New-York, 2013.
2. ELWOOD Miller, Inflation accounting, Van Nostrand Reinhold company, New York, 1980.
3. FISHER. I, The Rate of interest, its nature determination and relation to economic Phenomena, the MACMILAN COMPANY, New York, 1907.

4. GIBSON. Q, The logic of social enquiry, Rontlege and Kegan Paul, London, 1960.
5. J. VAN. HORINE, Financial management and policy, 2^{ème} édition, Prentice-Hall, 1972.
6. KEISO. Donald .E et *al*, Intermediate accounting, John WILEY and SONS, INS, Hoboken, 14^h edition, 2012.
7. RAPPAPORT Alfred, Creating shareholder value, “a guide of managers and investors”, the free press, a division of Simon and Schuster, New York, 1986.
8. ROBBINS Stephen and DECENZO David, Personnel human resource management, Brol édition, New Delhi, 2005.
9. WILLET. E.R, Fundamental of securities market, (N.Y), Appelon-century, CROFTS, 1968.
10. YUJI Ijiri, theory of accounting measurement, AAA, 1975.

Articles et communications

1. ANDERSON G.D, and ELLYSON. R.C, “Restructuring professional standards”, the Andersen report, Journal accountancy, seprenber 2006.
2. ANG. J .S, “On the theory of finance for privately held firms”, the journal of small business finance, vol 1, N° 3, 1999.
3. ANJAUN, THAKOR. V,” Game theory in finance”, journal of financial management, financial management association, Florida, issue 1, vol 20, 1991.
4. BALLE R, et BROWN. P, « An Empirical evaluation of accounting income number”, Journal of accounting research, vol 6, N° 02, 1968.
5. BARTH. M et LANDSMAN. W, “Fundamental issues related to using fair value accounting for financial reporting”, Accounting horizon, Vol 9, N 4, 1995

6. BLACK and SCHOLLES, “the price of options and corporate liabilities”, Journal of political economy, vol 81; N° 3, May- June, 1973.
7. BROWN. D.R and HARVEY. D, “An experiential approach to organization development”, cited in: Ahmed HASSIN, “Effective diagnosis in organization change management, journal of business system”, governance and ethics, Vol 5, N° 2, 2010.
8. CAVALLUZO and GURUSWAMY SANKARA,” Pay-to- accounting performance and ownership structure in privately, help small corporations”, Singapore, 2010, P: 10 (maison d’édition n’est pas disponible).
9. DEAC Vasile and DUNA Florin alexandru, “Diagnosis of the internal strategic, context of the company strategic analysis”, Business excellence and management, volume 2 / Issue 2, June 2012.
10. FAMA Engène, “Efficient capital market”, A review of theory and empirical work, Journal of finance, vol 25, Issue 2, Paper and proceedings of the 28 annual meeting of the American finance association, New York, 28-30 December 1969.
11. FELTHAM. G et OHLSON. J, valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities, comtoporary accounting research, N° 11, 1995.
12. FERNANDEZ. Pablo et VILLANURA Alvaro, “Shareholder value creation in Europe: EUROSTOXXSO : 1997-2003” , Business School, IESE, University of NAVARA , working paper, N° 547, 2004.
13. GIFFARD MARCH. G.H.P, “The theory of investment value by J.B. Williams”, the economics journal, vol 49, N° 193, 1939.
14. GORDON. M.G and GOULD. L.I, “The cost of capital, a reconsideration”, the journal of finance, vol, N° 3, American Finance Association, New York, Juin 1978.

15. HASHEMIJOO Mohammed et al, "The impact of dividend policy on share price volatility in the Malaysia stock market", journal of business studies quarterly, vol 4, N° 1, 2012.
16. JASRA. Javed Mahmood et al, "Determinants of business success of small and medium enterprises", international journal of business and social sciences, vol 2, N° 20, november 2011.
17. JENSEN and MECKLING, "theory of the firm, Managerial behavior, agency cost and awnership structure", journal of financial economics, vol 3, N° 4, October 1976.
18. KAREL Skokan, et al, "Strategic planning and business performance of micro, small and medium-Sized enterprises", journal of competitiveness, vol 5, Issue 4, december 2013.
19. Landsman. W.R, "Is Fair value accounting information relevant and reliable?" Evidence from capital research, accounting and business research special issue: international accounting policy forum 19-30, 2007.
20. LINTNER. j, "the evaluation of risk asset and the selection of risk investments in stock portfolios and capital budgets", Review of economic and statistics, vol 47, N° 1, February 1965.
21. MAINGOT. M and ZEGHAL. D, " Financial reporting of small business entities in Canada", Journal of small business management 44 (4), (no specific year).
22. MARKOWITZ. H, "Portfolio selection", the journal of finance, vol 7, N° 1, American Finance Association, mars 1952.
23. MCINTYRE and EDWAED. V, "Interaction effect of Inflation accounting and accounting techniques", Accounting Review, vol 57, Issue 3, 1982 .

24. MODIGLIANI. F and MILLER. H, “The cost of capital, corporation finance and the theory of investment”, American economic review, June, 1958, N° 3, Vol XLVIII.
25. MODIGLIANI. F, MILLER. H, “Corporate income taxes and the cost of capital: A correction”, the American Review, vol 53, N° 3, Juin 1961.
26. MODIGLIANI. F, Miller. H, “Dividend policy, growth, and the valuation of shares”, the journal of business, the graschool of business of the university of Chicago, N° 4, vol 34, October 1961.
27. MORIARITY Shane, “An exploration of the competitive value of accurate accounting systems”, abacus, vol 41, feb 2005.
28. MYERS and MAJLUF, “Corporate financing and investment decisions when firms have information that investors do not have”, Journal of financial economics, vol 13, N° 2, 1984.
29. NISSIM D et PENNAN. S, “Ratio analysis and equity valuation, for research to practice”, Review of accounting studies, 6.
30. NURNBERG. H.H and NELSON W, “ Auditing consideration of FASB 121”, journal of accounting, July, 1996,
31. OHLSON J, “Earning, book values and dividends in equity valuation”, contemporary accounting research, N° 11, 1995.
32. PADACHI Kisseven, “Accounting services among manufacturing SMEs, a neglected subject”, school of business, management and finance, sans date.
33. SHARP, “capital asset price, a theory of market equilibrium under condition of risk”, journal of finance, vol XIX, N° 3, September 1964.
34. STEPHEN, ROSS. A, “The determination of financial structure “the incentive signaling approach”, the Belle journal of economics, the RAND corporation, vol 8, N° 1, Spring 1977.

35. SUSU Stefanita and BRISAN Miheala, “The financial diagnosis component of the global diagnosis and instrument of the financial analysis”, the annual of “DUNAREA de Jos” university of Galati, Economics and applied informatics, N° 02, year XV, 2009.
36. VOSS. E.A, “Conceptual framework for practical risk measurement in small business”, Journal of small business management, 30 (3).
37. WALTER. J.E, “Dividend policy. Its influence on the value of the enterprise”, journal of finance, vol 18, N°2, University of Pennsylvania, 1963, article publié en ligne en 2012.
38. WANGI WANJERI. Beth,” Accounting Systems in small and medium enterprises in Kenya”, Journal of technology language and leadership in Africa, Vol 3, N° 01, 2011.

Autres

Information Paper, Business planning guide: Practical application for SME, Published by the professional accountants in business committee, IFAC, New York, Mai 2006.

ملحق رقم (1) : رسالة الاستبيان

في إطار التحضير لشهادة الدكتوراه ارتأت الباحثة مواعي بحرية اختيار موضوع الأطروحة الموسوم بعنوان " التقييم المالي للمؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة في ظل المعايير المحاسبية الدولية" إذ تجسدت العولمة في شكلها المالي في عولمة أسواق رأس المال الأمر الذي أدى إلى ضرورة إيجاد معايير عالمية تمكن المؤسسات الاقتصادية من نشر قوائمها المالية بطريقة شفافة وصادقة تمكن المستثمرين والمسيرين ومختلف أصحاب القرار من الاستفادة منها بشكل أفضل خاصة إذا ما تعلق الأمر بعمليات التقييم المالي لهذه المؤسسات.

تعتبر المالية الدعامة الأساسية التي تنطلق منها عملية التقييم، وقد مكنت المعايير المحاسبية الدولية المسيرين والمستثمرين والخبراء المقيمين من الوثوق في هذه البيانات لاتصافها بخاصية الموثوقية والتي من الممكن أن تؤثر على مصداقية عملية التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية. وقد تضمن البحث دراسة موضوع القيمة والتقييم المالي بمفهومه الواسع، وكذلك تقييم المؤسسة الاقتصادية العمومية الصغيرة والمتوسطة وطرق تقييمها حسب النظام المحاسبي المالي.

كان هذا بالنسبة للشق النظري، أما بالنسبة للشق التطبيقي من هذا البحث فقد ارتأت الباحثة القيام بدراسة استقصائية الهدف منها استيفاء البحث ومقارنة النتائج المتوصل إليها بين الجانبين النظري والتطبيقي، وذلك من خلال معرفة مدى تأثير موثوقية المعلومات المالية التي يفرزها النظام المحاسبي المالي على مصداقية عملية التقييم المالي للمؤسسة العمومية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومدى أهمية ذلك في تحسين ممارسة عملية التقييم في الجزائر مع التقليص من اللجوء إلى مكاتب الخبرة الدولية.

لهذا نرجو من سيادتكم الإجابة عن الأسئلة التي تحويها هذه الاستمارة في حدود وجهة نظركم ورأيكم حول الموضوع وذلك بوضع علامة في الخانات المناسبة، كما يمكنكم إضافة ملاحظات أو تعليقات في أماكن النقاط التي تلي بعض الإجابات المخصصة للإجابات التي لم يتم ذكرها.

الباحثة مواعي بحرية تشكركم مسبقا وتقدر تعاونكم الذي لا مناص أنه سيسهم في الإثراء العلمي لهذا البحث.

ملحق رقم (2) : استمارة الاستبيان (باللغة العربية)

I البيانات الشخصية والمهنية

- 1- الجنس: ذكر أنثى
- 2- المستوى العلمي:
- 3- الوظيفة:
- 4- الخبرة:
- 5- هل سبق لك أن قمت أو شاركت في عملية تقييم مالي للمؤسسة اقتصادية؟ نعم لا

II محددات عملية التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية

6- تعتبر القيمة مفهوم نسبي، فهل تعتقد أن هذه النسبية لها علاقة بتحدد موضوع التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية إلى يومنا هذا؟

- نعم لا لا أدري

6' - إذا كان الجواب بنعم فذلك راجع إلى إلى أهم عامل وهو:

- الاختلاف الجوهرى القائم بين مفهوم القيمة ومفهوم السعر
- تعارض الدوافع الذاتية لدى المشتري و لدى البائع
- الاختلاف في أغراض التقييم ووجهات النظر بين البائع والمشتري
- تجدد المقاربات المتعلقة بطرق التقييم
- التغير الديناميكي في الفكر المحاسبي و المالي وتطور الأسواق المالية

- اخرى: ذكرها.....

إذا كان الجواب بلا، لماذا.....

.....

7- يتطلب نجاح عملية التقييم المالي جودة البيانات والمعلومات المستوحاة من المحيطين الداخلي والخارجي والتي تساعد في تحديد قيمة موضوعية

- للمؤسسة، هل توافق ذلك؟ نعم لا لا أدري

7' - إذا كان الجواب بنعم فماذا تعني لك جودة البيانات و المعلومات تحديدا، هل:

- الدقة - التوقيت المناسب - الحياد
- الموثوقية - التكلفة المناسبة - الملائمة

- اخرى: اذكرها.....

7'' - رتب درجة أهمية هذه المعايير حسب رايك

هام جدا	هام	متوسط الاهمية	ضعف الاهمية	عدم الاهمية	
					الدقة
					التوقيت المناسب
					الموثوقية
					التكلفة المناسبة
					الحياد
					الملائمة

8- تتعدد أغراض التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية وتختلف بذلك طرق التقييم، فهل تعتقد أن تحديد الغرض من عملية التقييم له علاقة بتحديد الطريقة الانسب للتقييم؟

نعم لا لا أدري

8'' - إذا كان الجواب بنعم فذلك راجع إلى:

- حجم المؤسسة
- طبيعة القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة
- الوضعية المالية للمؤسسة
- طبيعة النشاط المالي للمؤسسة (الاندماج في البورصة من عدمه)

إذا كان الجواب بلا فلماذا؟.....

9- يعتبر الفحص (التشخيص) من المراحل الهامة في عملية التقييم والتي تكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة والتي تساعد في تقدير العوائد المستقبلية في ظل ظروف المستقبل المحتمل.

نعم لا لا أدري

9'' - إذا كان الجواب بنعم رتب درجة أهمية التشخيص المالي والمحاسبي التي على الخيار المقيم القيام بها حسب رايك:

هام جدا	هام	متوسط الاهمية	ضعف الاهمية	عدم الاهمية	
					التشخيص التاريخي والقانوني
					التشخيص التنظيمي
					التشخيص الاستراتيجي
					التشخيص التجاري
					التشخيص المالي والمحاسبي
					تشخيص الموارد البشرية

10- هل ترى أنه من الافضل الاعتماد على طريقة تقييم واحدة أم الجمع بين عدة طرق من أجل تحديد قيمة أو مجال قيم للمؤسسة العمومية الصغيرة والمتوسطة؟

- الاعتماد على طريقة واحدة - الجمع بين عدة طرق

لماذا في الحالة لأولى:.....

لماذا في الحالة الثانية.....

11- تخضع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سواءا عمومية كانت أم خاصة إلى التقييم المالي بالاعتماد على نفس الطرق المستعملة في حالة المؤسسات الكبيرة:
نعم لا لا أدري

12- للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية خصوصيات كثيرة يجب أخذها بعين الاعتبار عند عمليات التقييم المالي، أكثرها أهمية ما يتعلق بالنظام المعلوماتي المحاسبي الخاص بهذا النوع من المؤسسات، هل توافق ذلك؟
نعم لا لا أدري

III ممارسة التقييم المالي في الجزائر

13- ما هو الغرض الذي قمت من أجله بعملية التقييم والذي يعتبر ذو أهمية من الجانب المحاسبي بالنسبة إليك؟
تصفية - حوصصة - الدخول في البورصة
اندماج - إعادة هيكلة - رفع رأسمال المؤسسة

أخرى أذكرها:.....

14- ما هو حجم المؤسسة الاقتصادية التي شاركت أو قمت بتقييمها؟
مؤسسة كبيرة الحجم
مؤسسة صغيرة ومتوسطة
مؤسسة مصغرة

14- وهل كانت خاصة أم عمومية؟
خاصة
عمومية

15- في حالة تقييمك أو مشاركتك في تقييم مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية هل واجهت صعوبات تتعلق بالنظام المعلوماتي المالي والمحاسبي؟
نعم لا

إذا كان الجواب بنعم كيف واجهتم هذا المشكل؟.....

16- هل كانت الصعوبات المتعلقة بالنظام المعلوماتي المحاسبي والمالي تخص أحد أهم العناصر الموالية:

- عدم الدقة - الحياد - أدوات التقييم
- عدم الملائمة - عدم الموثوقية

أخرى أذكرها.....
.....

17- شرع في تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر انطلاقا من سنة 2010 ، فهل قمت أو شاركت في تقييم مؤسسة أو مؤسسات بعد تطبيق هذا النظام؟

- نعم لا

17' - إذا كان الجواب بنعم هل لاحظت ان الصعوبات التي يواجهها الخبير المقيم إثر عملية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت موجودة في ظل المخطط الوطني المحاسبي قد اختفت او تقلصت بالانتقال إلى النظام المحاسبي المالي؟ نعم لا

إذا كان الجواب بلا، لماذا؟.....

18- ما هي أهم مقارنة تركز عليها طرق التقييم المالي الأكثر استعمالا في الجزائر؟

- مقارنة الذمة المالية (الميزانية) - مقارنة التدفقات
- المقارنة الشائبة (Good will) - تطبيق مقاربات مختلفة وحساب المتوسط لنتائجها مع إمكانية الترجيح

أخرى أذكرها.....

19- إذا كانت مقارنة الذمة المالية هي الأكثر استعمالا في الجزائر، فذلك راجع إلى أحد الاسباب الهامة وهي:

- سهولة تطبيق مقارنة الذمة المالية - تماشي مع طبيعة المحيط الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية
- صعوبة تطبيق مقارنة التدفقات - عدم الاهتمام بمصدقية التقييم

أخرى أذكرها.....
.....

20- هل تعتقد ان عدم تطبيق الطرق الأنسب للتقييم ومن ثمة صعوبة التقييم بشكل صادق يرجع إلى انعدام مكاتب خبرة محترفة في مجال التقييم المالي للمؤسسات في الجزائر؟ نعم لا لا أدري

20' - إذا كان الجواب بلا، فما هو أهم عامل تفسر من خلاله لجوء الجزائر إلى مكاتب الخبرة الخارجية؟

- عدم كفاية الاعتماد على خبراء المحاسبة المسجلين في المصنف الوطني
- قدرة المكاتب الاجنبية على الوصول إلى قيمة موضوعية للمؤسسة
- اعتماد هذه المكاتب على معيار المصدقية في عملية التقييم
- ثقة الاطراف المهتمة بالتقييم بتلك المكاتب الأجنبية
- عدم توفر سوق نشط للتقييم في الجزائر وعدم توفر شروط المناقصة فيها

21- ماذا تعني بالنسبة إليك بالتحديد مصداقية التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية؟

- الوصول إلى قيمة موضوعية - الوصول إلى قيمة دقيقة
- الوصول إلى قيمة مرضية للطرفين - الوصول إلى قيمة أعظمية

أخرى أذكرها.....

VI التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية وموثوقية البيانات المعدة وفق النظام المحاسبي المالي

22- كيف تقيم تجربة الجزائر في تطبيق النظام المحاسبي المالي المعد وفق المعايير المحاسبية الدولية؟

- غير ناجحة - ناجحة إلى حد ما - ناجحة - ناجحة تماما

22' - إذا كانت إجابتك لا تتضمن الاختيارين الآخرين (ناجحة تماما وناجحة) فإلى ماذا يعود أم سبب حسب رأيك؟

- نقص تكوين المهنيين - صعوبة فهم مصطلحات وأليات عمل SCF
- - عمل وفق المخطط الوطني المحاسبي
- - المحاسبي المالي

23- المستمدة من النظام المحاسبي المالي على مصداقية التقييم

23' - هذه -

24- هل ترى أن النظام المحاسبي المالي يخدم أكثر عملية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة و في الجزائر؟

-

- 24' - SCF - SCF
- -
- SCF في جزء كبير منه على

25- هل ترى ان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر مؤهلة وقادرة في ظل الظروف الراهنة على تبني مفاهيم وآ

المحاسبي المالي؟

.....
.....

25' - إذا كان الجواب لا، فذلك راجع إلى تعانيه المؤسسة الصغيرة وا والمتمثل في:

-

- الخصوصية المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة

- عدم توفر سوق مالي نشط

- عدم تماشي النظام المحاسبي المالي مع النظام الجبائي

- في المؤسسات

- انحصار ثقافة المستثمرين ومسيري المؤسسات في

.....
.....

26- سهل النظام المحاسبي المالي على المؤسسات تطبيق الطرق المرتكزة على مقارنة الذمة المالية وذلك من خلال معايير التقييم التي جاء بها هذا

26' - إذا كان الجواب نعم، فهل ينطبق ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية؟

27- هل تعتقد أن في حالة توفر سوق مالي نشط والالتزام الصارم بتطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي التقييم التي جاء بها احترام

آليات عمله سيكون من الممكن تقييم المؤسسات الجزائرية خاصة الصغيرة والمتوسطة العمومية بطريقة صادقة موثوقة تغني المسؤولين عن اللجوء

لا

نعم

- إذا كان الجواب لا، فما هي الشروط التي يجب توفرها لتحقيق المصدقية في التقييم

.....
.....

V_ أفاق عملية التقييم في الجزائر

28- هل تعتقد أن ثقافة المستثمر الجزائري تشكل أحد العوامل التي لا تشجع على فتح سوق نشط في الجزائر؟

29- كيف يمكن في رأيك التحسين من مستوى ثقافة المستثمرين وملاك ومسيرى المؤسسات فيما يتعلق بقيمة وتقييم المؤسسة؟

:

- التغيير في النصوص القانونية والمراسيم الخاصة بخلق وتسيير المؤسسة
- إرساء نظام معلوماتي اقتصادي وطني حر وتحسين مناخ الاعمال
- اداة بعث الروح من جديد في بورصة الجزائر

.....
.....

30- لمهني المحاسبة في الجزائر المساهمة في توعية أصحاب المؤسسات بأهمية البيانات وبالأخص بأهمية العمل وفق

ومعايير التقييم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي

.....
.....
.....

I- Renseignements Personnels

1- Sexe : Masculin Féminin

2- Diplôme et spécialité :

3- Fonction :

4- Expérience

5- Avez-vous déjà évalué ou participé à une évaluation financière d'une ou entreprises économique ?

Oui non

II- Évaluation financière des entreprises économiques dans son sens le plus large

6- La valeur est une notion relative, pensez-vous qu'il y a une relation entre la relativité de la valeur et le regain du sujet de l'évaluation financière des entreprises économiques à ce jour ?

Oui non aucune idée

6'- Si la réponse est oui, elle est due à un facteur très important qui est:

- La différence fondamentale entre le concept de la valeur et celui du prix
- la divergence dans la motivation intrinsèque existant entre l'acheteur et le vendeur
- La différence des finalités / Objectifs d'évaluation et des points de vue entre le vendeur et l'acheteur
- le regain des approches liées aux méthodes d'évaluation
- Changement dynamique de la pensée comptable et financière et l'évolution des marchés financiers

Autres: à mentionner

Si la réponse est non, pourquoi ?.....

7- La réussite du processus de l'évaluation financière nécessite des données de qualité et des informations issues de l'environnement interne et externe qui permettent de déterminer la valeur objective de l'entreprise, Etes -vous d'accord?

Oui non aucune idée

7'- Si oui, qu'est-ce que signifie pour vous la qualité des données et des informations, est-ce que:

Précision approprié fiabilité
 En temps neutralité Coût appropriée

Autres, les citer.....

7''- Classer le degré d'importance de ces critères selon votre avis (1,2 ...)

	Très important	important	Moyennement important	Faible importance	Pas important
fiabilité					
neutralité					
approprié					
Précision					
Coût appropriée					
En temps					

8- Il y a plusieurs finalités de l'évaluation financière des entreprises économiques et différentes méthodes d'évaluation, pensez-vous qu'il y a une relation entre la détermination de l'objet de l'évaluation et la détermination de la méthode de l'évaluation la plus appropriée ?

Oui non aucune idée

8'- Si la réponse est oui, c'est est due à :

- La taille de l'entreprise
- la propriété de l'entreprise
- Le secteur d'activité
- état financière de l'entreprise
- L'activité financière (intégration en bourse)

Si la réponse est non, pourquoi?.....

9- le Diagnostic est une étape importante dans le processus d'évaluation et qui révèlent les forces et les faiblesses de l'entreprise, et qui aide à estimer les cash-flows futurs dans les conditions futures probables. Oui non aucune idée

9'- Si la réponse est oui, classer le degré d'importance des types de diagnostic selon votre avis

	Très important	important	Moyennement important	Faible importance	Pas important
Diagnostic HIS et JUR					
Diagnostic organisationnel					
Diagnostic stratégique					
Diagnostic commercial					
Diagnostic des HR					
Diagnostic FIN et COMP					

10- Voyez-vous qu'il est préférable d'utiliser une méthode d'évaluation ou de combiner plusieurs méthodes pour déterminer la valeur ou la fourchette de la valeur d'une entreprise?
 - Utilisez une méthode - Combiner plusieurs méthodes

Pourquoi, dans le premier cas.....

Pourquoi, dans le deuxième cas.....

11- Les petites et moyennes entreprises, qu'elles soient publiques ou privées sont soumises à l'évaluation financière fondée sur les mêmes méthodes utilisées dans le cas des grandes entreprises.
 Oui non aucune idée

- Si la réponse est non, pourquoi ?.....

12- Les petites et moyennes entreprises privées et publiques ont de nombreuses spécificités qui doivent être prises en compte lors de l'évaluation financière. Les spécificités les plus importantes sont celles relatives au système d'information comptable et financier dans ce type d'entreprises, Êtes-vous d'accord avec Oui non aucune idée

III- L'exécution de l'évaluation en Algérie

13- quel était le but pour lequel vous avez évalué une entreprise et qui était intéressant sur le plan comptable pour vous? Est ce que :

- Liquidation - privatisation - intégration en bourse
- Fusion - restructuration - augmentation du capital

Autres les citer.....
.....

14- Quelle est la taille des entreprises économiques que vous avez évalué ou participé à leurs évaluation?

- Grande entreprise - Petite et moyenne entreprise - Micro entreprise

14'- Était-ce des entreprises publiques ou privées ?

- Entreprise privée - Entreprise publique

15- Avez-vous rencontré des difficultés liées au système d'information financier et comptable lors de l'évaluation de petite et moyenne entreprise ? Oui non

- Si oui, quelles sont les actions et les mesures qui ont été prises pour résoudre ces problèmes?

.....
.....
.....

16- Voyez-vous que ces difficultés sont liées aux facteurs suivants:

- inexactitude - manque de neutralité - manque d'outil d'évaluation
- Manque de fiabilité - manque d'appropriée

Autres les citer.....
.....

17-l'application du système comptable financier en l'Algérie a été mise en œuvre à compter du 1^{er} janvier 2010, avez-vous évalué ou participé à l'évaluation d'une ou de plusieurs entreprises après l'application de ce système? Oui non

17'- Si oui, avez-vous remarqué que les difficultés rencontrées par l'expert comptable lors de la réalisation d'une évaluation financière, sous l'ère du plan comptable national ont été disparues ou diminués sous l'ère du système comptable et financier ? Oui non

- si non, pourquoi ?.....

18- Quelles sont les approches les plus importants qui sous-tendent les méthodes d'évaluation financière, et qui sont largement utilisées en Algérie ?

- Approche patrimoniale - approche de flux futurs

- Approche dualiste

- Application de plusieurs approches différentes et calculer la moyenne de ces résultats avec la possibilité de pondération

Autres à mentionner

19- Si l'approche patrimoniale est la méthode la plus utilisée en Algérie, c'est due principalement à:

- la facilité d'application de cette méthode

- la difficulté d'utiliser l'approche de flux futurs

- approche en conformité avec la nature de l'environnement économique des institutions algériennes

- Manque d'attention accordée à la crédibilité de la méthode d'évaluation utilisée

Autres les citer.....

20- Pensez-vous que la difficulté d'appliquer les méthodes d'évaluation les plus appropriées, et donc la difficulté de l'évaluation d'une manière objective et fiable est due à l'absence de bureaux d'expertise compétents en matière de l'évaluation financière des entreprises en Algérie?

Oui non aucune idée

20'- Si la réponse est non, quel est le facteur le plus important qui explique le recours de l'Algérie aux bureaux d'expertise externes.

- l'insuffisance de s'appuyer sur les experts comptables inscrits au tableau d'ordre National
- La capacité des bureaux étrangers de déterminer la valeur objective de l'entreprise
- L'adoption de ces bureaux sur la crédibilité et la fiabilité dans le choix des méthodes d'évaluation
- La confiance accordée à ces bureaux par les parties intéressées par l'évaluation
- Absence d'un marché d'évaluation ouvert en Algérie et le manque de conditions de l'offre sur ce marché (l'absence d'un marché actif)

21- Que signifie exactement pour vous la crédibilité des méthodes de l'évaluation financière des entreprises économiques :

- Donner un résultat objectif
- donner un résultat précis
- Donner un résultat satisfaisant pour les deux parties
- donner une valeur maximale

Autre, à mentionner

.....

IV- L'évaluation financière et le SCF

22- Comment évaluez-vous l'expérience de l'Algérie en matière d'application du système comptable financier qui était établis en conformité avec les normes comptables internationales :

Non réussie réussie dans certains mesure réussie Assez bien réussie

22'- Si votre réponse ne comprend pas les deux derniers choix (réussie ou assez bien réussie), à votre avis quelle est la raison la plus explicative ?

- Le manque de formation des cadres
- la difficulté d'assimiler les termes et les mécanismes du SCF
- la non adaptation du climat économique et fiscale en Algérie
- habituer à agir en conformité avec le plan comptable nationale
- Importance des coûts liés à l'application du système comptable et financier
- Le manque d'attention des utilisateurs des états financiers à la comptabilité

- autres, à mentionner

.....

.....

23- Est-ce que La fiabilité des données financières fournies par le système comptable financier affecte la crédibilité des méthodes d'évaluation ? oui non

23'- comment évaluer vous la fiabilité de ces données :

Grande fiabilité fiabilité moyenne faible fiabilité

24- Voyez-vous que le système comptable financier sert plus le processus d'évaluation financière des entreprises économiques en Algérie.

Oui non aucune idée

24'- Si oui, comment expliquez-vous cela à votre avis ?

- Le SCF a été préparé en conformité avec le concept des avantages économiques futurs

- Donner une grande crédibilité aux méthodes d'évaluation lors du calcul de la valeur d'entreprise.

- Le SCF contient en grande partie les principes et les méthodes d'évaluation des différentes composantes des actifs et passifs de l'entreprise.

- fonctionnement du SCF conformément à la notion de juste valeur.

- la fiabilité des données comptables et financières

Autres les citer.....

Si non, pourquoi ?.....

25- Voyez-vous que les petites et moyennes entreprises publiques en Algérie sont capable dans les conditions actuelles d'adopter les concepts et les mécanismes du système comptable financier?

Oui non aucune idée

- Si oui, comment l'expliquez-vous ?.....

25'- Si la réponse est non, cela peut s'expliquer par le facteur le plus important qui est :

- les spécificités financières des petites et moyennes entreprises

- manque de ressources matérielles et humaines

- Incompatibilité du système comptable et financier avec le système fiscal

- l'absence d'un marché actif qui permet la valorisation des actifs

- L'augmentation des coûts liés aux tests de détérioration de la valeur

- L'intéressement des dirigeants à maximiser leurs profits au détriment de celui des propriétaires (actionnaires) non dirigeants.

Autres, à mentionner

26- le SCF a contribué à la facilité d'application de l'approche patrimoniale à travers les critères d'évaluations contenues dans ce système. Oui non

26'- Si oui, est ce que cela peut s'appliquer aux petites et moyennes entreprises publiques? Oui non aucune idée

27- Pensez-vous que dans le cas de la disponibilité d'un marché actif et le strict respect de l'application des principes du SCF et des méthodes d'évaluation contenus dans ce dernier et le respect de ces mécanismes, il sera possible d'évaluer les entreprises algériennes spécialement la petite et moyenne entreprise publique de façon fiable et crédible permet aux responsables de ne pas recourir aux bureaux d'expertise étrangers ? Oui non aucune idée

- Si non, quelles sont les conditions qui doivent être remplies pour parvenir à la crédibilité et l'objectivité dans l'évaluation de nos entreprises selon votre avis ?.....

V- Perspectives du processus d'évaluation en Algérie

28- Pensez-vous que la culture de l'investisseur algérien constitue l'un des facteurs qui n'encouragent pas l'ouverture d'un marché actif en Algérie? Oui non

29- Comment pouvons-nous améliorer le niveau de la culture des investisseurs et des propriétaires d'entreprises et les gestionnaires en ce qui concerne la valeur et l'évaluation d'entreprise en Algérie?

Est-ce à travers:

- Le changement des textes juridiques et des décrets relatifs à la création et à la gestion de l'entreprise.

- L'établissement un système économique national libre et améliorer le climat des affaires.

- L'encouragement des investisseurs à la transaction des titres financiers et des actions a travers la relance de la bourse algérienne

Autres, à mentionner

30- Comment les experts comptables et les commissaires aux comptes peuvent contribuer à la prise de conscience de l'importance des données financières, en particulier l'importance du travail en conformité avec les mécanismes et les critères d'évaluation du SCF ?.....

.....
.....
.....

ملحق رقم (4) : مخرجات المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج SPSS نسخة 20

(1) الجنس

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ذكر	59	98.3	98.3	98.3
Valid أنثى	1	1.7	1.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(2) المستوى العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
المحاسبية الدراسات شهادة	8	13.3	13.3	13.3
الجامعية التطبيقية الدراسات شهادة	3	5.0	5.0	18.3
الفرنسية للدولة المحاسبية الخبرة شهادة	3	5.0	5.0	23.3
Valid العليا الدراسات شهادة	7	11.7	11.7	35.0
الليسانس شهادة	33	55.0	55.0	90.0
الماجستير شهادة	6	10.0	10.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(3) الوظيفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محاسبي خبير	57	95.0	95.0	95.0
Valid موازنة مساعد /محاسبي خبير	1	1.7	1.7	96.7
جامعي أستاذ /محاسبي خبير	2	3.3	3.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(4) الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
[10-20]	24	40.0	40.0	40.0
[20-30]	20	33.3	33.3	73.3
Valid [30-40]	8	13.3	13.3	86.7
[40-50]	8	13.3	13.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(5) هل سبق لك أن قمت أو شاركت في عملية تقييم مالي لمؤسسة اقتصادية؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	60	100.0	100.0	100.0

(6) نسبة القيمة وعلاقتها بتعدد موضوع التقييم المالي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا	1	1.7	1.7	1.7
أدري لا	2	3.3	3.3	5.0
Valid نعم	57	95.0	95.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(6) إذا كان الجواب بنعم فذلك راجع إلى أهم عامل وهو

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	3	5.0	5.3	5.3
	2	3.3	3.5	8.8
	4	6.7	7.0	15.8
	22	36.7	38.6	54.4
	26	43.3	45.6	100.0
Total	57	95.0	100.0	
Missing System	3	5.0		
Total	60	100.0		

(7) يتطلب نجاح عملية التقييم المالي جودة البيانات والمعلومات هل توافق

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	60	100.0	100.0	100.0

(7) إذا كان الجواب بنعم فماداً تعني لك جودة البيانات و المعلومات، هل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2	3.3	3.3	3.3
	3	5.0	5.0	8.3
	4	6.7	6.7	15.0
	48	80.0	80.0	95.0
	1	1.7	1.7	96.7
	2	3.3	3.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(7) رتب درجة أهمية هذه المعايير حسب رايك

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
هام	10	16.7	16.7	16.7
Valid جدا هام	50	83.3	83.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(8) هل تعتقد أن تحديد الغرض من عملية التقييم له علاقة بتحديد الطريقة الانسب للتقييم؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	60	100.0	100.0	100.0

(8) إذا كان الجواب بنعم فذلك راجع إلى

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
المؤسسة حجم	35	58.3	58.3	58.3
Valid للمؤسسة المالية الوضعية	2	3.3	3.3	61.7
المالي النشاط طبيعة	4	6.7	6.7	68.3
القطاع طبيعة	19	31.7	31.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(9) يعتبر التشخيص من المراحل الهامة والتي تساعد في تقدير العوائد المستقبلية في ظل ظروف المستقبل المحتمل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	60	100.0	100.0	100.0

(9) إذا كان الجواب بنعم رتب درجة أهمية أنواع التشخيص

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid هام	13	21.7	21.7	21.7
Valid جدا هام	47	78.3	78.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(10) هل ترى أنه من الأفضل الاعتماد على طريقة تقييم واحدة أم الجمع بين عدة طرق في عملية التقييم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid واحدة طريقة على الاعتماد	35	58.3	58.3	58.3
Valid طرق عدة بين الجمع	25	41.7	41.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(11) تخضع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سواءا عمومية كانت أم خاصة إلى التقييم المالي بالاعتماد على نفس الطرق

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid لا	41	68.3	68.3	68.3
Valid نعم	19	31.7	31.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(12) للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية خصوصيات كثيرة يجب أخذها بعين الاعتبار

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid لا	30	50.0	50.0	50.0
Valid أدري لا	1	1.7	1.7	51.7
Valid نعم	29	48.3	48.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(13) ما هو الغرض الذي قمت من أجله بعملية التقييم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
تصفية	8	13.3	13.3	13.3
خوصصة	15	25.0	25.0	38.3
البورصة إلى الدخول	4	6.7	6.7	45.0
اندماج	6	10.0	10.0	55.0
هيكلية إعادة	6	10.0	10.0	65.0
المؤسسة رأسمال رفع	17	28.3	28.3	93.3
أخرى	4	6.7	6.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(14) ما هو حجم المؤسسة الاقتصادية التي شاركت أو قمت بتقييمها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
الحجم كبيرة مؤسسة	10	16.7	16.7	16.7
ومتوسطة صغيرة مؤسسة	47	78.3	78.3	95.0
مصغرة مؤسسة	3	5.0	5.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(14) هل كانت عمومية أم خاصة؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
خاصة	12	20.0	20.0	20.0
عمومية	48	80.0	80.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(15) في حالة تقييمك أو مشاركتك في تقييم مؤسسة صغيرة ومتوسطة هل واجهت صعوبات تتعلق بالنظام المعلوماتي المالي والمحاسبي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	60	100.0	100.0	100.0

(16) هل كانت الصعوبات المتعلقة بالنظام المعلوماتي المحاسبي تخص

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
الحياذ عدم	1	1.7	1.7	1.7
التقييم أدوات	13	21.7	21.7	23.3
Valid الملائمة عدم	6	10.0	10.0	33.3
الموثوقية عدم	40	66.7	66.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(17) هل قمت أو شاركت في تقييم مؤسسة أو مؤسسات بعد تطبيق نظام SCF

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا	8	13.3	13.3	13.3
Valid نعم	52	86.7	86.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(17*) إذا كان الجواب بنعم هل لاحظت ان تلك الصعوبات انخفضت أو تقلصت بعد تطبيق SCF

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا	18	30.0	31.6	31.6
Valid نعم	39	65.0	68.4	100.0
Total	57	95.0	100.0	
Missing System	3	5.0		
Total	60	100.0		

(18) ما هي المقاربات التي تركز عليها طرق التقييم المالي الأكثر استعمالا في الجزائر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
المالية الذمة مقارنة	47	78.3	78.3	78.3
التدفقات مقارنة	2	3.3	3.3	81.7
مختلفة مقاربات تطبيق	11	18.3	18.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(19) إذا كانت مقارنة الذمة المالية هي الأكثر استعمالا في الجزائر، فذلك راجع إلى

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
المالية الذمة مقارنة تطبيق سهولة	16	26.7	26.7	26.7
للمؤسسة الاقتصادي المحيط مع تماشيها الجزائرية	2	3.3	3.3	30.0
التدفقات مقارنة تطبيق صعوبة	7	11.7	11.7	41.7
التقييم بمصادقية الاهتمام عدم	35	58.3	58.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(20) هل تعتقد ان صعوبة تطبيق طرق التقييم الأخرى ومن تم صعوبة التقييم بشكل صادق يرجع إلى انعدام مكاتب خبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid لا	60	100.0	100.0	100.0

(20) إذا كان الجواب بلا فلماذا برأيك تلجأ الجزائر إلى مكاتب الخبرة الخارجية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
المحاسبة خبراء على الاعتماد كفاية عدم الوطني المصنف في المسجلين	7	11.7	11.7	11.7
قيمة إلى الوصول على الاجنبية المكاتب قدرة للمؤسسة موضوعية	1	1.7	1.7	13.3
في المصادقية معيار على المكاتب هذه اعتماد التقييم عملية	34	56.7	56.7	70.0
المكاتب بتلك بالتقييم المهمة الاطراف ثقة الأجنبية	11	18.3	18.3	88.3
وعدم الجزائر في للتقييم نشط سوق توفر عدم فيها المناقصة شروط توفر	7	11.7	11.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(21) ماذا تعني بالنسبة إليك مصافية التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
موضوعية قيمة إلى الوصول	41	68.3	68.3	68.3
دقيقة قيمة إلى الوصول	8	13.3	13.3	81.7
للطرفين مرضية قيمة إلى الوصول	8	13.3	13.3	95.0
أعظمية قيمة إلى الوصول	2	3.3	3.3	98.3
أخرى	1	1.7	1.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(22) كيف تقيم تجربة الجزائر في تطبيق النظام المحاسبي المالي المعد وفق المعايير المحاسبية الدولية؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ناجحة غير	13	21.7	21.7	21.7
ما حد إلى ناجحة	42	70.0	70.0	91.7
ناجحة	1	1.7	1.7	93.3
Valid تماما ناجحة	4	6.7	6.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(22) إذا كانت إجابتك لا تتضمن الاختيارين الآخرين) ناجحة تماما وناجحة (فألى ماذا تعود الأسباب حسب رأيك

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
الإطارات تكوين نقص	9	15.0	16.4	16.4
والجبائي الاقتصادي المناخ تهيئة عدم الجزائري	5	8.3	9.1	25.5
Valid عمل وأليات مصطلحات فهم صعوبة SCF	10	16.7	18.2	43.6
بالمحاسبة المالية القوائم مستخدمى اهتمام عدم	31	51.7	56.4	100.0
Total	55	91.7	100.0	
Missing System	5	8.3		
Total	60	100.0		

(23) هل تؤثر موثوقية البيانات المحاسبية والمالية المستمدة من النظام المحاسبي المالي على مصداقية التقييم؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	60	100.0	100.0	100.0

(23) إذا كان الجواب بنعم، فكيف تقيم حسب رأيك موثوقية هذه البيانات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ضعيفة موثوقية	8	13.3	13.3	13.3
متوسطة موثوقية	42	70.0	70.0	83.3
عالية موثوقية	10	16.7	16.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(24) هل ترى أن النظام المحاسبي المالي يخدم أكثر عملية التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	60	100.0	100.0	100.0

(24) إذا كان الجواب نعم، من حيث ماذا تفسر ذلك حسب رأيك

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid الاقتصادية المنافع مفهوم وفق معد SCF أن المستقبلية	7	11.7	11.7	11.7
قيمة حساب عند للتقييم أكبر مصداقية إعطاء المؤسسة	13	21.7	21.7	33.3
مبادئ على منه كبير جزء في SCF احتواء التقييم	14	23.3	23.3	56.7
العادلة القيمة مفهوم وفق SCF عمل	3	5.0	5.0	61.7
والمالية المحاسبية البيانات موثوقية	23	38.3	38.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(25) هل ترى ان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر مؤهلة لتبني النظام المحاسبي المالي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا	56	93.3	93.3	93.3
Valid نعم	4	6.7	6.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(25) إذا كان الجواب لا، فذلك راجع إلى ما تعانيه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية من:

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
الصغيرة للمؤسسة المالية الخصوصية والمتوسطة	3	5.0	5.4	5.4
النظام مع المالي المحاسبي النظام تماشي عدم الجبائي	2	3.3	3.6	8.9
Valid ومسيرى المستثمرين ثقافة انحصار - تعظيم هدف دون الربح هدف في المؤسسات الملاك ثروة	23	38.3	41.1	50.0
والبشرية المادية الامكانيات نقص	20	33.3	35.7	85.7
تقييم من يمكن نشط مالي سوق توفر عدم - الأصول	8	13.3	14.3	100.0
Total	56	93.3	100.0	
Missing System	4	6.7		
Total	60	100.0		

(26) سهل النظام المحاسبي المالي على المؤسسات تطبيق الطرق المرتكزة على مقارنة الذمة المالية وذلك من خلال معايير التقييم التي جاء بها هذا النظام؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا	3	5.0	5.0	5.0
Valid نعم	57	95.0	95.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(26) إذا كان الجواب نعم، فهل ينطبق ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا	18	30.0	30.0	30.0
أدري لا	6	10.0	10.0	40.0
نعم	36	60.0	60.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(27) هل تعتقد أن في حالة توفر سوق مالي نشط والالتزام الصارم بتطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا	5	8.3	8.3	8.3
أدري لا	5	8.3	8.3	16.7
نعم	50	83.3	83.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(28) هل تعتقد أن ثقافة المستثمر الجزائري تشكل أحد العوامل التي لا تشجع على فتح سوق نشط في الجزائر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا	4	6.7	6.7	6.7
نعم	56	93.3	93.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

(29) كيف يمكن في رأيك التحسين من مستوى ثقافة المستثمرين وملاك ومسيري المؤسسات فيما يتعلق بقيمة وتقييم المؤسسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
الخاصة والمراسيم القانونية النصوص في التغيير المؤسسة وتسيير بخلق	5	8.3	8.3	8.3
حر وطني اقتصادي معلوماتي نظام إرساء الاعمال مناخ وتحسين	40	66.7	66.7	75.0
Valid الجزائر بورصة في جديد من الروح بعث إعادة	10	16.7	16.7	91.7
أخرى	5	8.3	8.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

جدول المحتويات

الصفحة	العنوان
	كلمة شكر
	إهداء
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	قائمة المختصرات
	فهرس
	ملخص
11	مقدمة عامة
23	الفصل الأول: جدلية القيمة ونظرية قيمة المؤسسة
24	المبحث الأول: القيمة ونظرية القيمة في الفكر الاقتصادي
24	المطلب الأول: ماهية مصطلح القيمة.....
24	1- المعاني المختلفة للقيمة
24	1-1 القيمة الأدبية
24	2-1 القيمة الفنية
24	3-1 القيمة الاستعمالية
25	4-1 القيمة التبادلية
25	المطلب الثاني: نظرية القيمة قبل القرن 18
25	1- القيمة في العصر القديم [القرن 14، 15 ق. م]
25	1-1 عصر العبودية
26	2-1 القيمة عند أرسطو
26	2- القيمة في المجتمع الإقطاعي [القرن 14، 15 ب. م]
27	3- القيمة في عصر انحلال المجتمع الإقطاعي وظهور الرأسمالية [القرن 16، 17]
27	3-1 المدرسة التجارية

28	2-3	المدرسة الكلاسيكية في غرب أوروبا [القرن 17]
28	3-3	[17 18]
29	المطلب الثالث:	18
29	-1	[18 19]
29	1-1	المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية: آدم سميث ودافيد ريكاردو
29	1-1-1	نطاق نظرية القيمة عند آدم سميث
30	2-1-1	
31	2-1	
32	-2	القيمة في مرحلة الازمة العامة للراسمالية في نهاية القرن 20
32	1-2	
33	2-2	
35	المبحث الثاني:	نظرية قيمة المؤسسة في ثنايا النظرية المالية
35	المطلب الأول:	
35	-1	
36	-2	
37	1-2	1958
38	2-2	أول ثورة في الفكر المالي
38	3-2	تقييم تكلفة الخطر وأخذها بعين الاعتبار في اختيار الاستثمارات
39	4-2	
40	5-2	Meckling Jensen
42	6-2	
43	المطلب الثاني:	
43	-1	البعد الداخلي والبعد الخارجي للقيمة في النظرية المالية
43	1-1	
46	2-1	
47	1-2-1	
49	المطلب الثالث:	

49	1- خلق القيمة مفهومه وظروف تطوره
49	1-1 ماهية خلق القيمة للمساهمين
51	2-1
52	1-2-1
52	2-2-1 ظهور وتطور أهمية المساهم
53		المبحث الثالث: القيمة في الفكر المحاسبي
53	المطلب الأول: القيمة والقياس المحاسبي
53	1- المحاسبي
54	1-1- مفهوم القياس المحاسبي
56	2-1- مكونات التقييم المحاسبي
57	1-2-1
57	1-2-1-1 تحديد توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية
57	3-2-1
57	4-2-1
58	المطلب الثاني: التقييم المحاسبي وعلاقته بالتقييم المالي
58	1- التقييم المحاسبي للقيم
59	1-1- مدخل التكلفة في التقييم المحاسبي
61	2-1- مدخل القيمة في القياس المحاسبي
63	المطلب الثالث: التقييم المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي
63	1- مختلف مفاهيم القيمة كما جاء بها النظام المحاسبي المالي
63	1-1
63	2-1
64	3-1
64	4-1
64	5-1
64	6-1
64	7-1

65	8-1
65	9-1
66 نماذج تقييم عناصر الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي	2
73	الفصل الثاني: واقع توجه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نحو محاسبة القيمة العادلة	
75	المبحث الأول: ظروف تقييم المؤسسة العمومية الصغيرة والمتوسطة	
75	المطلب الأول: ماهية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة
75	1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
75	1-1
76	2-1 معايير تعريف
77	1-2-1 المعايير الكمية
77	1-1-2-1
77	2-1-2-1
77	3-1-2-1
77	2-2-1 المعايير النوعية ()
78	3-1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
78	1-3-1 التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي
78	2-3-1 الأوروبي
79	3-3-1
81	المطلب الثاني: واقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر.
81	1- توطئة تاريخية لواقع
82	1-1 1979-1962
83	2-1 1993 - 1980
83	3-1 2001
85	المطلب الثالث: حالات تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية
85	1-
85	1-1
86	1-1-1 نقل مجاني

86	2-1-1
87	3-1-1
87	2-1
87	1-2-1
87	2-2-1
88	3-2-1
88 حالات تقييم المؤسسة العمومية الصغيرة والمتوسطة.	2-1
90	المبحث الثاني: انعكاسات محاسبة القيمة العادلة على تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	
90 للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة	المطلب الأول:
90 إشكالية النظام المعلوماتي المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1-1
92 المعايير المحاسبية الدولية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المطلب الثاني:
92 المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1-1
92 المحاسبي في الجز	1-1
93 ماهية المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوافع إصداره	2-1
93 ماهية المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1-2-1
94 دوافع إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2-2-1
95 القيمة العادلة وإشكالية تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	المطلب الثالث:
95 مفهوم وأهمية القيمة العادلة	1-1
95	1-1
96	2-1 أهمية
97	2-2
98	1-2
98	2-2
98	3-2
98 واقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حيال مشكلة التقييم وفق منهج القيمة العادلة	3-3
102	المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي وتقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	
102 المالية في ظل النظام المحاسبي المالي	المطلب الأول:

102	-1
102	1-1
103	2-1 محددات جودة
104	3-1 النظام المحاسبي المالي وخاصة
106	المطلب الثاني: النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
106	1- إلزامية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة
109	المطلب الثالث: صعوبات تطبيق هذا النظام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية
109	1- الواقع الاقتصادي والمحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانتقال إلى هذا النظام
110	2- إشكالية التقييم في ظل النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
117	الفصل الثالث: العمليات المالية الضرورية لعملية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
118	المبحث الأول: وضعية المؤسسة في إطار عملية التقييم المالي
118	المطلب الأول: ماهية التشخيص وأهميته في إطار عملية التقييم المالي
118	1- ماهية التشخيص وأهميته في حالة تقييم المؤسسات الاقتصادية
118	1-1
119	2-1 أهمية التشخيص في إطار عملية التقييم المالي.
123	المطلب الثاني: أهمية التشخيص المالي في إطار عملية تقييم المؤسسة.
123	1- أنواع التشخيص في إطار عملية
123	1-1
124	2-1
124	3-1
124	4-1
125	2- أهمية التشخيص المالي في إطار التقييم المالي
126	1-2
126	2-2
127	المطلب الثالث: علاقة المعلومات المالية بصعوبة التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
127	1- صعوبة التشخيص المالي
128	1-1

129	2-1
131	المبحث الثاني: مخطط الأعمال والوثائق الضرورية لعملية التقييم المالي	
131	المطلب الأول: ماهية وأهمية مخطط الاعمال في إطار عملية التقييم المالي.....	
131	1- ماهية وأهمية مخطط الأعمال في إطار عملية التقييم المالي.....	
131	1-1 ماهية مخطط الأعمال.....	
133	2-1 أهمية مخطط الأعمال.....	
133	3-1 أهداف مخطط الاعمال.....	
136	المطلب الثاني: مخطط الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	
136	1- التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	
139	2- مخطط الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	
141	المطلب الثالث: الضرورية لعملية التقييم في ظل النظام المحاسبي المالي.....	
141	1- المعلومات والوثائق الضرورية لعملية التقييم المالي للمؤسسات.....	
142	1-1
142	2-1
143	3-1
143	2- أهمية الضرورية لعملية التقييم في ظل النظام المحاسبي المالي.....	
146	المبحث الثالث: تحديد التدفقات، المعدلات والزمن في إطار عملية تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
146	المطلب الأول: التدفقات وعلاقتها بالتقييم المالي للمؤسسات.....	
146	1- النتائج كمؤشر للفعالية داخل المؤسسات محل التقييم.....	
148	2- التدفق النقدي الحر كأساس لعمليات التقييم المالي.....	
149	المطلب الثاني:.....	
149	1- المعدلات والعلاوات المستخدمة في عملية تقييم الصغيرة والمتوسطة.....	
150	1-1 تكلفة رأس المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	
153	1-2 تحديد تكلفة الأموال الخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	
154	3-1 الاقتراحات المتعلقة بتقدير معامل ρ في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	
154	1-3-1
155	المحاسبي.....	2-3-1

156	المطلب الثالث: المدة المعتمدة في عملية التقييم المالي	
156		-1
162	الفصل الرابع: مقومات مصداقية تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
163	المبحث الأول: تطور طرق التقييم المالي للمؤسسات في ظل المعايير المحاسبية الدولية	
163	المطلب الأول: الحاجة إلى تطوير طرق التقييم المالي	
163	1- طرق وأساليب التقييم المالي	
166	1-1	
166	2-1	
167	3-1	
168	4-1	
169	المطلب الثاني:	
169	1- انعكاسات المعايير المحاسبية الدولية على طرق وأساليب التقييم	
170	1-1	
170	2-1	
170	1-2-1	
173	2-2-1 نموذج استراتيجية القيمة لماكنزي	
174	المطلب الثالث: طرق وأساليب تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	
175	-1	
175	1-1	
175	1-1-1	
177	- القطاع الأولي ()	
177	- القطاع الثاني ()	
178	- ()	
178	2-1-1	
178	- تقييم المؤسسات التي توظف أقل من 10	
178	- تقييم المؤسسات المدرجة في البورصة	
178	- Start-up	

179 2-1 تحليل الاعتبار الثاني.
180 2- م المؤسسات الصغيرة
181 1-2 طرق تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير المدرجة.
182 2-2 طرق تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة
183 3- واقع تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
175	المبحث الثاني: محددات مصداقية عملية التقييم المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
185 المطلب الأول: ماهية محددات ومصداقية التقييم المالي للمؤسسات
185 1- مفهوم مصداقية التقييم المالي.
185 1-1
187 2-1 محددات مصداقية التقييم المالي
189 المطلب الثاني: العلاقة بين مصداقية التقييم وموضوعية القياس المحاسبي.
189 1- موضوعية القياس المحاسبي.
190 1-1
191 2-1 مفهوم موضوعية القياس المحاسبي
194 2- موضوعية القياس المحاسبي وعلاقتها بمصداقية التقييم المالي
195 المطلب الثالث: مصداقية التقييم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
195 1- مصداقية الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
198 2- مصداقية التقييم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الجزائرية.
201	المبحث الثالث: موثوقية المعلومات المالية وعلاقتها بمصداقية عملية التقييم
201 المطلب الأول: المعايير المحاسبية الدولية
201 1- محددات موثوقية
201 1-1 الصدق في التعبير
203 2-1
204 3-1
205 المطلب الثاني: الموثوقية وعلاقتها بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية.
205 1- دور المعايير المحاسبية في تطوير محتوى
206 1-1 منهج التقرير في القوائم ذات الغرض العام.

230	1-2-II
230
231
232	2-2-II
232 المكاني الزمني	.
232	1.
232	2.
232 كاني و الزمني	3.
232
233 طريقة جمع البيانات	.
233	1.
233	2.
233
233
234 إجراءات العمل الميداني	3-2-II
234 توزيع الاستبيان وجمع البيانات	.
235
235	3-II
235	1-3-II
236
236
238
239 توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	.
242	III- عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية
242	1-III
242 (2)	1- 1-III
250 الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسئلة المحور الثاني	2-1-III

252 (3)	3-1-III
260 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسئلة المحور الثالث.	4-1-III
262 4	5-1- III
270 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الرابع	6-1-III
272 (5)	7-1-III
275 الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الخامس.	8-1-III
278	خاتمة عامة
285	قائمة المراجع
313	الملاحق
345	جدول المحتويات